

الاشتباه والنظائر في النحو

للامام جلال الدين السيوطي
الترقي سنة ٩١١ هـ

الجزء الثاني

تحقيق

الدكتور عبد العال سالم مكرم

أستاذ لغو عربي في جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ
وَالشَّجَرُ

جميع الحقوق محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى

١٩٨٥ هـ - ١٤٠٦ م

مؤسسة الرسالة
بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحه
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ بريقياً: بيوشران



حرف التاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ابراهيم محمد ياسين رحمان والي كاليه
وقف الله تعالى على علم الخلق
قال الله تعالى (فمن كان منكم من علم شيئا
فليعلمه على ان يبين الحجة والبرهان
التي هي الحجة)

الثقل والخفة

يعرفان من طريق المعنى ، لامن طريق اللفظ. ذكر هذه القاعدة أبو البقاء في (التبيين) ، قال : فالخفيف من الكلمات ما قلت مدلولاته ولوآزمه ، والثقل ما كثر ذلك فيه ، فخفة الاسم أنه يدل على مسمى واحد ، ولا يلزمه غيره في تحقّق معناه كلفظة « رجل » فإن معناها ومسمّاها الذكر من بني آدم . والفَرَس هو الحيوان الصّهال ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره. ومعنى ثقل الفعل أن مدلولته ولوآزمه كثير فمدلولاته الحدث والزمان، ولوآزمه الفاعل والمفعول والتّصرف وغير ذلك .

ثبوت الحدث

ثبوت الحدث في اسم الفاعل أقوى من ثبوته في الفعل . ذكره ابن الصّائغ في « تذكرته » قال : فعثا زَيْدٌ ، وهو مفسد متقاربان بخلاف عسى وقد أفسد ، ولهذا جعل الزمخشري « مفسدين » من قوله تعالى :- ﴿ وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ (١) حالاً مؤكدة .

(١) البقرة / ٦٠

حرف الجيم

حرف الجيم

الجُمَل نكرات

قال ابن يعيش : ألا ترى أنها تجري أوصافاً على النكرات . قال ولولا أن الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة ؛ لأن ما يُعرف [١٤٩] لا يستفاد ، فلما كانت تجري أوصافاً / على النكرات لتكثيرها أرادوا أن يكون في المعارف مثل ذلك ، فلم يُمكن أن يقال : مررت بزيد قام أبوه ، وأنت تريد النعت لزيد ، لأنه قد ثبت أن الجُمَل نكرات ، والنكرة لا تكون وصفاً للمعرفة . ولم يمكن إدخال لام المعرفة على الجملة ، لأن هذه اللام من خواص الأسماء ، والجملة لا تختص بالأسماء ، بل تكون جملة اسمية وفعلية ، فجاءوا حينئذٍ بالذي متوصلين بها إلى وصف المعارف بالجُمَل ، فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صلة للذي هو الصفة في اللفظ ، والغرض الجملة ، كما جاءوا بأي متوصلين بها إلى نداء مافيه الألف واللام ، فقالوا: يأيها الرجل ، والمقصود نداء الرَّجُل و«أي»^(١) صلة ، وكما جاءوا بذي التي بمعنى: «صاحب» متوصلين بها إلى

(١) في ط : «أوى وصلة» مكان : و «أي» صلة ، تحريف .

وصف الأسماء بالأجناس إلا أن لفظ الذي قبل دخول الألف واللام لم يكن على لفظ أوصاف المعارف، فزادوا في أولها الألف واللام ، ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذي قصدوه ، فيتطابق اللفظ والمعنى .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في « تذكرته » : بنى ابن عصفور على أن إضافة «أفعل» لا تفيد تعريفاً: أنه لا بد من حذف في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا ﴾ (١) والتقدير : لهو الذي ببكة . فالخبر جملة اسمية ، لا مفرد معرفة، والجمل نكرات كما قال الزجاج في : « إن هذان لساحران » (٢) : إن التقدير : لهما ساحران .

وقال صاحب (البسيط) : إنما اختُصَّت النكرة بالوصف بالجملة لوجهين :

أحدهما : أنها تطابقها في التَّنكير بدليل وضعها على التَّنكير الذي لا يقبل التعريف .

والثاني : أن فائدة الجمل في أحكامها وهي نكرات . ولو فُرض تعريف الحُكم في بعض الصُّور لكان نكرة في المعنى ، لاستحالة الحكم بالمعلوم على المعلوم ، وإنما يحكم على المعلوم بما يجهله السَّامع فيحصل بذلك فائدة .

(١) آل عمران / ٩٦ .

(٢) طه / ٦٣ .

وإذا كان الحكم نكرة وهو مقصود الجملة كان مطابقاً لموصوفه في التنكير .

الجوار

عقد له ابن جني باباً في « الخصائص »^(١) : ولخصه ابن هشام [١٥٠/٢] في « المغني »^(٢) / بزيادة ونقص فقال : (القاعدة الثانية) : أن الشيء يُعطى حُكم الشيء إذا جاوره كقول بعضهم : « هذا جُحْر ضَبَّ خَرِبٍ » بالجرّ، وقوله :

١٠١ - * كبير أناسٍ في بَجَادٍ مُزْمَلٍ^(٣) *

قال ابن هشام : وقيل في « وأرجلكم »^(٤) بالخفض : أنه عطف على « أيديكم » لا على « رؤسكم » إذا الأرجل مغسولة لا ممسوحة ، ولكنه خفض لمجاورة « رؤسكم » .

(١) انظر الخصائص ٢١٨/٣ - ٢٢٧ .

(٢) انظر المغني ٧٦٠/٢ . ط بيروت .

(٣) من معلقة امرئ القيس ، صدره :

* كأن ثبيراً في عرانيين وبئله *

من شواهد : الخصائص ١٩٢/١ ، ٢٢١/٣ ، والمحتسب ١٣٥/٢ ،

وابن الشجري ٩٠/١ ، والخزانة ٣٢٧/٢ ، ٦٣٩/٣ ، والمغني رقم

٩٠٨ ، ١١٦٢ .

والبجاد : الكساء المخطط . والمزمل : الملفف .

(٤) المائدة / ٦

والَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقَّقُونَ أَنْ خَفِضَ الْجَوَارِ يَكُونُ فِي النِّعَةِ قَلِيلًا ،
وَفِي التَّوَكُّيدِ نَادِرًا كَقَوْلِهِ :

١٠٢ - * يَا صَاحِبَ بَلَّغِ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ ^(١) * *

ولا يكون في النسق ، لأن العاطف يمنع التجاور .

قال ومن ذلك قولهم : هَنَانِي وَمَرَانِي ، والأصل : أمراني ،
وقولهم : هورِجْسُ نِجْسُ ، بكسر النون وسكون الجيم ، والأصل :
نِجْسُ بفتح النون وكسر الجيم .

قال ابن هشام : وكذا قالوا : وَإِنَّمَا يَتَمُّ هَذَا أَنْ لَوْ كَانُوا لَا يَقُولُونَ
هنا ^(٢) : نِجْسُ بفتح فكسرة ، وحينئذٍ فيكون محلّ الاستشهاد إنما هو
الالتزام للتناسب ، وأما إذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدّم « رجس » إذ
يقال فِعْلٌ بِكسرة فسكون في كل فِعْلٍ بفتح فكسرة نحو : كَتَبَ وَلَبِنَ
وَنَبَقَ .

وقالوا : «أخذه ما قدّم وما حدث بضم دال حدث» .

(١) تمامه :

* أن ليس وصلٌ إذا انحلت عُرَا الذَّنْبِ * *

نسب في معجم الشواهد ٦١/١ إلى أبي الغريب . وهو من شواهد المغنى
رقم ١١٦٣ ، وشرح شذور الذهب / ٣٣١ ، ومع الهوامع والدرر رقم
١٢٨٠ .

(٢) في المغنى ٧٦٢/٢ : « هذا » مكان : « هنا » .

وقرأ بعضهم : « سلاسلاً وأغلالاً » ^(١) بصرف « سلاسل » .

وفي الحديث ﴿ إِرْجَعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرِ مَأْجُورَاتٍ ﴾ والأصل مؤزورات بالواو ، لأنه من الوزر .

وقرأ أبو حَيَّوَة : « يُؤَقِّنُونَ » ^(٢) بالهمزة . وقال جرير :

* ١٠٣ = * أَحَبُّ الْمُؤَقِّدَانِ إِلَيَّ مُوسَى ^(٣) *

(١) الإنسان / ٤ ، وهي قراءة نافع وابن كثير ، والكسائي وخلف، وانظر النشر/٢/٣٩٤ .

(٢) البقرة / ٤ . وهي قراءة أبي حية النميري كما في البحر ١/٤٢ ، وتفسير الكشاف ١/٢٤ .

(٣) تمامه :

* وجعدة إذ أضاءهما الوقودُ *

وهذا الشاهد لجرير كما ذكر السيوطي غير أن روايته في الديوان ١١٦ جاءت على النحو التالي :

لحَبِّ الوَافِدَانِ إِلَيَّ موسى وجعدة لو أضاءهما الوقودُ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وهو من شواهد : الخصائص ٢/١٧٥ ، ٣/١٤٦ ، ١٤٩ ، ٢١٩ ، والمنصف ١/٣١١ ، ٢/٢٠٣ ، والشافية ٤/٤٢٩ ، والمغنى رقم ١١٦٤ .

هذا وقد اختلفت هذه المصادر في رواية الشاهد ، ففي الخصائص والمنصف ١/٢١١ :

* لِحَبِّ المُؤَقِّدَانِ إِلَيَّ موسى *

= وفي المغنى والشافية ، والمنصف ٢/٢٠٣ :

بهمزة المؤقّدان ومؤسى على إعطاء الواو المجاورة للضمّة حكم الواو المضمومة، فهمزت كما قيل في وجوه : أجوه، وفي وقتت : أقتت .

ومن ذلك قولهم في صوم : صيم، وفي جوع جيع حملاً على قولهم في عصو : عصي، لأن العين لما جاورت اللام حملت على حكمها في القلب .

وكان أبو عليّ ينشد في مثل ذلك :

* قد يُؤخذ الجارُ بِجُرمِ الجارِ (١) *

قال ابن جنّي : وعليه أيضاً أجازوا النقل لحركة الإعراب إلى ما قبلها في الوقف نحو : هذا بكرٌ ، ومررت ببكرٌ، ألا تراها لما جاورت اللام بكونها في / العين لذلك كأنها في اللام لم تفارقها .

[١٥١]

وكذلك أيضاً قولهم : شابة ودابة صار فضل الاعتماد بالمدّ في الألف كأنه تحريك الحرف الأول المدغم حتى كأنه لذلك لم يجمع بين -

* أحبُّ المؤقدين إلى مؤسى *

وفي الرواية الأولى : تكون اللام جواب قسم محذوف وحبّ للمدح والتعجب ، وأصلها : حَبَبَ بفتح العين ، والمؤقّدان فاعل : حب ، ومؤسى وجعدة هو المخصوص بالمدح ، وفي الرواية الثانية أحب بصيغة أفعال التفضيل فهو مبتدأ مضاف إلى المؤقدين ، و «موسى» خبره ، ومؤسى وجعدة ولدا جرير . انظر تخرّيج هذا الشاهد في الشافية .

(١) في مجمع الأمثال ١٠٩/٢ : مثل اسلامي ، وهو في شعر الحكمي (أبي نواس) ولما كان هذا المثل الشعري ليس شاهداً نحوياً تركت ترقيمه .

ساكنين. فهذا نَحْوٌ من الحُكْمِ على جوار الحركة للحرف .

قال: ومن الجوار استقباح الخليل العَقَق مع الحَمِق مع^(١) المخترق^(٢) وذلك أن هذه الحركات قبل الروي المقيد لما جاورته ، وكان الروي في أكثر الأمر وغالب العرف مطلقاً لا مقيداً ، صارت الحركة قبله كأنها فيه ، وكاد يلحق ذلك بقُبْح الإقواء^(٣) . وقال ابن جنّي في قوله :

١٠٤ = في أيّ يوميّ من الموت أفر أيومَ لم يقدرَ أم يومَ قديرٍ^(٤)

الأصل : يُقَدِرُ بالسكون المجاور ، ثم لما تجاوزت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة ، وقد أجزت العرب الساكن المجاور للمتحرّك مجرى المتحرّك، والمتحرّك مجرى الساكن إعطاءً للجوار حكم مجاوره -

(١) سقطت : « مع » من ط، تصويبه من الخصائص ٢٢٠/٣ ، والنسخ المخطوطة .

(٢) هذه الكلمات وردت في أرجوزة رؤية التي أولها :

* وقاتم الأعلام حاوي المخترق *

وانظر هامش الخصائص .

(٣) في ط ، ت ، م : « بفتح الأقوى » تحريف، صوابه من الخصائص ، هـ .

(٤) من شواهد : النوادر / ١٦٤ ، والمحتسب ٣٦٦/٢ ، والخصائص ٩٤/٣

وسر الصناعة ٨٥/١ ، والمغني رقم ٥٠٢ ، ٥٠٥ ، والعيني ٤٤٧/٤

والأشموني ٨/٤ ؛ والخزانة عرضاً ٥٨٩/٤ . وفي العيني ، قائله علي بن

أبي طالب رضي الله عنه كذا قاله أبو عبادة البحتري في حماسه . وقال ابن

الأعرابي : هو للحرث بن المنذر الجرمي ، وليس لعلي رضي الله عنه ،

ولكنه رضي الله عنه تمثل به .

أبدلوا الهمزة المتحركة ألفاً كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة، يعني^(١) ولزم حينئذ فتح ما قبلها إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحة، قال : وعلى ذلك قولهم : المَرأة والكمأة^(٢) بالألف، وعليه خرّج أبو علي قوله :

١٠٥ * كأنك لم تَرَ قَبْلِي أسيراً يَمَانِيًا^(٣) *

أصله : تَرءُ ابهمزة بعدها ألف^(٤) .

(٤)

(١) في ط : « معنى » بالميم

(٢) يريدون : المَرأة والكمأة ، ولكن الميم والراء لَمَّا كانتا ساكنتين ، والهمزتان بعدهما مفتوحتان ، صارت الفتحتان اللتان في الهمزتين ، كأنهما في الراء والميم ، وصارت الراء والميم كأنهما مفتوحتان ، وصارت الهمزتان لَمَّا قُدِّرَت حركتاها في غيرهما ، كأنهما ساكنان ، فصار التقدير فيهما : مَرأة ، وكمأة ، ثم خففتا ، فأبدلت الهمزتان ألفين لسكونهما ، وانفتاح ما قبلهما ، فقالوا : مَرأة ، وكمأة ، كما قالوا في فأس ، ورأس لما خففتا : فأس ورأس . انظر النص في سر الصناعة ٨٦/١ .

(٣) من شواهد : سر الصناعة ٨٦/١ ، والمحتسب ٦٩/١ ، وابن يعيش ٩٧/٥ ، ١١١/٩ ، ١٠٤/١٠ ، ١٠٧ ، والمغنى رقم ٥٠٣ ، ٥٠٦ والأشموني ١٠٣/١ والشاهد لعبد يغوث ، وصدرة :

* وتضحك مني شبيخة عيشية *

(٤) قال ابن جنّي في سر الصناعة ٨٦/١ : « على أن تقديره محققاً : كأن لم تَرأ ، ثم إن الراء لَمَّا جاورت ، وهي ساكنة ، الهمزة متحركة صارت الحركة كأنها في التقدير قبل الهمزة ، واللفظ بها : كأن لَمْ تَرأ ، ثم أبدلت الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها ، فصارت : ترا ، فالألف على هذا التقدير بدل من الهمزة التي هي عين الفعل واللام محذوفة للجزم على مذهب التحقيق » .

قال سراقه :

١٠٦ = * أرى عَيْنِي ما لم تَرَأياه (١) *

ثم حذفت الألف للجازم ثم أبدلت الهمزة ألفاً لما ذكرنا (٢) .

وقال ابن يعيش : اختار البصريون في باب التنازع إعمال الثاني ، لأنه أقرب إلى المعمول ، فروعى فيه جانب القُرب وحرمة المجاورة .

وقال : ومما يدلّ على رعيّاتهم جانب القُرب والمجاورة : أنهم قالوا : جُحِرَ ضَبٌّ خَرِبٍ ، وماءٌ شَنٌّ (٣) بارِدٍ ، فأتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها وإن لم يكن المعنى عليه ، ألا ترى أن الضب لا يوصف بالخراب والشن لا يوصف بالبرودة وإنما هما من وُصف الجُحِرِ والماء .

قال : والدليل على مراعاة القُرب والمجاورة ، قولهم :

(١) تمامه :

* كلانا عالمٌ بالترهاتِ *

من شواهد : النوادر / ٤٩٦ ، والمحتسب ١/ ١٢٨ ، والخصائص ٣/ ١٥٣ وابن الشجري ٢/ ٢٠ ، ٢٠٠ ، وابن يعيش ٩/ ١١٠ ، والشافية ٤/ ٣٢٢ ، والمغنى رقم ٥٠٤ .

(٢) وقال الزجاجي في أماليه الكبرى : « أما قوله : تَرَأياه فإنه رده إلى أصله ، والعرب لم تستعمل : يرى - وترى - ونرى ، وأرى إلا بإسقاط الهمزة تخفيفاً ، فأما في الماضي فإنها مثبتة . وكان الماضي يقول : الاختيار عندي أن أرويه : « لم ترياها » بغير همز ، لأن الزحاف أيسر من رده إلى أصله : انظر الشافية ٤/ ٣٢٣ .

(٣) الشنّ : القربة الخلق الصغيرة ، وجمعها : شنانٌ ، ويقال أيضاً : شنة .

خَسَّنَتْ^(١) بصدرة وصدْرَ زَيْدٍ، فأجازوا في المعطوف وجهين، أجودهما الخفض ، فاختراروا الخفض / هنا حَمَلًا على الباء وإن كانت زائدة في [١٥٢] حكم السَّاقِطِ لِلْقُرْبِ والمجاورة ، فكان إعمال الثاني في ما نحن بصدده أولى لِلْقُرْبِ والمجاورة ، والمعنى فيهما واحد .

وقال أبو البقاء^(٢) في « التبيين » المجاورة توجب كثيراً من أحكام الأول للثاني ، والثاني للأول ، ألا ترى إلى قولهم : الشمس طلعت، وأنه لا يجوز فيه حذف التاء لما جاور الضمير الفعل ، وكذلك قامت هند لا يجوز فيه حذف التاء ، فلو فصلت بينهما جاز حذفها ، وما كان ذلك إلا لأجل المجاورة .

وقال في موضع آخر: قد أجرت العرب كثيراً من أحكام المجاورة على المجاور له حتى في أشياء يخالف فيها الثاني الأول في المعنى كقولهم : جُنْحَرُضْبٌ خَرِبٌ، وكقولهم : « إني لآتية بالغدايا والعشايا » . والغداة لا تجمع على غدايا، ولكن جاز من أجل العشايا وهو كثير .

وقال في موضع آخر : ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط جزم لمجاورته المجزوم .

(١) يقال : خَشَّ صدرة تخشيئاً : أوغره .

(٢) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين ، محب الدين أبو البقاء العكبري : من مصنفاته : إعراب القرآن - إعراب الشواذ - شرح الفصيح - اللباب في علل بناء الإعراب ، توفي ٦١٦ هـ .

وللمجاوزة أثر ، ألا ترى أنّ « كُلاًّ ^(١) » لَمَّا جاورت المنصوب
والمجرور حملت على ما قبلها ولا سبب إلا الجوار .

وما حصل على ما قبله بسبب الجوار كثير جداً ثم قال : وكل موضع
حمل فيه على الجوار فهو خلاف الأصل إجماعاً للحاجة .

(١) انظر الشاهد رقم ١٠٢

حرف الحاء

حَرْفُ الحاء

الحركة فيها فوائد

[الفائدة الأولى : الاختلاف في الحركة]

اختلف الناس في الحركة هل تحدث بعد الحرف ، أو معه ، أو قبله على ثلاثة مذاهب :

قال ابن جنبي : والأول ، هو مذهب سيبويه . قال الفارسيّ :
وسبب هذا الخلاف لطف الأمر وغموض الحال .

قال : ويشهد للقول بأنها تحدث بعده ، وفساد القول بأنها قبله :
وَجُودُنَا إِيَّاهَا فَاصِلَةٌ بَيْنَ الْمِثْلَيْنِ مَانِعَةٌ مِنْ إِدْغَامِ الْأَوَّلِ فِي الْآخِرِ ، نَحْوُ :
الْمَلَلِ ، وَالضَّفَفِ^(١) ، وَالْمَشَشِ^(٢) ، كَمَا تَفْصِلُ الْأَلْفَ بَعْدَهَا بَيْنَهُمَا نَحْوُ :
الملال ، والضفاف ، والمشاش .

(١) من معاني الضفف : كثرة العيال ، أو كثرة الأيدي على الطعام أو الضيق والشدة ، والحاجة ، والعجلة ، والضعف .

(٢) والمشش محرّكة : شيء يشخص في وظيف الدّابة حتى يشتدّون اشتداد العظم .

ونحو من ذلك قولهم / : ميزان وميعاد، فقلب الواو ياء يدل على] ٥٣/٢
 أن الكسرة لم تحدث قبل الميم ، لأنها لو كانت حادثة قبلها لم تل الواو
 والواو إنما تقلب ياء للكسرة التي تجاورها من قبلها ، فإذا كان بينها وبينها
 حرف حاجز لم تقلب ، لأنها لم تلها .

وأيضاً لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل الإدغام في الكلام ، لأن
 حركة الثاني كانت تكون قبله حاجزة بين المثليين .

وقال : ويفسد كونها حادثة مع الحرف : أنا لو أمرنا مذكراً من الطي
 ثم أتبعناه أمراً آخر له ^(١) من الوجل من غير حرف عطف لقلنا : اطو
 يجل ^(٢) ، والأصل فيه : اطو ، أو جل ، فقلبت الواو التي هي فاء الفعل
 من الوجل ياءً ، لسكونها وانكسار ما قبلها .

فلولا أن كسرة واو (اطو) في الرتبة بعدها لما قلبت ياء ^(٣) وأو
 (أوجل) - وذلك أن الكسرة إنما تقلب الواو لمخالفتها إياها في جنس
 الصوت ، فتجذبها إلى ما هي بعضه ومن جنسه وهو ^(٤) الياء ، وكما أن
 هناك كسرة في الواو فهناك أيضاً الواو ، وهي وفق الواو الثانية لفظاً

(١) الضمير في : « له » للمذكر .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « يجل » بدون همزة الوصل ، صوابه من
 الخصائص ٣٢٢/٢ .

(٣) سقطت : « ياء » في ط والنسخ المخطوطة ، والتصويب من الخصائص .

(٦) في ط ، والنسخ المخطوطة : « هي » مكان « هو » كما في نص
 الخصائص .

وحسباً ، وليست الكسرة على قول المخالف أدنى إلى الواو الثانية من الواو الأولى ، لأنه يروم أن يثبتهما جميعاً في زمان واحد . ومعلوم أن الحرف أوفى صوتاً ، وأقوى جرساً من الحركة ، فإذا لم يقل لك : إنها أقوى من الكسرة التي فيها فلا أقل من أن تكون في القوة والصوت مثلها .

وإذا كان كذلك لزم أن لا تنقلب الواو الثانية للكسرة قبلها ، لأن بإزاء الكسرة المخالفة للواو الثانية الواو الأولى الموافقة للفظ الثانية .

فإذا تأدى الأمر بالمعادلة إلى هنا ترافعت الواو والكسرة أحكامهما ، فكأن لا كسرة قبلها ولا واو .

وإذا كان كذلك لم تجد أمراً تقلب له الواو الثانية ياء ، فكان يجب على هذا أن تخرج الواو الثانية من (اطو او جل) صحيحة غير معتلة لترافع ما قبلها من الواو والكسرة أحكامهما ، وتكافؤهما^(١) فيما ذكرنا ، فدلّ قلب الواو الثانية ياء حتى صارت : اطو إيْجَل على أن الكسرة أدنى إليها من الواو قبلها .

وإذا كانت أدنى إليها كانت بعد الواو المحركة بها لا محالة .

قال الفارسيّ : ويقوي قول من قال : إنها تحدث مع الحرف أن [١٥٤] النون/الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الأنف ، والمتحركة مخرجها من الفم ، فلو كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب أن تكون النون

(١) في ط ، والنسخ المخطوطة : « وتكافئهما » صوابه من الخصائص .

المتحركة أيضاً من الأنف ، وذلك أن الحركة إنما تحدث بعدها ، فكان ينبغي أن لا تغني عنها شيئاً لسبقها هي لحركتها .

قال ابن جنّي : كذا قال الفارسي ، قال : رأويته معنيًا بهذا الدليل وهو عندي ساقط عن سيبويه وغير لازم له ، لأنه لا ينكر أن يؤثر الشيء فيما قبله من قبل وجوده ، لأنه قد علم أن سيرد فيما بعده ، وذلك كثير ، فمنه أن النون الساكنة إذا وقعت بعدها الباء قلبت النون ميمًا في اللفظ ، وذلك نحو : عَمْبَر ، وشمباء في : عنبر وشنباء ، فكما لا يشك في أن الباء في ذلك بعد النون ، وقد قلبت النون قبلها فكذلك لا ينكر أن تكون حركة النون الحادثة بعدها تزيلها عن الأنف^(١) بل إذا كانت الباء أبعد عن النون قبلها من حركة النون فيها وقد أثرت على بعدها ما أثرته كانت حركة النون التي أقرب إليها، وأشد التباساً بها أولى بأن تجتذبها وتنقلها من الأنف إلى الفم .

ومما غُيِّرَ متقدِّماً لتوقع ما يرد من بعده ضمُّهم همزة الوصل لتوقع الضمة بعدها نحو : أدخل . أستصغر ، أستخرج .

قال ابن جنّي : ومما يقوى عندي قول من قال : إن الحركة تحدث قبل الحرف إجماع النحويين على قولهم : إن الواو في نحو : يعد ويزن إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة يعنون في : يَوعَد ويَوزن ، لو خرج على أصله ، فقولهم : بين ياء وكسرة ، يدلُّ على أن الحركة عندهم قبل

(١) في الخصائص ٢/٣٢٤ بزيادة : « إلى الفم » .

حرفها المتحرك بها ، ألا ترى أنه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في : يوعِد بين فتحة وعين ، وفي يوزن بين فتحة وزاي^(١) ، فقولهم : بين ياء وكسرة يدل على أن الواو في نحو : يوعِد عندهم بين الياء التي هي أدنى إليها من فتحها ، وكسرة العين التي هي أدنى إليها من العين بعدها ، قال : وهذا وإن كان من الواضوح على ما تراه فإنه لا يلزم من موضعين :

أحدهما : أنه لا يجب أن يكون دلالة على اعتقاد القوم في هذا ما نسبته السائل إلى أنهم يريدوه ومعتقدوه ، ألا ترى أن من يقول : إن الحركة تحدث بعد / الحرف ، ومن يقول : إنها معه قد أطلقوا جميعاً [١٥٥] هذا القول الذي هو قولهم : إن الواو حذفت من : يعد ونحوه لوقوعها بين ياء وكسرة ، فلو كانوا يريدون ما عزوته إليهم ، وحملته عليهم ، لكانوا متناقضين ، وهذا أمر لا يظن بهم .

والآخر : أن أكثر ما في هذا أن يكون القوم أرادوه ، وهذا لا يصلح دليلاً على موضع الخلاف ، لأن هذا موضع إنما يتحاكم فيه إلى النفس والحس ، ولا يرجع فيه إلى إجماع ، لأن إجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجة ، لأن كلامهم إنما يرجع فيه إلى التأمل والطبع لا إلى التبعية والشرع .

وهذا كله يشهد بصحة مذهب سيبويه في أن الحركة حادثة بعد حرفها المتحرك بها .

(١) في ط ، والنسخ المخطوطة : « وزاء » وفي الخصائص : « وزاى »

قال : وقد كنا قلنا فيه قديماً قولاً آخر مستقيماً ، وهو أن الحركة قد ثبت أنها بعض حرف ، فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ، والضممة بعض الواو ، فكما أن الحرف لا يجمع حَرَفًا آخر في وقت واحد فينشأ معاً في وقت واحد ، فكذا بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد ، لأن حكم البعض في هذا جارٍ مجرى حكم الكل ، ولا يجوز أن تتصور أنّ حَرَفًا من الحروف حدث بعضه مضافاً لحرف ، وبقيته من بعده في غير ذلك الحرف ، لا في زمان واحد ولا في زمانين ، فهذا يفسد قول من قال : إن الحركة تحدث مع حرفها المتحرك بها ، أو قبله^(١) أيضاً ، ألا ترى أن الحرف الناشئ عن الحركة لو ظهر لم يظهر إلا بعد الحرف المتحرك بتلك الحركة ، وإلا فلو كانت قبله لكانت الألف في نحو ضارب ليست تابعة للفتحة ، لا اعتراض الضاد بينهما . والحس يمنعك ، ويحظر عليك أن تنسب إليه قبوله اعتراض معترض بين الفتحة والألف التابعة لها في نحو : ضارب وقائم ، وكذلك القول في الكسرة والياء والضمّة والواو إذا تبعتهما . وهذا تناهٍ في البيان والبروز إلى حكم العيان . انتهى^(٢) .

وقد جزم أكثر النحاة بالقول الذي صار إليه سيبويه ، فقال ابن الخباز في « شرح الدرّة » : بعد أن تكلم على إعراب الاسم المنصرف : وههنا / ترتيب وهو أن حرف الإعراب قبل الحركة ، [١٥٦]

(١) في ط ، والنسخ المخطوطة : « وقبله » بالواو لا بـ « أو » .

(٢) انظر النص كاملاً في الخصائص ٢/٣٢١ - ٣٢٧ .

والتنوين بعد الحركة ، لكن خالفه أبو البقاء العكبري فقال في « اللباب » : الحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده . وقال قوم منهم ابن جني : هي بعده . والدليل على الأول من وجهين :

أحدهما : أن الحرف يوصف بالحركة ، فكانت معه كالممدّ والجهر والشدة ونحو ذلك ، وإنما كانت كذلك لأن صفة الشيء كالعرض والصفة العرضية لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه ، إذ في ذلك قيامها بنفسها .

والثاني : أن الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الألف إذا حرّكتها همزة ، ولم تخرج النون من طرف اللسان إذا حرّكتها ، بل كنت تخرجها من الخيشوم ، وفي العدول عن ذلك دليل على أن الحركة معها .

واحتج من قال هي بعد الحرف من وجهين :

أحدهما : أنك لما تدغم الحرف المتحرك فيما بعده نحو : طلل دلّ على أن بينهما حاجزاً وليس إلا الحركة .

والثاني : أنك إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف ، والحرف لا ينشأ منه حرف آخر ، فكذلك ما قاربه .

والجواب عن الأول : أن الإدغام امتنع لتحصّن الأول لتحركه ، لا لحاجز بينهما كما يتحصّن بحركته عن القلب نحو : عوض .

وعن الثاني من وجهين :

أحدهما : أن حدوث الحرف عن الحركة كان ، لأنها تجانس الحرف الحادث فهي شرط لحدوثه ، وليست بَعْضاً له ، ولهذا إذا حذفت الحرف بقيت الحركة بحالها ، ولو كان الحادث تماماً للحركة لم تبق الحركة ، ومن سَمِيَ الحركة بعض حرف أو حرفاً صغيراً ، فقد تجوّز ، ولهذا لا يصح النطق بالحركة وحدها .

والثاني : لو قدرنا أن الحركة بعض الحرف الحادث لم يمتنع أن تقارن الحرف الأول ، كما أنه ينطق بالحرف المشدّد حرفاً واحداً ، وإن كانا حرفين في التحقيق إلا أنّ الأول لما ضعف عن الثاني . أمكن أن يصاحبه ، والحركة أضعف من الحرف السّاكن ، فلم يمتنع أن يصاحب الحرف الحرف . انتهى . /

الفائدة الثانية

[في الحركة والحرف]

قال أبو البقاء : ويتعلق بهذا الاختلاف مسألة أخرى ، وهي أن الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لوجهين :

أحدهما : أن الحرف له مخرج مخصوص ، والحركة لا تختص بمخرج . ولا معنى لقول من قال : إنه مجتمع من حركتين ، لأن الحركة إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها لوجهين :

أحدهما : ما سبق من أن الحركة ليست بعض الحرف .

والثاني : أنك إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف تام ، وتبقى الحركة قبله بكمالها ، فلو كان الحرف كحركتين لم تبق الحركة قبل الحرف . انتهى .

وكأنه يشير بذلك إلى مخالفة ابن جنّي أيضاً فإنه عقد لذلك باباً في « الخصائص »^(١) قال فيه : الحركة حرف صغير ، ألا ترى أن من متقدمي القوم من كان يسمي الضمة الواو الصغيرة ، والكسرة الياء

(١) انظر الخصائص ٢/٣١٥ - ٣٢١ .

الصَّغِيرَة ، والفتحة الألف الصغيرة . ويؤكد ذلك عندك : أنك متى
أشبعْتَ وَمَطَلْتَ الحركة أَنشأتَ بعدها حَرْفاً من جنسها كما قال الشاعر :

* نَفْيِ الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ ^(١) *

وقوله :

١٠٨ = وَإِنِّي حَيْثَمَا يَسْرِي الهوى بصري

مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكَوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ ^(٢)

(١) للفرزدق . وصدده :

* تنفي يداها الحصى في كل هاجرة *

من شواهد : سيويه ١٠/١ ، والمقتضب ٢٥٨/٢ ، والمحتسب
٢٥٨/١ ، والخصائص ٣١٥/٢ ، وابن الشجري ١٤٢/١ ، ٢٢١ ،
٩٣/٢ ، وابن يعيش ١٠٦/١٠ ، والخزانة ٢٥٥/٢ ، والعيني ٥٢١/٣ ،
٥٨٦/٤ ، والتصريح ٣٧٠/٢ ، والأشموني ٢٢٨٩/٢ .

وفي العيني : « وفي المحكم : كل ما رددته فقد نفيت ، ونفيت الدراهم :
أبرزتها للانتقاد . والهاجرة : وقت اشتداد الحر في وقت الظهيرة .
والدراهم : جمع دراهم لا جمع درهم ، فإن جمع درهم : دراهم . ومن
جعل الدراهم جمع درهم كان شاذاً على غير قياس . والصياريف : جمع
صيرف ولكن لما أشبعت كسرت الراء .

(٢) من شواهد : المحتسب ٢٥٨/١ ، وسر الصناعة ٣٠/١ وابن الشجري
١٥٨/٢ ، وابن يعيش ١٠٦/١٠ ، والخزانة ٥٨/١ ، ٤٧٧/٣ ، ٥٤٠ ،
والمغني رقم ٦٨٥ ، والمجمع والدرر رقم ١٦٩٦ .

يريد : فانظر . وقول ابن هرمة يرثي ابنه :

١٠٩ = فَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى

وَمِنْ ذَمِّ الرَّجَالِ بِمُنْتَزَاحٍ (١)

يريد بمنتزح وهو مفتعل من التزوح .

ولكون الحركات أبعاض الحروف أجريت الحروف مجراها في الإعراب بها في الأبواب المعروفة من الأسماء الستة ، والثنية ، والجمع على حدّها ، والأفعال الخمسة .

وتضارعت الحروف والحركات في الحذف للتخفيف ، فحذفت الحركة في قوله :

١١٠ = * وَمَنْ يَتَّقْ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ (٢) *

(١) من شواهد : الخصائص ٣١٦/٢ ، ١٢١/٣ ، والمحتسب ١٦٦/١ ، ٣٤٠ ، وابن الشجري ١٢٢/١ ، ٢٢١ ، ٥٥٨/٢ ، والشافية ٢٥/٤ وقال الصاغانى في العباب : وانتزح : ابتعد ، وأنت بمنتزح من كذا أي تبعد منه . .

والغوائل : جمع غائلة ، وهي الفساد والشر . وقال الكسائي : الغوائل : الدواهي . وتُرْمَى بالبناء للمفعول مسند إلى ضمير الغوائل . وابن هرمة بفتح الهاء وسكون الراء : شاعر من مخضرمي الدولتين ، وهو آخر من يستشهد بكلامه . انظر الشافية ؛ وديوانه / ٩٢ .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ٢٣٣/١ ، ٢٣٧ ، والمحتسب ٣٦١/١ ، =

وقوله :

* ١١١ = * وقد بدا هَنَكِ من المِئزِرِ (١) *

وقوله :

* ١١٢ = * فاليوم أَشْرَبَ غير مستحِقِّبِ (٧) *

= والحجة لابن خالويه / ٢٦٣ ، والهمع والدرر رقم ١٠٩ وتمامه :
* ورزق الله مؤنابٌ وغادِ *

والمؤتاب : اسم فاعل من اثتاب ، افتعل من الأوب . والغادي : اسم
فاعل من غدا يغدو .

(١) البيت من ثلاثة أبيات للأفيشربن عبد الله الأسدي : وهي :

تقول يا شيخ أما تستحي من شربك الرّاح على المكبر
فقلت لو بأكرت مشمولاً صَفرا كلون الفرس الأشقر
رُحّت وفي رجليّك ما فيهما وقد بداهنك من المئزر

من شواهد : سيبويه / ٢٩٧/١ ، والخصائص / ٧٤/١ ، ٩٥/٣ ، وابن
الشجريّ / ٣٧/٢ ، وابن يعيش / ٤٨/١ ، والخزانة / ٢٧٩/٢ ، والهمع
والدرر رقم ١٢٩ .

(٢) لامرئ القيس من قصيدة يذكر فيها ما فعل بيني أسد في أخذ ثار أبيه .
ديوانه ١٤٩ وروايته : « فاليوم أسقى » وعلى هذه الرواية يسقط الاستشهاد
به .

والمستحقب : الحامل للإثم . والواغل : الذي يدخل على القوم أثناء
الشرب من غير أن يدعي . وتمامه :

* إنّما من الله ولا واغلِ *

من شواهد : سيبويه / ٢٩٧/٢ ، والخصائص / ٧٤/١ ، ٩٦/٣ ، والحجة
لابن خالويه / ٥٤ ، ورسالة الغفران / ٢٩٠ ، ٣٦٨ ، وابن يعيش
/ ٤٨/١ ، والخزانة / ٣٠٣ .

وحذف الحرف في قوله :

١١٣ = * فَأَلْحَقْتُ أَخْرَاهِمَ طَرِيقَ الْأَهْمِ (١) * *

يريد : أولاهم :

وقوله :

١١٤ = * وَصَانِي الْعَجَّاجِ فِيمَا وَصَّنِي (٢) * *

يريد : فيما وصّاني .

[١٥٨] قال : ومن مضارعة الحرف / للحركة : أن الأحرف الثلاثة :

الألف ، والياء والواو إذا أُشْبِعْنَ ، ومُطْلَنَ أَدَّيْنِ إلى حرف آخر غيرهنّ إلا أنه شبيه بهن وهو الهمزة ، فإنك إذا أمطلت الألف أدتكَ إلى الهمزة فقلت : (آء) وكذلك الياء في قولك : (إىء) والواو في قولك : (أوُّ) .

فهذا (٣) كالحركة أدتكَ إلى صورة أخرى غير صورتها وهي الألف ،

(١) نسبة ابن جنّي في الخصائص ٢/٢٩٢ للأسود بن يعفر . وتماهه :

* كما قيل نجم قد حوى متتابع * *

من شواهد : الخصائص ٢/٢٩٢ ، ٣١٦ ، ٣/٢٠٢ ، وابن الشجري ١/٢٩ ، ٢/١٧٩ .

(٢) رجز نسبة ابن جنّي إلى رؤية . انظر الخصائص ٢/٣١٧ .

(٣) في ط : « فهذا كالحركة إلى الهمزة فقلت آاء - وكذلك الثاني في قولك أو الواور في قولك أو فهيد » وهي زيادة انفردت بها ط وليست في الخصائص ولا النسخ المخطوطة .

والياء والواو في : متزاح ، والصياريف ، وانظور . وهذا غريب في موضعه .

ومن ذلك أن تاء التانيث في الواحد لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً نحو : حمزة ، وطلحة ، وقائمة ، ولا يكون ساكناً .

فإن كانت الألف وحدها من بين سائر الحروف جازت نحو : قطة ، وحصاة ، وأرطاة ، وحبنطة^(١) ، ألا ترى إلى مساواتهم بين الفتحة والألف حتى كأنها هي هي .

وقال : وهذا أحد ما يدل على أن أضعف الأحرف الثلاثة الألف دون أُخْتِيهَا ، لأنها قد حُصَّت هنا بمساواة الحركة دونها .

ومن ذلك : أنهم قد بينوا الحرف بالهاء ، كما بينوا الحركة بها وذلك نحو قولهم : وازيداه ، واغلامهما ، واغلامهوه ، واغلاميه وانقطاع ظهريه ، فهذا نحو قولهم : أعطيتك ، ومررت بك ، وأغزه ، ولا تدعه . والهاء في الجميع لبيان الحركة لا ضمير .

ومن ذلك : أن أقعد الثلاثة في المد لا يسوغ تحريكه ، وهو الألف ، فجرت لذلك مجرى الحركة ، ألا ترى أن الحركة لا يمكن تحريكها . فهذا وجه أيضاً من المضارعة فيها .

(١) الحَبْنَطَة : القصيرة الدميمة البطينة .

وأما شبه الحركة بالحرف ففي نحو : تسميتك امرأة بهند ، وجُمِلَ
فلك فيها مذهبان : الصَّرف وتركه . فإن تحرك الأوسط ثَقُلَ الاسم ،
فيتعين منع الصَّرف نحو : قَدَم اسم امرأة ، فجرت الحركة مجرى
الحرف في منع الصَّرف كسعاد ونحوه .

ومن ذلك أنك إذا أضفت أي نسبت الرباعي المقصور أجزت إقرار
ألفه ، وقبلها ألفاً فتقول في حُبَلِي : حُبَلِي ، وإن شئت : حُبَلَوِي . وفي
الخماسي تحذف ألفه البتة كحباري ومصطفى في حُبَارِي ومُصْطَفَى .

وكذلك: إن تحرك الثاني من الرباعي تحذف ألفه البتة كقولك في
جَمَزَى : جَمَزِي ، وفي بَشَكِي : بَشَكِي^(١) فأوجب الحركة الحذف
كما / أوجه الحرف الزائد على الأربعة .

[١٥٩]

ومن مشابهة الحركة للحرف : أنك تفصل بها ، ولا تصل إلى
الإدغام معها كما تفصل بالحرف ولا تصل إليه معه ، وذلك نحو : وتد ،
ويطد^(٢) ، فحجزت الحركة بين المتقاربين كما يحجز الحرف بينهما
نحو : شَمَلِيل^(٣) ، وَحَبْرَبِر^(٤) .

(١) امرأة بَشَكِي اليمين والعمل كَجَمَزَى : خفيفة سريعة .

(٢) في ط فقط : و « نظر » تحريف صوابه من الخصائص والنسخ المخطوطة ووطد
الشيء يَطِدُّه ووطداً ووطدة فهو وطيذ وموطود : أثبتة وثقله كوطدة فتوطد .

(٣) ناقة شَمَلِيل : أي سريعة .

(٤) الحبربر : فرخ الحُبَارِي . والحُبَارِي : طائر للذكر والأنثى ، والواحد
والجمع ، وألفه للتأنيث وفي ط : « جبرير » بالجيم والياء ، تحريف .

ومنها : قد أجروا الحرف^(١) المتحرك مجرى الحرف المشدد ،
وذلك أنه إذا وقع رَوِيًّا في الشعر المقيد سَكَنَ ، كما أن الحرف المشدد
إذا وقع رَوِيًّا فيه خَفَّفَ ، والمتحرك كقوله :

١١٥ = * وقَاتِمِ الأعماقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقِ^(٢)

فأسكن القاف وهي مجرورة . والمشدد كقوله :

١١٦ = * أَصْحَوْتُ اليومَ أم شَأَقْتِكِ هِرْ^(٣) *

فحذف إحدى الرائتين كما حذف الحركة من قاف المخترق .

قال : وهذا إن شئت قلبته فقلت : إن الحرف أجرى فيه مجرى

(١) في ط فقط : « الحروف » تحريف .

(٢) رجز لرؤبة ، ديوانه ١٠٤ وبعده :

* مُشْتَبِه الأعلام لَمَاعِ الخَفَقِ *

من شواهد : سيبويه ٣٠١/٢ ، والخصائص ٢٢٨/٢ ، ٢٦٠ ، ٣٢٠ ،
٣٣٣ ، والمنصف ٣/٢ ، ٣٠٨ ، وابن يعيش ١١٨/٢ ، ٢٩/٩ ،
والخزانة ٣٨/١ ، ٢٠١/٤ ، والمغنى رقم ٦٤٤ ، ٦٧٦ ، والعيني ٣٨/١
والهمع والدرر رقم ١١٤١ .

وقاتم الأعماق : مغبرّ النواحي ، والقاتم : المكان المظلم المغبرّ من
القتام وهو الغبار . والأعماق : جمع عمق بفتح العين وضمها : وهي ما
بعد من أطراف المفازة : والخواوي : من حوى البيت : إذا خلا .
والمخترق : الممرّ الواسع المتخلل للرياح ، وهو المفازة .

(٣) من شواهد الخصائص ٣٢٠/٢ وفي ط : « ساقتك » بالسين .

الحركة ، وجَعَلتَ الموضع في الحذف للحركة، ثم لحق بها فيه الحرف .

قال : وهو عندي أقيس :

ومن ذلك: استكراههم اختلاف التوجيه^(١) أن يجتمع مع الحركة^(٢) غيرها من أختيها^(٣) نحو : الجمع بين المخترق وبين العُقُق ، والْحَمِقُ فكراهيتهم هذا نحو من امتناعهم من الجمع بين الف مع الياء والواو رَدْفَيْنِ « قال :

ومن ذلك عندي : أن حَرَفِي العلة الياء والواو قد صَحَا في بعض المواضع للحركة بعدهما كما يصحان لوقوع حرف اللين ساكناً بعدهما . وذلك نحو : القَوَدَ والحَوَكَةَ ، والخَوَنَةَ ، والغَيْبَ ، والصَّيْدَ ، وحَوِيلَ ، ورَوَعَ ، و« إِنَّ بِيوتَنَا عَوْرَةَ »^(٤) فِيمَنْ قرأ كذلك ، فَجَرَتِ الياء والواو هنا في الصَّحَّة لوقوع الحركة بعدهما مجراهما فيها لوقوع حرف اللين ساكناً بعدهما ، نحو القواد ، والحوَاكَةِ والخوانة ، والغياب والصَّيَادَ ، وحَوِيلَ ورَوِيعَ ، وإن بيوتنا عويرة .

(١) التوجيه : هو حركة ما قيل حرف الرّوي الساكن المقيد مثل : الضمة والفتحة والكسرة في هذه الألفاظ : الصُّحْفُ - النَّجْفُ - يعترف .

انظر بغية المستفيد من العروض الجديد / ٧٩ .

(٢) في الخصائص : « الفتحة » مكان « الحركة » .

(٣) يريد بأختيها : الضمة والكسرة .

(٤) الأحزاب / ١٣ . وهي قراءة ابن كثير وآخرين . انظر : تفسير القرطبي

١٤٨/١٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٣٧/٢ .

وكذلك ما صحَّح من نحو قولهم : هَيَّؤِ الرَّجُلَ مِنَ الْهَيْئَةِ هُوَ جَارٍ
مَجْرَى صِحَّةِ هَيَّوْءٍ لَوْ قِيلَ . فاعرف ذلك فإنه لطيف / .

[١٦٠]

الفائدة الثالثة^(١)

[في كمية الحركات]

قال ابن جنِّي : بابٌ : كميَّة الحركات .

أما ما في أيدي الناس في ظاهر الأمر فثلاث ، وهي الضمة والكسرة والفتحة . ومحصولها على الحقيقة ست ، وذلك أن بين كل حركتين حركة فالتّي بين الفتحة والكسرة هي الفتحة قبل الألف الممالة ، نحو فتحة عين عالم ، وكاف^(٢) كاتب ، كما أن الألف التي بعدها بين الألف والياء ، والتي بين الفتحة والضمة هي التي قبل ألف التفخيم نحو فتحة لام الصّلاة والزكاة ، وكذلك : قام ، وعاد ، والتي بين الكسرة والضمة ككسرة قاف : قيل : وسين سير ، فهذه الكسرة المشمّة ضمًّا .

ومثلها الضمة المشمّة كسرة كنحو^(٣) قاف : المُنْقَرِ^(٤) وضمة

(١) في ط : « الثانية » مكان : « الثالثة » تحريف .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : سقطت كلمة : « وكاف » ، صوابه من

الخصائص ١٢٠/٣ .

(٣) في الخصائص : ك « ضمة » .

(٤) في ط : النقيير ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ، والمُنْقَرُ كما

في سيبويه ٢/٢٧٠ : الرّكيّة الكثيرة الماء [الركيّة : البئر] .

عَيْنٍ ، مذعور ، وابن^(١) بور فهذه ضمة أشربت كسرة ، كما أنها في :
 قيل ، وسير كسرة أشربت ضمًّا فهما لذلك كالصوت الواحد ، لكن ليس
 في كلامهم ضمة مشربة فتحة ، ولا كسرة مشربة فتحة .

ويدلّ على أن الحركات معتدات اعتدادُ سيبويه بألف الإمالة
 وألف التفخيم حرفين غير الألف المفتوح ما قبلها^(٢) .

وقال صاحب البسيط : جملة الحركات المتنوعة أربع عشرة
 حركة ، ثلاث للإعراب ، وثلاث للبناء ، وثلاث متوسطة بين
 حركتين .

أحدها : بين الضمة والفتحة وهي الحركة التي قبل الألف
 الفخمة في قراءة ورش نحو : الصلوة والزكوة والحيوة .

والثانية : بين الكسرة والضمة وهي حركة الإشمام في نحو :
 قيل وغيض على قراءة الكسائي .

والثالثة : بين الفتحة والكسرة وهي الحركة قبل الألف الممالة
 نحو : رمى .

والعاشرة^(٣) : حركة إعراب تشبه حركة البناء وهي فتحة ما لا

(١) في الخصائص : « وباء ابن بور » .

(٢) انظر النص في الخصائص ٣/١٢٠ ، ١٢١ .

(٣) العاشرة : تكملة الحركات التسع السابقة .

ينصرف في حال الجرّ على مذهب من جعلها حركة إعراب .

والحادية عشرة : حركة بناء تشبه حركة الإعراب ، وهي ضمة

المنادي / وفتحة المبنيّ مع « لا » على مذهب من جعلها حركة بناء . [١٦١]

الثانية عشر : حركة الإتياع .

الثالثة عشر : حركة التقاء الساكنين .

الرابع عشر : حركة ما قبل ياء المتكلم على مذهب من جعله

معرباً ، فإنه جيء بها لتصح الياء، وليست حركة إعراب، ولا حركة بناء .

قال : وإنما لقبت الحركة بهذا اللقب لأنها تطلق الحروف بعد

سكونها فكل حركة تطلق الحرف نحو أصلها من حروف اللين فأشبهت

بذلك انطلاق المتحرك بعد سكونه

وقال المهلبى في (نظم الفرائد)

عددنا جملة الحركات ستّاً وستّاً بعدها ثم اثنتين

فإعراب ثلاث أو بناء ثلاث أو ثلاث بين بين

ومشبهتان والإتياع حاد وأخرى لالتقاء الساكنين

وواحدة مذبذبة تردت لدى أخواتها في حيرتين

وقال بعضهم : الحركات سبع : حركة إعراب ، وحركة بناء ،

وحركة حكاية ، وحركة إتياع ، وحركة نقل ، وحركة تخلص من

سكونين ، وحركة المضاف إلى ياء المتكلم .

الفائدة الرابعة

[في قوة الحركة الإعرابية]

قال الشَّريف الجرجاني في حاشية الكشَّاف : الحركة الإعرابية مع كونها طارئة أقوى من البنائية الدائمة ، لأن الإعرابية عَلِمَ لمعانٍ معتورة يتميز بعضها على بعض بالإخلال بها يفضي إلى التباس المعاني ، وفوات ما هو الغرض الأصلي من وضع الألفاظ وهيئاتها ، أعني الإبانة عما في الضمير .

الفائدة الخامسة

[في ألقاب الإعراب]

يقال في حركات الإعراب : رفعٌ ونصبٌ وجرٌ أو خفضٌ ، وجزمٌ ، وفي حركات البناء : ضمٌ وفتحٌ وكسرٌ ووقفٌ .

قال بعض شراح الجمل ، والسبب في ذلك أن الإعراب جعلت [١٦٢] ألقابه / مشتقة من ألقاب عوامله ، فالرفع مشتقٌ من رافعٌ ، والنصب مشتقٌ من ناصبٌ ، والجرُّ أو الخفض من جارٍ وخافضٌ ، والجزم من جازمٌ .

قال وهذا الاشتقاق من باب ما اشتقّ فيه المصدر من الاسم نحو : العُمومة والخُوؤلة ، لأنهما مشتقان من العمّ والخال ، فلما صار الرفع والنصب والجر والجزم لقباً للإعراب ولم يكن للبناء عاملٌ يحدثه يشتق له منه ألقابٌ جُعِلَتْ ألقابه : الضّم والفتح والكسر والوقف .

وقال أبو البقاء العكبري في « اللّباب » : إنما خصوا الإعراب بذلك لأن الرفع ضمةٌ مخصوصة ، وكذلك الجرّ والجزم ، وحركة البناء حركة مطلقّة . والواحد المخصوص من الجنس لا يسمّى باسم الجنس كالواحد من الأدميين إذا أردت تعريفه علقته^(١) عليه علماً كزيد وعمر . ولا تسميه رجلاً لاشتراك الجنس في ذلك . فضمة الإعراب كالشخص المخصوص ، وضمة البناء كالواحد المطلق .

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في « التعليقة على المقرّب » : اختلف النحاة : هل يطلق أحدهما على الآخر ، فيقال مثلاً للمعرب : مضموم ، وللمبني : مرفوع أم لا ؟

على ثلاثة مذاهب : منهم من قال : لا يجوز إطلاق واحد منهما على الآخر ، لأن المراد الفرق وذلك يعدمه .

ومنهم من قال : يجوز مجازاً ، والمجاز لا بد له من قرينة ، وتلك لقرينة تبيّنه .

(١) في ط فقط : « غلبت » بالغين ، وفي النسخ الثلاث : « علقته » وهذا أوضح .

ومنهم من قال : يجوز إطلاق أسماء البناء على الإعراب ، ولا
ينعكس .

الفائدة السادسة

[في الاختلاف في حركات الإعراب]

قال أبو البقاء العكبري في « اللباب » : اختلفوا في حركات
الإعراب: هل هي أصل لحركات البناء أم بالعكس أم كل واحد منهما
أصل في موضعه ؟ .

فذهب قوم : إلى الأول ، وعلته أن حركات الإعراب دوال على
معانٍ حادثة بعلة بخلاف حركات البناء، وما ثبت بعلة أصل لغيره ، .

وذهب قوم : إلى الثاني ، وعلته أن حركات البناء لأزمة
[١٦٣] وحركات الإعراب منتقلة ، واللازم أصل للمتزلزل / إذ كان أقوى
منه .

وهذا ضعيفٌ ، لأن تنقل حركات الإعراب لمعنى ولزوم
حركات البناء لغير معنى .

وذهب قوم : إلى الثالث ، لأن العرب تكلمت بالإعراب والبناء
في أول وضع الكلام، وكل منهما له علة غير علة الآخر ، ولا معنى لبناء
أحدهما على الآخر .

وعبر في « التبيين » عن هذا الخلاف بقوله : اختلفوا في حركات الإعراب، وهل هي سابقة على حركات البناء أو بالعكس أو هما متطابقتان من غير ترتيب ؟ قال : والأقوى هو الأول .

الفائدة السابعة

[في أثقل الحركات]

أثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة :
قال رجل للخليل : لا أجد بين الحركات فرقاً ، فقال له الخليل : ما أقل من يميز أفعاله ! أخبرني بأخف الأفعال عليك ، فقال : لا أدري ، قال أخف الأفعال عليك السمع ، لأنك لا تحتاج فيه إلى استعمال جارحة إنما تسمعه من الصوت وأنت تتكلف في إخراج الضمة إلى تحريك الشفتين مع إخراج الصوت ، وفي تحريك الفتحة إلى تحريك وسط الفم مع إخراج الصوت ، فما عمل فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضو واحد هكذا نقله الزجاجي في « كتاب الإيضاح »^(١) في أسرار النحو .

وقال ابن جنبي : أرى الدليل على خفة الفتحة أنهم يفرون إليها من الضمة كما يفرون من السكون .

إذا علمت ذلك فتفرغ عليه فروع :

(١) حقه الدكتور مازن المبارك وطبع بدار النفائس - بيروت .

أحدها : اختصاص الرفع بما اختص به، والنصب والكسر . بما
اختص به ، وذلك أن المرفوعات قليلة بالنسبة إلى المنصوبات ، إذ هي
الفاعل ، والمبتدأ ، والخبر ، وما ألحق بها من نائب الفاعل ، واسم
كان ، وخبر إن بخلاف المنصوبات فإنها أكثر من عشرة ، فجعل الأثقل
للأقل لقلة دَوْرَانِه ، والأخف للأكثر ، ليسهل ويعتدل الكلام بتخفيف
ما يكثر ، وتثقل ما يقل .

وأيضاً فالمرفوع لا يتعدّد منه سوى الخبر على خلاف .
والفرع الواحد / من المنصوبات يتعدّد كالمفعول، به والظرف [١٦٤]
والحال والمستثنى .

قال الزّجاجي : الفعل ليس له إلا مرفوع واحد ، وينصب عشرة
أشياء ولما كانت المجرورات أكثر من المرفوعات ، وأقل من المنصوبات ،
أعطيت الحركة الوُسْطَى في الثقل والخفة .

الفرع الثاني : اختصاص الضم بما بني عليه ، والفتح والكسر
بما بني عليه لِمَا ذُكِرَ أيضاً ، فإن المبني على الفتح أكثر من المبني
على الكسر . ومنه ما كان بجوار ياءٍ نحو : أين ، وكيف ، فزاد بعداً
عن الكسرة طلباً للخفة ، إذ هو مع الياء أثقل منه وحده .

والمبني على الضم أقل من المبني على الكسر ، إذ لم بين عليه
إلا حيثُ والظروف الستة وغير ، وأيّ في بعض أحواله، والمنادى ،
وبعض الضمائر .

الثالث : اختصاص نون الثنية بالكسر ونون الجمع بالفتح ،
لثقل الجمع ، فأعطى الأخف ، وأعطيت الثنية - لخفتها - الكسر ليتعادلا .

الرابع : قلة وجود الضّم في جنس الفعل فلم يوجد فيه إلا إعراباً
في بعض الأحوال ، وذلك لأنه أثقل من الأسماء فنحي في الغالب عن
الضّم لثلا يكثر الثقل .

الخامس : امتناع الجر والكسر في الأفعال جملة فراراً من الثقل
أيضاً .

وفي (البسيط) : لاخلاف أن الفتح أخف عندهم من الكسر ،
والألف أخف من الياء ، وفيه الفتحة أقرب إلى الكسرة من الضمة ،
ولذا جمل الجرّ على النصب في ما لا ينصرف ، والنصب على الجرّ في
جمع المؤنث السالم حملاً على القُرب .

وقال السخاوي في « شرح المفصل » : قال الخليل : أول
الحركات الضمة ؛ لأنها من الشفة . وأول ما يقع في الكلام الفاعل ،
فكان حق الكلام إذا حمل على المشاكلة أن يقسم أول الحركات لأول
الأشياء .

وقال ابن الدّهان في « الغرة » : الضمة والكسرة مستثقلتان
مباينتان^(١) للسكون ، والفتحة قريبة من السكون بدلالة أن العرب تفرّ إلى
الفتحة كما تفرّ إلى السكون من الضمة والكسرة ، وذلك أنهم يقولون

(١) في ط فقط : « مباينتان » بالهمزة تحريف .

في غرفةٍ : عُرْفَات وفي كِسْرَةٍ : كِسِرَات بالإتباع ، ثم إنهم يستثقلون ذلك فيقولون : كِسِرَات وُعُرْفَات بالسكون . وبعضهم يقول / عُرْفَات وكِسِرَات بالفتح ، فيعرف أن بين الفتحة والسكون مناسبة يولا يقولون ذلك في ضَرْب^(١) ، وإنما يقولون : ضَرَبَات بالفتح لا غير ، وأيضاً فإن العرب تخفّف الكسرة في : فَخِذ والضَّمَّة في عَضُد ، ولا تخفف الفتحة في : جَمَل . فأما القَدْر والقَدْرِ فلغتان ، وكذلك الدَّرْك والدَّرْك .

ومما يدلّ على مناسبة الفتحة السكون : أن الواحد إذا اعتلت عينه بالسّكون اعتلّ في الجمع بالقلب إلى الياء على شرائط : تقول : ثوب وثياب وسوط وسياط ، ولم يقولوا : أثواب كما قالوا : طوال ، لأن الواو في طويل متحركة .

وقالوا في جواد : جياذ فقلبوا في الجمع ، لأنها في الواحد مفتوحة والفتح يقارب السكون . انتهى .

الفائدة الثامنة

[في مَطل الحركات ومَطل الحروف]

قال ابن جني^(٢) : بابٌ في مَطل الحركات ومَطل الحروف .
 أمّا الأول فينشأ عن الحركة حرفٌ من جنسها ، فينشأ بعد الفتحة ألف ، وبعد الكسرة ياء ، وبعد الضَّمَّة واو ، وقد تقدمت أمثله
 (١) هكذا في ط ، والنسخ الثلاث ، ولعلها : ضَرْبَةٌ .
 (٢) انظر الخصائص ٣/١٢١ .

في الفائدة الثانية . قال : ومن مطل الفتحة قول عنترة :

١١٧ = * ينباع من ذُفري غَضوبٍ جَسْرَة (١) *

وقال أبو عليّ : أراد : ينبع ، فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفاً .

وقال الأصمعي : يقال انباع الشجاع (٢) ينباع انبياعاً : إذا

انخرط من بين الصّفين ماضياً . وأنشد فيه :

١١٨ = يُطْرِقِ حِلْمًا وَأَنَاةً مَعًا ثُمَّتَ يَنْبَاعِ انْبِيعِ الشُّجَاعِ (٣)

فهذا انفعل يَنْفَعُلُ انْفِعَالاً، والألف فيه عين .

(١) تمامه :

* زِيَاةٌ مِثْلُ الْفَنِيقِ الْمُقْرَمِ *

ديوانه / ١٥١ ، والخصائص ٣/ ١٢١ .

وينباع : يسيل وينبع . والذفري : العظم الناتئ خلف الأذن ، وأول ما يعرق البعير منه . وجسرة : ناقة موثقة الخلق ، وزيافة : تبختر في مشيها ، والفنيق : الفحل من الإبل . والمقرم : الذي لا يستعمل للركوب . انظر هامش الديوان .

(٢) الشجاع : الحية الذكر .

(٣) انظر الخصائص ٢/ ٢٢٢ ، وانظر شرح ابن الأنباري للمفضليات ، ٦٣٠ وقد نسب هذا الشاهد للسفاح بن بكير بن معدان اليربوعي من قصيدة يرثي بها يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير ، وكان وفي له حتى قتل معه وأولها :

صَلَّى عَلَى يَحْيَى وَأَشْيَاعِهِ رَبُّ غَفُورٍ وَشَفِيعٌ مَطَاعٌ

وينبغي أن يكون عينه واواً، لأنها أقرب معنى من الياء هنا .

نعم ، وقد يمكن عندي أن تكون هذه لغة تولدت ، وذلك أنه لما سمع : « ينباع » أشبه في اللفظ ينفعل ، فجاؤا منه بماضٍ ومصدر ، كما ذهب أبو بكر إليه فيما حكاه أبو زيد من قولهم : ضَفَنَ الرَّجُلُ يَضْفِنُ : إذا جاء ضَيْفًا مع الضَّيْفِ . وذلك أنه لما سمعهم يقولون : ضَيْفَنٌ ، وكانت فيعمل في الكلام أكثر من : فَعَلَنَ تَوْهَمَهُ فَيَعْلًا فاشتق الفعل منه ، بعد أن سبق إلى وَهَمَهُ هذا فيه ، فيقال : ضَفَنَ يَضْفِنُ / [١٦٦]

(١)
فلو سئلت عن مثالٍ : ضفن يضمن على هذا القول لقلت : فلن يفلين ، لأن العين قد حذفت .

قال ومن مَظَلِ الفتحه عندنا قول الهذلي :

١١٩ = بينا تعنقه الكماءَ ورؤغه يوماً أتيح له جرىء سلفع^(٢)
أي بين أوقات تعنقه فأشبع الفتحه فأنشأ عنها ألفاً .

(١) بعده في الخصائص : « إذا مثلته على لفظه » .

(٢) لأبي ذؤيب الهذلي .

انظر : ديوان الهذليين ١٨/١ ، وابن يعيش ٣٤/٤ ، ٩٩ ، واللسان : بين والخصائص ١٢٢/٣ ، والخزانة ١٨٣/٣ ، والمغنى رقم ٦٩٢ ، ٩٢٢ والهمع والدرر رقم ٨٢٧ .
وفي شرح المفضليات لابن الأنباري ٨٧٩ : السلفع : الجريء الصدر ، وأتيح له : قدر له .

وحدّثنا أبو علي أن أحمد بن يحيى حكى : « خذه من حيث
وليسا » قال : وهو إشباع ليس .

وحكى الفراء عنهم : « أكلت لحماً شاةً » أراد لحمَ شاةٍ، فَمَطَّل
الفتحة، فأنشأ عنها ألفاً .

ومن إشباع الكسرة ، ومَطَّلها ما جاء عنهم من : الصياريفِ ،
والمطافيل^(١) ، والجلاعيد ، والأصل : جلاعِد جمع جَلَعَد ، وهو
الشديد .

فأما ياء مطاليق ومطيليق فِعَوْضٌ من النون - المحذوفة وليست
مَطْلًا .

ومن مطل الضمة قوله :

١٢٠ = ممكورة جَمَّ العظام عَطْبُولُ كَأَنَّ في أنيابها القَرْنَفُولُ^(٢)

وأما الثاني فالحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة المصوّنة :

(١) المَطْفِيل كَمُحْسَن : ذات الطفل من الإنس والوحش .

(٢) من شواهد : الخصائص ٣/١٢٤ ، والمنحسب ١/٢٥٩ ، وابن الشجري

١٥٨/٢ ، واللسان : « قرنفل » .

والممكورة : المَطْوِيَّة الخُلُق من النساء ، والمستديرة الساقين .
وجَمَّ العظام : أي كثيرة اللحم . . والعطبول : المرأة الفتية الجميلة
التمثلة الطويلة العنق . والقرنفول كما في اللسان : شجر هنديّ ليس من
نبات أرض العرب .

الألف ، والياء ، والواو . وهي من حيث وقعت فيها امتدادٌ ولينٌ إلا أن الأماكن التي يطول فيها صوتها وتتمكن مدتها ثلاثة . وهي أن تقع بعدها - وهي سواكن توابع لما هو منهن وهو الحركات من جنسهن - ^(١) الهمزة أو ^(٢) الحرف المشدّد ، أو ان يوقف عليها عند التذكّر . فالهمزة نحو كساء ، ورداد ، وخطيئة ، ورزيئة ومقروءة ، ومخبوءة .

وإنما تمكن المدّ فيهن مع الهمزة ، لأن الهمزة حرف نأى منشؤه ، وتراخي مخرجه ، فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوتة قبله ، ثم تماديت بهن نحوه طُئن ، وشِعْن في الصوت فوقين له ، وزدن ليناً به ولمكانه ^(٣) وليس كذلك إذا وقع بعدهن غيرها وغير المشدّد ، ألا تراك إذا قلت : كتاب ، وحساب ، وسعيد ، وعمود ، وضروب ، وركوب ، لم تجدهن لُدُنات ناعمات ^(٤) ، ولا وافيّات ، مستطيلات ، كما تجدهن كذلك إذا تلاهن الهمزة أو الحرف المشدّد .

وأما سبب نَعْمَتِهِنَّ ^(٥) ، ووفائهن ، وتماديهن إذا وقع المشدّد بعدهن فلأنهن - كما ترى - سواكن وأول المثلين مع التشديد ساكن

(١) في النسخ المخطوطة : « لما هن منهن » .

(٢) في ط فقط : « والحرف » بالواو .

(٣) في ط : لبنائه ولمكانه ، وفي النسخ الثلاث : ليناً به ولمكانه وفي الخصائص : وزِدْن « في بيانه ، ومكانه » .

(٤) في الخصائص ٣/ ١٢٥ : « لانا عمات » بزيادة : « لا » .

(٥) في ط : نعمهن .

فيجفون عليهم أن يلتقي الساكنان حشواً في كلامهم ، فحينئذٍ ما ينهضون الألف^(١) بقوة الاعتماد عليها / فيجعلون طولها ووفاء [١٦٧] الصوت^(٢) بها عَوْضاً مِمَّا كان يجب لالتقاء الساكنين : من تحريكها إذ لم يجدوا عليه تطرّقاً ولا بالاستراحة إليه تعلقاً^(٣) ، وذلك نحو شَابَة ودَابَّة ، وهذا قضيب بَكَر^(٤) ، وقد تمود الثوب ، وقد قوصَ بما كان عليه . وإذا كان كذلك فكَلَّمَا رسخ الحرف في المدّ كان حينئذٍ محقوقاً^(٥) بتمامه ، وتمادي الصوت به ، وذلك الألف ثم الياء ثم الواو ، فشَابَة إذا أوفى صوتاً وأنعم جَرَساً من أختيها وقضيب بَكَر أنعم من قُوصَ به ، وتمود الثوب ، لبعده الواو من أعرق الثلاث في المدّ - وهي الألف - وقرب الياء إليها . نعم ، وربما لم يكتف من تقوى لغته ، ويتعالى تمكينه وجهارته ، مما تجسّمه من مدّ الألف في هذا الموضع ، دون أن يطغي به طبعه ، ويتخطى^(٦) به اعتماده ، ووطؤه إلى أن يبدل من هذه الألف همزة فيحملها الحركة التي كان كَلِفاً بها ومصانعاً بطول المدّة عنها ، فيقول : شَابَة ودَابَّة . قال كثير .

(١) في الخصائص : « بالألف » .

(٢) ط فقط : « للصوت » .

(٣) في ط فقط : « معلقاً بالميم » .

(٤) في الخصائص : وهذا قضيب بكر في قضيب بكر .

(٥) في الخصائص : « محقوقاً » .

(٦) في ط : « وينحط » صوابه من الخصائص .

١٢١ = * إذا ما العوالي بالعبيط احمأرت (١) *

وقال :

١٢٢ = وللأرض أمّا سُوْدُها فتجلّلتُ بياضاً وأمّا بيضُها فأسوَأدتِ (٢)

وهذا الهمز الذي تراه أمر يخصّ الألف دون أختيها .

وعلة اختصاصه بها : أن همزها في بعض الأحوال إنما هو لكثرة

ورودها ها هنا ساكنة بعدها الحرف المدعم ، فتحاملوا وحملوا

أنفسهم على قلبها همزة تطرّقاً إلى الحركة ، إذ لم يجدوا إلى تحريكها سبيلاً ، لا في هذا الموضع ولا في غيره .

وليست كذلك أختها ، لأنهما وإن سكنتا في نحو « قضيبكر »

وقوصّ به فإنهما قد يتحرّكان كثيراً في غير هذا الموضع ، فصار تحركهما

في غير هذا الموضع عَوْضاً من سكونهما فيه . فاعرف ذلك فرقاً .

وقد أجروا الياء والواو الساكنتين المفتوح ما قبلهما مُجرى

التابعتين لما هو منهما ، وذلك نحو قولهم : هذا جيّبُك أي جيبُ بكر

وثوبُّك أي ثوب بكر .

وذلك أن الفتحة وإن كانت مخالفة الجنس للياء والواو فإن فيها

(١) ورد البيت في هامش الخصائص ١٢٦/٣ على النحو الآتي :

وأنت ابن ليلي خير قومك مشهدا إذا ما احمأرت بالعبيط العواملُ

(٢) في ط والنسخ الثلاث : « أما سودها الخ » بإسقاط كلمة : « وللأرض »

والشاهد أيضاً لكثير ، وانظر الخصائص ١٢٧/٣ ، والممتع ٣٢٢/١

والهمع والدرر رقم ١٧٨٤ ، والمحتسب ٤٧/١ ، ٣١٢ ، وابن يعيش ١٢/١٠ .

سِراً له ، ومن أجله جاز أن تمتد الياء واوا بعدها في نحو : ما رأينا .
 وذلك أن أصل المدّ وأقواه / وأعلاه وأنعمه وأنداه، إنما هو للألف ، وإنما [١٦٨]
 الياء والواو في ذلك مُحمّolan عليها ، وملحقان في الحكم بها ، والفتحة
 بعض الألف ، فكانها إذا قدّمت قبلهما في نحو بَيْتٍ وَسَوَاطِئِ إنما قدّمت
 الألف ؛ إذ كانت الفتحة بعضها ، فإذا جاءت بعد الفتحة جاءت في موضع
 قد سبقتهما إليه الفتحة التي هي ألف صغيرة ، فكان ذلك سبباً للأنس
 بالمدّ ، لا سيّما وهما بعد الفتحة - لسكونهما - أختا الألف ، وقويتا
 الشبه^(١) بها ، فصار شيخ ، وثوب نحواً من^(٢) شاخ وثاب ، فلذلك
 ساغ وقوع المدغم بعدهما . فاعرف ذلك .

وأما مدّها عند التذكّر فنحو قولك : : أخواك ضربا إذا كنت
 متذكراً المفعول به أي ضَرَباً زِيداً ونحوه .

وكذلك مطلق الواو إذا تذكّرت في نحو : ضربوا إذا كنت تتذكّر
 المفعول أو الظرف أو نحو ذلك . أي ضربوا زِيداً ، أو ضربوا يوم
 الجمعة أو ضربوا قياماً فتذكّر الحال . وكذلك الياء في نحو : اضربي ،
 أي اضربي زِيداً ونحوه .

وإنما مُطِلت ومدّت هذه الأحرف في الوقف وعند التذكّر ،

(١) في ط فقط : لكونهما أختي الألف ، وقويتي الشبه بها « تحريف ، صوابه
 من النسخ الثلاث والخصائص .

(٢) في ط فقط : « امرء » مكان : « من » تحريف ، صوابه من النسخ الثلاث
 والخصائص .

لأنك لو وقفت عليها غير ممطولة ولا ممكنة المدّ وأنت متذكر، ولم يكن في لفظك دليل على أنك متذكر شيئاً^(١) ولأوهمت^(٢) أن كلامك قدتم، ولم يبق بعده مطلوب متوقع لك . فلما وقفت ومطلت علم أنك متناول إلى كلام تالٍ للأول ، منوط به ، معقود ما قبله على تضمنه وخلطه بجملته .

ووجهُ الدلالة من ذلك : أن حروف اللين الثلاثة : إذا وقف عليهن ضعفنّ وتضاءلن ، ولم يف^(٢) مدهن . وإذا وقعن بين^(٣) الحرفين ، تمكّن ، واعترض الصدى معهن .

ولذلك قال أبو الحسن : إن الألف إذا وقعت بين^(٤) الحرفين كان لها صدئ .

ويدلّ على ذلك أن العرب لما أرادت مظهرنّ للندبة ، وإطالة الصوت بهن في الوقف ، وعلمت أن السكوت عليهن يتقصهن ، ولا يفى بهن أتبعتهنّ الهاء في الوقف توفية هن ، وتناولاً إلى إطالتهن .

(١) في الخصائص : ولأوهمت كل الإلهام أن الخ « وفي ط ولا وهمت أن الخ .

(٢) في ط فقط : « ولم يعب » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٣) في ط فقط : « بعد » مكان : « بين » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٤) في ط فقط : « بعد » مكان : « بين » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

وذلك قولهم : وازيداه .

ولا بد من الهاء في الوقف ، فإن وصلت أسقطتها وقام التابع في إطالة الصوت مقامها نحو : وازيداه ، واعمراه .

وكذلك أختاها نحو : وانقطاع ظهريه ، واغلاميه ، واغلامهوه ، واغلامكية ، وتقول في الوصل : واغلامهمولقد كان

كريباً . وانقطاع ظهري من هذا الأمر ! / . [١٦٩]

والمعنى الجامع بين التذکر والندبة قوة الحاجة إلى إطالة الصوت في الموضعين .

فلما كانت هذه حال هذه الأحرف وكنت عند التذکر كالناطق بالحرف المستذکر ، صار كأنه هو الملفوظ به فتمت هذه الأحرف وإن وقع أطرافاً كما يتمن إذا وقع حشواً لا أواخر. فاعرف ذلك .

وكذلك الحركات عند التذکر يُمطلن حتى يفين حروفاً فإذا صرّنها جرين مجرى الحروف المبتدأة توأم^(١) ، فيمطلن أيضاً حينئذٍ كما تُمطل الحروف .

وذلك قولهم : عند التذکر مع الفتحة في قمت : قمتا أي قمت يوم الجمعة ، ومع الكسرة: أنتي أي أنت عاقلة ، ومع الضمة: قمتو، أي قمت إلى زيد .

فإن كان الحرف الموقوف عليه عند التذکر ساكناً صحيحاً كسِر

(١) في ط : « توأم » بالهمزة ، تحريف .

لأنه لا يجري الصّوت في الساكن ، فإذا حرّك انبعث الصوت في^(١)
الحركة ، ثم انتهى إلى الحرف ، ثم أشبعت ذلك الحرف ومطلته كقولك
في « قد » وأنت تريد قد قام : قدى ، وفي مِنْ مِنِي ، وفي هل : هلي ،
وفي نَعَم : نَعَمِي وفي لام التعريف من الغلام مثلاً : ألي .

وإنما حرّك بالكسرة دون اختيها ؛ لأنه ساكن احتيج الى حركة ،
فجرى مجرى التقاء الساكنين نحو : قم الليل . وعليه أطلق المجزوم
والموقوف في القوا في المطلقة إلى الكسر كقوله :

١٢٣ = * وَأَنْكَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلُ ^(٢) *

وقوله :

١٢٤ = * لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِي ^(٣) *

(١) في ط : « اتبعت » ، تحريف

(٢) من معلقة امرئ القيس ، وصدرة :

* أَغْرَكَ مِنِّي أَنْ حُبَّكَ قَاتَلِي *

من شواهد : سيبويه ٣٠٣/٢ ، وابن يعيش ٤٣/٧ ، والهمع والدرر
رقم ١٨٠٥ .

(٣) للنابغة الذبياني ديوانه / ١٤٣٠ ، وصدرة :

* أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رَكَابِنَا *

من شواهد : الخصائص ٣٦١/٢ ، ١٣١/٣ ، وابن يعيش ٥/٨ ،
١١٠ ، ١٤٨ ، ١٨/٩ ، ٥٢ ، وقطر الندى ٢٢٢ والهمع والدرر رقم
٥٤١ ، ٢٢٨ ، والخزانة ٢٣٢/٣ ، ٣٦٢/٤ ، ٥٠٥ ، والمغني رقم
٣١٥ ، ٦٤٣ ، والعيني ٨٠/١ ، ٣١٤/٢ .

ونحو مَمَّا نحن عليه حكاية الكتاب : « هذا سَيْفِي »^(١) يريد :
سيفٌ مِنْ أمره كذا . فلَمَّا أراد الوصل أثبت التنوين ، ولَمَّا كان ساكناً
صحيحاً لم يَجْرِ الصَّوتُ به^(٢) كسر، ثم أشبع فأنشأ عنها ياء فقال :
سَيْفِي .

وإن كان الموقوف عليه عند التذکر ساكناً معنلاً غير تابع لما قبله
وهو الياء والواو الساكتان بعد الفتح نحو : أَي ، وَكَيْ ، وَلَوْ ، وَأَوْ .
كسر نحو : قمت كِي ، أي كِي ، تقوم .

وَمَنْ كان مِنْ لغته أن يفتح أو يضم ، لالتقاء الساكنين نحو : قَمِ
الليل ، فقياس قوله أن يفتح ويضم عند التذکر نحو : قَمَا ، وِبِعَا ،
وسِرا .

وعن قطرب : أنْ من العرب من يقول : شُمَّ يا رجل . فإن
تذكَرت على / هذه اللغة مطلت الضمة واواً فقلت : شُمَّوا .
ومن العرب من يقرأ : « اشْتَرُوا الضَّلالة »^(٣) بالضم ، ومنهم من

[١٧٠]

(١) انظر الكتاب ٣٠٤/٢ .

(٢) في الخصائص ١٣١/٣ : « ولما كان ساكناً صحيحاً لم يجر الصوت فيه ،
فلما لم يجر فيه حركه بالكسر - كما يجب في مثله - ثم أشبع الخ . وفي ط : « لم
يجز » بالزاي .

(٣) البقرة / ١٦ . وهي قراءة : أبي السمال ، وأبي زيد الأنصاري ، وأبي
الحسن ، انظر : المحتسب ٥٤/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٢/١ ،
وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ١٢/١ .

يكسر^(١) ، ومنهم من يفتح .

فإن مطلّت مُتَذَكَّرًا قَلتِ عَلِيٌّ مِنْ ضَمٍّ : اشْتَرَوْا ، وَعَلِيٌّ مِنْ كَسْرٍ اشْتَرَوْا ، وَعَلِيٌّ مِنْ فَتْحٍ اشْتَرَوْا .^(٢)

وروينا عن محمد بن محمد بن أحمد بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد قول الشاعر :

١٢٥ = فَهْمٌ بِطَانَتُهُمْ وَهَمٌّ وَزُرَاؤُهُمْ وَهَمُّ الْقِضَاةِ وَمِنْهُمْ الْحَكَّامُ^(٣)

فإن وقفت على « هم » من قوله : وَهَمُّ الْقِضَاةِ قَلتِ : هُمِي .

وكذا الوقف على : مِنْهُمْ الْحَكَّامِ : مِنْهَمِي .

وإن وقفت على « هم » من قوله : وَهَمُّ وَزُرَاؤُهُمْ ، قَلتِ : وَهُمُوا ، لِأَنَّكَ كَذَا^(٤) ، رَأَيْتَهُ فَعَلَ الشَّاعِرُ .

وإن شئت عكست حملاً للثاني على الأول .

(١) وهي قراءة يحيى بن يعمر ، وابن أبي إسحاق : « اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ » انظر : التبيان للطوسي ٨٢/١ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢١٠/١ والمحتسب لابن جني ٥٢/١ .

(٢) في ط : « مستذكرا » بالسين .

(٣) قائله مجهول . وهو من شواهد : الخصائص ١٣٢/٣ ، والمحتسب ٤٥/١ ، وابن يعيش ١٣٢/٣ .

(٤) في ط فقط : « كأنك » مكان : « كذا » صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

وللأول على الثاني^(١) لأنك إذا فعلت ذلك لم تعد أن حملت
على نظيره .

وكلما جاز شيء من ذلك عند وقفة التذكر جاز في القافية البتة
على ما تقدم .

وعليه تقول : عَجِبْتُ مِنَّا أَي مِّنَ الْقَوْمِ عَلَى مَن فَتَحَ النُّونَ . وَمَنْ
كسرها فقال : مِّنَ الْقَوْمِ ، قال : مِّنِي

الفائدة التاسعة

[في إنابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة]

قال ابن جنِّي :

الأول منهما : أن تحذف الحرف ، وتقرّر الحركة قبله نائبة عنه
ودليلاً عليه كقوله :

(١) وردت العبارة في الخصائص على النحو التالي : « لأنك كذا رأيتَه فعل
الشاعر لما قال في أول البيت : فهمو ، ففصلت بين حركة التقاء الساكنين
وغيرها كما فصل ، وإن شئت قلت : وهمي ، تريد : وهم وزراؤهم ،
وقلت : وهمو تريد : وهم القضاة حملاً على قوله : فهم بطانتهم ، لأنك
إذا فعلت ذلك لم تعد أن حملت على نظير .

١٢٦ = كَفَّاكَ كَفًّا لَا تُلِيقُ دِرْهَمًا

جُوداً وَأُخْرَى تُعْطِي بِالسَّيْفِ الدَّمَا (١)

يريد : تُعْطِي ، وقوله :

١٢٧ = * وَأَخُو الْعَوَانِ مَتَى يَشَأُ يَصْرِمُهُ (٢) *

وقوله :

١٢٨ * دَوَامِي الْأَيْدِ يَجْبِطُنُ السَّرِيحَا (٣) *

(١) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ١٣٣/٣ ، والمنصف ٧٤/٢ ، وابن الشجري ٧٢/٢ ، واللسان : « ليق » .

(٢) للأعشي . ديوانه / ٥٣ . وتماهه :

* وَيَكْنُ أَعْدَاءَ بُعَيْدٍ وَدَادٍ *

من شواهد : سيبويه ١٠/١ ، والخصائص ١٣٣/٣ ، والمنصف ٧٣/٢ ، والهمع والذرررقم ١٧٣٥ .

وفي ط فقط : « وآخر صفوان متى يشا بصير منه » تحريف واضح ، صوابه من النسخ المخطوطة ، والمراجع السابقة .

(٣) نسب إلى مضر بن ربيعي الفقعسي . صدره :

* وَطَرْتُ بِمُنْصَلِي فِي يَعْمَلَاتٍ *

من شواهد : سيبويه ٩/١ ، ٢٩١/٢ ، والخصائص ٢٦٩/٢ ، ١٣٣/٣ ، والمنصف ٧٣/٢ ، وابن الشجري ٧٢/٢ ، والمغنى رقم ٤١٠ .

والمنصل : السيف ، واليعملات : جمع يعمل ، وهي الناقة السريعة والسريح - كما في أمالي ابن الشجري - جلود تنعلها الإبل إذا حفبت ، واحدتها : سريحة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾ ^(١) . وهو كثير في الكسرة
وقد جاء في الضمة منه قوله :

١٢٩ = إن الفقير بيننا قاضٍ حَكَمٌ

أن ترد الماء إذا غاب النُّجْمُ ^(٢)

يريد : النجوم ، فحذف الواو ، وأتاب عنها الضمة وقوله :

١٣٠ * حتى إذا بُلَّتْ حَلَاقِيمِ الحُلُقِ ^(٣) *

يريد : الحُلُقُ . وقال الأخطل :

١٣١ = كَلَّمَعَ أَيْدِي مَثَاكِيلِ مُسَلَّبَةٍ

يندبن ضَرْسَ بَنَاتِ الدَّهْرِ والخُطْبِ ^(٤) / [١٧١]

(١) الزمر / ١٦ .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ١٣٤/٣ ، والمنصف ٣٤٨/١ ، والمحتسب
١٩٩/١ ، ٢٩٩ ، ٨/٢ ، واللسان : نجم .

(٣) قائله مجهول : (رجز) .

من شواهد : الخصائص ١٣٤/٣ ، والمنصف ٣٤٨/١ ، والبحر المحيط
٤٨١/٥ ، واللسان : حلق ، وروايته : « حتى إذا ابتَلَّتْ » .

(٤) من شواهد : الخصائص ٣٣٣/١ ، ١٣٤/٣ ، والمنصف ٣٤٨/١
والمحتسب ١٩٩/١ ، ٢٠٠ ، ٨/٢ . وفي المنصف ورد برواية : « يندبن
فتيان ضَرْسِ الدهر » .

واللمع هنا : الإشارة ، والمثاكيل : النساء اللاتي فقدن أولادهن ، ومسَلَّبَةٌ :
وصف من سَلَبَتِ المرأة : إذا مات ولدها . وضرس بنات الدهر : أحداث =

يريد : الخُطوب .
ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾^(١) ، و ﴿ يَوْمَ يَدْعُ
الدَّاعِ ﴾^(٢) ، و ﴿ سَنَدُعُ الزَّبَانِيَةَ ﴾^(٣) .

كتب ذلك بغير واوٍ دليلاً في الخَط على الوقف عليه بغير واو في
اللفظ .

وله نظائر . وهذا في المفتوح قليل لِحُفَّة الألف ، قال :

١٣٢ = * مَثَلُ النَّقَا لَبْدَهُ ضَرْبُ الطِّلِّ ^(٤) * *

= الزمان . وفي اللسان : ضرس : « وَضَرَسْتُهُ الْخُطُوبُ ضَرْسًا : عجمته .
شبه أيدي الإبل إذا رفعتها بإشارة نائحة تشير بخرقه .
انظر شرح الشاهد في المنصف ١/٤٦٣ ، ٤٦٤ ، وانظر اللسان :
« ضرس » .

(١) الشورى / ٢٤ .

(٢) القمر / ٦ .

(٣) العلق / ١٨ .

(٤) رجز : من شواهد : الخصائص ٣/١٣٤ ، والمحتسب ١/٢٢٩ ، واللسان
: « طلل » :

والنقا من الرمل : القطعة تنقاد محدودبة ، وجمعه : أنقاء .
والطلل : المطر الصغار القطر الدائم ، ونسب في المحتسب لأبي النجم
وفي اللسان : أراد ضَرْبُ الطَّل ، ففك المدغم ، ثم حركة . وروى :
« ضَرْبُ الطَّل » بكر الطاء . أراد : ضرب الطلال ، فحذف ألف
الجمع .

يريد الطلال ، ونحو منه قوله :
 ١٣٣ = ألا لبارك الله في سهيلٍ إذا ما الله بَارَك في الرجال^(١)
 فحذف الألف من لفظة « الله » .

ومنه قوله :

١٣٤ = * أو الفأ مَكَّة من الحمي^(٢) *

لأنه أراد : الحَمَام ، فحذف الألف فالتقت الميمان فغير على ما ترى .

وقال أبو عثمان في قوله تعالى : ﴿ يَا أَبَتِ ﴾^(٣) : أراد : يا أبتا
 فحذف الألف ، وقال الشاعر :

١٣٥ = فلستُ بمدرك ما فات مِنِّي بلهف ولا بليت ولا لو أني^(٤)

(١) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ٣/١٣٤ ، والمحتسب ١/١٨١ ، والخزانة
 ٤/٣٤١ ، والمخصّص ٦/١٦٠ ، واللسان : « أله » .

(٢) رجز للعجاج ، ديوانه ٢٩٥ .

من شواهد : سيويه ١/٨ ، ٥٦ ، والخصائص ٣/١٣٥ ، والحجة لابن
 خالوية / ١٨٠ ، والإنصاف ٢/٥١٩ ، وابن يعيش ٦/٧٥ ، والهمع
 والدرر رقم ٧١٣ ، ١٧٣٧ .

(٣) يوسف / ٤ .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ٣/١٣٥ ، والمحتسب ١/٢٧٧ ، ٢٧٣ ، وابن =

يريد بلهفا (١) .

والثاني منها: وهو إنابة الحرف عن الحركة في بعض الأحاد، وهي الأسماء الستة، وجميع التثنية، وكثير من الجمع، فإن الألف والواو والياء فيها نائبة عن الحركات في الإعراب. وكذا النون في الأفعال الخمسة نائبة عن الضمة.

وليس من هذا الباب إشباع الحركات (٢) في نحو: متزاح (٣)، والصياريف، وأنظور، لأن الحركة في نحو هذا لم تحذف، وأنيب (٤) الحرف عنها بل هي موجودة لا مزيد (٥) فيها ولا منتقص منها.

= الشجري ٧٤/٢، والمقرب ١٨١/١، ٢٠٠/٢، والتصريح ١٧٧/٢، والأشموني ٢٨٢/٢.

(١) في الخصائص: «بلهفي» بالياء.

(٢) في ط فقط: إشباع الحركات (على الحركات) بزيادة: «على الحركات».

(٣) في ط فقط: «بمستراح».

(٤) في ط، والنسخ المخطوطة: ويثبت، والتصويب من الخصائص.

(٥) في الخصائص ١٣٦/٣: «ومزيد فيها» بدون: «لا».

[الفائدة العاشرة]

(١)

في هجوم الحركات على الحركات

العاشرة : في هجوم الحركات على الحركات . قال ابن جني : هو على ضربين : أحدهما : كثير مقيس ، والآخر : قليل غير مقيس .

فالأول قسمان : أحدهما : أن تتفق فيه الحركتان (٢) ، والآخر : أن تختلفا (٣) ، فيكون الحكم للطاريء منهما على ما مضى .

فالمتفقان (٤) : نحو : هم يَغزُونَ ، وَيَدْعُونَ . أصله : يَغزُونَ ، فأسكنت الواو الأولى التي هي اللام ، وحذفت لسكونها ، وسكون واو الضمير والجمع بعدها ، ونُقلت تلك الضمة المحذوفة عن اللام إلى الزاي التي هي العين ، فحذفت لها الضمة الأصلية في الزاي لظروء الثانية عليها (٥) .

ولا بدّ من هذا التقدير في هجوم الثانية الحادثة على الأولى

(١) انظر الخصائص ١٣٦/٣

(٢) في ط فقط : الحركات ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٣) في ط فقط : « والأخران مختلفان » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٤) في ط فقط : « فالمتفقان » تحريف .

(٥) في الخصائص : لظروء الثانية المنقولة من اللام إليها عليها .

[١٧٢] الراتبة اعتباراً في ذلك بحكم المختلفين^(١) ، / ألا تراك تقول في العين المكسورة بنقل الضمة إليها مكان كسرتها نحو : يَرْمُون وَيَقْضُونَ : نقلت ضمة ياء يَرْمِيُونَ إلى ميمها ، فابتزّت الضمة الميم كسرتها^(٢) وحَلَّت^(٣) محلّها فصارت : يَرْمُون ، فكما لا نشكّ في أن ضمة ميم : يَرْمُون غير كسرتها في : يَرْمِيُونَ لفظاً ، فكذلك نحكم على أن ضمة زاي : يَغْزُونَ غير ضمتها في : يَغْزُوُونَ تقديراً وحكماً .
ونحو من ذلك قولهم في جمع مائة : مِئُون ، فكسرة ميم مِئُون غير كسرتها في : مائة اعتباراً بحال المختلفين في : سنة وسنين^(٤) ،
وِبُرة وِبُرِين^(٥) .

ومثله ترخيم بُرْتَن ومنصور فيمن قال : يا حارُ ، إذا قلت : يا مَنْصُ ويابُرْتُ فالضمة فيهما غير الضمة فيمن قال : يا بُرْتُ ويا مَنْصُ على يا حارِ ، اعتباراً بالمختلفين^(٦) فكما لا يشكّ في أن ضمة يا حارُ

(١) في الخصائص : « المختلفتين » .

(٢) في ط فقط : « لكسرتها » صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٣) في ط فقط : « أو حلت » بـ « أو » .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : في سنة « وسنون » بالواو ، صوابه من الخصائص .

(٥) في ط والنسخ المخطوطة : « وبرة » و« برون » بالواو ، صوابه من

الخصائص . وفي لقاموس البرة كُتِبَ : الخُلْجَالِ وجمعها : برة ، و« برين » و« برين حلقة من أنف البعير » .

(٦) في الخصائص : « بالمختلفتين » .

غير كسرة يا حارِ سماعاً ولفظاً فكذلك الضمة على : يا حارُ في يا برثُ ويا منصُ غير الضمة فيهما على يا حارِ تقديرًا و؟ حكماً .

وكذلك كسره صادِ صِنو، وقافِ قِنو غير كسرتهما في صِنوانٍ وقِنوانٍ .

وكذلك كسره ضاد : تَقْضِين في الجمع غير كسرتها المقدِّرة فيها في أصل حالها، وهو تَقْضِيَيْن^(١) في المفرد على حدِّ ما تقدَّم في : يَغْزُونَ وَيَدْعُونَ .

وأما المختلفتان فأمرهما واضح نحو : يَرْمُونَ وَيَقْضُونَ . والأصل : يَرْمِيُونَ وَيَقْضِيُونَ ، فأسكنت الياء استقلالاً للضمة عليها ، وَنُقِلَتْ إلى ما قبلها فابتزته كسرتة لظروئها عليها، فصارت : يرمون ويقضون .

وكذلك أنتِ تَغْزِين ، أصله : تَغْزُوين ، نقلت الكسرة من الواو إلى الزاي فابتزتها ضممتها فصار : تغزين . إلا أن منهم من يُشَمُّ الضمة إرادةً للضمّة المقدِّرة .

ومنهم من يُخْلِص الكسرة فلا يُشَمُّ . ويدلك على مراعاتهم لتلك الكسرة والضمة المبتزّة عن هذين الموضوعين : أنهم إذا أمروا ضَمُّوا همزة الوصل وكسروها إرادةً لهما نحو :

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « نقضين » بياء واحدة ، تحريف صوابه من الخصائص .

اقضوا ، ارموا ، ونحو : أُغزِي أُدعى فكسرهم مع ضمة الثالث ،
وضمهم مع كسرتة يدلّ على قوة مراعاتهم للأصل المغيّر ، وأنه عندهم
مراعى معتدّ ، مقدر .

ومن المتّفقة حركته^(١) ، ما كانت فيه الفتحتان ، نحو اسم

المفعول من نحو : اشتدّ ، واحمرّ ، وهو : مُشْتَدّ ، ومحمّر .

[١٧٣] وأصله : مُشْتَدُّ ، ومُحْمَرُّ ، قأسكنت الدال والراء / الأوليان ، وأدغمتا

في المثل ، ولم تنقل الحركة إلى ما قبلها ، فتغلبه على حركته التي فيه

كما نقلت^(٢) في يغزون ، ويرمون . يدلّ على ذلك قولهم في اسم

الفاعل أيضاً كذلك : مشتد ومحرر ألا ترى أن أصله : مشتدّ ، ومُحْمَرُّ

فلو نقلت هنا لوجب أن تقول : مشتدّ ومحمّر .

فلما لم تقل ذلك وصحح في المختلفين اللذين الثقل فيهما موجوداً لفظاً

امتنعت من الحكم به فيما تحصل الصيغة^(٣) فيه تقديراً ووهماً .

وسبب ترك النقل في المفتوح انفراد الفتح عن الضم والكسر في

هذا النحو لزوال الضرورة فيه ومعه ، ألا ترى إلى صحّة الواو والياء

جميعاً بعد الفتحة ، وتعذر صحّة الياء الساكنة بعد الضمة ، والواو ،

الساكنة بعد الكسرة ، وذلك أنك لو حذف الضمة في : يرميون ، ولم

تنقلها إلى الميم لصار التقدير إلى يرميون ، ثم وجب قلب الواو ياءً ،

(١) في الخصائص ١٣٨/٣ : « حركاته » .

(٢) في الخصائص : « تغلب » مكان : « نقلت » .

(٣) في الخصائص : « الصنعة » .

وأن تقول : هم يَرْمِين ، فيصير إلى لفظ جماعة المؤنث .

وكذلك لو لم تنقل كسرة الواو في تغزوين إلى الزاي لصار التقدير إلى : تَغْزِين ، ثم يجب قلب الياء واواً لانضمام الزاي قبلها ، فتقول للمرأة : أنت تغزون فيلبس بجماعة المذكور .

فهذا حُكْم المضموم مع المكسور . وليس كذلك المفتوح ، ألا ترى الواو والياء صحيحتين بعد الفتحة نحو : هُوَلاء يَخْشَوْنَ ، وَيَسْعَوْنَ ، وَأَنْتِ تَرْضَيْنِ وَتَخْشَيْنِ . فلما لم تُغَيِّر الفتحة هنا في المختلفين اللذين تغييرهما واجبٌ لم تُغَيِّر الفتحتان اللتان إنما هما في التَّغْيِيرِ محمولتان على الضمة مع الكسرة .

فإن قيل : قد يقع اللبس أيضاً حيث رُمّت الفرق ، لأنك تقول للرجال : أنتم تَغْزُونَ ، وللنساء : أَنْتُنَّ تَغْزُونَ ، وتقول للمرأة : أنت تَرْمِين ولجمع النساء : أَنْتُنَّ تَرْمِين .

قيل : إنما احتمل هذا النحو في هذه الأماكن ضرورة ، ولولا ذلك لما احتمل .

ووجهُ الضرورة : أن أصل أنتم تَغْزُونَ : تَغْزُوونُ فالحركتان - كما ترى - متفتتان / .

وكذلك أنت ترمين ، أصله : تَرْمِينِ فالحركتان أيضاً متفتتان .

فإذا أسكنت المضموم الأول ونقلت إليه ضمة الثاني ، وأسكنت المكسور الأول ، ونقلت إليه كسرة الثاني ، بقي اللفظ بحاله كأن لم

تنقله، ولم تغير شيئاً منه ، فوقع اللبس فأحتمل لما يصحب الكلام من أوله وآخره كأشياء كثيرة يقع اللبس في لفظها ، فيعتمد في بيانها على ما يقارنها ، كالتحقير والتكسير وغير ذلك . فلما وجدت إلى رفع اللبس بحيث وجدته طريقاً سلكتها ، ولما لم تجد إليه طريقاً في موضع آخر احتملته، ودلت بما يقارنه عليه .

الضرب الثاني^(١) : مما هجمت فيه الحركة على الحركة من غير قياس كقوله :

١٣٦ = * وقال اضرب الساقين إمك هابل^(٢) *

(١) لأنه ذكر في بدء الفائدة العاشرة أن هجوم الحركات على الحركات على ضربين فلما فرغ من الضرب الأول بدأ في الحديث عن الضرب الثاني .
(٢) من شواهد : سيويه ٢٧٢/٢ ، والخصائص ١٤٥/٢ ، ١٤١/٣ ، وتفسير القرطبي ١٣٦/١ ، والشافية ١٧٨/٤ .

وقد روى في تفسير القرطبي : « الساقين إمك » بضم النون لأجل ضمّ الهمزة . وفي الشافية روي : « الساقين إمك » بعدم إبتاع ضمة الميم لكسرة الهمزة ، وإن كانت الهمزة كسرت إبتاعاً لكسرة النون .

وقال البغدادي في شرح الشافية : والذي رواه ابن جني في المحتسب على غير هذا قال عند قراءة من قرأ : « الحمد لله » بكسر الدال إبتاعاً لكسرة اللام . ومثل هذا في إبتاع الإعراب البناء ما حكاه صاحب الكتاب في قول بعضهم :

* وقال اضرب الساقين إمك هابل *

كسر الميم لكسرة الهمزة .

وهابل من هبلته أمه أي فقدته . ثم قال : وهذا المصراع لم أفق على قائله ولا تتمته .

أصله أمك ، فكسر الهمزة لانكسار ما قبلها على حد من قرأ :
« فلأمة الثلث » (١) فصار إمك ، ثم أتبع الكسر الكسر ، فهجمت كسرة
الإتباع على ضمة الإعراب فابتزتها موضعها ، فهذا شاذ لا يقاس عليه ألا
ترارك لا تقول : قَدْرِكْ واسعة ، ولا عِدْلِكْ ثَقِيل ، ولا بِنْتِكْ عاقلة .

وَنَحْوُ من ذلك في الشذوذ قراءة الكسائي : « بما أنزَلَيْكَ » (٢) .
وقياسه في تخفيف الهمزة أن تجعل الهمزة بين فتقول بما أنزل
إليك ، لكنه حذف الهمزة حذفاً وألقى كسرتها (٣) على لام أنزل وقد
كانت مفتوحة ، فغلبت الكسرة الفتحة على الموضع ، فصارت تقديره ، بما
أنزَلَيْكَ فالتقت اللامان متحركتين ، فأسكنت الأولى ، وأدغمت في الثانية
كقوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي ﴾ (٤) .

وَنَحْوُ منه ما حاكه لنا أبو علي عن أبي عبيدة : أنه سمع : « دَعُه
في جرّامه » وذلك أنه نقل ضمة الهمزة بعد أن حذفها على الراء وهي
مكسورة فنفي الكسرة وأعقب منها ضمة .

(١) النساء / ١١ وهي قراءة همزة ، والكسائي ، والأعمش .

أنظر الإتحاف / ١٨٧ ، والحجة لابن أبي زرعة / ١٩٢ ، وتفسير الرازي
١٥٨/٣ ، وغيث النفع ١٨٨ .

(٢) البقرة / ٤ . من شواذ قراءة الكسائي ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس
١٣٢/١ وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ٨/١ ، والبحر المحيط
٤١/١ ، والمحتسب ٧٣/١ .

(٣) في الخصائص ١٤١/٣ : « حركتها » مكان : « كسرتها » .

(٤) الكهف / ٣٨ .

ومنه ما حكاه أحمد بن يحيى في خبر له مع ابن الأعرابي بحضرة سعيد بن سلم ^(١) عن امرأة قالت لبنات لها : وقد خلّون إلى أعرابي كان يألّفهنّ : « أفي السّوّتنتهنّ » ، قال أحمد بن يحيى فقال لي ابن الأعرابي : تعال إلى ها هنا ، اسمع ما تقول؟ قلت : وما في هذا؟ [١٧٥] أرادت استفهام إنكار : « أفي السّوّتنتهنّ ؟ » فألقت فتحة « أنتنّ » على / كسرة الهاء فصارت بعد تخفيف السّوّاة : « أفي السّوّتنتهنّ » .

فهذا نحو مما نحن بسبيله وجميعه غير مقيس ، لأنه ليس على حد التّخفيف القياسي لأن طريق قياسه أن تقول : في حرّامه « فتقرّ كسرة الرّاء عليها ، وتجعل همزة « أمه » بين بين ، أي بين الهمزة والواو لأنها مضمومة كقوله تعالى : ﴿ يستهزئون ﴾ ^(٢) فيمن خفّف ، أو « في جرّيمه » فيبدلها ياء البتّة على « يستهزيون » وهو رأي أبي الحسن . فأما في جرّيمه فليس على قياس البتّة .

وكذلك قياس تخفيف قولها : أفي السّوّاة أنتنّه أن تقول : أفي السّوّاة يئنّته ، فتخلص همزة « أنتنّه » ياء البتّة لانفتاحها وانكسار ما قبلها كقولك في تخفيف : « مئّر » ^(٣) مئّر ، انتهى ما ذكره ابن جنّي ^(٤) !

(١) في ط فقط : « مسلم » بالميم . في أوله .

(٢) الأنعام / ٥ وغيرها .

(٣) المئرة بالكسر : العداوة والنميمة . وفي ط فقط « ميزر - مئزر » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٤) انظر النص بتمامه في الخصائص ٣/١٣٦ - ١٤٢ .

ومن فروع هذا الباب : كسرة شِرْب إذا بني للمفعول وكسرة زِبْرَج إذا صغر هل تبقى ؟ .

ظاهر كلامهم : نعم ، قال أبو حِيَّان : ولو قيل : إنها زالت وجاءت كسرة أُخرى لكان وَجْهاً كما قالوا : في : من زيد في الحكاية على أحد القولين ، وفي منص إذا رُخمت منصوراً عى لغة من لا ينتظر فإنهم زعموا أنها ضمة بناء غير الضمة في منصور التي هي من حركات الكلمة الأصليّة ، قال : وإذا صغرت فُعللاً على فُعيّل فضمة فُعيّل غير ضمة فُعل وقيل : هي هي .

[الفائدة الحادية عشرة في الحرف المتحرّك]

الحادية عشرة : قال ابن القيم في « بدائع الفوائد »^(١) قال السّهيلي : قولهم : حَرَفٌ متحرّكٌ ، وتحركت الواو ونحو ذلك تساهلٌ منهم ، فإن الحركة عبارة عن انتقال الجسم من حيزٍ إلى حيزٍ ، والحرفُ جزءٌ من الصوت ، ومُحال أن تقوم الحركة بالحرف لأنه عَرَضٌ ، والحركة لا تقوم بالعرض ، وإنما المتحرّك في الحقيقة هو العضو من الشفتين أو اللسان أو الحَنَك الذي يخرج منه الحرف ، فالضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق ، فيحدث من ذلك صوت خفي مقارب للحرف ، إن امتد كان واواً ، وإن قصر كان ضمةً ،

(١) بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية المتوفي ٧٥١ هـ طبع في جزأين بمطبعة الطباعة المنيرية .

والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف، وحدث الصوت

[١٧٦] الخفيّ يسمى فتحة، وكذا القول في الكسرة .

والسكون: عبارة عن خلّو العضو من الحركات عند النطق بالحرف، ولا يحدث بعد الحرف صوتٌ فينجزم عند ذلك أي ينقطع فلذلك سمّي جَزْماً ، اعتباراً بانجزام الصّوت وهو انقطاعه ، وسكوناً اعتباراً بالعضو الساكن .

فقولهم: فتحٌ وضَمٌّ وكسْرٌ هو من صفة العضو . وإذا سميت ذلك رفعاً ونصباً وجرّاً وجَزْماً فهي من صفة الصّوت ، لأنه يرتفع عند ضمّ الشفتين ، وينتصب عند فتحهما ، وينخفض عند كسرهما ، وينجزم عند سكونهما .

وعبروا بهذه عن حركات الإعراب لأنها لا تكون إلا بسبب وهو العامل ، كما أن هذه إنما لا تكون بسبب وهو حركة العُضْو ، وعن أحوال البناء تلك، لأنه لا يكون بسبب، أعني بعامل كما أن هذه الصفات يكون وجودها بغير آلة .

قال ابن القيم: وعندني أن هذا ليس باستدراك على النحاة ، فإن الحرف وإن كان عرضاً، فقد يوصف بالحركة تبعاً لحركة محلّه ، فإن الأعراض وإن لم تتحرك بأنفسها فهي تتحرّك بحركة محلّها فاندفع الإشكال جملة .

الفائدة الثانية عشرة في اختلاف النُحاة في الحركات [

الثانية عشرة : قال أبو حيان في « شرح التسهيل » : اختلف النحاة في الحركات الثلاث : أهى مأخوذة من حروف المدّ واللّين أم لا ؟ فذهب الأكثرون : إلى أن الفتحة من الألف والضّمة من الواو ، والكسرة من الياء اعتماداً على أن الحروف قبل الحركات ، والثاني مأخوذ من الأوّل .

وذهب بعض النحويين : إلى أن هذه الحروف مأخوذة من الحركات الثلاث : الألف من الفتحة ، والواو من الضّمة ، والياء من الكسرة اعتماداً على أن الحركات قبل الحروف ، وبدليل أن هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات إذا أشبعت ، وأن العرب قد استغنت في بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفاءً بالأصل على فرعه .

وذهب بعض النحويين : إلى أنه ليست هذه الحروف مأخوذة من الحركات ولا الحركات مأخوذة من الحروف اعتماداً على أن أحدهما لم يسبق الآخر . وصححه بعضهم ، انتهى / .

[١٧٧]

[الفائدة الثالثة عشرة في قوة الحرف]

الثالثة عشرة : قال في « البسيط »^(١) : تمكن النطق بالحرف

(١) البسيط : تأليف ركن الدين حسن بن محمد الاسترأبادي المتوفي

أقوى من تمكنه بالحركة .

[الفائدة الرابعة عشرة : الأصل في تقدير الحروف]

الرابعة عشرة : الأصل في تقدير الحروف أن يقدر ساكناً ، لأن الحركة أمر زائد فلا يقدم عليه إلاً بدليل ، ومن ثمَّ كان مذهب سيبويه في شاة أن الأصل فيها : شَوْهَةٌ بسكون الواو كصفحة ، لا شَوْهة بالفتح ، وفي دم أن وزنه : فَعَلَ بالسَّكون لا فَعَلَ بالتَّحريك .

[الفائدة الخامسة عشرة : الحركة تقوم مقام الحرف]

الخامسة عشرة : الحركة قد تقوم مقام الحرف ، وذلك في الثلاثيِّ المؤنَّث بغيرها ، نحو : سَقَر ، فإنه يمنع الصرف كما لو كان فوق ثلاثة إقامة للحركة مقام حرف رابع بدليل تحتم حذف ألف جمزيِّ في النسب كتحتم ألف مُصطفى ، لا كتخيير ألف حبلِي المشاركة لها في عدد الحروف .

قال في « البسيط » : فإن قيل : لو جرت الحركة مجرى الحرف الرابع لم تلحقه تاء التأنيث في التصغير كالرباعي ، ولا شك في لحوقها نحو : سقيرة .

قلت : ونحن لا ندعي أن الحركة تجري مجرى الحرف الرابع ، في كلِّ حكم بل في موضع يثقل اللفظ بها ، وذلك في المكبرِّ بخلاف المصغرِّ .

[الفائدة السادسة عشرة : الإعراب لا يكون قبل الطرف]

السادسة عشرة قال أبو البقاء في : « التبيين » : اعلم أنهم لا يريدون بالحركة المنقولة في الوقف نحو : هذا بكر ومررت بـبكر ، أن حركة الإعراب صارت في الكاف إذ الإعراب لا يكون قبل الطرف وإنما يريدون أنها مثلها .

[الفائدة السابعة عشرة : تسمية المتقدمين للحركات]

السابعة عشرة : قال ابن يعيش : كان المتقدمون يسمون الفتحة الألف الصغيرة والضمة الواو الصغيرة ، لأن الحركات والحروف أصوات ، وإنما رأى النحويون صوتاً أعظم من صوت فسّموا العظيم حَرفاً ، والضعيف حركة ، وإن كانا في الحقيقة شيئاً واحداً ، ولذلك دخلت الإمالة على الحركة ، كما دخلت الألف ، إذ الغرض إنما هو تجانس الصوت وتقريب بعضها من بعض .

فائدة

[في السؤال عن مبادئ اللغات]

قال بعض شراح الجمل^(١) : السؤال عن مبادئ اللغات يؤدي
 [١٧٨] إلى / التسلسل فلهذا لا ينبغي أن يسأل لأي شيء انفردت الأسماء
 بالجرّ وانفردت الأفعال بالجزم وإنما ينبغي أن يسأل عما كان يجب
 فامتنع، وهو خفض الأفعال المضارعة بالإضافة، لأن الفعل مرفوع وإن
 أضيف إليه كقوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾^(٢)
 وجزم الأسماء التي لا تنصرف، وذلك أنها لما أشبهت الفعل المضارع
 وحكم لها بحكمه، فلم تنوّن، ولم تخفض كالفعل كان يجب أن يحمل
 فيها الخفض على جزم الفعل الذي أشبهته بدل حمله على النّصب ،

(١) في التراث النحوي كتابان يسميان : الجمل :

أحدهما : الجمل للجرجاني : عبد القاهر بن عبد الرحمن ، المتوفي
 ٤٧٤ هـ .

ومن شراحه ابن الخشاب المتوفي ٦٩٥ هـ وابن خروف المتوفي ٦٠٩ هـ .
 وثانيهما : الجمل للزجاجي : عبد الرحمن بن إسحاق ، المتوفي ٣٣٩ هـ
 ومن شراحه : علي بن القاسم الإشبيلي ، المتوفي ٦٠٥ هـ ، وابن هشام
 المصري المتوفي ٧٦٢ هـ .

(٢) المائدة / ١١٩ .

ويكون الاسم الذي لا ينصرف ساكناً في حال الخفض، ويكون فيه ترك
العلامة علامة .

والجواب عن ذلك ما ذكره الزجاجي أنه لم تخفض الأفعال
المضارعة، لأن الخفض لو كان فيها إنما كان يكون بالإضافة، لأنه ليس
من عوامل الخفض ما يدخل على الفعل إلا الإضافة، والإضافة إما
للملك أو للاستحقاق، والأفعال لا تملك شيئاً ولا تستحقه فلا يكون
فيها إضافة، وإذا لم يكن فيها إضافة لم يكن فيها خفض، فإن أضيف
إلى الفعل وإنما يضاف إليه في اللفظ ولمصدره في المعنى، ولذلك لا
تؤثر الإضافة فيه .

ولم تجزم الأسماء التي لا تنصرف، لأنها قد ذهب منها التّونين،
فلو ذهبت الحركة لأدى ذلك إلى ذهاب شيئين من جهة واحدة، وذلك
إخلال بالكلمة لتوالي الحذف على آخرها .

حكاية الحال من القواعد الشهيرة

قال ابن هشام في « المغني » : القاعدة السادسة : أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصداً لإحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهدة حالة الإخبار نحو : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيُحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (١) لأن لام الابتداء للحال .

وَنَحْوُ : « هذا مِنْ شِيعَتِهِ وهذا من عَدُوِّهِ » (٢) إذ ليس المراد تقريبَ الرجلين من الرسول عليه الصلاة والسلام كما تقول : هذا كتابك فَخُذْهُ وإنما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقت هكذا فَحُكِّمَتْ .

ومثله : ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتَثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ ﴾ (٣) ألا ترى أنه تعالى قصد [١٧٩] بقوله : تُثِيرُ سَحَاباً إحضار / تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب، تبدو أولاً قِطْعاً ثم تتضام متقلبة بين أطوار

(١) النحل / ١٢٤ .

(٢) القصص / ١٥ .

(٣) فاطر / ٩ .

حتى تصير رُكاماً .

ومنه ﴿ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(١) أي فكان .

ومنه : ﴿ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ ﴾^(٢) . ﴿ وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعَفُوا ﴾ إلى قوله : ﴿ وَنُرِي فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ ﴾^(٣) ومنه عند الجمهور : ﴿ وَكَلَّبْنَاهُمْ بَاسِطَ ذِرَاعَيْهِ ﴾^(٤) أي يَسُطُّ ذِرَاعَيْهِ بدليل : « وَنُقَلِّبُهُمْ » ولم يقل : وَقَلَّبْنَاهُمْ ، وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي وهشام : إن أَسْمَ الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل .

ومثله : ﴿ وَاللَّهُ مَخْرَجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾^(٥) إلا أن هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارؤ، وفي الآية الأولى حكيت الحال الماضية .

ومثلها قوله :

١٣٧=جارية في رمضان الماضي تَقَطَّعُ الحديث بالإيماض^(٦)

(١) آل عمران / ٥١ .

(٢) الحج / ٣١ .

(٣) القصص / ٥ ، ٦ .

(٤) الكهف / ١٨ .

(٥) البقرة / ٧٢ .

(٦) رجز لرؤبة

من شواهد : المغنى رقم ١١٧١ ، والخزانة ٣ / ٤٨١ .

ولولا حكاية الحال في قول حسان :

١٣٨ = * يُغشون حتى لا تَهْرُ كلابهم ^(١) *

لم يصح الرفع ، لأنه لا يرفع إلا وهو للحال . ومنه قوله تعالى :
* حتى يقول الرسول ^(٢) .

= وذكر البغدادي في الخزانة أنه رأى في نوادر ابن الأعرابي الرجز على النحو التالي :

يا ليتني مثلك في البياض أبيض من أخت بني أبيض
جارية في رمضان الماضي تقطع الحديث بالإيماض
وبنو أبيض : قال اللخمي : معروفة البياض . وقال ابن السيد : بنو
أبيض : قوم ، والإيماض : ما يبدو ومن بياض أسنانها عند الضحك
والابتسام ، وشبهه بوميض اليرق .
وقال الفراء : إنها إذا تبسمت ، وكان الناس على حديث قطعوا حديثهم ،
ونظروا إلى حسن ثغرها . انظر الخزانة .

(١) من شواهد : سيبويه ٤١٣/١ ، والمغنى رقم ٢١١ ، ١١٧٢ ، والهمع
رقم ١٠١٨ ، والأشموني ٣٠١/٣ . وانظر ديوان حسان / ١٨٣ وتمامه :
* لا يسألون عن السواد المقبل *

(٢) البقرة / ٢١٤ ، وهي قراءة نافع والكسائي ، ومجاهد ، وابن محيصن ،
وشيبة ، والأعرج .

انظر : الإتحاف / ١٥٦

، والبحر ١٤٠/٢ ، والتيسير / ٨٠ ، ومعاني القرآن للقرآء ١٣٢/١ .

الحمل على ما له نظير أولى من
الحمل على ما ليس له نظير

وفيه فروع :

منها : مَرَّوان « يحتمل أن يكون وزنه : فَعْلان ، أو مفعلاً ،
أوفعوالاً ، والأول : له نظير، فيحمل عليه ، والآخران مثالان لم
يجيئا . ذكره ابن جنِّي .

ومنها : قَمَّ أصله^(١) فَوَه ، بزنة فوز ، حذفت الهاء لشبهها
بحرف العلة لخفائها ، وقربها في المخرج من الأنف ، فحذفت
كحذف حرف العلة ، فبقيت الواو التي هي عين حرف الإعراب ، وكان
القياس قلبها ألفاً لتحركها بحركات الإعراب ، وانفتاح ما قبلها ، ثم
يدخل التنوين على حدّ دخوله في نحو : عصاً ورحى ، فتحذف / [١٨٠]
الألف لالتقاء الساكنين ، فيبقى المعرب على حرف واحد ، وذلك
معدوم النظير . فلما كان القياس يؤدي الى ما ذكر أبدلوا من الواو
ميماً ، لأن الميم حرف جَلَد ، يتحمّل الحركات من غير استئصال ،
وهما من الشّفتين فهما متقاربان . ذكره ابن يعيش .

ومنها : ألف كِلا ، وليست زائدة لثلاً يبقى الاسم الظاهر على
حرفين وليس ذلك في كلامهم أصلاً . ذكره ابن يعيش أيضاً .

ومنها : مذهب سيبويه : أن التاء في « كلتا » بدل من لام

(١) في ط فقط : « أصلها » : تحريف

الكلمة ، كما أبدلت منها في بنت وأخت، وألفها للتأنيث ، ووزنها :
فِعْلِي كَذِكْرِي .

وذهب الجرمي : إلى أن التاء للتأنيث، والألف لام الكلمة كما
في « كلا » .

والوجه الأول : لأنه ليس في الأسماء : « فَعْتَل » ، ولم يعهد أن
تاء التأنيث تكون حشواً في كلمة . ذكره ابن يعيش .

ومنها : قال ابن الأنباري في « الإنصاف » : ذهب البصريون :
إلى أن الأسماء الستة معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هي
حروف الإعراب .

وذهب الكوفيون : إلى أنها معربة من مكانين .

قال : والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهبوا
إليه : أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب ، فإن كل معرب في
كلامهم ليس له إلا إعراب واحد .

وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم ، فإنه ليس في كلامهم
معرب له إعرابان ، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما
ليس له نظير .

ومنها : قال ابن الأنباري : ذهب البصريون إلى أن الألف والواو
والياء في الثنية والجمع حروف إعراب .

وذهب الجرمي : إلى أن انقلابها هو الإعراب . وقد أفسده بعض النحويين بأن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف . وهذا لا نظير له في كلامهم .

ومنها : قال ابن فلاح في « المغني » : صفة اسم « لا » المبني يجوز فتحه نحو : لا رجل ظريف في الدار ، وهي فتحة بناء ، لأن الموصوف والصفة ، / جعلاً كالشيء الواحد بمنزلة خمسة عشر ، ثم [١٨١] دخلت « لا » عليها بعد التركيب ، ولا يجوز أن تكون دخلت عليهما وهما مُعربان ، فَبِنِيا معها ، لأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد ولا نظير له .

ومنها : قال ابن فلاح : ذهب البصريون : إلى أن اللهم أصله : يا الله ، حذف « يا » وعوض منها الميم المشددة في آخره .

وقال الكوفيون : ليست الميم بعوض بل أصله : « يا الله أم » أي : اقصد ، فحذفت الهمزة من فعل الأمر ، واتصلت الميم المشددة باسم الله ، فامتزجا وصارا كلمة واحدة ، ولا يستنكر تركيب فعل الأمر مع غيره بدليل : هَلُمَّ ، مركبة عند البصريين من حرف التنبيه ولم .

وعندنا من : هل وأم ، قالوا فما صرنا إليه له نظير ، وما صرتم إليه دعوى بلا دليل .

وقال الأندلسي في « شرح المفصل » : قال الكوفيون : ضمير الفصل إعرابه بإعراب ما قبله ، لأنه توكيد لما قبله .

ورده البصريون بأن المكني لا يكون تأكيداً للمظهر في شيء من كلامهم ، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم غير جائز .

وقال ابن جنّي في « الخصائص »^(١) : إذا دلّ الدليل لا يجب إيجاد النّظير وذلك على مذهب الكتاب ، فإنه حكى مما جاء على « فِعِل » : « إبلاً » وحدها ، ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير ، لأن إيجاد النّظير بعد قيام الدليل ، إنما هو للأنس به ، لا للحاجة إليه .

فأمّا إن لم يَقم دليل فإنك محتاج إلى النّظير ، ؛ ألا ترى إلى « عَزَوِيَتٍ »^(٢) لَمّا لم يَقم الدليل على أن واوه وتاءه^(٣) أصلان احتجت إلى التعليل بالنّظير ، فمنعت أن يكون « فِعْوِيلاً » لَمّا لم تجد له نظيراً ، وحملته على : « فِعْلِيَتٍ » لوجود النّظير ، وهو عَفْرِيَت ، ونَفْرِيَت .

وكذا قال أبو عثمان في الرد على من ادّعى أن السين وسوف يرفعان الأفعال المضارعة : لم نَر عاملاً في الفعل تدخل عليه اللام .
وقد قال الله تعالى :

(١) انظر الخصائص ١/١٩٧ .

(٢) من صيغ سبويه في الكتاب ٢/٣٤٨ ، وفسره القاموس بأنه اسم موضع .
وفي ط : « غزويت » بالغين ، تحريف .

(٣) في ط فقط : « وياءه » مكان « وتاءه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾^(١) فجعل عدم النظير ردًا على

من أنكر قوله .

فأما إن لم يُقَمِّ الدليل ولم يُوجد النظير ، فإنك تحكم مع عدم

النظير . وذلك قولك في / الهمزة والنون من « أُنْدَلَسُ » أنهما زائدتان [١٨٢]

وأن وزن الكلمة بهما « أَنْفَعُلُ » وإن كان هذا مثالاً لا نظير له ، وذلك أن النون لا محالة زائدة ، لأنه ليس في ذوات الخمسة شيء على « فَعْلَلُ » فتكون النون فيه أصلاً لوقوعها موقع العين .

وإذا ثبت أن النون زائدة فقد بَرَدَ في يدك^(٢) ثلاثة أحرف أصول

وهي : الدال واللام والسين ، وفي أول الكلمة همزة ، ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة ، ولا تكون النون أصلاً والهمزة زائدة ، لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها نحو : مُدْخِرِجٍ وبإبه .

وقد وجب إذاً أن الهمزة والنون زائدتان ، وأن الكلمة بهما على

أَنْفَعُلُ ، وإن كان هذا مثالاً لا نظير له .

فإن ضامَّ الدليلُ النظيرَ فلا مذهب بك عن ذلك ، وهذا كنون

(١) الضحى / ٥ ، ولم يمثل ابن جني في الخصائص بهذه الآية ، وإنما مثل

بقوله تعالى : ﴿ فَلَئِنْ لَسَوْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ الشعراء / ٤٩ ، وقد ذكرت محرقة في

الخصائص ١٩٧/١ بالواو : « ولسوف تعملون » .

(٢) في ط فقط : « يرد في ذلك » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة

والخصائص وفي القاموس : برد : وجب ولزم

« عَنَّتَر » فالدليل يقضي بكونها أصلاً لأنها مقابلة لعين جعفر ، والمثال أيضاً معك وهو « فَعَلَّل » .

وقال ابن يعيش : ذهب المبرد إلى أنّ نحو : لا مسلمين لك ولا مسلمين لك ، معربان ، وليسا بمبنيين مع « لا » ، قال : لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً فلم يوجد ذلك .

وقال ابن يعيش : وهذا إشارة إلى عدم النظير، قال : وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير ، أما إذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنساً ، وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا .

وقال الشلويين : قول من قال : إن الحروف في الأسماء الستة دلائل إعراب ، وليست بإعراب ، ولا حروف إعراب يؤدي إلى أن يكون الاسم المعرب على حرف واحد في قولك : ذو مال ، وهذه الحروف زوائد عليه للدلالة على الإعراب ، وذلك خروج عن النظائر ، فلا ينبغي أن يقال به .

قاعدة

قال ابن يعيش : يجوز أن يسمّى الرّجل بما لا نظير له في كلام ، ولهذا لم يذكر سيبويه « دُئِل » في أبنية الأسماء ، لأنه اسم [١٨٣] لقبيلة أبي الأسود ، والمعارف غير معول عليها في الأبنية / .

حمل الشيء على نظيره

قال ابن الأثير في « النهاية »^(١) ، الحُدَاث جماعة يتحدَّثون وهو جمع على غير قياس حملاً على نظيره وهو: سامر وسُمَار ، فإن السَّمَار المتحدِّثون .

الحمل على أحسن القبيحين

عقد له ابن جنِّي باباً في الخصائص قال: وذلك أن تحضرك الحال ضرورتين لا بدَّ من إرتكاب إحداهما ، فينبغي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما، وأقلهما فحشاً وذلك كواو «ورنَّتل»^(٢) أنت فيها بين ضرورتين : إحداهما أن تدَّعي كونها أصلاً في ذوات الأربعة غير مكررة ، والواو لا توجد في ذوات الأربعة إلا مع التكرير نحو : الوصوَصَة^(٣) والوحوحة^(٤) وضوضيت^(٥) وقوقيت^(٦) .

والأخرى : أن تجعلها زائدة أولاً ، والواو لا تزداد أولاً فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصلاً أولى من أن تجعلها زائدة ، وذلك أن الواو

(١) النهاية في غرب الحديث والأثر ، حققه الأستاذ الدكتور محمود الطناحي والأستاذ طاهر أحمد الزواوي ، نشر وطبع الحلبي .

(٢) الورنَّتل : الداهية والأمر العظيم .

(٣) الوصوَصَة : خرق في السر بمقدار عين تنظر إليه .

(٤) الوحوحة : صوت معه بَحْح ، والنفخ في اليد من شدة البرد .

(٥) الضوضي : الجلبة وأصوات الناس .

(٦) قوقيت : يقال : قَاقَت الدجاجة : صوتت .

قد تكون أصلاً في ذوات الأربعة على وجه من الوجوه ، أعني حال التضعيف . فأما أن تزداد أولاً ، فإن هذا أمر لم يوجد على حال . فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه .

ومثل ذلك : « فيها قائماً رجل » . لما كنت بين أن ترفع قائماً فتقدم الصفة على الموصوف - وهذا لا يكون - وبين أن تنصب الحال من النكرة - وهذا على قلته جائز - حملت المسألة على الحال فنصبت .

وكذلك ما قام إلاً زيداً أحد ، عدلت إلى النصب ، لأنك إذا رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه ، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه .

وهذا وإن كان ليس في قوة تأخيرهِ عنه فقد جاء على كل حال .

فاعرف ذلك أصلاً في العربية تحمّل عليه غيره . انتهى .

وقال ابن إياز في نحو : فيها قائماً رجل : أبو الفتح يسمّى هذا الحمل أحسن القبيحين ، لأن الحال من النكرة قبيح ، وتقديم الصفة على الموصوف أقبح ، فحمل على أحسنهما .

وقال ابن يعيش : إنما امتنع العطف على عاملين عند الخليل

[١٨٤] وسيبويه / لأن حرف العطف خَلَفَ عن العامل ونائب عنه ، وما قام

مقام غيره فهو أضعف منه في سائر أبواب العربية فلا يجوز أن يتسلط

على عمل الإعراب بما لا يتسلط ما أقيم مقامه ، فإذا أقيم مقام الفعل

لم يجوز أن يتسلط على عمل الجر ، فلذا لم يخرجوا قولهم في المثل :
 « ما كلُّ سوداء تمره ولا بيضاء شحمة »^(١) على العطف على عاملين
 كما هو رأي الكوفيين حيث جعلوا جر « بيضاء » بالعطف على سوداء
 والعامل فيها « كل » ، ونصب « شحمة » عطفاً على خبر « ما » .

ومثله عندهم : ما زيد بقائم ولا قاعدٍ عمرو ، ويخفون
 « قاعداً » بالعطف على « قائم » المخفوض بالباء ، ويرفعون عمرو
 بالعطف على اسم « ما » بل يخرجونه على حذف المضاف ، وإبقاء
 عمله .

فإن قيل : حذف المضاف وإبقاء عمله على خلاف الأصل ،
 وهو ضعيف ، والعطف على عاملين ضعيف أيضاً ، فلم كان حمله
 على الجارّ أولى من حمله على العطف على عاملين ؟ .

قيل : لأن حذف الجار قد جاء في كلامهم ، وله وجه من
 القياس ، فأما مجيئه فنحو :

١٣٩ = * وَبِلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسٌ ^(٢) *

(١) انظر قصة المثل في مجمع الأمثال ٢/٢٨١ وهو مثل يضرب في موضع
 التهمة .

(٢) رجز لجران العود ، ديوانه / ٥٣ ، وتكلمته :

* إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ *

من شواهد : الإنصاف / ٢٧١ ، وابن يعيش ٢/٨٠ ، ٧/٢١ ، ٨/٥٢
 والتصريح ١/٣٥٢ ، والأشموني ٢/١٤٧ ، والهمع والدرر رقم ٨٨٦ .

أي وربّ بلدةٍ . وقولهم في القسم : اللّٰه لأفعلنّ .

وقول ربيعة لما قيل له : كيف أصبحت ؟ . « خير عافاك الله »
أي بخير .

وقد حمل أصحابنا قراءة حمزة « والأرحام »^(١) على حذف الجارّ، وأن التقدير فيه : وبالإرحام ، والأمر فيه ليس ببعيد ذلك البعد ، فقد ثبت بهذا جواز حذف الجارّ في الاستعمال ، وإن كان قليلاً ، ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين فكان حمله على ماله نظير أولى وهو من قبيل أحسن القبيحين .

وأما من جهة القياس ، فلأن الفعل لما كان يكثر فيه الحذف وشارك الحرف الجارّ في كونه عاملاً جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل النّدره .

حَمَلُ الشَّيْءِ عَلَى الشَّيْءِ

من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم

عقد له ابن جنّي باباً في الخصائص^(٢) قال : اعلم أن هذا باب طريقه الشّبه اللفظي ، وذلك كقولنا في النسب إلى ما فيه همزة التّأنيث [١٨٥] بالواو ، وذلك نحو : حَمْرَاوِيّ / وَصَفْرَاوِيّ ، وَعُشْرَاوِيّ .

(١) النساء / ١ .

(٢) انظر الخصائص ١٢ / ٢١٣ .

وإنما قلبت الهمزة فيه ولم تُقَرَّ بحالها ، لثلا تقع علامة التأنيث حشواً ، فمضى هذا على هذا لا يختلف . ثم إنهم قالوا في النسب إلى عِلْبَاء : عِلْبَاوِيّ ، وإلى جِرْبَاء : جِرْبَاوِيّ ، وأبدلوا هذه الهمزة ، وإن لم تكن للتأنيث ، لكنّها لما شابته همزة حمراء وبابها بالزيادة حملوا عليها همزة عِلْبَاء ، ونحن نعلم أن همزة حمراء ، لم تقلب في حمراوِيّ لكونها زائدة فتشبه بها همزة عِلْبَاء من حيث كانت زائدة مثلها ، لكن لما اتفقتا في الزيادة حُمِلَتْ همزة عِلْبَاء على همزة حمراء .

ثم إنهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا في كِسَاء وقضَاء : كِسَاوِيّ وقضَاوِيّ ، فأبدلوا الهمزة واواً حملاً لها على همزة عِلْبَاء ، من حيث كانت همزة قضاء وكساء مبدلة من حرف ليس للتأنيث ، فهذه علة غير الأولى ، ألا تراك لم تبدل همزة عِلْبَاء واواً في : عِلْبَاوِيّ ، لأنها ليست للتأنيث فتحمل عليها همزة كِسَاء وقضَاء من حيث كانتا لغير التأنيث

ثم إنهم قالوا من بعد في قُرَاء : قُرَاوِيّ ، فشبّها همزة قراء بهمزة كساء من حيث كانت أصلاً غير زائدة ، كما أن همزة كساء غير زائدة .

وأنت لم تكن أبدلت همزة كساء في كِسَاوِيّ من حيث كانت غير زائدة ، لكن هذه أشباه لفظية يحمل أحدها ، على ما قبله تشبهاً به ، وتصوراً له وإليه : وإلى نحوه أو ما سيبويه بقوله : وليس شيء مما

يضطرون^(١) إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً .

وعلى ذلك قالوا : صحروات ، فأبدلوا الهمزة واواً ، لثلاً يجمعوا بين عَلَمِي تَأْنِيث ، ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية ، ثم قالوا : عِلْبًا وان حَمَلًا بالزيادة على حَمْرَوَانِ ، ثم قالوا : كساوان ، تشبيهاً له بِعَلْبَاوَانِ ، ، ثم قالوا : قُرَاوان حَمَلًا له على كِسَاوان على ما تقدم .

وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف بها ، والتَرَكَح^(٢) ، في أثنائها^(٣) لما يلابسونه ، ويكثرون استعماله من الكلام المنشور ، والشعر الموزون والخطب ، والسجوع ولقوة إحساسهم في كل شيء شيئاً وتخيّلهم ما لا يكاد يشعر به مَنْ لم يألف مذاهبهم .

وعلى هذا ما منع الصرّف من الأسماء للشبه اللفظي نحو ، أحمر ، وأصفر ، وأصرم ، وأحمد ، وتألّب^(٤) وتَنَضَّب^(٥) عَلَمِينَ لِمَا

(١) عبارة سيويوه ١٣/١ : « وليس شيء يضطرون إليه » بدون « ممّا » .

(٢) التَرَكَح : التوسّع والتصرّف .

(٣) في ط فقط : « إثباتها » صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ، وأثناؤها : نواحيها وجوانبها .

(٤) في القاموس : التألّب كتحلب : الغليظ المجتمع ، والوعل ، وشجر .

(٥) التَنَضَّب : شجر حجازي . وبلدة قرب مكة .

في ذلك من شَبَّه لفظ الفعل ، فحذفوا / التَّنوين من الاسم لمشابهته [١٨٦] ما حِصَّة له في التَّنوين ، وهو الفعل . قال : والشَّبه اللفظي كثير . وفي هذا كفاية . انتهى .

الحَمَل على الأكثر أُولَى من الحَمَل على الأقل

ومَنْ ثَمَّ قال الأكثرون : إن « رحمن » غير منصرف ، وإن لم يكن له فَعَلَى ، لأن ما لا ينصرف من فَعْلان أكثر فالحَمَل عليه أُولَى ، قاله صاحب البسيط .

وقال ابن يعيش : ذهب بعضهم : إلى أن أَلِف « كلا » منقلبة عن ياء وذلك لأنه رآها قد أُميلت .

قال سيبويه : « لو سَمَّيت « بكلا » وثَنَّيت لقلب الألف ياء ، لأنه قد سمع فيها الإمالة .

والأمثل أن تكون منقلبة عن واوٍ ، لأنها قد أبدلت تاء في « كلتا » وإبدال التاء من الواو أضعاف إبدالها من الياء ، والعمل إنما هو على الأكثر . وإنما أُميلت لكسرة الكاف .

وقال السخاوي : « في تنوير الدِّياجي » : سأل سيبويه الخليل

عن « رَمَان » فقال لا أصرفه في المعرفة ، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يُعرف به .

قال السخاوي : أي إذا كان لا يعلم من أي شيء اشتقاقه حمل على الأكثر والأكثر زيادة الألف والنون .

وقال ابن يعيش : القياس يقتضي زيادة النون في حَسَان وأن لا ينصرف حملاً على الأكثر .

وقال الشلوبيين : المحذوف من « ذُو » ياءٌ أو واوٌ ، لأن الغالب على الاسم الثنائي المحذوف منه لامه أن تكون اللام المحذوفة منه ياءً ، أو واواً ، والأغلب فيها الواو . وقل أن يكون المحذوف غيرهما كالحاء من « حر » فينبغي أن يحكم على « ذو » بأن المحذوف منه ياءٌ أو واو، لا غيرهما ، لأنهما أكثر من غيرهما ، وإن كان يمكن أن يكون المحذوف منه هاء .

وقال أيضاً : قد تكون الصفة مجتمعة فيها شروط الجمع بالواو والنون ، ولا تجمع بهما إذا كانت محمولة على غيرهما مما لا يُجمع [١٨٧] بالواو والنون ، وذلك نحو / نَدْمَان كان قياسه أن يقال في جمعه نَدْمَانون ، لأن مؤنثه ندمانة ، ولكن سيبويه قال : إنهم لا يقولون ذلك وإن كان قد أجازوه هو بعد ذلك .

وتوجيه شدوده : أن المطرد في باب فَعْلَان أن لا يقال فيه : فعلانة

فحمل في ذلك على الأكثر ، ولكن مثل هذا يقل في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا أذكر منه إلا هذا .

وقال أيضاً : الألف المجهولة الأصل من الثلاثي إذا لم تُمَلَّ تُقَلَّب في التثنية واواً ، وإذا أميلت تقلب ياءً ، لأنه لا يمال من هذا النوع إلا ما كانت ألفه منقلبة عن ياء . ولا يميلون ذوات الواو إلا شاذاً نحو : العشا في العَيْن ، فحمل المجهول من هذا النوع على الأكثر ولم يحمل على الشاذ .

والأكثر مما يُمال من هذا النوع أن تكون ألفه منقلبة عن ياء ، فحمل هذا المجهول عليه . وما لم يُمَلِّه المميلون من هذا النوع فألفه منقلبة عن واو ، فحمل هذا المجهول عليه .

قال : فإن جهل أمرُ الإمالة أعني وجودها وعدمها في هذا النوع حُمِل على ما ألفه منقلبة عن الياء ، لأن الأكثر زعموا فيما لامه ألف أن يكون انقلابها عن الياء ، لا عن الواو ، ولأن الياء أغلب على اللام من الواو .

ويقوي ذلك أن ذوات الواو ترجع في الأربعة إلى الياء نحو : مَلْهَيَان ، ومدعيَان ، ولا ترجع الياء إلى الواو ونحو : مَرْمِيَان . انتهى .

وقال ابن عصفور : قول سيبويه : إن المرفوع بعد لولا مبتدأ

محذوف الخبر أولى من قول الكسائي : إنه فاعل بإضمار فعل ، لأن
إضمار الخبر أكثر من إضمار الفعل ، والحمل على الأكثر أولى .
وقال ابن اياز : وذهب الكسائي : إلى أن « حتى » حرف
تنصب المضارع دائماً ، وإذا وقع بعدها الاسم مجروراً كان بتقدير
إلى .

وقول البصريين : إنها حرف يجر الاسم دائماً ، وإذا نصب
المضارع بعدها كان بتقدير «أن» أرجح ، لأنه إذا ترددت الكلمة بين أن
تكون من عوامل الاسماء أو من عوامل الأفعال فجعلها من عوامل
الأسماء أولى ، وذلك أن عوامل الأسماء هي الأصول ، وعوامل
الأفعال فروع .

وأيضاً : فعوامل الأسماء هي الأكثر ، ومن أصولهم : الحمل على

[١٨٨٨] الأكثر .

وقال ابن النحاس في باب الاشتغال : إذا كان العطف على
جملة فعلية فالمختار الحمل على إضمار فعل ، لأنك حينئذ تكون قد
عطفت جملة اسمية على جملة فعلية فتتفق الجمل ، وإذا رفعت تكون
قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية فتختلف الجمل ، وتوافق
الجمل ، أولى من اختلافها .

فإن قيل : توافق الجمل يعارضه أنك إذا نصبت تحتاج إلى

تقدير ، وإذا رفعت لم تحتج إلى تقدير شيء .

فالجواب : أنه إذا دار الأمر بين الاختلاف والتقدير كان التقدير أولى، لكثرة التقدير في كلام العرب ، وقلة الاختلاف ، والحمل على الكثير أولى .

وقال ابن فلاح في « المغني » : لام « ذي » بمعنى صاحب ياء على الأصح حملاً على الأكثر فيما عينه واو .

وقال ابن يعيش : الهاء من هذه بدل الياء من : « هذي » وإنما كسرت ووصلت بالياء لأنها في اسم غير متمكن مبهم فشبهت بـ « هاء » الإضمار الذي قبله كسرة نحو : به وبغلامه .

وقال سيبويه : ولا أعلم أحداً يضمّها لأنهم شبهوها بهاء الضمير وليست للضمير، فحملوها على أكثر الكلام ، وأكثر الكلام كسر الهاء إذا كان قبلها كسرة ، ووصلوا بالياء كما وصلوا في به وبغلامه . ومن العرب من يسكنها في الوصل ، ويجري على أصل القياس يقول : هذه هند .

وقال أيضاً : الياء الثانية في قوقيت ، وضوضيت أصل ، لأنها الأولى كررت ، وأصلها : قوقوت ، وضوضوت ، وإنما قلبوا الثانية ياء لوقوعها رابعة على حدّ: اغزيت وأدعيت .

(١) في ط : « بها » .

فإن قيل : فهلاً كانت زائدة على حدّ زيادتها في : سعليت ،

وجعيت^(١) ؟ .

قيل : لو قيل ذلك لصارت من باب : سلس وقلق ، وهو قليل ،

وباب زلزلت وقلقت أكثر ، والعمل إنما هو على الأكثر . وقال الميم من

منيح اسم لبلد زائدة والنون أصل لأن ، زيادة الميم أولاً أكثر من زياد

[١٨٩] النون أولاً / والعمل إنما هو على الأكثر .

وقال المالقي^(٢) في رصف المباني^(٣) : ألا المفتوحة المشددة

حرف تحضيض ، وتبدل همزتها هاء فيقال : هلاً . ولا تنعكس

القضية فتقول : إن الهمزة بدل من الهاء ، لأن بدل الهاء من الهمزة

أكثر من بدل الهمزة من الهاء ، لأنها لم تبدل إلا في : ماء وأمواه ،

والأصل ماه وأمواه .

وفي أهل قالوا : آل والأصيل : أأل فسهلوا الهمزة .

والهاء قد أبدلت من الهمزة في إياك فقالوا : هياك ، وفي :

أرحت الماشية قالوا : هرّحت ، وفي أرقّت الماء ، قالوا : هرّقت ، وفي

(١) في القاموس : الجعو : ما جمعته بيدك من بعر ونحوه تجعله كُتْبَةً .

(٢) الأمام أحمد بن عبد النور المالقي المتوفي سنة ٧٠٢ هـ .

(٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني ، قال عنه لسان الدين بن الخطيب

« رصف المباني أجل ما صنّف » وقد حققه أحمد محمد الخراط من مطبوعات

مجمع اللغة العربية بدمشق وفي ط : « وصف » بالواو ، تحريف .

أشياء غير هذه فالحمل على الأكثر أولى^(١).
وقال أبو حيان في « شرح التسهيل » : « إلى » إما أن تقترن بما
بعدها قرينة تدلّ على أنه داخل في حكم ما قبلها أو خارج عنه ، فإن
اقترن بذلك قرينة كان على حسبها ، وإن لم تقترن به قرينة فالذي عليه
أكثر المحققين : أنه لا يدخل في حكم ما قبلها وهو الصحيح ، لأن
الأكثر في كلامهم ، إذا اقترنت قرينة أن لا يدخل ما بعدها في حكم ما
قبلها ، فإذا عرّى عن القرينة وجب الحمل على الأكثر .

(١) انظر رصف المباني / ٤٨ .

الحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى

قال في الخصائص^(١) ، أعلم أن هذا النوع^(٢) غورٌ من العربية بعيدٌ ، ومذهب نازح فسيح^(٣) ، وقد ورد به القرآن ، وفصيح الكلام متشوراً ، أو منظوماً كتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد ، وفي حمل الثاني على لفظٍ قد يكون عليه الأول ، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً ، وغير ذلك .

فمن تذكير المؤنث قوله تعالى : ﴿ فلما رأى الشمس بازغةً قال هذا ربّي ﴾^(٤) . أي هذا الشخص ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ ﴾^(٥) لأنّ الموعظة والوعظ واحد . ﴿ إن رحمة الله قريب ﴾^(٦) أراد بالرحمة هنا : المطر .

(١) انظر الخصائص ٤١١/٢ .

(٢) في الخصائص : « الشرح » مكان : « النوع » والشرح : النوع والمثل .

(٣) في ط فقط : « فصيح » بالصاد ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٤) الأنعام / ٧٨ .

(٥) البقرة / ٢٧٥ .

(٦) الأعراف / ٥٦ .

ومن تأنيث المذكر قراءة من قرأ : ﴿ تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ (١) وقولهم : ذهب بَعْضُ أَصَابِعِهِ ، أنث ذلك لما كان بَعْضُ السَّيَّارَةِ سَيَّارَةً في المعنى وبعض / الأصابع اصبعاً ، وقولهم : « ما جاءت حاجتكُ » (٢) [١٩٠] لَمَا كَانَتْ « ما » هي الحاجة في المعنى . وأنشدوا :

١٤٠ = أتَهَجِرُ بَيْتاً بِالْحِجَازِ تَلَفَّعْتُ به الخوفُ والأعداءُ من كلِّ جانبٍ (٣)
ذهب بالخوف إلى المخافة وقال :

١٤١ = يَا أَيُّهَا الرَّكَّابُ الْمُرْجِي مَطِيئَتَهُ سائل بني أسدٍ ما هذه الصَّوْتُ (٤)
أنث على معنى الاستغاثة .

- (١) يوسف / ١٠ . وهي قراءة مجاهد - أبي رجاء - الحسن - قتادة .
انظر الفخر الرازي ٩٦/١٨ ، والقرطبي ١٣٣/٩ ، والكشاف ٣٠٥/٢
والطبري ٩٤/١٢ .
(٢) قال السيوطي في الهمع ٧٠/٢ : « أول من قالها الخوارج لابن عباس حين أرسله علياً إليهم .
ويروى برفع « حاجتك » على أن « ما » خبر « جاءت » . قدم ، لأنه اسم استفهام والتقدير : أية حاجة صارت حاجتك ، وبنصبه على أنه الخبر ، والاسم ضمير « ما » ، والتقدير : أية حاجة صارت حاجتك ، و « ما » مبتدأ ، والجملة بعدها خبر .
(٣) من شواهد : الخصائص ٤١٥/٢ .
(٤) لرويشد بن كثير .

انظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٦/١ ، وسر صناعة الإعراب ١٣/١ ، والإنصاف ٧٧٣/٢ ، والخصائص ٤١٦/٢ ، واللسان : « صوت » . والهمع والدرر رقم ١٧٣٢ .

وحكى الأصمعي عن أبي عمرو : أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول : « فلان لُغوب جاءته كتابي فاحتقرها » ؟ « فقلت له : أتقول : جاءته كتابي ؟ فقال : نعم ، أليس بصحيفة ؟ قلت : فما اللغوب ؟ قال : الأحمق . وقال :

١٤٢ = لو كان في قلبي كَقَدْر قلامَةٍ حَبًّا لَغَيْرِكَ قَد أَتَاهَا أُرْسُلِي (١)

كسرَ « رسولاً » وهو مذكّر على « أُرْسُل » وهو من تكسير المؤنث كأنان ، وأتن ، وعِنَاقٍ وَأَعْتَقُ لَمَّا كان الرسول هنا إنما يراد به المرأة ، لأنها في غالب الأمر مِمَّا تستخدم في هذا الباب .

وكذلك ما جاء عنهم من : جناح وَأَجْنُحُ قالوا: ذهب بالتأنيث إلى الرَيْشَةِ ، وقال :

١٤٣ = فكان مَجْنِيّ دون من كنتُ أَتَقِي ثلاثَ شُخُوصٍ كاعبانٍ ومُعَصِرٍ (٢)

(١) لأبي كبير الهذلي .

من شواهد : الخصائص ٤١٦/٢ . وانظر اللسان : « رسل » .

(٢) لعمر بن أبي ربيعة .

من شواهد : سيبويه ١٧٥/٢ ، والمقتضب ١٤٨/٢ ، والخصائص ٤١٧/٢ والمقرب ٣٠٧/١ ، والخزانة ٣١٢/٣ ، والتصريح ٢٧١/٢ ، ٢٧٥ .

والمَجْنَن بكسر الميم : الترس . والكاعب : هي الجارية حين يبدو ثديها للنهود ، وقد كعبت تكعُبُ بالضم كعوباً ، وكعبت بالتشديد كعبياً مثله ، والمُعَصِر بضم الميم وكسر الصاد : هي الجارية أول ما أدركت وحاضت ، يقال : قد أعصرت كأنها دخلت عصر شبابها .

أنت الشَّخص لأنه أراد به المرأة. وقال :

١٤٤= وإن كلاباً هذه عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشْرِ^(١)

ذهب بالبطن إلى القبيلة ، وأبان ذلك بقوله : « مِنْ قِبَائِلِهَا » . وأما قوله :

١٤٥ = * شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ^(٢) * .

فإن شئت قلت : أنت ، لأنه أراد القناة ، وإن شئت قلت : إن صَدْرُ الْقَنَاةِ قَنَاةٌ وَقَالَ :

١٤٦= لَمَّا أَتَى خَبْرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ^(٣)

(١) للنواح الكلابي .

من شواهد : الإنصاف ٢/٧٦٩ ، وسيبويه ١/١٧٤ ، وهمع الهوامع رقم ١٦٨٧ .

(٢) للأعشي ديوانه / ١٨٤ . وصدده :

* وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ * .

من شواهد : سيبويه ١/٢٥ ، والمقتضب ٤/١٩٧ .

(٣) لجرير ، ديوانه / ٢٧٠ من قصيدة يهجو بها الفرزدق ، مطلعها :

بَانَ الْخَلِيضُ بِرَامَتَيْنِ ، فَوَدَّعُوا أَوْ كَلَّمَا رَفَعُوا لَبِينَ تَجْزَعُ

من شواهد : سيبويه ١/٢٥ ، والمقتضب ٤/١٩٧ ، والخصائص

٢/٤١٨ ، واللسان : « سور » .

وقال :

١٤٧ = * طوُلُ اللَّيَالِي أُسْرَعَتْ فِي نَقْضِي ^(١) * *

وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ تَقَنَّتْ مِنْكَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ^(٢) لأنه أراد :

أمرأة .

ومن باب الواحد والجماعة قولهم : « هو أحسن الصبيان

[١٩١] وأجمله » أفرد / الضمير ، لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد ، كقولك :

« هو أحسن فتى في الناس ». وقال ذو الرمة :

١٤٨ = وَمِيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ وَجْهًا وَسَلْفَةٌ وَأَحْسَنُهُ قَدَالًا ^(٣)

(١) للعجاج ، وقيل : للأغلب العجلي . وبعده :

* أَكَلْنَ بَعْضِي وَتَرَكْنَ بَعْضِي *

من شواهد : سيويه ٢٦/١ ، والمقتضب ١٩٩/٤ ، والخصائص

٤١٨/٢ ، والخزانة ١٦٨/٢ ، والمغنى رقم ٩٠٢ ، والعيني ٣٩٥/٣

والتصريح ٣١/٢ .

(٢) الأحزاب / ٣١ ، وفي ط والنسخ المخطوطة ، « يقنت » بالياء ، وهو لا

يتفق مع المراد أو مع الأسلوب . وقراءة « تقنت » بالتاء نسبت إلى

الجحدري والأسواري ويعقوب ، وابن عامر ، ورويت عن أبي جعفر ،

وشيبة ، ونافع .

انظر : البحر ٢٢٨/٧ .

(٣) من قصيدة لذي الرمة ديوانه / ٥٢٢ ، وروايته : « وأحسنهم » . وبهذه

الرواية لا شاهد في البيت . وهذا الشاهد من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي

بردة من شواهد : شرح المفصل ٩٦/٦ ، والخصائص ٤١٩/٢ ،

والخزانة ١٠٨/٤ ، وشرح شذور الذهب / ٣٦٧ ، وحاشية يس ١٠٤/٢ ،

وهمع الهوامع والدرر رقم ١٣٩ .

فأفرد الضمير مع قُدرته على جمعه .

وقال تعالى : ﴿ وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ ﴾^(١) ، فحمل على المعنى .

وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ﴾^(٢) فأفرد على لفظ « مَنْ » ثم جمع من بعد .
والحَمْلُ على المعنى واسعٌ في هذه اللّغة جدًّا .

منه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾^(٣) ، ثم قال : « أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ »^(٤) قيل فيه : إنه محمولٌ على المعنى حتّى كأنه قال : أرايت كالذي حاجَّ إبراهيم أو كالذي مرَّ على قرية، فجاء بالثاني على أن الأول قد سبق كذلك .
ومن ذلك قول امرئ القيس :

(٥)
١٤٩ = ألا زعمت بسباسة اليوم أنني كبرتُ وأن لا يحسن السرّ أمثالي
بنصب « يحسن » . والظاهر أنه يرفع لأنه معطوف على أن

(١) الأنبياء / ٨٢ .

(٢) البقرة / ١١٢ .

(٣) البقرة / ٢٥٨ .

(٤) البقرة / ٢٥٩ .

(٥) من شواهد : الخصائص ٢/ ٤٢٣ ، وانظر ديوانه / ١٤٠ ، وبسباسة : اسم امرأة .

الثقيلة ، إلا أنه نصب ، لأن هذا موضع قد كان يجوز أن تكون فيه الخفيفة حتى كأنه قال : ألا زعمت بسباسة أن يكبرَ فلان . ومنه قوله :

١٥٠ = يا ليت زَوْجَكَ قد غدا متقلداً سَيْفاً ورُمحاً^(١)

أي وحاملاً رمحاً ، فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه . وكذا قوله :

١٥١ = * علفتها تبناً وماء بارداً^(٢) *

أي وسقيتها ماء بارداً . وقوله :

١٥٢ = تراه كأنَّ الله يَجْدَعُ أنْفَهُ وعينه إن مولاه ثاب له وَفَرُّ^(٣)

(١) لعبد الله بن الزبيري .

من شواهد : المقتضب ٥١/٢ ، والخصائص ٤٣١/٢ ، وابن الشجري ٣٢١/٢ ، وابن يعيش ٥٠/٢ ، وأمالي المرتضى ٥٤/١ ، ٢٦٠/٢ ، والحجة لابن خالويه ٦٧ ط رابعة .

(٢) رجز نسب لذي الرمة ، وبعده :

* حتى شَتَّ هَمَالَةً عيناها *

من شواهد : الخصائص ٤٣١/٢ ، وأمالي المرتضى ٢٥٩/٢ ، وابن الشجري ٣٢١/٢ ، وابن يعيش ٨/٢ ، والخزانة ٤٩٩/١ ، والمغنى رقم ١٠٧٤ ، وشرح شذور الذهب / ٢٤٠ ، والعيني ١٠١/٣ ، ١٨١/٤ ، والأشموني ١٤٠/٢ ، وأوضح المسالك رقم ٢٥٨ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٥٩٢

(٣) من مقطوعة لخالد بن الصليفان .

انظر أمالي المرتضى والخصائص ٤٣١/٢ ، والعيني ١٧١/٤ .

أي ويفقأ عينيه .

باب واسع من الحمل على المعنى

ومنه باب واسع لطيف ظريف ، وهو اتّصال الفعل بحرف ليس
مِمَّا يتعدّى به، لأنه في معنى فعل يتعدّى به كقوله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ
ليلة الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نَسَائِكُمْ ﴾ (١) لَمَّا كَانَ فِي مَعْنَى الْإِفْضَاءِ عَدَاهُ
بِأَلَى . ومثله قول الفرزدق

* ١٥٣ = * قد قتل الله زياداً عنّي (٢) *

لأنه في معنى : صرفه ، وقول الأعشى :

* ١٥٤ * سُبْحَانَ مَنِ عُلِقْمَةُ الْفَاخِرِ (٣) *

= وفي العيني قائله : الزيرقان بن بدر .

وثاب : أي رجع من بعد ذهابه . والوفر : المال الكثير .

(١) البقرة / ١٨٧ .

(٢) رجز نسب للفرزدق ، وقبله :

كيف تراني قالياً مِجَنِّي أضربُ أمري ظهره للبطن
قد قتل الله زياداً عنّي

من شواهد : الخصائص ٣١٠/٢ ، ٤٣٥ ، والمحتسب ٥٢/١ ،

والمغنى رقم ١١٦٦ ، والأشْمُونِي ٩٥/٢ .

(٣) للأعشي ديوانه / ٩٦ . وصدّره :

* أقول لما جاعني فخره *

[١٩٢] علق حرف الجر بسبحان/وهو علم لما كان معناه: براءة منه .

وقال ابن يعيش : فإن قيل : قررتم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، والحال في : « هذا زيدٌ قائماً » من « زيد » والعامل^(١) فيه الابتداء من حيث هو خبر ، والابتداء لا يعمل نصباً . فالجواب : أن هذا كلام محمول على معناه دون لفظه ، والتقدير : أشير إليه أو انتبه^(٢) له فهو مفعول من جهة المعنى وصل إليه الفعل .

قال : وقولهم : « نشدتك الله إلا فعلت كلاماً » محمول على المعنى ، كأنه قال ما أنشدك إلا فعلك أي ما أسألك إلا فعلك .

ومثل ذلك : شرُّ أهرّ ذا ناب . وإذا ساغ أن يحمل شرُّ أهرّ ذا ناب على معنى النفي كان معنى ، النفي في : نشدتك الله إلا فعلت أظهر لقوة الدلالة على النفي لدخول « إلا » لدلالاتها عليه .

ومثله من الحمل على المعنى قوله :

من شواهد : سيويه ١٦٣/١ ، والخزانة ٤١/٢ ، ٢٥١/٣ ، والهمع والدرر رقم ٧٤٣ ، واللسان :

(١) في ط فقط : « العامل » بدون واو العطف ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وابن يعيش ٥٨/٢ .

(٢) في ط فقط : « أنبه » .

١٥٥ = * .. وإنما ... يُدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي^(١) *

والمراد ما يدافع. ولذلك فصل الضمير حيث كان المعنى :
ما يدافع إلا أنا .

وقال أبو حيان في إعرابه : كلام العرب منه ما طابق اللفظ
المعنى نحو : قام زيد ، وزيد قام وهو أكثر كلام العرب ، وهو وجه
الكلام .

ومنه ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى نحو : علمت أقام زيد
أم قعد ، لا يجوز تقديم الجملة على « علمت » وإن كان ما بعد علمت
ليس استتفهاماً بل الهمزة فيه للتسوية .

ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ ، وذلك نحو الإضافة للجملة
الفعلية نحو :

١٥٦ = * على حين عاتبت المشيب على الصبا^(٢) *

(١) للفرزدق ديوانه ٧١٢/٢ وتكملته :

* أنا الضامن الراعي عليهم ... *

من شواهد : الأشموني ١١٦/١ .

(٢) للناطقة الذبياني ، ديوانه / ٧٩ ، وتمامه :

* فقلت ألمّا أضحُ والشيبُ وازعُ *

من شواهد : سيبويه ٣٦٩/١ ، والمنصف ٥٨/١ ، وابن الشجري

٤٦/١ ، ١٣٢/٢ ، وابن يعيش ١٦/٣ ، ٨١ ، ٩١/٤ ، ١٣٦/٨ ،

والمقرب ٢٩٠/١ ، والخزانة ١٥١/٣ ، وشرح شذور الذهب ٦٨/١ ،

إذ قياس الفعل أن لا يضاف إليه، لكن لوحظ المعنى ، وهو المصدر، فصحت الإضافة .

وقال الزمخشري في الأحاجي : قولهم : « نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ لَمَّا فَعَلْتُ » كلامٌ مُحَرَّفٌ عن وجهه ، معدولٌ عن طريقته ، مذهب (١) وأحاجيهم ، وملجهم ، وأعاجيب كلامهم وسائر ما يدلون به على اقتدارهم ، وتصريفهم أعنة فصاحتهم كيف شاؤا .

وبيان عدله أن الإثبات فيه قائم مقام النفي ، والفعل قائم مقام الاسم . وأصله ما أطلب منك إلا فعلك / . [١٩٣]

وقال الشيخ عَلَم الدين السخاوي في : « تنوير الدِّياجي : « هذا الكلام مما عُدِلَ من كلامهم عن طريقته إلى طريقة أخرى تصرفاً في الفصاحة ، وتفناً في العبارة، وليس من قبيل الأغاز .

وقال أبو علي : هو كقولهم : « شَرُّ أَهْرٍ ذَا نَابٍ » مَعْنَى فِي أَنْ اللَّفْظَ عَلَى مَعْنَى ، والمراد معنى آخر ، لأن المعنى ما أهر ذا ناب إلا شر .

والمعنى رقم ٩١٤ ، والعيني ٤٠٦/٣ ، ٣٥٧/٤ ، والتصريح ٤٢/٢ ،
والهمع والدرر رقم ٨٦١ ، والأشموني ٢٥٦/٢ ، ٨/٤ .

(١) في المحاجة بالمسائل النحوية / ٢٤ : « مذهب به مذهب » بزيادة « به » ، وهذا أصح من إسقاطها . هذا وقد طبعت « الأحاجي » بعنوان : « المحاجة بالمسائل النحوية » بتحقيق الدكتورة بهيجة باقر الحسيني ، مطبعة أسعد بيغداد .

قال : وقول الزمخشريّ : أقيم الفعل فيه مقام الاسم ، يعني :
إلا فعلت ، أقيم مقام إلاّ فعلك .

قال : ومثل هذا من الذي هو بمعنى ما هو متروك إظهاره قوله :

١٥٧=أبا خراشة أما أنت ذا نَفَرٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ (١)

قال سيبويه : المعنى : لأن كنت منطلقاً انطلقت لانطلاقك ،

أي لأن كنت في نفر وجماعة من أسرتك فإن قومي كذلك وهم كثير ،
لم تأكلهم السنّة .

ولا يجوز عند سيبويه إظهار كنت مع المفتوحة ولا حذفه مع

المكسورة .

وقال الزمخشري : من المحمول على المعنى قولهم : حسبك

يَنَّمُ (٢) الناس ، ولذا جزم به كما يجزم بالأمر، لأنه بمعنى : اكفف .

وقولهم : «أتقي الله أمرؤ فعل خيراً يثب عليه» ، لأنه بمعنى :

(١) لعباس بن مرداس الصّحابي .

من شواهد : سيبويه ١٤٨/١ ، والخصائص ٣٨١/٢ ، والمنصف

١١٦/٣ وابن الشجري ٣٤/١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٠/٢ ، وابن يعيش ٩٩/٢ ،

١٣٢/٨ ، والخزانة ٨٠/٢ ، ٤٢١/٤ ، وشرح شذور الذهب ١٦٦/٨ ،

والمغنى رقم ٤٥ ، ٨٧ ، ٨٠٨ ، ١١٨٥ . والتصريح ١٩٥/١ وهمع

الهوامع والدرر رقم ٤١٣ ، وابن عقيل ١١٨/١ ، وأوضح المسالك رقم ٩٧ .

(٢) في ط : « يتم » بالتاء ، تحريف صوابه من النسخة هـ .

ليَتَّقَ الله امرؤ ، وليَفْعَل خيراً .

وقال أبو عليّ الفارسي في « التذكرة » : إذا كانوا قد حملوا الكلام في النفي على المعنى دون اللفظ ، حيث لو حمل على اللفظ لم يؤدّ إلى اختلال معنى ولا فساد فيه ، وذلك نحو قولهم : « شرٌّ أهر ذا ناب » ، و « شيء جاء بك » وقوله :

١٥٨ = * ... وإنما .. يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي^(١) *

وقولهم : « قلّ أحد لا يقول ذاك » ، وقولهم : « نشدتك الله إلا فعلت » .

وكلّ هذا محمولٌ على المعنى ، ولو حُمِل على اللفظ لا يؤدي إلى فساد والتباس ، فإن الحمل على المعنى حيث يؤدي إلى الالتباس يكون واجباً ، فمن ثمّ نفي سيبويه قوله : مررت يزيد وعمرو إذا مرّ بهما مرورين : ما مررت بزيد ولا بعمر ، فنفي على المعنى دون اللفظ .

وكذلك قوله : ضربت زيدا أو عمراً : ما ضربت واحداً منهما ، لأنه لو قال : ما ضربت زيدا أو عمراً أمكن أن يظن أن المعنى : ما ضربتهما .

ولمّا كان قوله : ما مررت بزيد وعمرو ، لو نفي على اللفظ لا [١٩٤] يمكن أن يكون نفي / . مروراً واحداً ، فنفاه بتكرير الفعل ليتخلّص

(١) سبق ذكره رقم ١٥٥ .

من هذا المعنى .

كذلك جمع قوله : ما مررت بزيدٍ أو عمروٍ، وما مررت بواحدٍ منها؛ ليتخلص من المعنى الذي ذكرنا ا .

[في اجتماع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى]

إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدىء بالحمل على اللفظ ، وعلل ذلك بأن اللفظ هو المشاهد ، المنظور إليه ، وأما المعنى فخفيّ راجع إلى مراد المتكلم ، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولى .

وبأن اللفظ متقدّم على المعنى ، لأنك أول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقِبَه ، فاعتبر الأسبق .

وبأنه لو عكس لحصل تراجع ، لأنك أوضحت المراد أولاً ، ثم رجعت إلى غير المراد ، لأن المعول على المعنى ، فحصل الإبهام بعد التبيين .

وقال ابن جنّي في « الخصائص » (١) : اعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ ، لأنه إذا انصرف عن اللفظ إلى غيره ضُعفت معاودتُهُ إياه ، لأنه انتكاث وتراجع ، فجرى ذلك مجرى إدغام الملحوق ، وتوكيد ما حذف

(١) انظر الخصائص ٢/٤٢٠ ، ٤٢١ .

على أنه قد جاء منه شيء . قال :

١٥٩ = * رؤوس كبيرهن ينتطحان^(١) *

وقال ابن الحاجب : إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى ، وإذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ ، لأن المعنى أقوى فلا يتعدى الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ . ويضعف بعد إعتبار المعنى القوي الرجوع إلى الأضعف .

واعترض عليه صاحب البسيط : بأن الأستقراء دلّ على أن اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى ، وكثرة موارد دليل على قوته ، فلا يستقيم أن يكون قليل الموارد أقوى من كثير الموارد .

قال : وأما ضعف العود إلى اللفظ بعد اعتبار المعنى ، فقد ورد به التنزيل كما ورد باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ ، قال تعالى : ﴿ خالدين فيها أبداً قد أحسن الله له رزقاً ﴾^(٢) فحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى . وما ورد به التنزيل ليس بضعيف ، فثبت أنه يجوز الحمل على كل واحد منهما بعد الآخر من غير ضعف .

وقال الإمام أبو الحسن الأمدى في « شرح الجزولية » : العرب

(١) من شواهد : الخصائص ٤٢١/٢ ، والخزانة ٢٠٢/٢ عرضاً ، وصدده كما ورد في الخزانة :

* رأيت جبلاً فوق الجبال إذا التقت *

وفي ط والنسخ المخطوطة : « كبيرهن » بالباء في « بهن » تحريف صوابه من الخصائص والخزانة .

(٢) الطلاق / ١١ .

تكره / الانصراف عن الشيء ثم الرجوع إليه بعد ذلك في معانيهم [١٩٥]
فكذلك يكرهونه في ألفظاهم ، وأنشد :

إِذَا انصَرَفْتُ نَفْسِي عن الشيء لم تكد إليه بوجه آخر الدَّهر تَرْجِعُ^(١)

ولذلك يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في لفظ مفرد ومعنى مجموع ك « مَنْ » وأخواتها ؛ ولذلك يكرهون الرجوع إلى الإتياع بعد القطع في النعوت .

قال السُّلوبيين في « شرح الجزوليّة » : « إذا قلت : ما أظن أحداً يقول ذلك إلاّ زيداً فالنصب أجود على أنه بدل من « أحد » ، وأما الرفع على أنه بدل من الضمير ، فحمل على المعنى ، والحمل على المعنى مع وجود الحمل على اللفظ كإتياع الأثر مع وجود العين .

حمل الشيء على نقيضه

فيه فروع :

منها : قال في البسيط : ذهب سيبويه : إلى أن حرف التعريف اللام وحدها ؛ لأن دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين ، فكذلك دليل
(١) لم أعتبره شاهداً نحويّاً ، ولذلك لم يسلسل في الترقيم .

نقيضه وهو التعريف حرف واحد قياساً لأحد النقيضين على الآخر ،
ولذلك كانت ساكنة كالتنوين .

وقال في « الجُمَل »^(١) : لم يجمع من الصفات التي مذكورها
أفعل على : فَعَالٌ إِلَّا عَجَفَاءٌ وَأَعَجَفٌ ، وَعِجَافٌ .

قال في « البسيط » : والذي حَسَّنَ في جمعها في قوله تعالى :
﴿ سَبَّعَ عِجَافٌ ﴾^(٢) حملها على « سِمَانٍ »^(٣) لأنهم يحملون
النقيض على النقيض كما يحملون النّظير على النّظير .

وقال ابن جنى في « الخصائص » : كان أبو علي يستحسن قول
الكسائي في قوله :

١٦٠ = * إذا رَضِيتُ عَلِيَّ بْنَ قُشَيْرٍ^(٤) *

إنه لما كان « رَضِيتُ ضد : سَخَطْتُ عَدِّي رَضِيتُ بـ « علي » حملاً

(١) ط فقط : « المجلد » بزيادة الميم .

(٢) يوسف / ٤٦ .

(٣) يوسف / ٤٦ .

(٤) للقحيف العقيلي . وتمامه :

* لعمر الله أعجبنى رضاها *

من شواهد : الخصائص ٣١١/٢ ، والأزهية ٢٨٧/ ، وابن يعيش ١٢٠/١ ،
والنوادير ٤٨١/ ، وأمالي ابن الشجري ٢٦٩/٢ ، والمقتضب ٣٢٠/٢ ، والخزانة
٢٤٧/٤ ، وشرح ابن عقيل ٢٣٢/٢ ، والجني الداني / ٤٧٧ ، وهمع الهوامع
والدرر رقم ١٠٨٦ .

للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره .

وقد سلك سيويه هذه الطريق في المصادر كثيراً فقال : قالوا
كذا ، كما قالوا كذا ، وأحدهما ضد الآخر^(١) .

وقال ابن إياز في « شرح الفصول » : ربّما جعلوا النقيض
مشاكلاً للنقيض ؛ لأن كل واحد منهما ينافي الآخر ، ولأن الذهن يتنبه
لهما معاً بذكر أحدهما / .

[١٩٦]

قال : وقد ذهب أبو سعيد السيرافيّ : إلى أن لام الأمر إنما
جزمت ؛ لأن الأمر للمخاطب موقوف الآخر ، نحو اذهب ، فجعل لفظ
المعرب كلفظ المبني ؛ لأنه مثله في المعنى ، وحملت عليها « لا » في
النهي من حيث كانت ضدّها لها .

وقال ابن عصفور في « شرح الجمل » : « كم » إن كانت اسم
استفهام كان بناؤها لتضمّنها معنى حرف الاستفهام ، وإن كانت خبرية
كان بناؤها حملاً على « ربّ » وذلك أنها إذ ذاك للمباهاة والافتخار كما
أن ربّ كذلك ، وهي أيضاً للتكثير فهي نقيضة « ربّ » ، لأن رب
للتقليل ، والنقيض يجري مجرى ما يناقضه ، كما أن النظير يجري
مجرى ما يجانسه .

وقال ابن النحاس في « التعليقة » : إنما كسرت النون في
المثنى لسكونها ، وسكون الألف قبلها والكسرة نقيض السكون ، فأرادوا
(١) انظر الخصائص ٣١١/٢ .

أن يأتوا بالشيء الذي هو نقيضه؛ لأن الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره .

وقال السهيلي في «الروض الأنف» : يحملون الصفة على ضدّها، قالوا: عدّوة بالهاء حملاً على صديقة .

وقال الشيخ شمس الدين بن الصائغ في «تذكرته» : قيل : لِمَ بُني «عَوْضُ» على الضّم مع أنه غير مضاف إلى الجملة؟ قال : ويمكن أن يكون بُني حملاً على نقيضه وهو «قطّ» كما قيل في كم .

وقال ابن النحاس في «التعليقة» : لا يثني «بَعْضُ» ولا يجمع جملاً على «كُلّ» لأنه نقيض، وحكم النقيض أن يجري على نقيضه .

وقال ابن فلاح في «المغني» : ألحقت العرب: عدمت، وفقدت بأفعال القلوب، فقالوا: عدمتني وفقدتني حملاً على وجدت فيكون من باب حمل الشيء على ضدّه .

وقال الجاربردي في «شرح الشافية» : بُطْنانُ فُعْلان لا فُعْلان ، لأنه نقيض ظُهْران ، لأن ظُهْراناً اسم لظاهر الرّيش ، وبطناناً لباطنه ، وظُهْران : فُعْلان بالاتفاق، فَبُطْنانُ كذلك حملاً للنقيض على النقيض .

وقال ابن هشام في «تذكرته» : هذا باب ما حملوا فيه الشيء على نقيضه وذلك في مسائل :

الأولى : لا النافية حملوها على إنَّ في العمل في نحو : لا طالعاً جبلاً حسنٌ .

الثانية : رَضِيَ عَدُوها بعلى حَمَلاً على سخط . قاله الكسائي .

الثالثة : فَضَّلَ عَدُوهُ بـ « عن » حَمَلاً على : نقص ، ودليله قوله : / [١٩٧]

١٦١ = لاهِ ابْنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عني ولا أنت دَيَّانِي فَتَخْزُونِي^(١)

قال ابن هشام : وهذا مما خطر لي .

الرابعة : نَسِيَ عَلَّقَها حملاً على عِلِم . قال :

١٦٢ = وَمَنْ أَنْتُمْ إنا نسينا من أَنْتُمْ وريُّحكم من أيِّ رِيحِ الأَعاصِرِ^(٢)

(١) لذي الأصبع العدواني .

من شواهد : الخصائص ٢/٢٨٨ ، وابن السجري ١٣/٢ ، ٢٦٩ ، وابن يعيش ٨/٥٣ ، ٩/١٠٤ ، والمقرب ١/١٩٧ ، والخزانة ٣/٢٢٢ ، ٤/٢٤٣ ، والمغني رقم ٢٦٠ ، والعيني ٣/٢٨٦ ، والتصريح ٢/١٥ ، والأشموني ٢/٢٢٣ ، وفي العيني : « ولا أنت ديانِي فَتَخْزُونِي » قال ابن السكيت : أي ولا أنت مالك أمري فتسوسني .

وفتخزوني : بالخاء والزاي المعجمتان ؛ يقال : خزاه يخزوه خزواً : إذا ساسه وقهره . أما الخِزْي فهو من خَزِي يَخْزِي : إذا ذلَّ وهان ، ولاه ابن عمك أي لله درَّ ابن عمك .

(٢) لزياد الأعجم .

من شواهد : المحتسب ١/١٦٨ ، والعيني ٢/٤٢٠ ، وهمع الهوامع

الهوامع والدرر رقم ٦٠٤ ، وحاشية يس ١/٢٥٣ = .

الخامسة : «خُلَاصَة»^(١)، حملوها على ضدها من باب فُعالة لأنه وزن نقيض المرْمِيّ والمَبْقَى^(٢) قال : وهذا لما خطر لي عرضته على الشيخ فأعرضه بأن الدالّ هنا على خلاف باب : زبالة وفُضالة لا نسلم أنه الوزن بل الحروف . قال وهو محلّ نظر .

السادسة : جِيَان^(٣) وَعَطُشَان حملوهما على شَبَعَان وريّان وملآن ، لأن باب فَعْلان للامتلاء .

السابعة : دخل حملوها على خرج ، فجاؤا بمصدرها كمصدره ، فقالوا دُخُولاً كخُرُوجاً . هذا إن قلنا : إن دخل متعدية ، وإن قلنا : إنها قاصرة فلا حمل .

= والأعاصر : جمع إعصار ، وأصله : الأعاصير ، ولكنه خَفَفَ ، والإعصار . ريح تثير الغبار، وترفعه إلى السماء كأنه عمود ، قال العيني : وإنما خصّها بالذكر؛ لأنها لا تسوق غيثاً ، ولا تلقح شجراً ، فضرب لهم المثل لقلة الانتفاع بهم : ثم قال : فإن قلت : ما هذه الإضافة في قوله : ريح الأعاصر ؟ فهل هي إضافة الشيء إلى نفسه ، لأن الإعصار ريح فيكون التقدير : ريح الريح . قلت : الإعصار : ريح مخصوصة ، فتكون الإضافة فيه من قبيل إضافة العام إلى الخاص .

(١) في القاموس : خُلَاصَة السَّمْن بالضم والكسر : ما خلص منه .

(٢) في ط فقط : « والمبقي » بالفاء . وفي النسخ المخطوطة « المبقي » « أي الحروف التي رميت ، والحروف التي بقيت ، وهو أوضح .

(٣) في ط ، ت : « جيعان » والتحريف فيهما واضح ، وفي هـ : « جيان » وفي م : جِيَان ، وهو الصواب ، لأنه من جوى الطعام جَوَى : كرهه ولم يوافق . انظر اللسان : جوى .

الثامنة : شَكَرَ عَدُوَهَا بِالْبَاءِ حَمَلًا عَلَى كَفَرٍ فَقَالُوا : شَكَرْتَهُ ،
وَلَهُ ، وَبِهِ . قَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ فِي « الطَّارِقِيَّاتِ » .

التاسعة : قَالُوا : بَطَلَ بِطَالَةً حَمَلًا عَلَى ضَدِّهِ مِنْ بَابِ الصَّنَائِعِ
كَنَجْرِ نِجَارَةٍ .

العاشرة : قَالُوا : مَاتَ مَوْتَانًا حَمَلًا عَلَى حَيٍّ حَيَوَانًا ، لِأَنَّ بَابَ
فَعَلَانَ لِلتَّقَلُّبِ وَالتَّحَرُّكِ .

الحادية عشرة : كَمَّ الخَبْرِيَّةُ حَمَلُوهَا عَلَى رَبِّ فِي لَزُومِ الصَّدْرِيَّةِ
لِأَنَّهَا نَقِيضَتُهَا .

الثانية عشرة : مَعْمُولٌ مَا بَعْدَ لَمْ وَلَمَّا قَدَّمَ عَلَيْهَا حَمَلًا عَلَى
نَقِيضِهِ ، وَهُوَ الإِيجَابُ . قَالَ الشَّلُوبِيُّ .

واعترضه ابن عصفور بأنه يلزمه تقديم المعمول على : ما ضرب
زيداً ، لأنه أيضاً نقيضه الإيجاب ، وليس بشيء ، لأنه لا يلزم اعتبار
النقيض .

الثالثة عشرة : قَالُوا : « كَثُرَ مَا تَقُولُنَّ ذَلِكَ » حَمَلًا عَلَى : قَلَمًا

تَقُولُنَّ ذَلِكَ . وَإِنَّمَا / قَالُوا : قَلَمًا تَقُولُنَّ ذَلِكَ ، لِأَنَّ قَلَمًا تَكُونُ [١٩٨]
لِلنَّفْيِ . انْتَهَى .

وقال في موضع آخر من « تذكرته » : كَمَا يَحْمِلُونَ النَّظِيرَ غَالِبًا
كَذَا يَحْمِلُونَ النَّقِيضَ عَلَى النَّقِيضِ قَلِيلًا مِثْلَ لَا النَّافِيَةَ لِلْجِنْسِ حَمَلُوهَا

على إنَّ وكم للتكثير أجروها مجرى رَبِّ التي للتقليل ، فصَدَّروها
وخصَّوها بالنكرات ، وقالوا : امرأة عَدُوَّة ، فألحقوا فيها تاء التانيث .
وَحُكْمُ فَعُولٍ ، إذا كانت صفة للمؤنَّث ، وكان في معنى فاعل أن لا
تدخله تاء التانيث .

وقالوا : إمراة صبور ، وناقاة رغوٲ^(١) ، لأنهم أجروا عَدُوَّةً
مُجْرِي صديقة ، وهي ضده ، فكما أدخلوا التاء في صديقة أدخلوها في
عَدُوَّة .

وقالوا : : الغدايا والعشايا ، فَجَمَعَ غُدُوَّةً^(٢) وَغَدَاةً على
فَعَالِي ، وحكمه أن يقال فيه : غَدَاةً وَغَدَوَاتٍ ؛ ، وَغُدُوَّةً وَغَدَوَاتٍ ،
لأنهم حَمَلُوهَا على العَشَايا ، وهي في مقابلتها ، لأن الغداة أول النهار
كما أن العشيَّة آخره .

حمل الأصول على الفروع

قال ابن جنبي^(٣) : قال أبو عثمان : لا يضاف « ضارب » إلى

(١) في ط فقط : « رغوٲ » بالتاء ، تحريف ، وعلق في هامش ط : لعلها :
رغوٲ وهي أيضاً خطأ . والتصويب من النسخ المخطوطة ، وكتب اللغة .
و« الرغوٲ » بالتاء : كل مرضعة كالمُرْغِث ، وارتغتها : رضعها ،
وأرغثته : أرضعته .

(٢) الغُدُوَّة بالضم : البكرة أو ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس كالغداة .

(٣) انظر الخصائص ٣٥٥/٢ .

فاعله ، لأنك لا تضيفه إليه مُضمراً ، فكذلك لا تضيفه إليه مُظهراً .

قال : وجازت إضافة المصدر^(١) إلى الفاعل لما جازت إضافته إليه مظهراً .

قال ابن جني : كأنّ أبا عثمان إنّما اعتبر في هذا المضمّر^(٢) فقدّمه ، وحمل عليه المظهر من قبل أن المضمّر أقوى حكماً في باب الإضافة من المظهر . وذلك أن المضمّر أشبه بما تحذفه الإضافة - وهو التّنوين - من المظهر . ولذلك لا يجتمعان في نحو : ضاربانك ، وقاتلونه ؛ من حيث كان المضمّر بلفظه^(٣) وقوة اتصاله مشابهاً للتّنوين بلفظه^(٤) ، وقوة اتصاله ، وليس كذلك المظهر لقوّته وقوّة صورته ، ألا تراك تثبت معه التّنوين فتنصبه نحو : ضاربان زيدا ، فلمّا كان المضمّر ممّا يقوي معه مراعاة الإضافة حمل المظهر - وإن كان هو الأصل - عليه .

ومن ذلك قولهم : إنّما استوى النّصب والجرّ في المظهر في نحو : رأيت الزيدين ومررت بالزيدين لاستوائهما في المضمّر نحو : رأيتك ، ومررت بك .

-
- (١) في ط فقط : المضمّر ، صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص .
 (٢) في الخصائص : « في هذا الباب المضمّر » بزيادة : « الباب » .
 (٣) في الخصائص : بلطفه .
 (٤) في الخصائص : بلطفه .

وإنما كان هذا الموضوع للمضمر حتى حمل عليه حكم المظهر [١٩٩] من حيث كان المضمر عارياً / من الإعراب، وإذا عري منه جاز أن يأتي منصوبه بلفظ مجروره ، وليس كذلك المظهر ، لأن باب الإظهار أن يكون مرسوماً بالإعراب ، فلذلك حملوا الظاهر على المضمر في الثنية ، وإن كان المظهر هو الأصل ، إذ كان المراعي هنا أمراً غير الفرعية والأصلية ، وإنما هو أمر الإعراب والبناء .

وإذا تأملت ذلك علمت أنك في الحقيقة إنما حملت فرعاً على أصل لا أصلاً على فرع ، ألا ترى أن المضمر أصل في عدم الإعراب ، فحملت المظهر عليه ، لأنه فرع في البناء ، كما حملت المظهر على المضمر في باب الإضافة من حيث كان المضمر هو الأصل في مشابهته للتونين ، والمظهر فرع عليه في ذلك ، لأنه إنما هو متأصل في الإعراب لا في البناء .

فإذا بدّهتكَ هذه المواضع فَتَعَاظَمْتِكَ فلا تَخْنَعُ^(١) لها ، ولا تُعْطِ باليد مع أول ورودها ، وتَأَنُّ^(٢) لها ، ولاطف بالصنعة ما يورده الخصم منها ، مناظراً كان أو خاطراً . انتهى .

وقال^(٣) في باب غلبة الفروع على الأصول : قد شبه النحاة

(١) في ط فقط : « فلا تجتمع » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٢) في الخصائص : « تأت » بالتاء .

(٣) انظر الخصائص ٣/٣٠٠ .

الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل ، ألا ترى أن سيبويه أجاز في قولك : هذا الحسن الوجه أن يكون الجر في الوجه من موضعين : أحدهما : الإضافة ، والآخر ، تشبيهه بالضارب الرجل الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهاً له بالحسن الوجه ، وذلك أن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه لهما ، وعمرت به وجه الحال بينهما ، ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه ، تمموا ذلك المعنى بينهما ، بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه .
وكذلك شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم : « عليه السلام والرحمت » ، وشبهوا الوصل بالوقف في نحو قولهم : ثلاثه ربعة وفي قولهم : « سبباً وكلكلاً » . (١)

وأجروا غير اللازم مجرى اللازم في قولهم : « لحم، ورؤيا » (٢) وهو الله ، وهي التي فعلت وقوله :

١٦٣ = * فقلت أهَي سرت أم عادني حلم (٣) *

(١) السبب : القفر والمفاضة . والكلكل : الصدر .

(٢) لحم أي الأحمر ، ورؤيا : أي رؤيا .

(٣) للمرار العدوى . انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٩٦ . وصدرة :

* ففقت للطيف مرتاعاً فأرقني *

من شواهد : الخصائص ٣٠٥/١ ، ٣٣٠/٢ ، والخزانة ٣٩١/٢ ، وشواهد

المغنى للسيوطي ١٣٤/١ ، والتصريح ١٤٣/٢ ، والأشموني ١٠١/٣ .

وهمع الهوامع والدرر رقم ١٤٦ .

وقوله :

١٦٤ = * ومن يَتَّقُ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ ^(١) *

أجرى « تق ف » مجرى عَلِمَ حتى صار : تقفَ ك « عَلِمَ » ،
وأجروا الأَلازم مُجرى غير الأَلازم في قوله تعالى ﴿ أليس ذلك بقادرٍ على
أن يُحيى المَوْتى ^(٢) ﴾ فأجرى النَّصْب مُجرى الرَّفْع الذي لا تلزم فيه
الحركة ، ومجرى الجَزْم الذي لا يلزم فيه الحرف أصلاً ، وهو كثير ،
وحمل النَّصْب على الجرِّ في التثنية والجمع ، وحمل الجرِّ على
[٢٠٠] النَّصْب فيما لا ينصرف ، | وشبهت الياء بالألف في قوله :

١٦٥ = * كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِيقِ ^(٣) *

(١) قائله مجهول . وتمامه :

* وَرَزَقُ اللَّهِ مُؤْتَابٌ وَغَادٍ *

من شواهد : الخصائص ١/٢٣٣ ، ٢٣٧ ، والمحتسب ١/٣٦١ ،
والشافية ٢/٢٩٩ ، والحجة لابن خالويه / ٣٩ ، والهمع والدرر رقم ١٠٩
والمؤتاب : اسم فاعل من ائتاب ، افتعل من الأوب ، والغادي : اسم
فاعل من غدا يغدو .

(٢) القيامة / ٤٠ .

(٣) رجز لرؤية . وبعده :

* أَيْدِي نِسَاءٍ يَتَعَاطِينَ الْوَرِقِ *

من شواهد : الخصائص ١/٣٠٦ ، ٢/٢٩١ ، والمحتسب ١/١٢٦ ،
٢٨٩ ، والشافية ٤/٤٠٥ ، وابن الشجري ١/١٠٥ ، والخزانة
٥٢٩/٣ .

وقال البغدادي في الخزانة : وضمير أيديهن للإبل . والقاع : هو المكان =

وحملت الألف على الياء في قوله :

١٦٦ = إذا العُجُوزُ غَضِبَتْ فطَلَّقِ ولا تَرْضَاهَا ولا تَمَلِّقِ (١)
 ووضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله :

١٦٧ = * قد ضَمِنْتَ إِيَّاهُمُ الأرض (٢) *

والمتصل موضع المنفصل في قوله :

١٦٨ * ألا يجاورنا إِلَّا كِ دِيَارِ (٣) *

= المستوى . والقَرِقُ بفتح القاف الأولى وكسر الراء : الأملس . . وجوار : جمع جارية ، ويتعاطين : أي يناول بعضهن بعضاً ، والورق : الدراهم .
 (١) رجز لرؤية ملحقات ديوانه / ١٧٩ .

من شواهد : الخصائص ٣٠٧/١ ، والمنصف ١١٥/٢ ، والإنصاف ٢٦/١ ، وابن يعيش ١٠٤/١٠ ، ١٠٦ ، والتصريح ٨٧/١ .

(٢) للفرزدق ديوانه ٢٦٤/١ ، والبيت بتمامه :

بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضِمِنْتَ إِيَّاهُمُ الأرضُ في دهرِ الدهارِ
 والباء في الباعث متعلقة بقوله قبل البيت :

إِنِّي حلفت ولم أحلف على فَنَدٍ فناء بيت من الساعين معمور
 والباعث : هو الذي يبعث الأموات ، وضمنت : أي اشتملت عليهم
 بمعنى تكفلت بأبدانهم .

من شواهد : الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، وابن الشجري ٤٠/١
 والإنصاف / ٦٩٨ ، وأوضح المسالك ٦٦/١ ، والخزانة ٤٠٩/٢ ، والعيني ٢٧٤/١ ، والتصريح ١٠٤/١ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٥٤ .

(٣) قائله مجهول . وصدوره :

* وما نُبالي إذا ما كنت جارتنا *

من شواهد : الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، وابن يعيش ١٠١/٣ ، =

وقلبت الواو ياءً استحساناً لا عن قوّة علة في نحو : غَدَيان (١) ،
وعَشَيان (٢) وأبيض لَيّاح (٣) .

وقلبت الياءَ واواً استحساناً لا عن قوّة علة في : التَّقوى
والبَقوى (٤) ، والرَّعوى (٥) ، والفتوى . وقولهم : عَوَى الكلبُ
عَوِيَّةً وعَوَّةً .

وأتبعوا الثاني الأول في نحو : شُدُّ ، وفِرٌّ ، وعَضُّ ، ومُنْدُ .

وأتبعوا الأول الثاني نحو : أقتل ، أدخل ، أخرج .

فلما رأى سيبويه العربَ إذا شبّهت شيئاً بشيءٍ فحملتهُ على
حكمه عادت أيضاً، فحملت الآخر على حُكم صاحبه تبييناً لهما ،
وتعميماً لمعنى الشبه بينهما حكم أيضاً لجرّ الوجه من قولنا : هذا
الحسنُ الوجهُ أن يكون محمولاً على جرّ الرجل في قولهم : هذا

= ١٠٣ ، والخزانة ٤٠٥/٢ ، وهامش العيني على الأشموني ٢٥٣/١ ،
والتصريح ٩٨/١ ، ١٩٢ ، والهمع والدرر رقم ١٣١ ، والأشموني
١٠٩/١ .

(١) فعله : غَدِي كَرَضِي : أكل أول النهار كتغدى ، وغديته تغدية فهو
غَدَيان .

(٢) عَشِي ، وتعشى : أكل طعام العشاء ، وهو عَشَيان .

(٣) أبيض لَيّاح : ناصع البياض .

(٤) بَقِي يَبْقَى بقاءً ، وَيَبْقَى بَقِيّاً : ضدُّ : فَنِي ، وأبقاه ، وتبقّاه ، واستبقاه ،
والاسم : البَقوى كذَعوى .

(٥) الرَّعوى ويضم : الارعواء .

الضَّارِبُ الرَّجُلِ . كما أجازوا أيضاً النَّصْبَ في قولهم : هذا الحسنُ
الوجهُ حملاً له منهم على : هذا الضَّارِبُ الرَّجُلِ . ونظيره أيضاً ،
قولهم : يا أُمَيَّةَ ، ألا تراهم لما حذفوا الهاء ، فقالوا : يا أُمَيِّمَ ، ثم
أعادوا الهاء أقرُّوا الفتحة بحالها اعتياداً^(١) للفتحة في الميم ، وإن كان
الحذف فرعاً .

وكذلك قولهم : اجتمعت أهلُ اليمامة أصله : اجتمع أهل
اليمامة ، ثم حذف المضاف ، فأنت الفعل : اجتمعت اليمامة ، ثم
أعيد المحذوف ، فأقر التانيث الذي هو الفرع بحاله ، فقيل : اجتمعت
أهل اليمامة .

قال : ومن غلبة الفروع للأصول إعرابهم في الأحاد بالحركات
وفي التثنية والجمع بالحروف . فأما ما جاء في الواحد من ذلك نحو :
أخوك ، وأباك ، وهنيك ، فإن أبا بكر ذهب فيه إلى أن العرب قدّمت
منه هذا القدر توطئة لما أجمعه من الإعراب في الجمع ، والتثنية
بالحروف .

وهذا أيضاً نحو آخر من حمل الأصل على الفرع ، ألا تراهم
أعربوا بعض الأحاد بالحروف حملاً له على / ذلك في التثنية [٢٠١]
والجمع .

فأما قولهم : أنت تفعلين ، فإنهم إنما أعربوه بالحرف ، وإن

(١) في ط فقط : « اعتباراً » بالراء ، تحريف .

كان في رتبة الأحاد، وهي الأول^(١) - من حيث كان قد صار بالتأنيث إلى حكم الفرعية ، ومعلوم أن الحرف أقوى من الحركة، فقد ترى إلى علم إعراب الواحد أضعف لفظاً من إعراب ما فوقه ، فصار - لذلك - الأقوى كأنه الأصل ، والأضعف كأنه الفرع .

ومن ذلك حذفهم الأصل لشبهه عندهم بالفرع ، ألا تراهم لما حذفوا الحركات - ونحن نعلم أنها زوائد في نحو : لم يذهب^(٢) تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضاً الحروف الأصول ، فقالوا : لم يخش ، ولم يرم ، ولم يغز .

ومن ذلك أيضاً أنهم حذفوا ألف معزى^(٣) ومدعى ، في النسب ، فأجازوا معزى^(٤) ، ومدعى ، ! فحملوا الألف هنا وهي - لام - على الألف الزائدة في نحو : حُبلى وسكرى .

ومن ذلك : حذفهم ياء تحية : وإن كانت أصلاً حملاً لها على ياء شقية ، وإن كانت زائدة فقالوا : تحوي كما قالوا : شقوى .

وحذفوا النون الأصلية في قوله :

(١) في ط فقط : « الأحاد والأول » ، تحريف .

(٢) في الخصائص : « لم يذهب ولم ينطلق » .

(٣) في ط فقط : « معزى » بالعين ، تحريف .

(٤) في ط فقط : « معزى » بالعين ، تحريف .

* ١٦٩ = * ولاكٍ أسقني إن كان مأوُك ذَا فَضْلٍ (١) *

وفي قوله :

* ١٧٠ * كأنهما مبالان لم يتغيّرا (٢) *

وقوله :

* ١٧١ * غيرَ الذي قد يقال ملكذب (٣) *

كما حذفوا الزائد في قوله :

(١) من أبيات للنجاشي . صدره :

* فلست بآتيه ولا أستطيعه *

من شواهد : سيبويه ٩/١ ، والخصائص ٣١٠/١ ، والخزانة ٣٦٧/٤ ،
والهمع والذّرر رقم ١٧٠٤ .

(٢) لأبي صخر الهذلي . وتماهه :

* وقد مرّ للذّارين من بعدنا عصر *

وانظر الأمالي ١٤٨/١ ، وشرح شذور الذهب ١١٦/ ، والخصائص
٣١٠/١ ، وابن الشجري ٣٨٦/١ ، وابن يعيش ٣٥/٨ ، والهمع والذّرر
رقم ٨٠٣ ، ١٧٨٧ : وقد نسب في اللسان : « أين » إلى ابن صخر .

(٣) من شواهد : ابن الشجري ٩٧/١ والخصائص ٣١١/١ ، صدره :

* أبلغ أبا دختنوس مألكة *

وأبودختنوس : لقيط بن زرارة ، ودختنوس اسم بنته ، وكان مجوسياً وانظر
اللسان : « ألك » فقد ورد فيه أنه سماها باسم بنت كسرى وقال فيها :
يا ليت شعري عنك دختنوس إذا أتاك الخير المرموس
المأكلة : الرسالة .

وفي ط فقط : « الذي يقال ملكذب » بسقوط : « قد » ، تحريف .

* ١٧٢ = وَحَاتَمِ الطَّائِيَّ وَهَابِ المَيْئِ (١) *

وقوله :

* ١٧٣ = وَلَا ذَاكِرَ اللهَ إِلَّا قَلِيلاً (٢) *

ومن ذلك : حملهم التثنية وهي أقرب إلى الواحد على الجمع ، وهي أنأى عنه ، ألا تراهم قلبوا همزة التأنيث فيها واواً فقالوا : حمرا وان ، كما قلبوها فيه واواً ، فقالوا : حمراوات .

ومن ذلك : حملهم الاسم وهو الأصل على الفعل وهو الفرع في باب ما لا ينصرف ، نعم ، وتجاوزوا بالاسم رتبة الفعل إلى أن شبهوه بما وراءه - وهو الحرف - فبنوه (٣) .

(١) نسه في اللسان : « ماى » إلى امرأة من عقيل تفخر بأخوالها في اليمن وقبله :

حَيْدَةَ خَالِي ، وَلَقِيْطُ ، وَعَلِيْ

وانظر النوادر / ٣٢١ ، وابن الشجري / ٣٨٣/١ ، والخزانة / ٣٠٤/٣ ، ٤٠٠ ، ٥٥٤/٤ ، ٥٩١ ، والشافية / ١٦٣/٤ ، والعيني / ٥٦٥/٤ .

وبعده في النوادر :

ولم يكن بخالك العبد الدَّعِي يَأْكُلُ أَزْمَانَ الهِزَالِ وَالسَّنِي
هَنَاتٍ عَيْرٍ مَيَّتٍ غَيْرِ ذِكِّي

(٢) لأبي الأسود الدؤلي . صدره :

* فألفيته غير مستعتب *

من شواهد : سيويه / ٨٥/١ ، والخزانة / ٥٥٤/٤ .

(٣) مثل ابن جني في الخصائص / ٣١١/١ للاسم المبني بقوله : نحو : أمس وأين ، وكيف ، وكم ، وإذا .

وعلى ذلك ذهب بعضهم في ترك تصرّف «ليس»: إلى أنها ألحقت بـ «ما» فيه، كما ألحقت «ما» بها في العمل^(١).

وكذلك قال أيضاً في عسي: إنها منعت التصرف لحملهم إياها على «لعل».

فهذا ونحوه يدلّك على قوة تداخل هذه اللغة وتلاحمها، واتصال أجزائها، وتلاحقها، وتناسب أوضاعها.

وقال ابن النحاس في «التعليقة»: إنما عمل / المصدر، لأنه [٢٠٢] أصل للفعل، وفيه حروف الفعل فأشبهه، فعمل.

(١) في الخصائص: «كما ألحقت «ما» بها في الفعل في اللغة الحجازية».

حرف الخاء

خَلْعُ الأَدَلَّةِ (١)

هكذا ترجم على هذا الأصل ابن جنيّ في (الخصائص) .
وقال : من ذلك ما حكاه يونس^(٢) من قول العرب : « ضَرَبَ مَنْ مَنَّا أَيَّ
إِنْسَانٍ إِنْسَانًا ، أَوْ رَجُلٌ^(٣) رَجُلًا ، أَلَا تَرَاهُ كَيْفَ جَرَدَ « مَنْ » مِنْ
الاستفهام ، ولذلك أعربها .

ونحوه : قولهم في الخبر : مررت برَجُلٍ أَيَّ رَجُلٍ ، فجرّد
« أَيًّا » من الاستفهام أيضاً ، وعليه بيت الكتاب :

(١) وضحها محقق الخصائص في هامشه ١٧٩/٢ بقوله : « يراد بالأدلة أعلام
المعاني في العربيّة ، فالهمزة دليل الاستفهام ، وإن دليل الشرط .
وهكذا .

ويراد بالمعاني : المعاني التي تحدث في الكلام من خبر واستخبار ، ونحو
ذلك ، وأكثر ما يوضع لها الحروف والأدوات ، فلا يعني أسماء الاجناس .
وخلع الأدلة تجريدها من المعاني المعروفة لها ، والمتبادرة فيها ، وإرادة
معانٍ آخر لها ، أو تجريدها من بعض معانيها » .

(٢) في الخصائص ١٧٩/٢ « من ذلك حكاية يونس » .

(٣) في ط : « ورجل » بالواو، لا بأو ، والتصويب من الخصائص .

١٧٤ = * والدَّهْرُ أَيَّتَمَّا حَالِ دَهَارِيرُ^(١) *

أي والدَّهْرُ في كل وقت ، وعلى كل حال دَهَارِيرُ ، أي متلون ومتقلب بأهله . وأنشدنا أبو علي :

١٧٥ = أَلَا هَيْمًا مِمَّا لَقِيتُ ! وَهَيْمًا وَوَيْحًا لَمَّا لَمْ أَلْقَ مِنْهُنَّ وَوَيْحَمًا^(٢)
وَأَسْمَاءُ مَا أَسْمَاءُ لَيْلَةَ أَدْلَجْتُ إِلَيَّ وَأَصْحَابِي «بَأَيِّ» وَأَيْنَمًا^(٣)
قال : فجرد « أَيِّ » من الاستفهام ، ومنعها الصَّرف لما فيها من التعريف والتأنيث ، وذلك أنه وضعها علمًا على الجهة التي حلتها .

فأما قوله : « وأينما » فكذلك أيضاً

(١) صدره :

* حَتَّى كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ إِلَّا تَذَكُّرُهُ *

من شواهد : سيويه ١٢٢/١ ، والخصائص ١٧١/٢ ، ١٧٩

(٢) أنظر في البيت الأول : اللسان : « هيا » وروايته في الشطر الثاني :

* وَوَيْحًا لَمَنْ لَمْ يَدْرُ مَا هُنَّ وَوَيْحَمًا *

وقد نسبه في اللسان إلى حميد الأرقط ، وقد جاء شاهداً على أنه يقال - كما دوى الكسائي - : يَا هَيَّ مَالِي ، ومعناه : التَّلَهْفُ والأسى. قال الكسائي : يَا هَيَّ مَالِي ، وَيَا هَيَّ مَا أَصْحَابِكَ لَا يَهْمُزَان ، و« ما » في موضع رفع كأنه قال يا عجيبي ، قال ابن بري : ومنه قول حميد الأرقط ثم ذكر هذا الشاهد .

(٣) والبيت الثاني في اللسان : « أين » ، ورواية الشطر الثاني : بـ « أين »

بدل : « بأَيِّ » ونسب البيت الثاني إلى حميد بن ثور الهلالي . وموضع الاستشهاد في اللسان : أنه جعل « أين » علماً للبقعة مجرداً من معنى الاستفهام ، فمنعها الصَّرف للتعريف والتأنيث . وانظر تحقيقات محقق الخصائص في نسبة هذين البيتين ١٣٠/١ .

على أن لك في « أينما » وجهين :

أحدهما : ان تكون الفتحة هي التي في موضع جرّ ما لا ينصرف ، لأنه جعله علماً للبقعة أيضاً ، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث ، وجعل « ما » زائدة بعدها للتأكيد .

والآخر : أن تكون فتحة النون من أينما فتحة التركيب وتضم « أين » إلى « ما » فيبنى الأول على الفتح كما في حضرموت ، وبيت بيت . وحينئذ يقدر في الألف فتحة ما لا ينصرف في موضع الجرّ .

ويدلّ على أنه قد يضم « ما » هذه إلى ما قبلها ما أنشدناه أبو عليّ عن أبي عثمان :

١٧٦ = أثور ما أصيدكم أم ثورين أم تيكم الجماء ذات القرنين^(١)

فقوله : « أثور ما » فتحة الراء منه فتحة^(٢) تركيب « ثور » مع « ما » بعده كفتحة راء حضرموت . ولو كانت فتحة إعراب لوجب [٢٠٣] التنوين لا محالة ، لأنه مصروف / وبنيت « ما » مع الاسم مبقاة على حرفيتها كما بنيت « لا » مع النكرة في نحو : لا رجل .

والكلام في « ويحما » هو الكلام في « أثور ما » .

وأخبرنا أبو عليّ : أن أبا عثمان ذهب في قول الله تعالى : ﴿ إنه

(١) انظر الخصائص : ١٨٠/٢ ، واللسان : « ثور » .

(٢) « فتحة » سقطت من ط .

لِحَقِّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ ﴿١﴾ : إلى أنه جعل « مثل » و « ما » اسماً واحداً فبنى الأول على الفتح وهما جميعاً عنده في موضع رفع صفة « لِحَقِّ » .

وَمِمَّا خُلِعَتْ عَنْهُ دَلَالَةُ الِاسْتِفْهَامِ قَوْلَ الشَّاعِرِ ، أَنْشَدَنَا أَبُو عَلِيٍّ :

١٧٧= أَنِّي جَزَوْتُ عَامِراً سَوْأً بِفَعْلِهِمْ أَمْ كَيْفَ يَجْزُونِي السُّوءَ مِنَ الْحَسَنِ (٢)
أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعَلُوقَ بِهِ رِثْمَانُ أَنْفٍ إِذَا مَا ضَنَّ بِاللَّبَنِ

فـ«أم» في أصل الوضع للاستفهام كما أن كيف كذلك ، ومحال اجتماع حرفين لمعنى واحد ، فلا بد أن يكون أحدهما قد خُلِعَتْ عَنْهُ دَلَالَةُ الِاسْتِفْهَامِ .

وينبغي أن يكون « أم » دون « كيف » ، حتى كأنه قال : بل كيف ينفع ، فجعلها بمنزلة « بل » للترك والتحوّل .

ولا يجوز أن تكون « كيف » هي المخلوعة عنها دلة الاستفهام ، لأنها لو خُلِعَتْ عَنْهَا لوجب إعرابها ، لأنها إِنَّمَا بُنِيَتْ لِتَضْمَنَهَا مَعْنَى حَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ ، فإذا زال ذلك : عنها وجب إعرابها كما أعربت « مَنْ » في قولهم : ضرب مَنْ مَنْناً ، لما خُلِعَتْ عَنْهَا دَلَالَةُ الِاسْتِفْهَامِ .

(١) الذاريات / ٢٣ .

(٢) من شواهد : الخزانة ٤/ ٤٥٥ ، ٥١٩ ، وشرح المفضليات لابن الأنباري / ٥٢٥ ، وأمالي ابن الشجري / ٣٧/١ .

ومن ذلك كاف الخطاب للمذكر والمؤنث نحو : رأيتك ، هي
تفيد شيئين : الاسمية ، والخطاب ، ثم قد خُلِعَ^(١) عنها ، دلالة الاسم
في قولهم : ذلك ، وأولئك ، وهاءك ، وأبصركَ زيداً ، وأنت تريد :
أبصر زيداً ، وليسك أخاك في معنى : ليس أخاك .

وقولهم : أَرَأَيْتَكَ زيداً ما صنع ؟ وحكى أبو زيد : بَلَاكِ والله ،
وكَلَاكِ^(٢) ، أي بلى ، وكَلَا ، فالكاف في جميع ذلك حرف خطاب
مخلوعة عنه دلالة الاسمية ، ولا موضع لها من الإعراب .

ونظير ذلك التاء من « أنت » فإنها خلعت عنها دلالة الاسمية
وتخلّصت حَرَفًا للخطاب . والاسم : أن وحده .

قال : ولم يَسْتَنكِرِ النَّاسُ خطاب الملوك بالكاف في قول
الإنسان مثلاً^(٣) : للملك ضَرَبْتَ ذلك الرجل ، لهذا المعنى ، وهو
[٢٠٤] عَرَوَهَا من معنى الاسمية . /

قال : فإن قيل : فكان لا ينبغي أن لا يستنكر خطابه بأنت^(٤)
لما ذكر .

(١) في ط : « تخلع » وفي الخصائص : « خلع » ..

(٢) في الخصائص : « وكَلَاكِ والله » .

(٣) في ط : « في قول الإنسان هو مثلاً » بزيادة : « هو » والتصويب من النسخ
المخطوطة .

(٤) في الخصائص ١٨٩/٢ : بعد « أنت » « لأن التاء هنا أيضاً للخطاب
مخلوعة عنها دلالة الاسمية » .

قيل : التاء وان كانت حرف خطاب ، لا اسماً فإن معها نَفْسُهَا الاسم ، وهو «أن» من أنت ، فالاسم على كل حال حاضر ، وليس كذلك قولنا : « ذلك » لأنه ليس للمخاطب بالكاف هنا اسم غير الكاف ، كما كان له مع التاء اسم للمخاطب نفسه وهو « أن » . والمقصود إعظام الملوك بأن لا تبذل أسماؤها. فاعرف الفرق بين الموضوعين .
ومن ذلك الواو في نحو : « أكلوني البراغيث » وقاموا إخوانك ، والألف في : قاما أخواك ، والنون في :

١٧٨ = *وَيَعَصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ (١) *

كلها مخلوعة من معنى الاسمية مقتصرٌ فيها على دلالة الجمع والتثنية والتأنيث .

ومن ذلك قولنا : « ألا قد كان كذا » ، وقول الله سبحانه وتعالى :

(١) . للفرزدق ، والبيت بتمامه هو :

ولكن ديسا في أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه
وهو من شواهد سيبويه ٢٣٦/١ ، والخزانة ٣٨٦/٢ ، ٢٩٣/٣ ، ٣٣٤ ، ٥٥٤/٤ ، وابن يعيش ٧/٧ ، وابن الشجري ١٣٣/١ ، والخصائص ١٩٤/٢ ، والهمع والدرر رقم ٦٣١ .

ودياف : قرية بالشام ، والسليط : الزيت ، وهوران : من مدن الشام .
والبيت من قصيدة للفرزدق يهجو بها عمرو بن عفراء الضبي أولها :
ستعلم يا عمرو بن عفراء من الذي يلام إذا ما الأمر غبت عواقبه
وانظر الديوان / ٤٦ .

﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَنْتُونُ صُدُورَهُمْ﴾^(١) ف «ألا» هذه فيها شيئان :
التنبية ، وافتتاح الكلام ، فإذا جاء^(٢) معها «يا» خلصت افتتاحاً
لا غير ، وصار التنبية الذي كان فيها لـ «يا» دونها .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ﴾^(٣) وقول الشاعر :

١٧٩ = ألا يا سَنَا بَرِّقِ عَلَى قَلْلِ الْجِمَى لِهِنَّكَ مِنْ بَرَقِ عَلِيٍّ كَرِيمٍ^(٤)

ومن ذلك واو العطف : فيها معنيان : العطف ، ومعنى الجمع .
فإذا وُضِعَ موضع «مع» خلصت للاجتماع ، وُخْلِعت عنها دلالة
العطف نحو قولهم : «استوى الماء والخشبة» و (جاء البرد
والطيَّالسة) .

ومن ذلك فاء العطف : فيها معنيان : العطف ، والإتباع .
فإذا استعملت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف ، وخلصت

(١) هود / ٥ .

(٢) في الخصائص ١٩٥/٢ : «جاءت» بالتأنيث .

(٣) النمل / ٢٥ . وهي قراءة الكسائي ورويس وأبي جعفر وابن عباس
وآخرين . وانظر القراءة رقم ٦٢٨٢ في معجم القراءات .

(٤) من شواهد : الخصائص ٣١٥/١ ، ١٩٥/٢ ، وابن يعيش ٤٢/١٠
والمقرَّب ١٠٧/١ ، والخزانة ٣٣٩/٤ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي
٦٠٢/ ، واللسان : «هن» ؛ والهمع والدرر رقم ٥٣٠ ، وفي الدرر
اللوامع ذكر أن هذا البيت من جملة أبيات مشهورة ، ولها قصة . انظر القصة
في الدرر .

للإتباع نحو : إن تقم فأنا أقوم .

ومن ذلك : همزة الخطاب في « هاء يا رجل » و « هاء يا امرأة » ، كقولك : « هاءك » و « هاءك » فإذا ألحقتها الكاف جرّدها من الخطاب ، لأنه يصير بعدها في الكاف ، وتفتح هي أبداً ، وهو قولك : هاءك وهاءك ، وهاءكما ، وهاءكم .
ومن ذلك « ياء » في النداء تكون تنبيهاً ونداءً في نحو يا زيد ، ويا عبد الله .

وقد تجرّد من النداء للتنبيه البتّة نحو قول الله تعالى : ﴿ أَلَا يَا أَسْجُدُوا ﴾^(١) كأنه قال : / ألا ها أسجدوا .

[٢٠٥]

وقول أبي العباس إنه أراد : ألا يا هؤلاء اسجدوا مردوداً عندنا ، وكذلك قول العجاج .

* يا دار سلمى يا اسلمى ثم اسلمى^(٢) *

(١) النمل / ٢٥ ، وقد سبق ذكرها والتعليق عليها .

(٢) من شواهد : الخصائص ١٩٦/٢ ، وروايته : « يا دار سلمى » الخ وفي ٢٧٩/٢ روايته : يا دار هند .

وهو أيضاً من شواهد الإنصاف ١٠٢/١ ، وابن يعيش ١٣/١٠ ، والشافية ٤٢٨/٤ . واللسان : « سم » و « علم » والشاهد مطلع أرجوزة للعجاج ديوانه / ٢٨٨ ، وبعده .

* بَسْمَسَمٍ أَوْ عَنِ يَمِينِ سَمَسَمٍ *

* وَقَلْ لَهَا عَلَى تَنَائِيهَا : عِمَى *

* ظَلَلْتُ فِيهَا لَا أَبَالِي لُوْمِي *

إنما هو كقولك : ها اسلمي . وكذلك قولهم : هَلُمَّ في التنبيه على الأمر . هذا خلاصة ما ذكره ابن جنّي في هذا الأصل .

وقال شيخه أبو علي في « التذكرة » : وقال أبو البقاء في التبيين : « أصل كان وأخواتها أن تكون دالة على الحدث ثم خُلِعت دلالتها عليه وبقيت دلالتها على الزمان » .

حرف الراء

الرَّابِط

يحتاج إليه في أحد عشر موضعاً :

(الأول) جملة الخبر وروابطها عشرة أشياء تأتي (١) .

(الثاني) : جملة الصفة : ولا يربطها إلا الضمير .

(الثالث) : جملة الصلة ولا يربطها غالباً إلا الضمير .

(الرابع) : جملة الحال وروابطها إمّا الواو أو الضمير أو

كلاهما .

(الخامس) : المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو : زيداً

ضربته أو ضربت أخاه .

(السادس ، السابع) : بدل البعض ، وبدل الاشتمال ولا

يربطهما إلا الضمير نحو (عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ) (٢) . « عن الشهر

(١) في ط فقط زيادة بعد كلمة : « تأتي » وهي ما يأتي : « في الفن الثاني

الضوابط في المبتدأ .

(٢) المائة / ٧١ .

الحرامِ قتالٍ فيه»^(١)، وإنما لم يَحْتَجْ بَدْلُ الكَلِّ إلى رابط لأنه نفس المُبْدَل منه في المعنى ، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك .

(الثامن) : معمول الصِّفة المشبَّهة، ولا يربطه أيضاً إلا الضَّمير .

(التاسع) : جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه أيضاً إلا الضمير نحو : ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ ﴾^(٢) .

(العاشر) : العاملان في باب التنازع لا بُدَّ من ارتباطهما إما بعاطف كما في قام وقعد أخواك ، أو عمل أولهما في ثانيهما نحو : « وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا »^(٣) « وَأَنَّهُمْ / ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ [٢٠٦] أَحَدًا »^(٤) .

(الحادي عشر) أَلْفَاظُ التَّوَكِيدِ الْأَوَّلِ ، وَإِنَّمَا يَرْبِطُهَا الضَّمِيرُ الْمَلْفُوظُ بِهِ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ ، وَالزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا ، وَالْقَوْمُ كُلُّهُمْ . وَسَائِرُ مَا تَقَدَّمَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِيهِ مَقْدَرًا .

(١) البقرة / ٢١٧ .

(٢) المائدة / ١١٥ ، وفي ط : فَمَنْ يَكْفُرُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ ، تحريف .

(٣) الجن / ٤ .

(٤) الجن / ٧ .

فائدة

[في الضمير الرابط في الصفة المشبهة]

- إذا قلت : مررت برجل حسن الوجه ففي الرابط ثلاثة أقوال :
- أحدها قول الكوفيّين : إنّ ال نائبة عن الإضافة أي :
« وجهه » ، فربطت كما ربطت الإضافة .
- الثاني : قول البصريّين : إنه محذوف ، أي الوجه منه .
- الثالث : قول الفارسيّ وتبعه ابن الخبّاز : إنه ضمير في
الصفة ، والوجه بدل منه . ذكره ابن هشام في « تذكّرتة » .

قاعدة

قال الشلّوبين في (شرح الجزوليّة) : أصل الحذف للرابط إنما
هو للصلة لا للصفة .

الرجوع إلى الأصل

أيسر من الانتقال عنه

قال أبو الحسن بن أبي الرّبيع في (شرح الإيضاح) : إذا
أسند الفعل المضارع إلى نون الإناث بُني لشبهه حينئذٍ بالماضي .
وقد كان أصل المضارع أن يكون مبنياً وإنما أعرب لشبهه

بالاسم من وجهين : العموم والاختصاص . فإن يَرْجِع إلى أصله لشبهه بما هو من جنسه أقيس وأولى ، لأن الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه ، وتشبيه الشيء بجنسه أقرب من تشبيهه بغير جنسه .

قال : وكذلك إذا اتّصلت به نُون التّوكيد أشبه فعل الأمر من وجهين : أنه لحق هذا ما لحق هذا ، وأنّ المعنى الذي لحقت له الأمر هو المعنى الذي لحقت له المضارع ، فبنته العرب لما ذكرناه ، وهو أن الرجوع إلى الأصل وهو البناء في / الأفعال أيسر من الانتقال عن [٢٠٧] الأصل . وتشبيه الشيء بجنسه أولى من تشبيهه بغير جنسه .

قلت : ونظير ذلك أن الاسم منع الصرف إذا أشبه الفعل من وجهين ، ثم يرجع إلى الأصل إذا دخل أل أو الإضافة التي هي من خصائص الأسماء .

رَبّ شيء يكون ضعيفاً
ثم يَحْسُن للضَّرورة . .

قال أبو عليّ الفارسيّ في (البغداديات) في قوله :

* ١٨١ = * لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِساً أهْلَكَتَهُ^(١) *

(١) للنمر بن تولب ، وتمامه :

* وإذا هَلَكْتُ فعند ذلك فاجْزَعِي *

من شواهد : سيويه ٦٧/١ ، والمقتضب ٧٤/٢ ، وابن الشجري ٣٣٢/١ ، وابن يعيش ٣٨/٢ ، والخزاعة ١٥٢/١ ، ٤٥٠ ، ٦٤٢/٣ =

إنَّ الفعل المحذوف والفعل المذكور مجزومان في التقدير ، وإنَّ الجزم الثاني ليس على البدلية؛ إذ لم يثبت حذف المبدل منه ، بل على تكرير إنَّ أي إنَّ أهلكتُ مُنْفِياً إنَّ أهلكته .

وساغ إضمار إنَّ، وإنَّ لم يجز إضمار لام الأمر إلا ضرورة لتساعهم فيها بدليل إيلائهم إيأها الاسم ، ولأنَّ تقدّمها مَقَوِّاً للدلالة عليها ، ولهذا أجاز سيويه : بِن تَمَرُّرُ امْرُرُ . ومنع من تصرف « انزل » حتى يقول : عليه .

وقال : فيمن قال : مررت برجل صالحٍ إلاَّ صالحٍ فطالحٍ بالخفض إنه أسهل من اضمار رَبِّ بعد الواو .

وَرَبِّ شَيْءٍ يَكُونُ ضَعِيفاً ثُمَّ يَحْسُنُ لِلضَّرُورَةِ كَمَا فِي ضَرْبِ غَلَامِهِ زَيْداً ، فَإِنَّهُ ضَعِيفٌ جَدّاً ، وَحَسُنَ فِي : ضَرْبُونِي وَضَرْبْتُ قَوْمَكَ ، وَاسْتَغْنَى بِجَوَابِ الْأُولَى عَنْ جَوَابِ الثَّانِيَةِ كَمَا اسْتَغْنَى فِي نَحْوِ: زَيْداً ظَنَنْتُهُ قَائِماً بِثَانِي مَفْعُولِي : ظَنَنْتُ الْمَذْكُورَةَ عَنْ ثَانِي مَفْعُولِي الْمَقْدَرَةَ .

= ٤/٤١٠ ، والمغنى رقم ٣٠١ ، ٧٥٢ ، والعيني ٥٣٥/٢ ، والأشموني ٧٥/٢ .

هذا وفي الأشموني فقط : « إنَّ مُنْفِياً » بالرفع على تقدير : إنَّ هلك نفس .

رُبَّ شَيْءٍ يَصِحُّ تَبَعاً وَلَا يَصِحُّ اسْتِقْلَالاً

قال ابن هشام في (المغنى) : « أَمَا » حرف شرط بدليل لزوم الفاء بعدها ، نحو : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ ﴾^(١) ، الآية . ولو كانت الفاء عاطفة لم تدخل على الخبر، إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه . ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ، ولما لم يصح ذلك ، وقد امتنع كونها للعطف تعين أنها فاء الجزاء .

فإن قلت : فقد استغنى عنها في قوله :

[٢٠٨] ١٨٢ = * فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ ^(٢) * /

قلت : هو ضرورة . فإن قلت : فقد حذف في التنزيل في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ ﴾^(٣) .

(١) البقرة / ٢٦ .

(٢) تمامه :

* ولكن سَيِّراً فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ *

من شواهد : المقتضب ٧١/٢ ، والمنصف ١١٨/٣ ، وابن الشجري ٢٨٥/١ ، ٢٩٠ ، ٣٤٨/٢ ، وابن يعيش ١٣٤/٧ ، ١٢/٩ ، والمغنى رقم ٨٥ ، والعيني ٥٧٧/١ ، ٤٧٤/٤ ، والتصريح ٢٦٢/٢ ، والأشموني ١٩٦/١ ، ٢٢٤ ، ٤٥/٤ ، وأنظر أيضاً الخزانة ٢١٧/١ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٣٢٨ . والشاهد نسب إلى الحارث بن خالد المخزومي .

(٣) آل عمران / ١٠٦ .

قلت : الأصل : فيقال لهم : أكفرتم ، فحذف القول استغناءً عنه بالمقول ، فتبعته الفاء في الحذف . ورُبَّ شيء يصحّ تبعاً ولا يصحّ استقلالاً كالحاجّ عن غيره ، يصلّى عنه ركعتي الطّواف . ولو صلّى أحد عن غيره ابتداءً لم يصحّ (١) .

ربّما كان في الشيء لغتان فاتفقوا على إحداهما في موضع كقولهم : لعمرُ الله ، وأنت تقول : العُمُرُ والعُمُرُ . ذكره الفارسي في (التذكرة) .

(١) انظر النص في المغني ١/٥٨ .

حرف الزّاي

حرف الزّاي

الزّيّادة

فيها فوائد :

الأولى : قال ابن دريد في أول (الجّمهرة) : لا يستغنى الناظر في اللغة عن معرفة الزوائد ، لأنها كثيرة الدخول في الأبنية قلّ ما يمتنع منها الرّباعيّ والخماسيّ والملحق بالسداسيّ . فإذا عرف مواقع الزوائد في الأبنية كان ذلك حريّاً أن لا تشذ عليه النّظر فيها^(١) .

الثانية : قال ابن دريد : الزوائد عند بعض النحويين عشرة أحرف، وقال بعضهم : تسعة .

تجمع هذه الأحرف كلمتان وهي^(٢) قوله : « اليوم نّسأه » . وهذا عمله أبو عثمان المازنيّ .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) : يحكى أن أبا العباس ، سأل أبا عثمان عن حروف الزيادة فأنشده :

(١) في الجّمهرة ٩/١ : « أن لا تشذ عن الناظر فيها » .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « وهو » وفي الجّمهرة : « وهي »

١٨٣=هَوَيْتُ السَّمَانَ فَشَيَّبَنِي وما كُنْتُ قَدَمًا هَوَيْتُ السَّمَانَ (١)

فقال له : الجواب ، فقال : قد أجبته مَرَّتَيْنِ يعني : هويت

السمان .

قال ابن يعيش : وزيادة الحرف مما يشترك فيه الاسم والفعل .

وأما الحروف فلا يكون فيها زيادة لأنَّ الزيادة ضرب من التصرف ، ولا يكون ذلك في الحروف .

قال : ومعنى الزيادة : إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس

منها ، إما لإفادة معنى كالف ضارب ، وواو مضروب، وإما لِضَرْبٍ من التوسع في اللّغة نحو : ألف حمار ، وواو عمود ، وياء سعيد .

قال : وإذا ثَبَّتَتْ زيادة حَرْفٍ في كلمةٍ في لغةٍ ثَبَّتَتْ زيادتها في

لغةٍ أخرى نحو : (جُوذِر) ^(٢) حكى فيه الجوهري الفتح والضمّ فالهمزة

فيه زائدة ، لأنها زائدة في لغة / مَن ضَمَّ إذ ليس في الأصول مثل : جُعْفَر [٢٠٩]

بفتح الفاء وضم الجيم .

وإذا ثَبَّتَتْ زيادتها في هذه اللغة كانت زائدة في اللغة الأخرى ،

لأنها لا تكون زائدة في لغة أصلاً في لغة أخرى ، هذا محال .

وكذلك (تَتَفَلُّ) ^(٣) بفتح الفاء وضمها فمن فتح كانت زائدة

(١) من شواهد : المنصف ١/٩٨ ، وابن يعيش ٩/١٤١ .

(٢) الجوذِر : ولد البقرة الوحشية .

(٣) تتفل : الثعلب أو جروه .

لا مجالاً لعدم النظير . ومن ضمّ كانت أيضاً زائدة ، لأنها لا تكون أصلاً في لغة زائدة في لغة أخرى . انتهى .

الثالثة : في زيادة حروف المعاني . قال الزمخشري في (المفصل) : حروف الصلة أن ، وأن ، وما ، ولا ، ومن ، والباء . قال ابن يعيش في (شرح المفصل) : الزيادة والإلغاء من عبارات البصريين ، والصلة والحشو من عبارات الكوفيين ، ونعني بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى .

وجملة الحروف التي تزداد هي هذه الستة^(١) . قال : وقد أنكر بعضهم وقوع هذه الأحرف زوائد لغير معنى ، لأنه إذ ذاك يكون كالعيب وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللغة أول ما ذكروه من المعنى . فإن كان الأول فقد جاء منه في التنزيل والشعر مالا يحصى . وإن كان الثاني فليس كما ظنوه لأن قولنا زائد ، ليس المراد أنه دخل لغير معنى البتة بل زيد لضرب من التأكيد ، والتأكيد معنى صحيح .

وقال السخاوي من النحاة : من قال في هذه الحروف إذا جاءت : صلة ، لأنها قد وُصِلَ بها ما قبلها من الكلام .

ومنهم من قال : زائدة . ومنهم من قال : لَعُوٌّ . ومنهم من

(١) في النسخ المخطوطة : « الخمسة » مكان : « الستة » .

يقول : توكيد . وأبى بعضهم إلا هذا ولم يجز فيها أن يقال : صلة ولا لغو؛ لثلاثاً يظن أنها دخلت لا لمعنى البتة .

وقال ابن الحاجب في (شرح الفصل) . حروف الزيادة سميت حروف الصلة؛ لأنها يتوصل بها إلى زنة أو إعراب لم يكن عند حذفها . وقال الأندلسي في (شرح المفصل) : أكثر ما تقع الصلة في ألفاظ الكوفيين . ومعناه : أنه حرف يصل به كلامه ، وليس بركن في الجملة ، ولا في استقلال المعنى / .

[٢١٠]

وقال : والغرض بزيادة هذه الحروف عند سيبويه التأكيد قال عند ذكره « فِيمَا نَقَضِهِمْ »^(١) ، فهي لَغُو في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل ، وهو توكيد للكلام . قال السيرافي : بين سيبويه عن معنى اللغو في الحرف الذي يسمونه لَغُوًا وبين أنه للتأكيد ، لثلاثاً يظن إنسان أنه دخل الحرف لغير معنى البتة ، لأن التوكيد معنى صحيح .

ومذهب غيره : أنها زيدت طلباً للفصاحة؛ إذ ربما لم يتمكن دون الزيادة للنظم والسجع وغيرهما من الأمور اللفظية، فإذا زيد شيء من هذه الزوائد تأتي له وصلاح .

ومذهب الفراء . أن هذه الحروف مُعْتَبَرٌ فيها معانيها التي وضعت لها ، وإنما كُرِّرَتْ تأكيداً فهي عنده من التأكيد اللفظي .

(١) النساء / ١٥٥ .

وعند سيبويه تأكيد للمعنى .

ويبطل مذهب الفراء بأنه لا يطرد في كل الحروف ألا ترى أن من في قولك : ما جاءني من أحد ليست حرفت نفي ، وقد أكدت النفي وجعلته عاماً .

فإن قلت : العرب نحذف من نفس الكلمة طلباً للاختصار ، فلا تزيد شيئاً لا يدل على معنى ، وهل هذا إلا تناقض في فعل الحكيم ؟ . قلت : إنما يكون ما ذكرت لو كان زائداً لا لمعنى أصلاً ورأساً أما إذا كان فيه ما ذكرنا من الوجهين وهي التوصل^(١) إلى الفصاحة والتمكن وتوكيد المعنى ، وتقريره في النفس فكيف يقال : إنها تزداد لا لمعنى .

فإن قلت : فكان ينبغي أن تزداد أن المشددة في هذا الباب .

قلت : حروف الصلة تتبين زيادتها بالإضافة إلى ما لها من المعنى بالإضافة إلى أصل الكلام بخلاف أن وإن . فإنه لم تتبين زيادتها بالإضافة إلى ما لهما من المعنى . إنتهى .

وقال النيلي^(٢) : معنى كون هذه الحروف زوائد : أنك لو

(١) في ط فقط : « التوصل » بالسين .

(٢) في النسخ المخطوطة : « النيلي » بالنون والياء وفي ط : « النبلي » بالنون والياء ، ولعله أحمد بن يوسف النهري اللبلي أستاذ أبي جعفر النحوي اللغوي المقرئ ، وصنف شرحين على الفصيح ، وله : مستقبلات الأفعال ، وله كتاب في التصريف ضاهي به الممتع . مات بتونس سنة إحدى وتسعين وستمائة .

حذفها لم يتغير الكلام عن معناه الأصلي . وإنما قلنا : لم يتغير عن معناه الأصلي ، لأن زيادة هذه / الحروف تفيد معنى ، وهو التوكيد . [٢١١] ولم تكن الزيادة عند سيبويه لغير معنى البتة ، لأن التوكيد معنى صحيح ، لأن تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى .
وقيل : إنما زيدت طلباً للفصاحة ؛ إذ ربما يتعذر النظم بدون الزيادة ، وكذلك السجع ، فأفادت الزيادة التوسعة في اللفظ مع ما ذكرنا من التوكيد وتقوية المعنى .

وقال الرضي : فائدة الحرف الزائد في كلام العرب إما معنوية وإما لفظية ، فالمعنوية : تأكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر (ليس) ، و (ما) .

فإن قيل : فيجب أن لا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية .

قيل : إنما سميت زائدة ، لأنها لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته ، فكأنها لم تُفد شيئاً لَمَّا لم تُغَيِّرْ فائدة^(١) العارضة الفائدة الحاصلة قبلها .

ويلزمهم أن يعدوا على هذا : إن ، ولام الابتداء ، وألفاظ التأكيد اسماً كانت أو لا زوائد ، ولم يقولوا به .

وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين ، وبعضها لا يعمل

(١) في شرح الكافية للرضي ٣٨٤/٢ : « فائدتها العارضة » .

نحو : (فيما رَحْمَة من الله)^(١) .

وأما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها أفصح أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهياً لاستقامة وزن الشعر أو حُسن السجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية .

ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً وإلا لعدت عبثاً ، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ، ولا سبياً كلام الباري تعالى وأنبيائه عليهم الصلاة والسلام .

وقد يجتمع الفائدتان في حرف ، وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى .

وإنما سميت أيضاً حروف الصلة ، لأنه يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك^(٢) .

الرابعة : قال ابن عصفور في (شرح المقرب)^(٣) : زيادة الحروف خارجة عن القياس ، فلا ينبغي أن يقال بها إلا أن يرد بذلك [٢١٢] سماعٌ أو قياس مطرد / كما فعل بالباء في خبر (ما) و (ليس) ، ومن ثم لم يقل بزيادة الفاء في خبر المبتدأ ؛ لأنه لم يجيء منه إلا ما حكى من كلامهم . «أخوك فوجد ، بل أخوك فجهد» . وقول الشاعر .

(١) آل عمران / ١٥٩ .

(٢) انظر النص في شرح الكافية للرضي ٣٨٤/٢ ، وقد حذف منه السيوطي بعض العبارات .

(٣) هذا الشرح لكتابه المقرب لم يتمه . انظر البغية ٢١٠/٢ .

١٨٤ - يموت أناسٌ أو يشيب فتاهمُ ويحدثُ ناسٌ والصَّغِيرُ فَيَكْبُرُ^(١)

الخامسة : قال ابن إياز : من الزوائد ما يلزم ، وذلك نحو الفاء في : خرجت فإذا زيدٌ ، ذهب أبو عثمان : إلى أنها زائدة مع لزومها . واختاره ابن جنِّي في (سرِّ الصَّنَاعَةِ) .

وكذلك قولهم : أفعَلُهُ آثِرًا^(٢) أي أوَّل شيء (فما) زائدة لا يجوز حذفها ، وكذلك الألف واللام في الآن زائدة في القول المشهور مع لزومها ، وكذلك الألف واللام في الَّذِي وَالَّتِي و (ما) في (مهما) ، و (أن) في خبر (عسى) . قال بعضهم : إنها زائدة وهي لازمة ، وحينئذ لا تتقدَّر بالمصدَّر .

ويزول إشكالٌ : كيف يقع الخبر مصدرًا عن الجثة في قولك : عسى زيدٌ أن يقوم حتى احتاج أبو عليٍّ إلى تأويله في (القصريَّات) بحذف المضاف أي عسى زيدٌ ذا القيام . انتهى .

السادسة : قال ابن يعيش : إنَّما جاز أن تكون حروف النَّفْيِ صِلَةً^(٣) للتأكيد ، لأنه بمنزلة نفي النقيض في نحو قولك : ما جاءني

(١) من شواهد الهمع والدرر رقم ١٦٠٢ .

(٢) في القاموس : « أثر » : وفعل آثرًا ما ، وآثِرٌ ذِي أَثِيرٍ ، وأثيرة ذِي أَثِيرٍ ، وأثرة ذِي أَثِيرٍ بالضم ، وإِثْرٌ ذِي أَثِيرِينَ بالكسر ، ويحرك ، وآثِرٌ ذَاتِ يَدَيْنِ ، وذِي يَدَيْنِ : أي أوَّل كل شيء .

(٣) في ط : « أصله » مكان صلة تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

إلّا زيد فهو إثبات قد نفي فيه النقيض وحقق المجيء لزيد ، وكذلك قول العجاج :

١٨٥ - في بئرٍ لا حورٍ سرى وما شعر^(١)

المراد في بئر حور و(لا) مزيدة .

وقالوا : ما جاءني زيد ولا عمرو (فالواو) هي التي جمعت بين الثاني والأول في نفي المجيء و (لا) حققت النفي وأكدت ، ألا ترى أنك لو أسقطت (لا) فقلت : ما جاءني زيد وعمرو لم يختلف المعنى .

وذهب الرماني في (شرح الأصول) : إلى أنك إذا قلت : ما جاءني زيد وعمرو احتمال أن تكون إنما نفيت أن يكونا اجتماعاً في المجيء ، فهذا يفرق بين المحققة والصلة ، فالمحققة تفتقر إلى تقدم نفي ، والصلة لا تفتقر إلى ذلك فمثال الأول قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغَيِّرْ لَهُمُ وَلَا لِيُهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴾^(٢) ف (لا) هنا المحققة . وقال :

(١) من شواهد : معاني القرآن للفراء ٨/١ ، والخصائص ٤٧٧/٢ ، وابن يعيش ١٣٦/٨ ، والخزانة ٩٥/٢ ، ٤٩٠/٤ . وانظر ديوان العجاج / ١٤ وهو من أرجوزة طويلة بدأها بقوله :

* قد جبر الذين الإله فجبر *
* وعور الرحمن من ولي العور *

(٢) النساء / ١٣٧ .

﴿ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ﴾^(١) فـ (لا) فيها المؤكدة .

والمعنى : وَلَا تَسْتَوِي الحسنة / والسيسة ؛ لأن «تستوي» من الأفعال التي [٢١٣] لا تكتفي بفاعل واحد كقولنا : اصطلح واختصم .

وفي الجملة لا تزداد إلا في موضع لا لبس فيه . انتهى .

السابعة : قال ابن السراج : (لا) زائدة في كلام العرب ، لأن كل ما يحكم بزيادته يُفيد التأكيد . ونقل عنه ابن يعيش : أنه قال حقّ الملغى عندي أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يُلغى من الجميع ، ويكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التوكيد . واستغرب زيادة حروف الجر ، لأنها عاملة ، قال : ودخلت لمعان غير التأكيد .

* * *

فائدة

[في عجبت من لا شيء]

قولهم : «عجيب من لا شيء» ، قال الطيبي في (حاشية

الكشاف) : يجوز فيه الفتح ، وهو ظاهر ، والجرّ فيه وجهان :

أحدهما : أن تكون لا زائدة لفظاً لا معنى أي لا تكون عاملة في

(١) فصلت / ٣٤ .

اللفظ ، وتكون مرادة من جهة المعنى ، فتكون صورتها^(١) صورة الزائدة . ومعنى النفي فيه كقول النابغة :

١٨٦ - *أَمْسَى بَيْلِدَةَ لَا عَمَّ وَلَا خَالَ^(٢) *

وقول الشماخ :

١٨٧ - إِذَا مَا أَدَلَجَتْ وَصَفَّتْ يَدَاهَا لَهَا إِدْلَاجٌ لَيْلَةٌ لَا هُجُوعٌ^(٣)

(لا هجوع) صفة ليلة أي لليلة النوم فيها مفقود ، لأن الهجوع النَّوْمُ .

والثاني : أن تكون (لا) غير زائدة لا لفظاً ولا معنى كقولهم :

غضبت من لا شيء ، وجئت بلا مال .

(١) في النسخ المخطوطة جاءت العبارة على هذا النحو : « وتكون مرادة من جهة ، فتكون صورته صورة الزائدة .

(٢) ورد هذا الشاهد في ديوان النابغة / ٢١٠ نشر الشركة التونسية ، وصدده :

* بعد ابن عاتكة الثاوي على أبيي *

وفي الشطر الثاني : « أضحي » مكان : « أمسى » .

والشاهد من قصيدة للنابغة يرثي أخاه مطلعها :

لا يهنيء الناس ما يرعون من كلاً وما يسوقون من أهل ومن مالٍ

و « أبيي » : موضع بالشام أو جبل به .

(٣) ذكر في الخزانة عرضاً ٩٥/٢ ، وانظر اللسان : « وصف » .

وفي ط والنسخ المخطوطة : « وضعت » بالعين ، تحريف .

ومعنى وصفت - كما في اللسان : أجادت السير .

قال أبو عليّ : فد (لا) مع الاسم المكرّر في موضع جرّ
بمنزلة : خمسة عشر ، وقد بنى الاسم بـ (لا) .

* * * *

حرف السّين

(حرف السَّيْن)

سَبَبُ الْحُكْمِ قَدْ يَكُونُ
سَبَباً لُضَدِّهِ عَلَى وَجْهِهِ

عقد لذلك ابن جنِّي باباً في (الخصائص)
فمن ذلك : الإدغام يقوِّي المعتلّ ، وهو أيضاً بعينه يُضْعَفُ
[٢١٤] الصَّحِيح . ومنه الحركة نفسها تقوِّي الحرف وهي بنفسها تُضْعَفُه / .

سَبَبُ الْأَسْمِ مِنَ الْفِعْلِ
بِغَيْرِ حَرْفٍ سَابِقٍ فِيهِ نِظَائِرُ :

منها : إضافة الزّمان إلى الفعل وهو في الحقيقة إلى المَصْدَرِ نحو
« هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ » (١) .

ومنها : وقوع الفعل في باب التّسوية ، والمراد به المَصْدَرِ نحو :
سَوَاءٌ عَلَى أَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ .

ومنها: وقوع المضارع بعد الفاء والواو في الأجوبة الثمانية نحو : ما
تأتينا فتحدثنا، أي ما يكون منك إتيان فحديثٌ ، فالفعل الذي قبل الفاء في
تأويل المصدر ، ولهذا صحَّ النَّصْب على إضمار (أن) ، ليكون من
عَظْف مصدر مقدّر على مصدر متوهم ، ومن ثمّ امتنع الفصل والنَّصْب
في نحو : ما زيد يكرم- فيكرمه -أخانا ، يريد: ما زيد يكرم أخانا فيكرمه
لأنه كما تقرر معطوفٌ على مصدر متوهم من قولك : يكرم ، فكما لم
يجز أن يفصل بين المصدر ومعموله ، فكذلك لا يجوز أن يفصل بين
يكرم ومعموله ، لأن يكرم في تقدير المَصْدَر .

حرف الشين

حرف الشين

الشذوذ

ويقابله الاطراد : قال ابن جنّي في (الخصائص)^(١) : أصل مواضع (طرد) في كلامهم التّابع والاستمرار .

ومنه : طرَدْتُ الطّريدة إذا أتبعتها واستمرت بين يديك .

ومنه : مُطاردة الفُرسان ، واطراد الجدول إذا تابع ماؤه بالريّح .

وأما مواضع (ش : ذ ذ) فالتفرّق والتّفرد . هذا أصل هذين الأصلين في اللّغة ثمّ قيل ذلك في الكلام والأصوات على سّمته وطريقه في غيرهما ، فجعل أهل علم العرب ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصّناعة مطّرداً ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقيّة بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذّاً / . [٢١٥]

قال : والكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب :

مطرّد في القياس والاستعمال جميعاً ، وهذا هو الغاية المطلوبة ،

(١) انظر الخصائص ٩٦/١ .

وذلك نحو : قام زيد ، وضربت عمراً ، ومررت بسعيد .

ومطرّد في القياس شاذّ في الاستعمال ، وذلك نحو الماضي من (يذر) ، و (يدع) وكذلك قولهم : « مكان مُبِقِلٌ » هذا هو القياس والأكثر في السماع : (باقل) . والأول مسموع أيضاً .

ومِمّا يقوي في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول (عسى) اسماً صريحاً نحو : عسى زيد قائماً أو قياماً . هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظره ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم هنا ، وذلك قولهم عسى زيد أن يقوم . وقد جاء عنهم شيء من الأوّل في قوله :

١٨٨ - * لَا تَعْدُلْنِ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا ^(١) *

وقولهم : « عسى الغويرُ أبؤساً » ^(٢) .

(١) قبله :

* أكثرت في العذل مُلِحاً دائماً *

من شواهد : الخصائص ٩٨/١ ، وابن الشجريّ ١٦٤/١ ، والمقرب ١٠٠/١ ، وابن عقيل ١٢٤/١ ، والمغنى ١٣٣/١ ، والخزانة ٧٧/٤ ، والأشموني ٢٥٩/١ .

(٢) الغوير : تصغير غار ، والأبؤس : جمع بؤس ، وهو الشدة . وأصل هذا المثل فيما يقال - من قول الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ، ومعه الرجال ، وبات بالغويرة على طريقه : « عسى الغوير أبؤساً » أي لعل الشريأتكم من قبل الغار .
انظر مجمع الأمثال للميداني ١٦/٢ .

والثالث : المطرّد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم :
استحوذ ، وأخوص الرّمث^(١) ، واستصوبت الأمر ، واستنوق الجمل ،
واستفيل الجمل ، واستتيست الشاة ، وأغيلت المرأة^(٢) ، وقول زهير :

١٨٩ - * هنالك إن يستخولوا المال يухولوا^(٣) *

والرّابع ، الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً كتسيم مفعول فيما
عينه واو أو ياء نحو ثوب مصوون ، ومسك مدووف^(٤) ، وفرس مقوود
ورجل معوود من مرضه . وهذا لا يسوغ القياس عليه ، ولا ردّ غيره إليه .

واعلم أن الشيء إذا اطرّد في الاستعمال وشذ في القياس فلا بدّ
من اتباع السّمع الوارد به فيه نفسه ، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه

- (١) الرّمث : في القاموس : الرّمث مرعى الإبل من الحمض ، وفي القاموس
أخوصت النخلة : أخرجت الخوص وهو ورق النخل .
(٢) أغيلت المرأة ولدها : إذا أرضعته وهي حامل .
(٣) تمامه :

* وإن يسألوا يعطوا وإن ييسروا يغلوا *

من شواهد : الخصائص ٩٨/١ ، واللسان : « خبل » ورواية الشطر الأول
فيه :

* هنالك إن يستخبلوا المال يخبّلوا *

ورواية اللسان هي رواية الديوان ٤٣/ .
ويقال : استخبل الرجل إبلا وغنماً فأخبله : استعار منه ناقة ليتفّع بألبانها
وأوبارها أو فرساً يغزو عليه فأعاره .
(٤) مدووف : أي مخلوط .

غيره . ألا ترى أنك إذا سمعت : استحوذ، واستصوب ادّيتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السّمع فيهما إلى غيرهما ، فلا تقول في استقام : استقوم ، ولا في استباع : استبيع ، ولا في أعاد : أعود .
فإن كان الشيء شاذاً في السّماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب منه ، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله .
من ذلك : امتناعك من و (وذر) و (ودع) لأنهم لم يقولوها ، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو : وزن ، ووعد لو لم تسمعهما . فأما قول أبي الأسود :

١٩٠ = لَيْتَ شِعْرِي عَن خَلِيلِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ^(١) / [٢١٦] فشاذٌ .

فأما قولهم : ودع الشيء يدع : إذا سكن ، فإنه مسموعٌ مُتَّبِعٌ .

ومن ذلك استعمال أن بعد كاد نحو : كاد زيد أن يقوم وهو قليل شاذٌ في الاستعمال ، وإن لم يكن قبيحاً ولا مأياً في القياس .

ومن ذلك قول العرب : أقاتم أخواك أم قاعدان ؟ هكذا كلامهم .

قال أبو عثمان : والقياس يوجب أن تقول : أقاتم أخواك أم قاعدٌ هُما ؟ إلاّ العرب لا تقوله إلاّ قاعدان ، فتصل الضمير ، والقياس يوجب

(١) من شواهد : الخصائص ١/٩٩ ، ٣٩٦ ، والمحتسب ٢/٣٦٤ ، والإنصاف

٢/٤٨٥ ، والشافية ٤/٥٠ ، وحاشية يس ٢/٧٨ .

فصله ليعادل الجملة الأولى .

قال: ومما ورد شاذاً عن القياس مطرداً في الاستعمال . قولهم :
الخولة والخونة، فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى و (هو) في
الاستعمال منقاد غير متأب .

ولا تقول على هذا في جمع قائم : قومَه ولا في صائم : صَوْمَة .
وقد قالوا على القياس : خانة، ولا تكاد تجد شيئاً من تصحيح هذا في
الياء ، لم يأت عنهم في نحو: بائع وسائر: بَيْعَة ولا سَيْرَة، وإنما شذَّ
ما شذَّ من هذا مِمَّا عَيْنُهُ واو لا ياء نحو : الخونة والخولة ، والحَوْل
والدُّول .

وعَلَّته عندي قرب الألف من الياء وبُعْدِها عن الواو، فإذا صححت
نحو الخونة كان أسهل من تصحيح نحو : البيعة ، وذلك أن الألف لَمَّا
قربت من الياء أسرع انقلابُ الياء إليها ، وكان ذلك أسوغ من انقلاب
الواو إليها لُبْعَد الواو عنها .

وفي (شرح المفصل) لابن يعيش : من الشاذ في القياس
والاستعمال دخول أل على المضارع في قوله :

١٩١ - وَيُسْتَخْرَجُ الْيَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ ذِي الشَّيْحَةِ الْيَتَقَصُّ (١)

(١) من شواهد : النوادر/ ٢٧٦ ، والإنصاف : ١٥٢/١ ، وابن يعيش ١٤٣/٣ ،
والخزاة ٤٨٨/٢ .

هذا وبعض المراجع رفعت اليربوع على الفاعلية ليستخرج بفتح الياء ،
وضمته على النيابة عن الفاعل ليستخرج بضم الياء . وفي النوادر « المتقصع » =

قال والذي شَجَّعه على ذلك أنه رأى الألف واللام بمعنى الذي في الصفات فاستعملها في الفعل على المعنى . وقوله :

١٩٢ - مِنْ اجلك يا الَّتِي تيمت قلبي وَأنتِ بِخيلةٌ بالوَدِّ عَنِّي^(١)
شاذُّ قياساً واستعمالاً . أما القياس فلما فيه من نداء ما فيه الألف واللام ، وأما الاستعمال فلأنه لم يأت منه إلا حرف أو حرفان .

وقولهم «يا صاح» ، و «أطرق كرا» ترخيم : صاحب وكروان شاذُّ قياساً واستعمالاً ، أما القياس ؛ فلأنَّ الترخيم بابه الاعلام ، وأما

= بالميم وعلى ذلك فلا شاهد في البيت .

وفي ط والنسخ المخطوطة ، والمراجع : « ذو الشيحة » بالحاء . وقد علق البغدادي في الخزانة ١٩/١ ناقداً هذه الرواية فقال : « بالشيحة » رواه أبو عمر الزاهد وغيره تبعاً لابن الأعرابي ، وقال : لكل يربوع شيحة عند جحره . وردَّ الأسود أبو محمد الأعرابي الغندجاني على ابن الأعرابي وقال : ما أكثر ما يصحف في أبيات المتقدمين ، وذلك أنه توهم أن (ذا الشيحة) موضع بنت الشيخ ، وإنما الصحيح : « ومن جحره » بالشيخة » بالحاء المعجمة ، وقال : هي رملة بيضاء في بلاد بني أسد وحنظلة ، وكذا رواه الجرمي أيضاً ، والشين في الروايتين مكسورة . والشاهد ثاني أبيات سبعة رواها أبو زيد في نوادره لذي الجِرْق الطُّهوي .

واليربوع : دوية تحفر الأرض وله جحران : أحدهما : القاصعاء ، وهو الذي يدخل فيه . والآخر : النافقاء وهو الجحر الذي يكتمه ويظهر غيره .

(١) من شواهد : سيبويه ٣١٠/١ ، والإنصاف ٣٣٦/١ ، وابن يعيش ٨/٢ ، والخزانة ٣٥٨/١ .

[٢١٧] الاستعمال فلقلة المستعملين له / .

قال قولهم : مِنْ ابْنِكَ بِالْفَتْحِ شَاذٌ فِي الْقِيَاسِ دُونَ الْإِسْتِعْمَالِ .
وقولهم : مِنْ الرَّجُلِ بِالْكَسْرِ شَاذٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ صَحِيحٌ فِي الْقِيَاسِ وَهِيَ
خَبِيثَةٌ لِقَلَّةِ الْمُسْتَعْمَلِينَ .

قال وحكى بعضهم : أَنْ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَعْتَقِدُ فِي (أَمْس) التَّنْكِيرِ
ويعربه ، ويصرفه وَيُجْرِيهِ مُجْرَى الْأَسْمَاءِ الْمَتَمَكِّنَةِ فيقول ذهب أَمْسٌ بما
فيه ، على التنكير ، وهو غريب في الاستعمال دون القياس .

فائدة

[في المراد بالشاذ]

قال الجاربردي في (شرح الشافية) : اعلم أن المراد بالشاذ في
استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النظر إلى قلة وجوده وكثرته
كالقَوْدَ .

والنادر : ما قلَّ وجودُهُ ، وإن لم يكن بخلاف القياس
(كَخَزَعَالِ)^(١) .

(١) قال ابن عصفور في الممتع ١٥١/١ : « وعلى فعلال ، ولا يكون إلا في
المضعف الذي الحرفان الأخيران منه بمنزلة الأولين ، فالاسم نحو : زَلْزَالِ ،
والصفة نحو : صَلْصَالِ إِلاَّ حَرْفٌ وَاحِدٌ شَدَّ مِنْ غَيْرِ الْمُضَاعَفِ . حَكَاهُ الْفَرَّاءُ
وهو ناقة بها خَزَعَالِ .

والخَزَعَالِ بفتح الخاء - كما في القاموس - : ظَلَعٌ : وَهُوَ دَاءٌ يَصِيبُ الْنَاقَةَ .

والضعيف : ما يكون في ثبوته كلام كـ « قُرطاس » بالضم .

الشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه على حسب قُوّة الشبه

ذكره ابن يعيش في (شرح المفصل) قال : وليس كلُّ شَبِهٍ بين شيئين يُوجب لأحدهما حكماً هو في الأصل للآخر ، ولكن الشبه إذا قوي أوجب الحكم ، وإذا ضعف لم يُوجب ، فكلّما كان الشبه أخص كان أقوى ، وكلما كان أعم كان أضعف . فالشبه الأعم كشبه الفعل الاسم ، من جهة أنه يدلّ على معنى فهذا لا يُوجب له حكماً ؛ لأنه عام في كلِّ إسمٍ وفعلٍ ، وليس كذلك الشبه من جهة أنه ثانٍ باجتماع السببين فيه ، لأن هذا يخصّ نوعاً من الأسماء دون سائرهما فهو خاصّ مقرب للاسم من الفعل .

ومن فروع ذلك : الحال لما أشبهت الظروف عمل فيها حروف المعاني (كليت) و (كان) .

ومنها : ألف الإلحاق لما أشبهت ألف التانيث من حيث إنها زائدة / [٢١٨] وأنها لا تدخل عليها تاء التانيث كانت من أسباب منع الصرف .

ومنها : (سراويل) لما أشبه صيغة منتهى الجموع منع الصرف .

ومنها: الشبيّه بالمضاف ينصب في النداء كالمضاف نحو : يا ضارباً زيداً، ويا مضروباً غلامه . .

قال ابن يعيش : ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه : أحدها : أن الأول عامل في الثاني كما كان المضاف عاملاً في المضاف إليه .

فإن قيل : المضاف عامل في المضاف إليه الجّر، وهذا عامل نصباً أو رفعاً فقد اختلفا .

قيل : الشيء إذا أشبه الشيء من جهة فلا بد أن يفارقه من جهاتٍ أُخر . ولولا تلك المفارقة لكان إياه، فلم تكن المفارقة قاذحة في الشبه .

الوجه الثاني : أن الاسم الأوّل يختص بالثاني كما أن المضاف يختص بالمضاف إليه ، ألا ترى أن قولنا : يا ضارباً رجلاً أخص من قولنا : يا ضارباً .

الثالث : أن الاسم الثاني من تمام الأول، كما أن المضاف إليه من تمام المضاف .

وقال السّخاويّ في (شرح المفصّل) : إذا أشبه الشيء الشيء في أمرين، فما زاد أعطي حكمه ما لم يفسد المعنى ؛ ولهذا عملت (ما) عمل ليس لما أشبهتها في النفي مطلقاً ، وفي نفي الحال خاصّة .

وقال ابن هشام في (المُغني) : قد يُعطي الشيء حُكْم ما أشبهه في معناه ، أو لفظه ، أو فيهما .

فأما الأول فله صورٌ كثيرة :

أحداها : دخولُ الباءِ في خبر أن في قوله تعالى : ﴿ أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزُبْ عَنْهُمُ الْجَبَدُ ﴾ (١) لأنه في معنى : أو ليس الله بقادر ، وفي ﴿ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ (٢) لما دَخَلَهُ من معنى اِكْتَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ، وفي قوله :

(٣)
١٩٣ = * لَا يَقْرَأُ بِالسُّورِ «

(١) الأحقاف / ٣٣ .

(٢) الرعد / ٤٣ ، وتكررت في آياتٍ أُخرى .

(٣) من شواهد : المخصص ٧٠/١٤ ، ٢٠١ ، والخزانة ٦٧٧/٣ ، والمغني ٢٧/١ ، ١١٥ ، ٧٥١/٢ .

والبيت بتمامه :

تلك الحرائر لا ربّاتٌ أحمرةٍ سود المحاجر لا يقرآن بالسور
وقال البغدادي في الخزانة : والبيت وقع في شعرين أحدهما للراعي النميري
والثاني للقتال الكلابي .

أما الأول فهو من قصيدة أولها :

يا أهل ما بال هذا الليل في صفرٍ يزداد طولاً وما يزداد في قصرٍ
وأما الشعر الثاني للقتال قاله في ابنه عبد السلام .

عبد السلام تأمل هل ترى ظُغناً إني كبرتُ وأنت اليوم ذو بصيرٍ
ومعنى البيت - كما قال الجواليقي : هن خيرات كريمات يتلون القرآن ، ولسن
ياماء سود ذوات حُمٍ يسقينها .

لَمَّا دخله معنى : لا يتقرَّبَن بقراءة السَّور ، ولهذا قال السَّهيلي :
لا يجوز أن تقول : وصل إلى كتابك فَقرَأْتُ به على حد قوله :
* لا يقرَأُ بالسور * .

[٢١٩] لأنه عارٍ من معنى التقرب / .

الثانية : جواز حذف خبر المبتدأ في نحو : إن زيدا قائم وعمرو
اكتفاءً بخبر إن لما كان : إن زيدا قائم في معنى : زيد قائم ، ولهذا لم
يَجز : ليت زيدا قائم وعمرو .

الثالثة : جواز : أنا زيدا غير ضاربٍ لَمَّا كان في معنى : أنا زيدا
لا أضرب ، ولولا ذلك لم يجز ، إذ لا يتقدَّم المضاف إليه على
المضاف ، فكذا لا يتقدَّم معموله لا تقول : أنا زيدا أوَّل ضاربٍ ، أو
مثل ضاربٍ .

الرابعة : جواز : غير قائم الزيدان ، لما كان في معنى :
ما قائم الزيدان ، ولولا ذلك لم يجز ؛ لأنَّ المبتدأ إما أن يكون ذا خبرٍ أو ذا
مرفوعٍ يغني عن الخبر .

الخامسة : إعطاؤهم : ضاربُ زيدٍ الآن أو غداً حكم ضاربٍ
زيداً في التنكير لأنه في معناه ، ولهذا وصفوا به النكرة ، ونصبوه على
الحال ، وخفضوه (برَبِّ) وأدخلوا عليه (أل) ، ولا يجوز شيء من
ذلك إذا أريد المضي ، لأنه حينئذٍ ليس في معنى النَّاصب .

السادسة : وقوع الاستثناء المرفوع في الإيجاب نحو : ﴿ وإنها

لكبيرة إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴿١﴾ . ﴿ وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ ﴿٢﴾ لَمَّا
 كَانَ الْمَعْنَى : وَإِنهَا لَا تَسْهَلُ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ، وَلَا يَرِيدُ اللَّهُ إِلَّا أَنْ
 يُتِمَّ نُورَهُ .

السابعة : العطف بـ (ولا) بعد الإيجاب في نحو قوله :

١٩٤ = * أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأُمَّ وَلَا أَبِ ﴿٣﴾ *

لَمَّا كَانَ فِي مَعْنَاهُ : قَالَ اللَّهُ لَا تَسْمُ بِأُمَّ وَلَا أَبِ .

الثامنة : زيادة (لا) في قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا
 تَسْجُدَ ﴾ ﴿٤﴾ قَالَ ابْنُ السَّيِّدِ : الْمَانِعُ مِنَ الشَّيْءِ أَمْرٌ لِلْمَمْنُوعِ أَنْ لَا
 يَفْعَلَ ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ : مَا الَّذِي قَالَ لَكَ لَا تَسْجُدُ .

التاسعة : تعدي (رَضِيَ) (بَعَلَى) في قوله :

١٩٥ = * إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ ﴿٥﴾ *

(١) البقرة / ٤٥ .

(٢) التوبة / ٣٢ .

(٣) صدره : * فَمَا سَوَّدْتَنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَاثَةٍ *

من شواهد : المغنى ٧٥٣/٢ ، والخزانة ٥٢٧/٣ . وقد ذكر البغدادي أن
 الشاهد من أربعة أبيات لعدو الله عامر بن الطفيل على ما في ديوانه ، وكانت
 كنيته في السلم (أبو علي) وفي الحرب (أبو عقيل) .

(٤) الأعراف / ١٢ .

(٥) تمامه :

* لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا *

لَمَّا كَانَ رَضِيَ عَنْهُ بِمَعْنَى : أَقْبَلَ عَلَيْهِ بِوَجْهِ وُدِّهِ .

وقال الكسائي : إنما جاز هذا حملاً على نقيضه وهو: سَخِطَ .

العاشرة : رُفِعَ الْمَسْتَثْنَى عَلَى إِبْدَالِهِ مِنَ الْمَوْجِبِ فِي قِرَاءَةِ

بَعْضِهِمْ : « فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ »^(١) لَمَّا كَانَ مَعْنَاهُ : فَلَمْ يَكُونُوا

[٢٢٠] مِنْهُ بِدَلِيلٍ « فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ / فَلَيْسَ مِنِّي » .

الحادية عشرة : تذكير الإشارة في قوله تعالى : ﴿ فَذَانِكَ

بُرْهَانًا ﴾^(٢) مع أن المشار إليه اليد والعصا ، وهما مؤنثان ، ولكن

المبتدأ عين الخبر في المعنى ، والبرهان مذكّر . ومثله ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ

فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾^(٣) فِيمَنْ نَصَبَ الْفِتْنَةَ وَأَنْتَ الْفَعْلُ .

الثانية عشرة : قولهم : « علمت زيدٌ من هو » برفع زيد جوازاً ،

لأنه نفس « مَنْ » في المعنى .

الثالثة عشرة : قولهم : إن أحداً لا^(٤) يقول ذلك ، فأوقع أحداً^(٥)

من شواهد : المغنى ٢/ ٧٥٤ ، وشرح شواهد للسيوطي / ٩٥٤ ،

والخصائص ٢/ ٣١١ ، والخزائن ٤/ ٢٤٧ .

(١) البقرة ٢/ ٢٤٩ . وهي قراءة عبد الله بن مسعود ، وأبيّ ، والأعمش . وانظر

قراءة رقم ٧٥٥ في معجم القراءات .

(٢) القصص / ٣٢ .

(٣) الأنعام / ٢٣ .

(٤) في ط : « إلا » تحريف صوابه من المغنى ٢/ ٧٥٤ والنسخ المخطوطة .

(٥) في ط : « أحد » تحريف .

في الإثبات؛ لأنه نفس الضمير المستتر في يقول ، والضمير في سياق النفي فَكَانَ (١) «أحد» كذلك .

والثاني : وهو ما أعطي حكم الشيء المشبه له في لفظة دون معناه ، له صور كثيرة :

أحداها : (أن) بعد (ما) المصدرية الظرفية ، وبعد (ما) التي بمعنى الذي زيادة لأنها بلفظ (ما) النافية كقوله :

١٩٦ = * ورجّ الفتى للخير ما إن رأيتُهُ (٢) *

وقوله :

(١) في ط : « فكان أحد » تحريف صوابه من المعنى والنسخ المخطوطة .
(٢) من شواهد : المعنى ٢٢/١ ، ٣٧ ، ٣٣٧ ، ٧٥٦/٢ ، وسيويه ٣٠٦/٢ ،
والخصائص ١١٠/١ ، وابن يعيش ١٣٠/٨ ، والمقرب ٩٧/١ ، والعيني
٢٢/٢ ، والتصريح ١٨٩/١ ، والأشموني ٢٣٤/١ ، والهمع والدرر رقم
٤٣٢ .

وتمامه :

* على السنّ خيراً لا يزال يزيد *

ونسب البغداديّ في شرح شواهد المعنى البيت إلى المعلوط بن بدل القريعي بالعين والطاء المهملتين على وزن مضروب ، وبَدَل بفتحين ، والقريعي نسبة إلى قرع بن عوف بن كعب . . . بن تميم ، انظر شرح أبيات معنى اللبيب ١١٤/١ . وفي اللسان : « أنن » بَدَل بالذال الساكنة مكان « بدل » بالذال المفتوحة .

* ١٩٧ = * يُرَجَى المرءُ ما إنْ لَا يَرَاهُ^(١) * *

فهذان محمولان على نحو قوله :

* ١٩٨ = * ما إنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بمثله^(٢) * *

الثانية : دخول لام الإبتداء على (ما) النافية حملاً لها في اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدأ كقوله :

* ١٩٩ = * لَمَّا أَغْفَلْتُ سُكْرَكَ فَاصْطَنِعْنِي^(٣) * *

فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك : « لَمَّا تَصْنَعُهُ حَسَنٌ » .

الثالثة : توكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية حملاً لها في

(١) تمامه :

* وَيَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخَطُوبُ * *

من شواهد : المغنى ١/٢٢ ، ٢/٧٥٦ ، والخزانة ٣/٥٦٧ ، والهمع والدرر رقم ٤٣١ .

(٢) تمامه :

* كَالْيَوْمِ هَانِيءٌ أَيُّنِي جُرْبٍ * *

من شواهد : ابن يعيش ٥/٨٢ ، ٨/١٢٨ ، والمغنى ٢/٧٥٧ ، وهو لدريد بن الصّمة .

(٣) تمامه :

* فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلٌّ مَالِي * *

من شواهد : المغنى ٢/٧٥٧ .

اللفظ على (لا) الناهية نحو ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾^(١) .

الرابعة : حذف الفاعل في نحو : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾^(٢) لَمَّا كَانَ أَحْسَنَ بَزِيدٍ مَشْبَهُاً فِي اللَّفْظِ لِقَوْلِكَ : امرر بزيد .

الخامسة : دخول لام الابتداء بعد إن التي بمعنى : نَعَمْ لِشَبْهِهَا فِي اللَّفْظِ بـ «إِنَّ» الْمُؤَكَّدَةَ قَالَهُ بَعْضُهُمْ فِي قِرَاءَةِ ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾^(٣) .

السادسة ؛ قولهم : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتُهَا الْعَصَابَةُ بضم أَيْة ، ورفع صفتها كما يقال يَأْتِيهَا الْعَصَابَةُ ، وكان حَقُّهُ النَّصْبُ كقولهم : «نَحْنُ الْعُرْبُ أَقْرَى النَّاسِ / لِلضَّيْفِ» ، ولكنه لما كان في اللفظ بمنزلة [٢٢١] المستعمل في النَّدَاءِ أُعْطِيَ حُكْمَهُ ، وَإِنْ انْتَفَى مَوْجِبُ الْبِنَاءِ .

السابعة : بناء باب حزام تشبيهاً له بِنَزَالِ .

الثامنة : بناء (حاشا) في : ﴿ وَقُلْنَ حَاشَا لِلَّهِ ﴾^(٤) لشبهها في

(١) الأنفال / ٢٥ .

(٢) مريم / ٣٨ .

(٣) طه / ٦٣ ، وهي قراءة نافع ، وابن عامر ، وحمزة ، وعاصم ، وأنكسائي وآخرين . انظر قراءة رقم ٥١٩٧ في معجم القراءات .

(٤) يوسف / ٣١ .

اللفظ بحاشا الحرفية التاسعة :

التاسعة : قول بعض الصحابة : « قَصْرْنَا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كُنَّا قَطُّ » فأوقع قَطُّ بعد (ما) المصدرية كما تقع بعد (ما) النافية .

العاشرة : إعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى ادغم فيه نحو : ﴿ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾^(١) ، و ﴿ لَكَ قُصُورًا ﴾^(٢) وحتى اجتماعا روئين كقوله :

٢٠٠ = بُنِيَّ إِنْ الْبِرِّ شَيْءٌ هَيِّنٌ الْمُنِطِقُ اللَّيْنُ وَالطَّعِيمُ^(٣)

والثالث : وهو ما أُعْطِيَ حُكْمَ الشَّيْءِ لمشابهته له لفظاً ومعنى ، نحو : اسم التفضيل ، وأفعل في التعجب ، فإنهم مَنَعُوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب وَزَنًا وَأَصْلًا ، وإفادة للمبالغة ، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا^(٤) .

(١) الأنعام / ١٠١ .

(٢) الفرقان / ١٠ .

(٣) من شواهد : النوادر / ٤٠٠ ، والمقتضب / ٢١٧/١ ، والمنصف / ٦١/٣ ،

وابن الشجري / ٢٧٦/١ ، وابن يعيش / ٣٥/١٠ ، ١٤٤ ، والمغنى

٧٥٩/٢ ، والخزانة / ٥٣٣/٤ عرضاً ، وفي النوادر نسبة إلى امرأة لم يسمها حيث

قال : « وقالت امرأة لابنها » .

(٤) انتهى النص الذي نقله عن المغنى بتصرف .

وقال الأبذي في (شرح الجُزوليّة) : حذف (أن) مع
(عسى) تشبيهاً (بكاد) .

وزعم ابن السّيد : أن الأحسن أن يقال : شبّهت (عسى)
بـ(لعلّ) ، لأن كلاً منهما رجاء ، وكما حملوا لعلّ على عسى ،
فأدخلوا في خبرها « أن » نحو :

(١)
* = ٢٠١ * لعلك يوماً أن تلمّ مُلِمّة *^(١)

وقال ابن الصائغ : هذا الذي قاله ممكن وتشبيه الفعل
بالفعل أولى من تشبيهه بالحرف .

(١) تمامه :

* عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُنكَ أَجْدَعَا *

من شواهد : المقتضب ٧٤/٣ ، وابن يعيش ٨٦/٨ ، والخزانة ٤٣٣/٢ ،
واللسان : « عل » وهو لَمَّمَّ بن نويرة .

الشَّيْئَانِ إِذَا تَضَادَّا تَضَادَّ الْحُكْمُ الصَّادِرُ عَنْهُمَا

ذكر هذه القاعدة ابن الدّهان في (الغرّة) قال : ولهذا نظائر في المعقولات ، وسائر المعلومات مشاهداً ومقيساً ، ألا ترى أن الإعراب لما كان ضدّ البناء ، وكان الإعراب أصله الحركة والتَّنْقُلُ كان البناء أصله الثبوت والسّكون . وكذلك الابتداء لما كان أصله الحركة ضرورة كان الوقف أصله السكون / [٢٢٢٢]

الشَّرُوطُ الْمُتَضَادَّةُ فِي الْأَبْوَابِ الْمُخْتَلَفَةِ

قال ابن هشام : العرب يشترطون في بابٍ شيئاً ، ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم ، وصحيح أقيستهم ، فإذا لم يتأمّل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط .

من ذلك : اشتراطهم الجُمُود لعطف البيان والاشتقاق للنعت ، والتعريف لعطف البيان ، ونعت المعرفة ، والتَّنْكِير للحال والتمييز ، وأفعال من ، ونعت النكرة ، وتعريف العلميّة بخصوصه لمنع الصرّف ، وتعريف اللّام الجنسيّة لنعت الإشارة ، وأي في النداء ، وفاعل نعم ويُس ،

والإبهام في ظروف المكان ، والاختصاص في المبتدأ، وصاحب الحال ،
والإضمام في مجرور لولا ، ووحده، ولتي ، وسعدى وحناني ، وفي مرفوع
خبر كان وأخواتها إلا عسى ، تقول : كاد زيد يموت ، ولا يجوز يموت أبوه ،
ومرفوع اسم التفضيل في غير مسألة الكحل ، والإظهار في تأكيد الاسم
المظهر ، والنعت والمنعوت ، وعطف البيان والمبين ، والإفراد في الفاعل
ونائبه ، والجملة في خبر أن المفتوحة إذا خففت ، وخبر القول المحكي
نحو : قولي : لا إله إلا الله ، وخبر ضمير الشأن ، والجملة الفعلية في
الشروط غير لولا ، وفي جواب (لو) و(لولا) والجملتين بعد لَمَّا ،
والجمل التالية لأحرف التحضيض ، وجملة ، أخبار أفعال المقاربة ،
وخبر أن المفتوحة بعد لو عند الرّمخشري ومتابعيه نحو : (ولو أنهم
آمنوا)^(١) ، والاسمية بعد إذا الفجائية ، وليتما على الصحيح فيهما ،
والأخبار في الصلة ، والصفة ، والحال ، والخبر ، وجواب القسم غير
الاستعطافي ، والإنشاء في جواب القسم الاستعطافي ، والوصف في
مجرور ربّ إذا كان ظاهراً ، وأي في النداء ، والجماء في قولهم : جاؤا
الجماء الغفير ، وما وطىء به من خبر أو صفة أو حال ، وعدم الوصف في
فاعل نعم ، وبس ، والأسماء المتوَعّلة في شبه الحرف إلا مَنْ وما
النكرتين ، والضمير ، والتقديم في الاستفهام والشرط وكم الخبرية ،
والتأخير في الفاعل ونائبه ، ومفعول التعجب ، والمفعول الذي هو أي
الموصولة ، والمفعول الذي هو أن وصلتها ، والمبتدأ الذي هو أن

(١) البقرة / ١٠٣ .

وصلتها ، والحذف في أحد معمولي (لات)، وعدم الحذف في الفاعل [٢٢٣] ونائبه / والجارّ الباقي عمله ، والرابط في المواضع الأحد عشر السابقة ، وعدم الرابط في الجملة المضاف إليها ، نحو : يوم قام زيد ، والإضافة في بناء أي الموصولة ، والقطع عنها في بناء : قبلُ وبعدُ وغيرُ .

حرف الصاد

صَدْرُ الْكَلَامِ

(صدر الكلام) قال الرضي : كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه ، وإن كان حرفاً فمرتبته الصدر ، كحروف النفي ، والتنبيه ، والاستفهام ، والتحضيض ، وإن وأخواتها ، وغير ذلك ،

وأما الأفعال كأفعال القلوب والأفعال الناقصة فإنها وإن أثرت في مضمون الجملة لم تلزم التصدر إجراءً لها مجرى سائر الأفعال .

وقال في (البسيط) : الأسماء المتضمنة للمعاني تقتضي الصدر وإن لم تكن معارف ، ولهذا تقدم الإشارة على العلم ، في قولك : هذا زيد ، وإن كان العلم أعرف لتضمنه معنى الإشارة .

ضَابِط

[العامل في الاستفهام]

قال ابن يعيش : لا يعمل في الاستفهام ما قبله من العوامل اللفظية إلا حروف الجر ، وذلك لئلا يخرج عن حكم الصدر ، وإنما عمل فيه حروف الجر دون غيرها لتزلها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم .

وفي (أمالي ابن الحاجب) : سُئِلَ : العربُ تَجْعَلُ صَدْرَ الكلامِ كُلِّ شيءٍ دَلَّ على قِسْمٍ من أقسام الكلام كالاستفهام ، والنفي والتخضيض ، وإن وأخواتها سوى أنَّ فقولهم : زيداً ضربت ، وضربت زيداً يقال عليه : إنه إذا قيل : زيداً ألبس على السامع أن يكون المذكور بعده : ضربت ، أو أكرمت أو نحوه ، وإذا قيل : ضربت ألبس على السامع أن يكون زيداً ، وأن يكون عمراً ونحوه ؟ فأجاب بأمور : أحدها : أن هذا لا يمكن أن يكون إلا كذا ، لأنه لا بُدَّ من تقديم مفرد على مفرد ، فمهما قدّمت أحد المفردين فلا بُدَّ من احتمالاه كلما يقدر تجويزه في الآخر .

الثاني : أن هذا إلباس في آحاد المفردات ، وذاك إلباس في أصول أقسام / الكلام فكان أهم . [٢٢٤]

الثالث : أن تلك الألفاظ وضعت للدلالة عليه ، وكان تقديمه مرشداً إلى ما وضع له بخلاف هذه ، فإنه ليس لها ألفاظ غير لفظها ، ولو كان لها ألفاظ غير لفظها لأدّى إلى التسلسل وهو محال .

مَسْأَلَةٌ

في دخول اللام على خبر إنَّ

قال ابن هشام في (تذكرته) : زعم بدر الدين بن مالك : أن اللام لا تدخل على خبر إنَّ إذا تقدّم معموله عليه فلا تقول : إنَّ زيداً

طعامك لأكل .

وكانه رأى أن اللام لا يتقدم معمول ما بعدها عليها ، لأن لها الصدر ، والحكم فاسد ، والتعليل كذلك على تقدير أن يكون رآه^(١) .

أما فساد الحكم ، فلأن السماع جاء بخلافه . وقال تعالى :

﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ ﴾^(٢) . وقال الشاعر :

٢٠٢ = * فَإِنِّي إِلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لَأَمِيلُ^(٣) *

وأما فساد التعليل ، فلأن هذه اللام مقدّمة من تأخير ، فهي إنما تحمي ما هو في حيزها الأصلي أن يتقدم عليها لا ما هو في حيزها الآن ، وإلا لم لم يصح إن زيدا قائم ولا ان في الدار لزيداً ، ألا ترى أن العامل في خبر إن هو : إن عند البصريين ، والعامل في اسمها هي بإجماع النحاة ، فلو كانت اللام تمنع العمل لمنعت إن .

(١) في ط فقط : زيادة كلمة : « الإمام » بعد كلمة : « رآه » .

(٢) الروم / ٨ .

(٣) صدره :

* أقيموا بني أُمِّي صُدُورَ مَطِيئِكُمْ *

والشاهد مطلع قصيدة للشنفرى ، وهي القصيدة اللامية المشهورة ، انظر لامية

العرب للشنفرى / ٥١ .

حرف الضّاد

الضَّرورة

قال أبو حيان : لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين : « في ضرورة الشعر » ، فقال في غير موضع : ليس هذا البيت بضرورة ، لأن قائله متمكن من أن يقول : كذا ، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء ، فقال : إنهم لا يلجئون إلى ذلك ، إذ يمكن أن يقولوا : كذا .

فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً؛ لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن [٢٢٥] إزالتها ، ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب / وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ، ولا يقع في كلامهم الثري، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام .

ولا يعني النحويون بالضرورة : أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإنما يعنون ما ذكرناه ، وإلا كان لا توجد ضرورة ، لأنه ما من لفظ إلا ويمكن الشاعر أن يغيره . انتهى .

وقال ابن جني في « الخصائص » : سألت أبا علي : هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولاً ؟ فقال : كما جاز لنا أن نقيس

مَثُورَنَا عَلَى مَثُورِهِمْ ، فَكَذَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَقِيسَ شِعْرَنَا عَلَى شِعْرِهِمْ ، فَمَا
أَجَازَتِهِ الضَّرُورَةُ لَهُمْ أَجَازَتُهُ لَنَا ، وَمَا حَظَرَتُهُ عَلَيْهِمْ حَظَرَتُهُ عَلَيْنَا ، وَإِذَا
كَانَ كَذَلِكَ فَمَا كَانَ مِنْ أَحْسَنِ ضَرُورَاتِهِمْ فَلِيَكُنْ مِنْ أَحْسَنِ ضَرُورَاتِنَا ،
وَمَا كَانَ مِنْ أَقْبَحِهَا عِنْدَهُمْ فَلِيَكُنْ مِنْ أَقْبَحِهَا عِنْدَنَا ، وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ بَيْنَ
ذَلِكَ .

فائدة

في استعمال الأصل المهجور

قال الأندلسي : يجوز للشاعر استعمال الأصل المهجور كما
استعمله من قال :

كأن يبين فكها والفك^(١) = ٢٠٣

فائدة

في علة الضرائر

قال الشلّوبين : علة الضرائر التشبيه لشيء بشيء أو الرد إلى

الأصل .

(١) رجز ورد ذكره في اللسان : « فكك » . وبعده :

* فأرة مسك ذبحت في سك *

قاعدة الضَّرورة تُقَدَّر بِقَدْرِهَا

ما جاز للضَّرورة يتقَدَّر بِقَدْرِهَا .

ومن فروعِه : إذا دعت الضَّرورة إلى مَنع صَرَف المنصرف
المجرور، فإنه يقتصر فيه على حذف التَّنوين ، وتبقى الكسرة عند
الفارسيّ ، لأن الضَّرورة دَعَتْ إلى حذف التَّنوين، فلا يتجاوز محلَّ
الضَّرورة بإبطال عمل العامل .

والكوفيّ يرى فتحه في محلِّ الجرِّ قياساً على ما لا ينصرف، لئلاً
يلتبس بالمنبيات على الكسرة . ذكره في (البيسط) .

ومنها : لا يجوز الفصل بين أمّا والفاء بأكثر من اسم واحد ، لأن
[٢٢٦] الفاء / لا يتقدّم عليها ما بعدها ، وإنما جاز هذا التقدّم للضَّرورة، وهي
مندفعة باسم واحد ، فلم يتجاوز قَدْر الضَّرورة . ذكره السِّيرافي
والرّضويّ .

قاعدة

ما لا يؤدّي إلى الضَّرورة أوّلي

ما لا يؤدّي إلى الضَّرورة أوّلي مما يؤدّي إليها .

قال ابن النّحاس : في (التعلّيقة) قول الشاعر :

٢٠٤ = * لآه ابن عمك (١) *

اختلف الناس فيه: هل المحذوف لام الجرّ دون الأصليّة ، واللام التي هي موجودة مفتوحة أو المحذوف اللام الأصليّة والباقيّة هي لام الجرّ ؟ .

والأظهر أن الباقيّة هي لام الجرّ ، لأن القول بحذفها مع بقاء عملها يؤدّي إلى أن يكون البيت ضرورة ، والقول بحذف الأصليّة لا يؤدّي إلى ضرورة ، وما لا يؤدّي إلى الضرورة أولى مما يؤدّي إليها .

(١) قطعة من بيت ، والبيت بتمامه :

لاهِ ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت ديانني فتخزوني
من شواهد : الخصائص ٢/٢٨٨ ، وابن الشجري ٢/١٣ ، ٢٦٩ ،
والإنصاف ١/٣٩٤ ، وابن يعيش ٨/٥٣ ، ١٠٤/٩ ، والمقرب ١/١٩٧ ،
والخزانة ٣/٢٢٢ ، ٤/٢٤٣ ، والمغني ١/١٥٨ ، والعيني ٣/٢٨٦ ،
والتصريح ٢/١٥ ، والأشموني ٢/٢٢٣ . وانظر ديوان المفضليات /٣٢١ ،
٣٢٢ من قصيدة مطلعها :

ليّ ابن عمّ على ما كان من خلقي مختلفان فأقلّيه ويقلّيني
قال ابن الأنباري : الدّيان : القائم بالأمر ، وتخزوني : تسوسني
يقال : خزاه يخزوه : إذا ساسه ، ودبر أمره .

ولاه ابن عمك : أراد : لله ابن عمك ، فحذف اللام الخافضة اكتفاء بالتي تليها .

الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها

هذه القاعدة مُتَّفَقٌ عليها وفيها فروع :

منها : قال ابن جنّي : الباء أصل حروف القسم ، والواو بدل منها ، ولهذا لا تجرّ إلّا الظاهر ، فإذا دخلت على المضمّر ردّت إلى الأصل وهي ، الباء فيقال : بِكَ لأفعلن ، لأن الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها .

ومنها : إذا أريد وصل مثل : لم (يك) ، (ولدٌ) بالضمير عادت النون المحذوفة فيقال : لَمْ يَكُنْهُ ، وَمِنْ لَدُنْهُ ، لأن الضمير يرّد الأشياء إلى أصولها .

ومنها : قال الأندلسيّ : إنما التزم دخول تاء التانيث في الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازيّ دون المسند إلى ظاهره ، لأن الأصل إلحاق العلامة ، والضمير يرّد الشيء إلى أصله ، فوجب أن لا تحذف العلامة ، لأن ذلك خلاف مقتضاه .

ومنها : إذا اتّصل بالماضي ضمير بُني على السكون نحو : ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا .

وعلّله ابن الدّهان بأن أصله البناء ، وأصل البناء السكون ، [٢٢٧] والضمير يرّد أكثر الأشياء إلى أصولها / .

قال ابن إياز : وهذا أحسن من التعليل بكراهة توالي أربع

متحرّكات، لأنه يطرد في استخرجتُ وأشباهه .

ومنها : قال ابن إياز : زعم بعضهم : أن لولا صريحة في التعليل ، كقولك : لولا إحسانك لما شكركتُك .

قال ابن برّي في (أماليه) : ولهذا جرّوا بها المضمر تنبيهاً على هذا المعنى ، لأن المضمر يعيد الشيء إلى أصله .

ومنها : قال ابن فلاح في (المغني) : فإن قيل : لم يختلف (كِلَا) و(كِلْتَا) مع المضمر عند البصريين ، وليس اختلافه للتثنية ، لأن الإعراب مقدر عندهم مطلقاً ؟ .

قلنا : لشبهه بـ (لدا) و (على) و (إلى) ، فإنها مع المظهر بالألف ، ومع المضمر بالياء فرقاً بين المتمكّن نحو : ألف عصا ، وألف غير المتمكّن نحو : لدا . ووجهُ المشابهة بينهما ملازمة الإضافة فيهما ، ولم تُقلب في الرفع ، لأن المشبه به ليس له حالة رفع ، وخصّ التغيير مع المُضمر دون المظهر، لأن المُضمر يردّ الشيء إلى أصله .

ومنها : قال الأندلسي في (شرح المفصل) : نحو قوله تعالى : ﴿ أَنْزَلْنَاهُ لَكُمْ مَوَاسِقًا ﴾^(١) ردّ فيه الواو الساقطة في الوصل إذ كان الضمير يردّ الشيء إلى أصله ، كما تفتح لام الجرّ في قولك : لك مال ، حتى إنهم فتحوا لام الاستغاثة لوقوع المنادى موقع المُضمر .

ومنها : قال الأندلسي : قيل : إنما لم تدخل الكاف على مضمر لترددها بين الاسم والحرف ، وذلك اشتراك فيهما ، والاشتراك فرع ، والضمير يرد الأشياء إلى أصولها ، ولا أصل لها ، ولهذه العلة امتنع دخول حتى أيضاً على المضمر .

ومنها : قال ابن فلاح في (المغني) : بُني المضارع مع ضمير جمع المؤنث على السكون منبهة على أن أصل الأفعال البناء على السكون ، لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله .

ومنها : قال ابن يعيش :فائدة الاتساع في الظرف تَظهر ، إذا كُنيت عنه / فإن كان ظرفاً لم يكن بد : من ظُهور (في) مع مضمره نحو : اليوم قُمت فيه ، لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها ، وإن اعتقدت أنه مفعول به على السعة لم تَظهر (في) معه ، لأنها لم تكن منوية مع الظاهر فتقول : اليوم قمته قال الشاعر :

٢٠٥ * ويومٍ شَهِدناه^(١) *

(١) قطعة من بيت . والبيت بتمامه :
ويوم شهدناه سُلَيْماً وعامراً قليلِ سوى الطَّعْنِ النَّهالِ نوافِلُهُ
وهو من شواهد : سيويه ٩٠/١ ، والمقتضب ١٠٥/٣ ، ١٠٧ ، ٢٣١ ،
وابن الشجري ١٨٦/١ ، وابن يعيش ٤٦/٢ ، والمغني ٥٥٧/٢ ، والهمع
والدرر رقم ٧٩٠ .
والبيت نسب لرجل من بني عامر . والنوافل : الغنائم ، والنهال : المرتوية
بالدم .

لم يظهر في حين أضمره ، لأنه جعله مفعولاً به مجازاً . ولو جعله ظرفاً على أصله لقال : شهدنا فيه .

تنبيه

على بيت لعبد المطلب

قال السهيلي : قول عبد المطلب :

٢٠٦= وأنصُر على آل الصّلي ب وعابديه اليومَ آلك^(١)

فيه ردُّ على ابن النحاس والزُّبيديّ ومن قال بقولهما حيث منعا إضافة آل إلى الضمير ، لأنه يرد الشيء إلى أصله . وأصله : أهل ، وما وجدنا قطّ مضمراً يرد معتلاً إلى أصله إلا أعطيتكموه ، وليس من هذا الباب في وِرْدٍ ولا صَدْرٍ .

تنبيه

[على دخول الباء على المُقسّم به]

قال السّخاويّ في (سفر السعادة) : لا يدخلُ على المقسم به غير الباء إذا كان مضمراً ، لأنها الأصل .

(١) من شواهد : الأشموني ١/١٣ ، والهمع والدرر رقم ١٢٤٤ وانظر الحيوان

وقال أبو الفتح : ولأن الإضمار يردّ الأشياء إلى أصولها في كثير من المواضع تقول : أعطيتكم درهماً ، ثم تقول : الدرهم أعطيتكموه ، وما حكاه يونس من قولهم : أعطيتكمه شأداً .

وقال أبو بكر محمد بن عبد الملك النحوي : إنما يردّ الإضمار الأشياء إلى أصولها ، لأسباب توجب الردّ ، لا لأجل الإضمار ، فلا يقاس عليه ما لا سبب فيه ، مع أن الشيء إذا جاء على أصله ، ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ، ولا يحتاج إلى تعليل ، إلا أن يخالف الاستعمال ، فقوله : أعطيتكم درهماً أصله : أعطيتكموه ، فأسكنوا الميم تخفيفاً وكبرهوا الإسكان مع الهاء لخفائها وقربها من الساكن ؛ ولذلك كان : «عليه مال» أحسن من قولك : عليّ مال ، وكذلك : اليوم سرت فيه ، لأن الإضمار يبطل كونه ظرفاً ، فاحتاجوا فيه إلى (في) كسائر الأسماء التي ليست ظرفاً .

قال السخاوي : قوله : إنما يردّ الإضمار الأشياء إلى أصولها [٢٢٩] لأسباب توجب / الردّ لأجل الإضمار كلامٌ متناقضٌ يقتضي أن الإضمار يردّ ولا يردّ .

وقوله : مع أن الشيء إذا جاء على أصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ، فأقول : بلى ، فيه سؤال ، لأن قولنا : بك لأفعلنّ قد جاء على أصله وفيه من السؤال لِمَ لَمْ يَجْزْ أَنْ يَقُولَ : وَكَ ، ولاتك ؟ فاختصاص الباء بهذا لا بدّ له منه من سبب ولا سبب إلا أن الباء الأصل ، ولهذا تقول : أقسم بالله ، ولا تقول : أقسم والله ، ولا أقسم بالله . انتهى .

تَنْبِيْهُ

[على تخريج بيت للفردق]

قال ابن عصفور في (شرح المقرب) خُرج قول الفردق .

٢٠٧ = * وإذ ما مثلهم بشر^(١) *

على أن (مثلهم) مرفوع إلا أنه بني على الفتح لإضافته إلى مبني كقوله تعالى : ﴿ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾^(٢) .

فإن قيل : كيف يسوغ ذلك والمبني الذي أضيفت إليه مضمراً ، والمضمرة يراد الأشياء إلى أصولها ، فكيف يكون سبباً في إخراج (مثل) عن أصلها من الإعراب إلى البناء ؟ .

فالجواب : أن المضمرة لا يلزم رده الأشياء إلى أصولها في جميع المواضع ألا ترى أن التاء ، بدل من الواو في (تكأة) ؛ لأنه من تَوَكَّأ) ثم إذا اضافوها إلى مضمرة قالوا : هذه تكأتك ، ولم يردوها إلى أصلها .

(١) البيت بتمامه :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشرُ
من شواهد : سيبويه ٢٩/١ ، والمقرب ١٠٢/١ ، والخزانة ١٣/٢ ،
والمغنى ٨٧/١ ، ٤٠٢ ، ٥٧١/٢ ، والهمع والدرزرقم ٤٢٤ .

(٢) الذاريات ٢٣/ .

تنبيه

[على بناء . . . أي]

قال الأبيدي في (شرح الجزولية) : بنيت أي في نحو قوله تعالى : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾^(١) عند سيويه لخروجها عن نظائرها وكان حثها أن تعرب لتمكنها بالإضافة ، ولا سيما وهي مضافة إلى مضمير والمضمورات تَرَدُّ الأشياء إلى أصولها ، ولذلك تقول : زيد ضربتم أخاه ، ثم تقول : وضربتموه ، ولا تقول : وضربتمه .

مسألة

[في إلحاق الضمائر بـ (عسى) و (لولا)]

قال ابن اتلنحاس في (التعليقة) : أجمع النحاة على أنك إذا قلت : عساي ، وعساك ، وعساه ، ولولاي ولولاك ولولاه : أن هنا شيئاً قد تجوز فيه باستعماله على غير أصله .

واختلف فيما وقع المُجاز ، فقال سيويه : إنَّ عسى خرجت عن [٢٣٠] عمل كان / وعملت عمل لعلّ لشبههما بلعلّ في الطمع ، فالضمير منصوب على أنه اسمها

(لولا) قد صارت حرف جرّ ، والضمير معها مجرور .

وقال الأخفش : إن عسى على بابها من عملها عمل (كان) ،
 (ولولا) على بابها من أنها غير عاملة ، واستعرنا في (عسى) ضمير
 المنصوب للمرفوع ، فالضمير عنده في (عسى) في موضع رفع لا في
 موضع نصب . والضمير في لولا أيضاً - وإن كان صورة - ضمير الجر
 مستعار للرفع فهو عنده أيضاً في (لولا) في موضع رفع على الابتداء لا
 في موضع جر .

وقال ابن النحاس : الوجه ما ذكره سيبويه ، لأن التجوز في
 الفعل أو الحرف أحسن من التجوز في الضمير ، لأن المضمرة ترد
 الأشياء إلى أصولها؛ فلا أقل من أن لا تخرج هي عن أصلها وموضعها .

الضمير أطلب بالإضافة من الظاهر

بدليل جواز الإضافة والتصب في : ضاربٌ زيداً في الحال
 والاستقبال ، والاختصار على الإضافة ، في نحو : ضاربك وضاربه ،
 على مذهب سيبويه أنه مضاف ليس إلا . ذكره الشلوبين في (شرح
 الجزولية) .

حرف الطاء

حرف الطاء الطاريء يُزيل حُكْم الثابت

عقد له ابن جنّي باباً في (الخصائص^(١)) وفيه فروع :

منها : لام التعريف والإضافة إذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه .

ومنها : ياء النسبة إذا دخلت على ما فيه تاء التانيث حذفت لها التاء .

وإذا دخلت على ما فيه ياء مثلها نحو : كُرْسِيٍّ وَبُخْتِيٍّ^(٢) حذفت لأجلها .

ومنها : علامة الجمع بالألف والتاء إذا دخلت على ما فيه التاء حذفت لأجلها نحو : تمرّة وتمرّات .

ولو سميت رجلاً أو امرأة بهنداءات لقلت في الجمع أيضاً هنداءات بحذف الألف والتاء الأولين لا الآخرين .

(١) انظر الخصائص ٦٢/٣

(٢) بضم الباء البُخْتُ الإبل الخراسانية كما في القاموس .

ومن ذلك: نقض الأوضاع إذا طرأ عليها طارئ كلفظ الاستفهام إذا طرأ عليه معنى التعجب استحالة خبراً كقولك: مررت برجلٍ أي رجل أو أيما / رجل! فأنت الآن مُخبرٌ بتناهي الرجل في الفضل، [٢٣١] ولست مستفهماً، وإنما كان كذلك، لأن أصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضربٌ من الخبر، فكأن التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله من الخبرية .

ومن ذلك أيضاً: لفظ الواجب إذا لحقته همزة التقرير صار نقيماً، وإذا لحقه لفظ النفي عاد إيجاباً نحو: ﴿ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾^(١) أي لم يأذن، ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾^(٢) أي أنا كذلك .

ومن ذلك، أن تصف العَلمَ، فإذا أنت فعلت ذلك فقد أخرجته به عن حقيقة ما وضع له، فأدخله معنى لولا الصفة لم يدخله إياه، وذلك أن وَضَعَ العَلمَ أن يكون مستغنى بلفظه عن عدّة من الصّفات، فإذا أنت وصفته فقد سلبت الصّفة له ما كان في أصل وضعه مراداً فيه من الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته . انتهى .

قال ابن يعيش: فإن قيل: هل التعريف الذي في يا زيد في النداء تعريف العلمية بقي على حاله بعد النداء كما كان قبل النداء أم تعريف حدث فيه غير تعريف العلمية؟ .

(١) يونس / ٥٩ .

(٢) الأعراف / ١٧٢ .

فالجواب: أن المعارف كلّها إذا نوديت تنكّرت ، ثم تكون معارف بالنداء ، هذا قول المبرد، وهو الصواب كإضافة الأعلام . وخالفه ابن السراج .

وقال الشلّوبين : إذا جمع المؤنث الحقيقيّ جمع تكثير جاز ترك التاء من فعله نحو: قام الهنود ، لأنه ذهب منه لفظ المفرد فكان الحُكم للطّاريء .

وقال ابن الدّهان في (الغرّة) : المقصور المنصرف يلحقه التّنوين ، وهو ساكن، والألف ساكنة ، فيستحيل الجمع بينهما ، ويجحف الأمر بحذفهما ، ولم نر ساكنين التّقياً حُذِفاً معاً ، ولا يجوز تحريك التّنوين ، لأنه تحريك للسّاكن إذا كان بعده لا له إذا كان قبله ، ولا تحريك الألف ، لأنها تُغيّر عن صورتها ، فيقع اللبس بين المقصور وغيره من المهموز . ولا يجوز حذف التّنوين لأنه لمعنى ، فإذا زال زال المعنى . وأيضاً فإن الطّاريء يزيل حكم الثابت؛ لأنه لو [٢٣٢] علم أنه إذا جيء به/حذف لم يجأ به ، فلم يَبْقَ إلا حذف الألف .

طَرُدُ البَابِ

قال أبو البقاء في (التبيين) : إذا ثبت الحكم لعلّة أطرد حُكْمُهَا في الموضوع الذي امتنع فيه وجود العلة : ألا ترى أنك ترفع الفاعل ، وتنصب المفعول في موضع يقطع بالفرق بينهما من طريق المعنى ، كما لو قلت : « ضرب الله مثلاً » فإنك ترفع الفاعل وتنصب المفعول مع أن الفاعل والمفعول معقول قطعاً .

قال : ونظيره من المشروع : أن الرّمْل في الطّواف شرع في الابتداء لإظهار الجَلْد ، ثم زالت العلة وبقي الحكم .

ومثل ذلك العِدّة عن النكاح شرعت لبراءة الرّحم ، ثم ثبتت في مواضع ليس فيها شُغل الرّحم . قال وسبب ذلك أن النّفوس تَأَنَسُ بثبوت الحكم ، فلا ينبغي أن يزول ذلك الأَنَس .

قال : ونظيره في التصريف : أن الواو في مضارع (وعد) و (وزن) حذفت منه لوقوعها بين ياءٍ وكسرة نحوة : (يعد) ثم حذفت من بقية حروف المضارعة مع عدم العلة ليكون الباب على سَنَنٍ واحدٍ ، وله نظائر أخرى . انتهى .

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) : الإعراب أصل في الأسماء، لأنه يفتقر إليه للترقية بين المعاني نحو : ما أحسن زيدا بنصب (زيد) إن أردت التّعجب من حُسْنِهِ ، وَبِرْفَعِهِ إن أردت نفي الإحسان عنه ، و برفع أحسن ، وبخفض زيد، إن أردت الاستفهام عن الأحسن ، ألا ترى أن هذه المعاني لولا الاعراب لا لتسبت ؟

فإن قيل : إن الاعراب قد يوجد في الأسماء غير مفتقر إليه نحو شرب محمد الماء، وَرَكِبَ الفرسَ عمرو، وأشبه ذلك . ألا ترى أن الفاعل ههنا لا يلبس بالمفعول إذا أزيل الإعراب ؟ .

فالجواب : أن الإعراب لما افتقر إليه في بعض الأسماء حمل [٢٣٣] سائرهما / على ذلك كما أن العرب لما حَذَفَتِ الياء من (يَعِدُ)، لوقوعها بين ياء وكسرة حذفت من أَعِدِ، وَنَعِدُ، وَتَعِدُ حملاً على ذلك .

وقال أبو البقاء في (التبيين) : إذا جرى اسم الفاعل والصفة المشبهة على غَيْرِ مَنْ هُمَالِه وَجِبَ إبراز الضمير فيهما مطلقاً عند البصريين ، لأن ترك إبرازه يقضي إلى اللبس في بعض المواضع نحو : زيد عمرو وضاربه هو ، واللبس يزول بإبراز الضمير، فيجب أن يبرز نَفِيًّا لِلْبَسِ .

ثم يطرد الباب فيما لا يلبس نحو : زيد هند ضاربه هي ، كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع نحو : نَعِدُ ، وَأَعِدُ ، فإنهم حذفوا منها الواو كما حذفوها من (يَعِدُ) وكذلك يُكْرِمُ وَنُكْرِمُ وَتُكْرِمُ محمولة

على أُكْرِم .

وقال ابن القوّاس في (شرح ألفية ابن معط) : قُدِّر الكسرة في المنقوص لاجتماع الأمثال ؛ إذ الياء بكسرتين والضمُّ حَمِلٌ (١) على الكسر للمناسبة فيهما بدليل اجتماع أصليهما رَدْفَيْن دون الألف ، ولأن الضمة أثقل من الكسرة بدليل قلب الواو ياءً إذا اجتمعتا مطلقاً . وظهر النَّصْبُ لخفةِ الفتحة ، ولم تعد الواو في رأيت غازياً وداعياً يقال : غازواً وداعواً ، لثبوت القلب رَفْعاً وجرّاً تغليباً للحالتين ، وَطَرْداً للباب .

وقال عبد القاهر : هذا أقيس من حمل : أَعِد ، وَنَعِد ، وَتَعِد ، لأن الحمل المؤدِّي لإعلال اللام أَوْلَى من المؤدِّي لإعلال الفاء ، لأن اللام محلّ التَّغْيِير ، ولأن المنقوص حمل فيه حالة على حالتين ، وباب يَعِد جَمِلٌ فيه ثلاثة أشياء على شيء واحد .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) : من أجاز تقديم خبر ليس عليها دليبه : أن (ليس) فعل ناقص مثل أخواتها ، فإذا جوزنا في كان وأخواتها يجوز في ليس أيضاً طَرْداً للباب .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) : الأصل في نَرَى ويرى وَتَرَى : نَرَأَى وَيَرَأَى وَتَرَأَى ، لأن الماضي منه : رأى ، وإنما حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال / تخفيفاً ، لأنه إذا قيل : أَرَأَى اجتمع همزتان [٢٣٤] بينهما ساكن ، والساكن حاجزٌ غير حصين ، فكأنهما قدتوالتا ، فحُذِفَت الثانية على حدِّ حذفها في أُكْرِم . ثم أتبع سائر الباب ، وفتحت الرّاء

(١) في ط فقط : « حملا » بالثنية

لمجاورة الألف التي هي لام الكلمة. وغلب كثرة الاستعمال هنا الأصل حتى هجر ورُفِضَ .

وقال ابن فلاح في (المغني) : قلبت الهمزة في صحراء واواً في الجمع نحو : صحراوات كراهة الجمع بين علامتي تأنيث ، وقلبت في التثنية طرداً للباب على سنن واحد .

وقال ابن عصفور : (في شرح المقرب) : لَمَّا أَلْحَقُوا نون السوْقَايَةَ لِتَقْيِي الْفَعْلِ مِنَ الْكَسْرِ ، حَمَلُوا عَلَى ذَلِكَ : يَضْرِبَانِي ، وَيَضْرِبُونِي ، وَضْرِبَانِي وَضْرِبُونِي كَمَا حَمَلُوا تَعِدَ وَأَخْوَاتَهُ غَيْرَ ذِي الْيَاءِ ، وَأَكْرَمَ وَأَخْوَاتَهُ غَيْرَ ذِي الْهَمْزَةِ عَلَى : يَعِدُ وَأَكْرَمُ .

وقال بعضهم : إنما بنيت المضمورات لشبهها بالحرف وَضْعاً فِي كَثِيرٍ مِنْهَا ، ثُمَّ حَمَلُ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ طَرْدُ الْبَابِ عَلَى سِنَنِ وَاحِدٍ . وَبِهَذَا بَدَأَ ابْنُ مَالِكٍ فِي (شَرْحِ التَّسْهِيلِ) .

وعبارة ابن إياز : لأن وضع المضمرة بالأصالة وضع الحرف الواحد ، ألا تراه على حرف واحد في ضربت ، وضربك ، ثم حمل على ذلك في البناء ما هو أكثر نحو : نحن ، وإياك ، لأن الجميع من باب واحد .

وقال ابن فلاح في (المغني) : إنما أسكنوا آخر الفعل عند اتصال تاء الفاعل به نحو ضَرَبْتُ فِرَاراً مِنْ اجْتِمَاعِ أَرْبَعِ حَرَكَاتٍ لَوَازِمٍ ،

ثم طرد الباب في ما لم يجتمع فيه أربع حركات نحو : دَحْرَجْتُ
تعميماً لِلْحُكْمِ ، لأن الأفعال شرع واحد بدليل تعميم الحُكْمِ في
حذف الواو من (أَعِدُّ) ونحوه ، والهمزة من (نكرم) ونحوه ، وإن
انتفت عِلَّةُ الحذف .

وقال ابن القوَّاس : ذهب الأكثرون : إلى أن متعلِّق الظرف
والمجرور إذا كان خبراً يقدرُ بفعل ، لأنه إذا وقع صلة أو صفة يقدرُ
بالفعل اتفاقاً ، فيجب أن يقدر في محلّ الخلاف طرداً للباب .

وقال ابن إياز: المضاف لا يكون إلا اسماً ، لأن الغرض الأهم

بالإضافة / تعريف المضاف ، والفعل لا يتعرّف . [٢٣٥]

فإن قيل : هلاً أضيف الفعل للتخصيص ، إذ قد يصحّ ذلك فيه ،

ألا ترى أن سوف والسين ، يُخصَّصانه بالحال .

فالجواب : أنه لما امتنع منه الغرض الأهمّ وهو التّعريف امتنع

الآخر طرداً للباب . وهذا من قواعدهم .

وقال الأندلسي في شرح (المفصل) : الموجب لبناء أسماء

الإشارة تضمنها معن الحرف ، وذلك أن الإشارة معنّى كاستفهام وغيره

فحقّه أن يوضع له حَرْفٌ ، فلما أدى هذا الاسم هذا المعنى نيابة عن

الحرف في ذلك ناسب الحرف فبني ، ويدلّ على أنه تضمّن هذا

المعنى : أنهم لم يضعوا للإشارة حَرْفاً ، وكان هذا الاسم المسموعُ مبنياً

يفيد معنى الحرف ، فوجب اعتقاد تضمينهم إياه هذا المعنى طرداً

لأصولهم، وإقامة سبب لبنائه .
 قال ابن جنّي : بني أولاً ، لأنه تضمن حرف الإشارة ، لأن
 الإشارة معنى لم يستعملوا لها حرفاً فتضمنها هذا الاسم فبني .

وقال ابن إياز : وأمّا اسم الإشارة فبني لتضمنه معنى حرف
 الإشارة، إذ الإشارة معنى ، والموضوع لإفادة المعاني الحروف ، فلما
 أفادت هذه الأسماء الإشارة عُلِمَ أنّها كان القياس يقتضي أن يكون لها
 حرفٌ ، فلما تضمنت معناه بنيت . وهذا قول السيرافي .

قال الأصفهانيّ : فلو قيل : إن ذلك إنّما يتصور في «أولاء» دون
 «هؤلاء» لظهور الحرف وهو (هاء) ، لأمكن أن يقال فيه : إن الحرف
 الذي هو (هاء) غير ذلك الذي تضمن معناه ، وإن هذا زائد كما أن
 الألف واللام في (الأمس) عند من بناه زائدة ، وإنّ الاسم بُني
 لتضمنه معنى ألف ولام أخرى .

حرف الظاء

الظرف والمجرور

فيهما مباحث :

[٢٣٦] (الأول) : لا بد من تعلّقهما بالفعل أو ما يشبهه أو ما أوّل / بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه . فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجود قُدّر .

مثال الأول والثاني : ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ (١) .

والثالث : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ (٢) ؛ لأنه مؤول بمعبود .

والرابع : نحو فلان حاتم في قومه ، تعلق بما في حاتم من معنى الجود .

ومثال المتعلق بالمحذوف : ﴿ وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً ﴾ (٣) .

(١) الفاتحة / ٧ .

(٢) الزخرف / ٨٤ .

(٣) الأعراف / ٧٣ .

بتقدير : وأرسلنا، ولم يتقدّم ذكر الإرسال، ولكن ذكر النبي والمرسل إليهم يدلّ على ذلك .

وهل يتعلّقان بالفعل الناقص ؟ فيه خلاف .

الثاني : يستثني من قولنا : لا بدّ لحرف الجرّ من متعلّق ستة

أمور : (١)

أحدهما : الحرف الزائد كالباء ومنّ في : ﴿ وكفى بالله شهيداً ﴾

﴿ هل من خالقي غير الله ﴾ (٢)، وذلك لأن معنى التعلّق : الارتباط المعنوي .

. والأصل أن أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعيّنت على

ذلك بحروف الجرّ ، والزائد إنما دخل في الكلام تقويةً وتوكيداً ولم

يدخل للربط .

الثاني والثالث : لعلّ ولولا عند من جرّ بهما .

الرابع : ربّ في قول الرّمانيّ وابن طاهر .

الخامس : كاف التشبيه عند الأخفش وابن عصفور .

السادس : حرف الاستثناء وهو (خلا) و (عدا) و (حاشا) إذا

خَفَضْنَ فإنهنّ لتنحية الفعل عمّا دخلنّ عليه كما إن إلّا كذلك ، وذلك

عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم .

(١) النساء / ٧٩ .

(٢) فاطر / ٣ .

الثالث : يجب تعلقهما بمحذوف في ثمانية مواضع :

أن يقعاً صفة نحو : ﴿ أَوْ كَصَيَّبٍ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ (١) أو حالاً نحو : ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾ (٢) أو صلة نحو : ﴿ وَهُوَ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ (٣) أو خبراً نحو زيد عندك أو في الدار ، أو مثلاً : نحو : قولهم للمعرّس : بالرفاء والبنين بإضمار « أَعْرَسْتَ » ، أو يرفعا الاسم الظاهر نحو ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾ (٤) [٢٣٧] أعندك / زيد ، أو يكون المتعلّق محذوفاً على شريطة التفسير نحو : أيوم الجمعة صمت .

الثامن : ٠ القسم بغير الباء نحو : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ (٥) .
﴿ تَأْتِيهِمْ لِيُدْعِيَهم إِلَى اللَّهِ لِأَكِيدَنَّ أَصْنَامَهُمْ ﴾ (٦)

الرابع : هل المتعلّق الواجب الحذف فعلٌ أو وصف ؟
لاخلاف في تعيين الفعل في بابيّ القسم والصلة ، لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين .

واختلف في الخبر والصفة والحال ، فمن قَدَّرَ الفعل وهم

(١) البقرة / ١٩ .

(٢) القصص / ٧٩ .

(٣) الأنبياء / ١٩ ، وفي ط : « ولم من السموات » بإسقاط في ، تحريف .

(٤) إبراهيم / ١٠ .

(٥) الليل / ١ .

(٦) الأنبياء / ٥٧ .

الأكثرين؛ فلأنه الأصل في العمل ، ومن قَدَّر الوصف، فلأن الأصل في الثلاثة الأفراد .

وأما في الاشتغال فيقدَّر بحسب المفسّر، فيقدر الفعل في نحو :
أيوم الجمعة يعتكف فيه ، والوصف في أيوم الجمعة أنت معتكف فيه .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) : إذا وقع الظرف والمجرور خبرين فلا بد لهما من عامل . واختلف النحاة في تقدير العامل ما هو؟ فذهب بعضهم : إلى أن العامل المقدر فعل تقديره : استقر ، أو كان أو وُجد ، أو ثبت ، قالوا : لأن بنا حاجة إلى تقدير عامل ، وتقدير ما هو أصل في العمل وهو الفعل أولى من تقدير ما ليس بأصل .

قالوا : ولأنّ لنا موضعاً يجب فيه تقديرُ الظرف والمجرور بالفعل ، وهو ما إذا وقع الظرف والمجرور صلة ، لأن الصلة لا تكون مفرداً ، فإذا وجب هنا تقديره بالفعل ، فإن لم يكن في الخبر واجباً ، فلا أقلّ من رجحانه .

وذهب بعضهم : إلى أن العامل المقدر هنا اسمٌ لا فعلٌ تقديره : (كائن) أو (مستقر) أو موجود ، أو ثابت .

قالوا : لأن بنا حاجةً إلى جعل الظرف أو المجرور خبراً ، والأصل في الخبر المفرد ، فيقدَّر العامل الذي وقع الظرف موقعه مفرداً على ما هو الأصل في الخبر .

قالوا : ولأن لنا موضعاً يتعيّن فيه تقدير الظرف والمجرور بالمفرد ، وهو ما إذا وقع الظرف أو المجرور بين أمّا وفائها نحو : أمّا عندك فزيدٌ ، وأمّا في الدار فزيد ، فهنا يجب تقديره بالمفرد ، لأن أمّا وفاءها لا يفصل بينهما بجملته . وإذا وجب تقديره هنا بالمفرد فلا أقلّ من الرّجحان فيما إذا وقع خبراً ، وهو رأي ابن عصفور .

ويترجّح هذا بأن تقديره بالفعل لزم في حال كونه غير خبر ، [٢٣٨] وتقديره بالمفرد لزم / في حال كونه خبراً ، فكان تقديره بالمفرد أولى .

قال : واعلم أنه على كل تقدير، سواء قلنا : العامل فيه فعل أو اسم ، أنا نعتقد أننا حذفنا ذلك العامل لما اعتزمنا أن الخبر في اللفظ نفس الظرف والمجرور ، لا الاستقرار ؛ ولذلك التزمنا حذف العامل بعد نقل الضمير الذي كان في العامل إلى الظرف والمجرور، واستتاره فيه ، ويبقى الضمير مرتفعاً بالظرف أو بالجار والمجرور كما كان مرتفعاً بذلك العامل لنيابة الظرف أو المجرور عن ذلك العامل ، ولا يجوز إظهار ذلك العامل حينئذ .

قال أبو عليّ : إظهار عامل الظرف شريعةً منسوخةً .

الخامس في كيفية تقديره : أمّا في القسم فتقديره : أقسم ، وأمّا في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به ، وأمّا في المثل فيقدر بحسب المعنى ، وأمّا في البواقي فيقدر كوناً مطلقاً ، وهو (كائن) أو (مستقر) أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال .

قال ابن هشام : ويُقدَّرُ كان أو استقرَّ أو وصفهما إن أريد المضيّ هذا هو الصواب ، وقد أغفلوه مع قولهم في نحو : ضَرَبِي زِيداً قائماً أنّ التقدير : إذ كان إن أريد المضيّ ، وإذا كان إن أريد المستقبل ولا فرق .

وإذا جهل المعنى قدّر الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلها ، وإن كانت حقيقته الحال ، ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم أو جالس إلا للدليل ، ويكون الحذف حينئذٍ جائزاً لا واجباً .

قال ابن هشام : وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص .

ويبطله : أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل ، وعدم وجود معمول ، فكيف يكون وجود المعمل مانعاً من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقوياً للدليل؟ واشتراط النحويين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه .

ومّا خرج على ذلك قوله تعالى : ﴿ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾^(١) أي مستقبلات . ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾^(٢) ، الآية ، أي تقتل وتنفقاً ، وتصلم ، وتقلع ، أو مقتولة ، ومفقوءة ومصلومة ، ومقلوعة / .

[٢٣٩]

قال : ويلزم من قدر المتعلق فعلاً أن يقدر مؤخراً في جميع

(١) الطلاق / ١ .

(٢) المائة / ٤٥ .

المسائل ، لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم على المبتدأ ، قال : ومن هنا لا نحتاج الى ما ذكره ابن مالك وجماعة : أنه يتعين تقديره وصفاً بعد أما نحو : أما في الدار فزيد ، وإذا الفجائية نحو : ﴿ إذا لهم مكرٌ ﴾^(١) ؛ لأن إذا الفجائية لا يليها الفعل ، وأما لا يليها فعل إلا مقروناً بحرف الشرط نحو : ﴿ فأما إن كان من المقرّبين ﴾^(٢) . قال : وهذا على ما بيناه غير وارد ، لأن الفعل يقدر مؤخراً .

تنبيه

[عامل الظرف]

قال ابن النحاس في (التعليقة) : اختلف النحاة في تقدير عامل الظرف والمجرور إذا قدما على اسم إن ، فقال قوم : يقدر الاستقرار بعد اسم إن ، لئلا نكون قد فصلنا بين إن واسمها بغير الظرف والمجرور .

وقال قوم : لا ، بل نقدره قبل الظرف والمجرور ، ولا نعتدّ بهذا فصلاً ، لكونه لازم الإضمار ، ولا يجوز إظهاره .

السادس : في الفرق بين الظرف المستقرّ والظرف اللغو .

(١) يونس / ٢١ .

(٢) الواقعة / ٨٨ .

قال الشيخ سعد الدين التَّفَازَانِي فِي حَاشِيَةِ الكَشَافِ : ^(١) وَفِي
 وَفِي (شَرَحِ المَفْصَلِ) لِلأَنْدَلِسِيِّ . قَالَ الخَوَارِزْمِيُّ : فِي الظَّرْفِ
 المُسْتَقَرِّ بفتح القاف كذا سماعنا فِي المَفْصَلِ . وَفِي الكَشَافِ والمراد به
 المَوْضِع . وَلفظ ابن السَّرَاجِ : إِذَا كان الظَّرْفُ غَيْرَ مَحَلِّ سَمَاءِ الكُوفِيِّينَ
 الصِّفَةِ الناقصة . وَجعله البَصْرِيُّونَ لغواً . وَيريدونَ بِالمُسْتَقَرِّ ما كان
 خَبِراً محتاجاً إِليه . وَسُمِّيَ مُسْتَقَرًّا لِأَنه يَتعلَّقُ بِالاستقرار ، وَالاستقرار
 فِيه فَهُوَ مُسْتَقَرٌّ فِيه ، ثُمَّ حُذِفَ فِيه اختصاراً ، وَباللَّغُو ما كان فَضْلةً ،
 وَسُمِّيَ لَغواً ؛ لِأَنه لو حُذِفَ لكان الكلام مُستغنياً لا حاجة إِليه .
 انتهى .

السابع : إِنْهم يَتَسَعُونَ فِي الظَّرْفِ وَالمَجْرور ما لا يَتَسَعُونَ فِي
 غَيْرهما ، فَلذلك فَصَلوا بِهِما الفِعْلَ الناقص من معموله نحو : كان فِي
 الدار أَوْ عِنْدَكَ زَيْدٌ جالِساً ، وَفِعْلَ التَعَجُّبِ من المَتَعَجِّبِ مِنْهُ نحو : ما
 أَحْسَنَ فِي الهِجاءِ لِقائِ زَيْدٍ ، وَما أُثْبِتَ عِنْدَ الحَرْبِ زَيْدًا ، وَبِينَ
 الحَرْفِ الناسخِ وَمنسوخه نحو :

٢٠٨ = فَلا تَلْحَنِي فِيها فَإِنَّ بُحْبَها أَخاك مِصابُ القَلْبِ جُمٌّ بِلابِلُهُ ^(٢) / [٢٤٠]

- (١) يَعدُ قولُه فِي حَاشِيَةِ الكَشَافِ نَصَّتِ المِخطوطات عَلى أن بَعدَه بياض ، وَقد
 حَدَدتْ بَعضُ النسخِ هَذا البياضَ الَّذِي فِي الأَصلِ بِمِقدارِ ثَلاثَةِ أَسطُرٍ وَما
 يَجدُرُ ذِكرُه أَنه لا تَوجدُ إِشارةٌ فِي طِ إلى هَذا البياضِ .
 (٢) من شواهد : سيبويه ٢٨٠/١ ، وابن عقيل ١٣٠/١ ، والمغني ٧٧٣/٢ ،
 والخزانة ٥٧٢/٣ ، والعيني ٣٠٩/٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي
 ٩٦٩/ ، والأشموني ٧٧٢/١ ، والهمع والدرر رقم ٥٠٧ .

وبين الاستفهام والقول الجاري مجرّى الظن كقوله :

* ٢٠٩ = * أَبْعَدُ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً ^(١) *

وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما نحو :

* ٢١٠ = * لِلَّهِ دَرٌّ - الْيَوْمَ - مَنْ لَامَهَا ^(٢) *

واشتريته بوالله درهم ، وهذا غلام والله زيد .

(١) تمامه :

* شَمَلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتوما *

من شواهد : المغني ٧٧٣/٢ ، والعيني ٤٣٨/٢ ، وشرح شذور الذهب
٣٣٩/ والأشموني ٣٦/٢ ، والهمع والذرر رقم ٦١٩ ، وأوضح المسالك رقم
١٩٧

(٢) صدره :

* لَمَا رَأَتْ سَاتِيْدًا مَا اسْتَعْبَرَتْ *

نسب لعمر بن قميئة .

من شواهد : سيويه ٩١/١ ، ٩٩ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، والإنصاف
٤٣٢/٢ ، وابن يعيش ٤٦/٢ ، ١٩/٣ ، ٢٠ ، ٧٧ ، والخزانة ٢٤٧/٢ .
هذا ، وقد ذكر البغدادي في الخزانة أن الشاهد ثاني أبيات ثلاثة لعمر بن قميئة
وهي :

قَدْ سَأَلْتَنِي بِنْتَ عَمْرٍو عَنِ الْاَرْضِ الَّتِي تُنْكِرُ اَعْلَامَهَا

لَمْ رَأَتْ سَاتِيْدًا مَا اسْتَعْبَرَتْ (البيت)

تَذَكَّرْتُ اَرْضاً بِهَا اَهْلُهَا اَحْوَالُهَا فِيهَا وَاَعْمَامُهَا

ثم قال البغدادي : «وساتيدما» : جبل بين «ميا فارقين» ، و«سعرت» وانظر

الخلاف في معنى الشاهدين النحويين في الخزانة .

وبين إِذْنٌ، ولن ومنصوبها نحو :

٢١١ = * إِذْنٌ وَاللَّهُ نَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ ^(١) * .

٢١٢ = لن ما رأيتُ أبا يزيدَ مُقاتِلاً أَدَعَ القِتَالَ وأشهدَ الهيجاءَ ^(٢)

وقدموهما خبرين على الأسم في باب : إنَّ نحو: « إنَّ لدينا أنكالا » ^(٣) ﴿ إنَّ في ذلك لِعِبْرَةً ﴾ ^(٤) .

ومعمولين للخبر في باب « ما » ، نحو :

٢١٣ = وما كلٌّ منَ وافى منىَّ أنا عارِفٌ ^(٥) * .

(١) تمامه :

* تُشِيبُ الطِّفْلَ من قبل المَشِيبِ *

من شواهد المغنى : ٧٧٤/٢ ، وشرح شذور الذهب / ٢٥٩ ، والتصريح ٢٣٥/٢ ، والأشموني ٢٨٩/٣ ، وقد نسب هذا الشاهد لحسان بن ثابت وأنظر الهمع والدرر رقم ١٠١٠ .

(٢) من شواهد : المغنى ٣١٣/١ ، ٥٨٤/٢ ، ٧٧٤ ؛ والمقرب ٢٦٢/١ والأشموني ٢٨٤/٣ .

(٣) المزمّل / ١٢ .

(٤) آل عمران / ١٣ وغيرها .

(٥) صدره :

* وقالوا تعرّفها المنازل من منىَّ *

من شواهد : سيبويه ٣٦/١ ، ٧٣ ، وشرح شذور الذهب / ١٧٣ ، والمغنى ٧٧٤/٢ . والعيني ٩٨/٢ ، والتصريح ١٩٨/١ ، والأشموني ٢٤٩/١ .

وما في الدار زيد جالساً ، وصلة آل نحو : ﴿ وكانوا فيه من

الزاهدين ﴾^(١) ، وعلى الفعل المنفي (بما) نحو :

* ٢١٤ = ﴿ وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا ﴾^(٢) *

وعلى إن معمولاً لخبرها ، نحو : أمّا، بعد فإنّي أفعل كذا ،

كذا ، وعلى العامل المعنويّ في قولهم : أَكَلَّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ :

وقال الخفاف في شرح (الإيضاح) : الظرف والمجرور اتسع

فيهما ، ووجه ذلك : أن جميع الأفعال ، وما كان على معانيها يدلّ

على الزّمان والمكان دلالة قائمة ، وإن لم يذكر ، فإذا ذُكِرَ فعلى

التأكيد ، وما كان بهذه الصفة فهو كالمستغني عنه أو في حكمه ،

فكأنك إذا فصلت بظرف أو مجرور لم تفصل بشيء .

فائدة

[خبر (لا) لا يلفظ به إلا أن يكون ظرفاً]

قال الجُزولِيّ : بنو تميم لا تلفظ بخبر «لا» إلا أن يكون ظرفاً .

(١) يوسف / ٢٠ .

(٢) تمامه :

* فَثَبَّتِ الْأَقْدَامَ إِنْ لَاقَيْنَا *

ونسب هذا الشاهد لعبد الله بن رواحة الصحابي .

من شواهد : المغني ١/ ١٠٣ ، ٢٩٨ ، ٣٥١ ، ٥٩٤/٢ ، ٧٧٤ .

قال الشلوبين : هذا استثناء طريف لا أعلمه عن أحد ، ولا نقله أحد ، ولا أدري من أين نقله ، وإن كان له وجهٌ من اتساعهم في الظروف ما لم يتسع به في غيرها، ولكنه غير منقول ، وهذا ليس موضع القياس لأنه اتساع ، والاتساع إنما هو منقول .

الثامن : في (تذكرة ابن الصائغ) : قال نقلت من مجموع بخط ابن الرّماح : وينبغي أن يكون الظرف الذي يلزم به الرفع لما بعده ما كان صفة أو صلة : كمررت برجل أو بالذي معه صقر ، لما بين الصّفة والصلة من المناسبة لا يكونان إلا بالفعل أو المشتق منه ، فأما الخبر

والحال كزيد في الدار أبوه / ومررت بزيد في الدار أبوه، فإنه يجوز في [٢٤١] الأب الابتداء والفاعلية، كونه فاعلاً؛ لأنه يرفع الضمير كاسم الفاعل بل أقوى عند أبي عليّ ، وكونه مبتدأ ، لأن اسم الفاعل نفسه يصحّ فيه ذلك كزيد قائم أبوه ، على أن أبا عليّ جعل الجميع شيئاً واحداً، ولم يفرق بين الصّفة والخبر والحال، لأنه يجعل الظرف إذا اعتمد مقدراً بالفعل دون الاسم، وكذا ينبغي أن يكون قياساً ، وأما ابن جنّي فلا يرى ذلك إلا في الصّفة والصلة، وهو الظاهر من كلام سيويوه .

(١) هو عليّ بن عبد الصّمد بن محمد بن مفرّج أبو الحسن ، ولد بالقاهرة سنة

٥٥٧ ومات بها يوم السبت الثاني عشر جمادي الأولى سنة ٦٣٣ هـ انظر البغية

حرف العين

العامل

فيه مباحث :

الأول : العمل أصل في الأفعال ، فرُع في الأسماء والحروف ،
فما وُجد من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يسأل عن الموجب
لعمله ، كذا في (شرح الجمل) .

وقال صاحب (البسيط) : أصل العمل للفعل ، ثم لِمَا قَوِيَتْ
مشابهُتُهُ له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ، ثم لِمَا شُبَّه بهما من طريق
الثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، وهي الصِّفَةُ المشبَّهة .

وأما أفعال التفضيل ، فإنه إذا صحبته مِنْ امتنعت منه هذه
الأحكام ، فيبعد لذلك عن شبه الفعل ، فلذلك لم يعمل في الظاهر .

وقال ابن السراج في (الأصول) : وإنما أعملوا اسم الفاعل لِمَا
ضارع الفعل وصار الفعل سبباً له ، وشاركه في المعنى ، وإن افرقا
في الزمان ، كما أعرَبوا الفعل لِمَا ضارع الاسم ، فكما أعرَبوا هذا
أعملوا ذاك ، والمصدر أعمل كما أعمل اسم الفاعل إذا كان الفعل

مشتقاً منه ، ثم قال : واعلم أنّ الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف بل هو المعرض للعوامل من الأفعال والحروف ، قال : والأصل عندنا: أن الأسماء لا تعمل في الأسماء إلا ما ضارع الفعل منها ، ولولا معنى الحرف ما جرّ الثاني إذا أضيف إليه الأول . وقال الجرّ جاني : الأصل في الأسماء أن لا تكون عاملة وباعتمادها لا يذهب عنها بوصف الاسمية .

فإن قيل : إذا كان الاعتماد لا يُوجب لها صفة / زائدة فلم [٢٤٢] عملت ؟ أولم اشترط الاعتماد ؟ .

قيل : الاسم الصريح هو الذي يصح أن يحدث عنه بوجه من الوجوه ؛ والصفة إذا اعتمدت لم يصح أن يخبر عنها ، بل هي بمنزلة خبر ، لأن الاسم الصريح ليس فيه إلا تميز ذات عن ذات .

وإذا عرفت ذلك تبين أن الاسم يكتسب بهذا الاعتماد تحقيقاً في شبه الفعل، إذ هو واقع في موضع هو خاصّ بالفعل ، والاستفهام والنفي أيضاً من حيث أنهما يطلبان الفعل وهما أخصّ به حتى بلغ من قوّة طلبه للفعل إن قدروا قبل الاسم فعلاً يعمل في الاسم كقوله تعالى : ﴿أبشراً منا واحداً نتبعه﴾^(١) والنفي أخو الاستفهام .

وقال ابن النحاس في (التعلّيقه) : الأفعال أصل في العمل من

حيث كان كُلُّ فِعْلٍ يَقتَضِي العمل أقلّه في الفاعل ، وللحروف المختصّة أصالة في العمل من حيث كانت إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه . وإنّما كان الاختصاص موجهاً للعمل ليظهر أثر الاختصاص كما أن الفعل لَمَّا اختصّ بالاسم كان عاملاً فيه ، فعرفنا أن الاختصاص موجبٌ للعمل، وأنه موجودٌ في الحرف المختص فكان الحرف المختص عاملاً بأصالته في العمل لذلك ، ولا كذلك الاسم فإنه^(١) لا يعمل منه شيء إلا بشبه الفعل أو الحرف وهو المضاف إذا قلنا : إنه هو العامل . ومعنى الأصالة أن يعمل بنفسه لا بسبب غيره . انته .

الثاني : عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال وإلا لبطل الاختصاص الموجب للعمل ، وَمِنْ ثَمَّ كان الأصح في «كي» أنها حرف مشترك ، تارة يكون حرف جرّ بمعنى اللّام ، وتارة يكون حرفاً موصولاً ينصب المضارع، لا أنها حرف واحد تجرّ وتنصب ، وكان الأصح في حتّى أنها حرف جرّ فقط وأنّ نصب المضارع بعدها إنما هو بأن مضمرة، لا بها لِمَا ذُكِر .

الثالث : « العامل المعنوي قيل به في مواضع » :

أحدها : الابتداء عامل في المبتدأ على الصحيح . واختلف في تفسيره ، فقيل هو التعري من العوامل اللفظيّة ، وقيل : هو التعري

(١) في ط فقط : « لأنه » مكان : « فإنه » .

وإسناد الفعل إليه

قال ابن يعيش : والقول على ذلك أن التّعري لا يصلح أن يكون سبباً، ولا جزءاً من السبب ، وذلك أن العوامل تُوجب عملاً إذ لا بد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك ، ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة .

فإن قيل : العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة تأثيراً حسيّاً كالاحتراق للنار، والبرّد للماء، وإنما أمارات ودلالات ، والأمارات قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده .

قيل : هذا فاسد ، لأنه ليس الغرض من قولهم : إن التّعري عامل أنه معرّف للعامل إذ لو زعم أنه معرّف لكان اعترافاً بأن العامل غير التّعري .

وكان أبو إسحاق يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم يعني من الإخبار عنه .

قال : لأن الاسم لما كان لا بُدّ له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ .

قال ابن يعيش : والصحيح أن الابتداء اهتمامك بالاسم ، وجعلك إياه أولاً لثانٍ يكون خبراً عنه، والأولى معنى قائم به يُكسبه قوّة إذا كان غيره متعلقاً به بوكانت رتبته متقدّمة على غيره . وقيل : إنه عامل

في الخبر أيضاً ، ثم قال ابن يعيش : والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده كما كان عاملاً في المبتدأ إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة ، وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ ، وإن لم يكن للابتداء أثر في العمل إلا أنه كالشروط في عمله كما لو وضعت ماءً في قدر ، ووضعته على النار ، فإن النار تسخن الماء فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك هنا .

الثاني : عامل الرفع في الفعل المضارع معنوي على الصحيح ، بل ادعى بدر الدين بن مالك في (تكملة شرح التسهيل) : أنه لا خلاف فيه ، وليس كذلك ، بل الخلاف فيه موجود ، فقد ذهب الكسائي : إلى أن عامله لفظي وهو حروف المضارعة .

وعلى أنه معنوي اختلف فيه : ف قيل : هو تجرده من الناصب والجازم ، وعليه الفراء .

وقيل : هو تعريّة من العوامل اللفظية مطلقاً ، وعليه جماعة [٢٤٤] البصريين / منهم الأخفش .

وقال الأعمش : ارتفع بالإهمال ، قال أبو حيان : وهو قريب من الأول .

وقال جمهور البصريين : هو وقوعه موقع الاسم كقولك : زيد يقوم ، كونه وقع موقع قائم هو الذي أوجب له الرفع .

وقال ثعلب : ارتفع بنفس المضارعة . وقال بعضهم : ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب ، لأن الرفع نوع من الإعراب . قال أبو حيان : فهذه سبعة مذاهب في الرفع للفعل المضارع ، واحدٌ منها لفظي ، وثلاثة معنوية ثبوتية ، وهي الأخيرة ، وثلاثة معنوية عدمية وهي التي قبلها ، قال : وليس لهذا الخلاف فائدة ، ولا ينشأ عنه حكمٌ نطقي .

الثالث : الخلاف جعله الفراء وبعض الكوفيّين عاملاً للنصب في الفعل المضارع بعد أو ، وبعد الفاء ، وبعد الواو في الأجوبة الثمانية^(١) ، يريدون بذلك مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه فهو عندهم نظير : لو تركت الأسد لأكلك ، نصبت لما لم تُرد عطف الأسد لأن الأسد لا يقدر عليه فتترك ، وكذلك عندهم : زيدٌ أمامك وخلفك إنما انتصب بالخلاف لأن الظرف خلاف المبتدأ ، ولذلك لم يرفع (قائم) من قولك : زيد قائم ، وقد يرفعون أيضاً على المخالفة كقوله :

٢١٥ = على الحكم المأتي يوماً إذا قضى قضيتُهُ أن لا يجورَ ويقصد^(٢)

(١) وهي أجوبة الطلب : الأمر - النهي - الاستفهام - التمني - التحضيض - الدعاء - العرض - الرجاء -

(٢) من شواهد : المغنى ١/٣٩٧ ، وسيبويه ١/٤٣١ ، والمحاسب ١/١٤٩ ، ٢/٢١ ، وابن يعيش ٧/٣٨ ، ٣٩ ، والخزانة ٣/٦١٣ ، واللسان : =

قال الفراء : هو مرفوع على المخالفة .

قال ابن يعيش : معنى الخلاف عندهم : عدم المماثلة . وقال

وقال ابن يعيش : ذهب الكوفيون : إلى أن المفعول معه منصوب

على الخلاف ، وذلك أنا إذا قلنا : استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير

الفاعل ، فيقال استوى الماء واستوت الخشبة ، لأن الخشبة لم تكن معوجة

فتستوي ، فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نُصِبَ على الخلاف قالوا :

[٢٤٥] وهذه قاعدتنا في الظرف نحو : زيدٌ عندك / .

الرابع : عامل الفاعل : ذهب قوم من الكوفيين : إلى أن

الفاعل ارتفع بإحداثه الفعل .

وذهب خلف الأحمر : إلى أن العامل في الفاعل معنى

الفاعلية ، كذا نقله عنه ابن عمرون وابن النحاس في (التعليقة) .

وذهب هشام : إلى أنه يرتفع بالإسناد ، قال ابن فلاح : وُردَ

ذلك بأن العامل اللفظي مجمع عليه ، والمعنوي مختلف فيه .

والمصيرُ إلى المُجْمَع عليه أولى من المصير إلى المختلف

فيه .

الخامس : عامل المفعول : ذهب خلف الأحمر : إلى أن

= « قصد » .

وقد نسب إلى عبد الرحمن بن أم الحكم أو إلى أبي اللّحّام الثعلبي .

العامل في المفعول معنى المفعولية. نقله ابن فلاح في (المغني) .

السادس : عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان : ذهب الأخفش إلى أنه معنوي، وهو كونها تابعة بمنزلة عامل المبتدأ ، أو الفعل المضارع . ذكره في البسيط .

فائدة

[في العوامل اللفظية]

قال ابن الحاجب في (أماليه) : العوامل اللفظية مطلقة على كان وأخواتها ، وعلى ظننت وأخواتها ، وإن وأخواتها ، وما الحجازية .

وحروف الجر وإن كانت لفظية أيضاً ، إلا أنها لما كانت تقتضي شيئاً واحداً لم تعد مع تيك بخلاف ما ذكر أولاً .

المبحث الرابع

كل حرف اختص بشيء ولم ينزل منزلة الجزء منه فإنه يعمل ، ذكره الجزولي في (حواشيه) ، ونقله ابن الخباز في (شرح الدرّة الألفية) ، قال : وقوله : لم ينزل إلى آخره ، يُحترز به من (قد) و (السين) و (سوف) و (لام) التعريف فإنهن مختصات ، ولم

يَعْمَلْنَ، لَأَنْهَن كَالْجِزءِ مِمَّا يَلِينَهُ .

وسبقه إلى ذلك ابن السراج في (الأصول). وفي بعض شروح
 (الجمل) مثله وزاد : إن الدليل على ذلك في (سوف) دخول اللّام
 عليها في قوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ ^(١)، فلولا أنها
 بمنزلة حَرْفٍ من حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللّام والفعل ،
 قال : فإن وأخواتها وحروف الجرّ إنما عملت في الأسماء لانفرادها
 بها ، والنواصب والجوازم ، إنما عملت في الأفعال لانفرادها بها ،
 [٢٤٦] وكان القياس في ما النافية أن لا تعمل إلاّ أنها لما كان لها / تَبَّهَان : شَبَّهَ
 عامٌ وشَبَّهُ خاصٌّ عملت ، فشَبَّهَهَا العام : شَبَّهَهَا بالحروف غير
 المختصة في كَوْنِهَا تَلِي الأسماء والأفعال ، وشَبَّهَهَا الخاص : شَبَّهَهَا
 بليس ، وذلك أنها للنفي كما أن ليس كذلك ، وداخلة على المبتدأ
 والخبر كما أن ليس كذلك ، وتخلّص الفعل المحتمل للحال كما أن
 ليس كذلك ، فَمَنْ راعى الشَّبه العام لم يُعْمَلْهَا وهم بنو تميم ، وَمَنْ
 راعى الشَّبه الخاص أعملها ، وهم الحجازيون .
 وقال النيلي : الحقّ أن يقال : الحرف يعمل فيما يختصّ به ،
 ولم يكن مخصصاً له كـ«لام» التعريف (وقد) و(السين) و(سوف) .
 لأن المخصص للشيء كالوصف له ، والوصف لا يعمل في
 الموصوف ، وهذا أولى من قولهم : ولم ينزل منزلة الجزء منه ، لأن

أن المصدرية تعمل في الفعل المضارع ، وهي بمنزلة الجزء منه ، لأنها موصولة .

وفي شرح (التسهيل) لأبي حيان : إنما عملت (إذن) - وإن كانت غير مختصة بالمضارع - لشبهها بـ « أن » كما أعمل أهل الحجاز (ما) إعمال (ليس) وإن كانت غير مختصة بالأسماء لشبهها بها .

ووجه الشبه : أن كل واحدٍ منهما حرف آخره نون ساكنة قد دخل على مستقبل .

وبعض العرب ألغى (إذن) مراعاة لعدم الاختصاص ، كما ألغى بنو تميم (ما) فلم يعملوها لعدم الاختصاص .

وفيه : قال بعض أصحابنا : إنما لم تعمل أدوات التحضيض ؛ لأنها بجواز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت كأنها غير مختصة بالفعل .

وفيه : أن (لولا) (ولو ما) لم تعمل - وإن كان لا يليهما إلا الاسم - لأنها ليستا مختصتين بالاسماء ؛ إذ لو كانتا مختصتين بالاسم لكانتا عاملتين فيه ، وكان يكون عملهما الجرّ إعطاء للمختص بالاسم المختص في الإعراب وهو الجرّ على ما تقرّر في العوامل ، أو يكونان كـ « إن » وأخواتها من الحروف المختصة بالأسماء ، وإنما هما حرفان يدخلان على الجمل ، لكن تلك الجمل تكون اسمية .

وقد لاحظ معنى الاختصاص من ذهب : إلى أن تاليهما مرفوعٌ
 بهما، وهو مذهب الفراء وابن كيسان : وعزاه أبو البركات بن الأنباري
 [٢٤٧] إلى الكوفيين وقال : إنه الصحيح . / وعزاه صاحب (الإفصاح) إلى
 جماعة من البغداديين .

وقال أبو الحسن الأبيدي : الصواب مذهب البصريين : أنه مرفوع
 بالابتداء، لأن كل حرف اختص باسم مفرد فإنه يعمل فيه الجرّ إن
 استحقّ العمل ، فلو كانت (لولا) عاملة لجرّت .

قال أيضاً : والصواب أن الحروف لا تعمل بما فيها من معنى
 الفعل، إذ لو كانت كذلك لعملت (الهمزة) التي للاستفهام ، لأنها
 بمعنى أستفهم ، و(ما) النافية لأنها بمعنى أنفى ، و(لا) بالنيابة
 مناب الفعل ، نعم تزداد كالعوض ، ولا ينسب إليها العمل .

وقال ابن يعيش : لم تعمل حروف العطف جرّاً ولا غيره ، لأنها
 لا اختصاص لها بالأسماء .

والحروف التي تباشر الأسماء والأفعال لا يجوز أن تكون عاملة؛
 إذ العامل لا يكون إلا مختصاً بما يعمل فيه ، قال : وكذلك إلا في
 الاستثناء لا تعمل لأنها تباشر الأسماء والأفعال والحروف ، تقول :
 ما جاءني زيد قط^(١) إلا نفر^(٢) ولا رأيت بكراً إلا في المسجد ، والعامل لا
 يكون إلا مختصاً .

(١) قط سقطت من ط .

(٢) في ط فقط : إلا يقرأ « بالياء والقاف » .

قال : واعلم أن (لا) من الحروف الداخلة على الأسماء والأفعال، فحكمها أن لا تعمل في واحدٍ منهما غير أنها أُعْمِلت في التكرات خاصة لعلة عارضة ، وهو مضارعتها (إن) كما أعملت « ما » في لغة أهل الحجاز لمضارعتها (ليس) ، والأصل أن لا تعمل .

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : اعلم أن الحروف إذا كان لها اختصاص بالاسم أو بالفعل ، فالقياس أن تعمل فيما تختص به ، فإن لم يكن لها اختصاص فالقياس أن لا تعمل ، فمتى وجدت مختصاً لا يعمل ، أو غير مختص يعمل ، فسبيلك أن تسأل عن العلة في ذلك ، فإن لم تجد ، فيكون ذلك خارجاً عن القياس .

وقال : وإذا صحّت هذه القاعدة ، فأقول : إن (ما) النافية ليس لها اختصاص فيجب أن لا تعمل ، ولذلك لم يعملها بنو تميم ، فهي عندهم على القياس فلا سؤال في كونها لم تعمل ؟ لأن الشيء إذا جاء على قياسه وقانونه لا يُسأل عنه .

وأما أهل الحجاز فأعملوها لشبهها بليس من وجوه ، وذكر الأوجه السابقة / .

[٢٤٨]

وقال أبو حيان في (شرح التسهيل) : أصل عمل الحرف المختص بنوع من المعرب أن يكون مختصاً بنوع من الإعراب الذي اختص به ذلك المعرب ، ولذلك لما كان الجزم نوعاً من الإعراب مختصاً بالمضارع ، والحرف الجازم مختص به أعطى المختص

للمختصّ . وكذا القول في حروف الجرّ . انتهى .

وقال ابن عصفور في (شرح المقرب) : لم يجيء من الحروف المختصّة باسم واحد ما يعمل فيه غير خفض إلاّ (ألا) التي للتميّن ، فإن الاسم المبنى معها في موضع نصب بها في مذهب سيويه ، وذلك نحو قولك : ألا مال ؟ وسبب ذلك أنها تضمنت معنى ما ينصبّ وهو : تمنيت .

ضابط

[ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب]

قال ابن إياز : ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ، ولهذا بطل قول من قال : إن «لولا» هي الرافعة للاسم .

وقال الشلوبين : قول من قال : إن أصل عمل الحروف الجرّ خطأ ، وإنما القول الصحيح إن أصل الحرف أن لا يعمل رفعاً ولا نصباً ، لأن الرفع والنصب هما من عمل الأفعال من حيث كان كلّ مرفوع فاعلاً أو مشبهاً به ، وكل منصوب مفعولاً أو مشبهاً به ، فإذا عملها الحرف ، فإنما يعملها لشبه الفعل ، ولا يعمل عملاً ليس له بحقّ الشبه إلا عمل الجرّ إذا كان مضيفاً للفعل أو لما هو في معناه إلى الاسم .

الخامس : قال السّهيلي : أصل الحروف أن تكون عاملة ،

لأنها ليست لها معان في أنفسها ، وإنما معانيها في غيرها .

وأما الذي معناه في نفسه وهو الاسم فأصله أن لا يعمل في غيره ، وإنما وجب أن يعمل الحرف في كل ما دلّ على معنى فيه ، لأنه اقتضاه معنى فيقتضيه عملاً^(١) ، لأن الألفاظ تابعة للمعاني ، فلما تشبّث الحرف بما دخل عليه معنى وجب أن يتشبّث به لفظاً ، وذلك هو العمل ، فأصل الحرف أن يكون عاملاً .

فنذكر الحروف التي لم تعمل ، وسبب سلبها العمل .

فمنها : (هل) فإنها تدخل على جملة قد عمل بعضها في

بعض وسبق إليها / الابتداء ، والفاعلية قد خلت لمعنى في الجملة لا [٢٤٩] لمعنى في اسم مفرد ، فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف وهو الابتداء ونحوه .

وكذلك الهمزة : فإنها حرف دخل لمعنى في الجملة ولا يمكن

الوقوف عليه ، ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه ، لأنه حرف مفرد لا يوقف عليه . ولو توهم ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكدوا بظهور أثره فيها تعلقه بها ، ودخوله عليها ، واقتضائه لها ، كما فعلوا في إن وأخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة أحرف فصاعداً يجوز الوقوف عليها كأنه وَلَيْتَهُ وَلَعَلَّهُ ، فأعملوها في الجملة إظهاراً ، لارتباطها ، وشدة تعلقها بالحديث الواقع بعدها .

(١) في ط فقط : « لفظاً » .

وربما أرادوا توكيد تعلق الحرف بالجملة إذا كان مؤلفاً من حرفين نحو : (هل) ، فربما توهم الوقف عليه أو خيف ذهول السامع عنه ، فأدخل في الجملة حرف زائد ينبه السامع عليه ، وقام ذلك الحرف مقام القلب نحو : هل زيد بذهاب ، وما زيد بقائم ، فإذا سمع المخاطبُ الباء وهي لا تدخل في الثبوت تأكد عنده ذكر النفي والاستفهام ، وأن الجملة غير منفصلة عنده .

ولذلك أعمل أهل الحجاز (ما) النافية لشبهها بالجملة .

ومن العرب من اكتفى في ذلك التعلق وتأكيده بإدخال الباء في الخبر ورآها ثابتة ، في التأثير عن العمل الذي هو النصب .

وإنما اختلفوا في « ما » ، ولم يختلفوا في (هل) لمشاركة (ما)، وليس في النفي ، فحين أرادوا أن يكون لها أثر في الجملة يؤكد نفيها بها جعلوا ذلك الأثر كأثر ليس وهو النصب ، والنصب في باب ليس أقوى، لأنها كلمة كليتي ، ولعل ، وكأن ، والوهم إلى انفصال الجملة عنها أسرع منه إلى توهم انفصال الجملة عن (ما) و (هل) فلم يكن بدُّ من إعمال (ليس) وإبطال معنى الابتداء السابق .

وكذلك إذا قلت : ما زيد إلا قائم ، فلم يعملها أحد منهم ، لأنه لا يتوهم انقطاع زيد عن (ما) ، لأن إلا لا تكون إيجاباً إلا بعد نفي ، فلم يتوهم انفصال الجملة عن (ما) . ، ولذلك لم يعملوها عند تقدم

الخبر نحو : ما قائم زيد، إذ ليس من رتبة النكرة أن يكون مبدوءاً^(١) بها مخبراً عنها إلا مع الاعتماد على ما قبلها ، فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عن ما قبلها لهذا السبب^(٢) فلم يحتج / إلى إعمالها [٢٥٠] وإظهارها ، ونفي الحديث كما كان قبل دخولها مستغنياً عن تأثيرها فيه .

وأما حرف (لا) فإن كان عاطفاً فحكمه حكم حروف العطف ولا شيء منها عامل ، فإن لم تكن عاطفة نحو : لا زيد قائم ولا عمرو فلا حاجة إلى إعمالها في الجملة ، لأنه لا يتوهم انفصال الجملة بقوله : ولا عمرو ، لأن الواو مع لا الثانية تشعر بالأولى لا محالة ، وتربط الكلام بها فلم يحتج إلى إعمالها ، وبقيت الجملة عاملاً فيها ابتداء كما كانت قبل دخول (لا) ، إلا أنهم في التكرات قد أدخلوها على المبتدأ ، والخبر تشبيهاً بليس ، لأن النكرة أبعد في باب الابتداء من المعرفة ، والمعرفة أشد استبداداً بأول الكلام .

وأما التي للتبرئة فللنحوين فيها اختلاف أي عاملة أم لا ؟ فإن كانت عاملة فكما أعملوا إن حرصاً على إظهار نسبتها^(٣) بالحديث ،

(١) في ط فقط : « مبتدأ بها » .

(٢) في ط : « لهذا السبب الحديث » ، وفي بعض النسخ المخطوطة : « لهذا السبب » بدون كلمة « الحديث » ، وفي بعضها الآخر : « لهذا الحديث » بدون ذكر « السبب » .

(٣) في بعض النسخ المخطوطة : « على إظهار شبهها بالحدث » .

وان لم تكن عامله فلا كلام .

وأما حرف النداء فعامل في المنادى عند بعضهم . والذي يظهر خلافه ، ولو كان عاملاً لما جاز حذفه وإبقاء عمله .

فإن قلت : فلم عملت النواصب والجوازم في المضارع والفعل بعدها جملة ، ثم إن المضارع قبل دخولها كان مرفوعاً بعامل معنوي ، فهلاً منع هذا العامل هذه الحروف من العمل كما منع الابتداء الحروف الداخلة على الجملة من العمل إلا أن يخشى انقطاع الجملة كما خيف في إن واخواتها ؟ .

فالجواب من وجهين : أحدهما : أن الابتداء أقوى من عامل المضارع ، وإن كان كل واحد منهما معنوياً ، لأن عامل المضارع هو وقوعه موقع الاسم المخبر عنه ، فهو تابع له ، فلم يَقْوِ قُوته ، فلم يمنع شيئاً من الحروف اللفظية عن العمل .

والثاني : أن هذه الحروف لم تدخل لمعنى في الجملة ، إنما دخلت لمعنى في الفعل خاصة ، فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجرّ في الأسماء من حيث دلت على معنى فيها لا في الجملة / [٢٥١]

وأما إلا في الاستثناء ، فقد زعم بعضهم أنها عاملة والصحيح أنها موصلة الفعل إلى العمل في الاسم بعدها ، كتوصيل واو المفعول

معه الفعل إلى العمل فيما بعدها ، فاستغنوا بإيصالها العامل عن إعمالها عملاً آخر وكأنها هي العاملة ، ومثلها في ذلك حروف العطف .

ويقاس على ما تقدم لأم التوكيد ، وتركهم إعمالها في الجملة مع أنها لا تدخل لمعنى في الجملة فقط بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعدها .

قال : وهذا الأصل محيط بجميع أصول إعمال الحروف وغيرها من العوامل ، وكاشف عن أسرار العمل للأفعال وغيرها من الحروف في الأسماء ومنبّهة على سرّ امتناع الأسماء أن تكون عاملة في غيرها . هذا لفظ السّهيليّ .

وقال السّلوّيين : الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الأفعال خاصّة ، لأنها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلّها ، إذ ليس حرف معنى يخلو من معنى الفعل . فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلّها ، وإنما يعمل منها ما توفّرت فيه أشباه الفعل كتوفرها في إن وأخواتها (وما) الحجازيّة ، ولهذا لم تعمل (يا) في النداء ، لأن تلك الأشباه ليست موجودة فيها .

(السادس) : قال السّهيليّ : الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدلّ عليه لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول به ، أو فيما كان تابعاً لواحد من هذه نعتاً أو توكيداً أو بدلاً ، لأن التابع هو الاسم الأول في

المعنى، فلم يعمل الفعل إلا فيما دلّ عليه لفظه ، لأنك إذا قلت :
(ضرب) اقتضى هذا اللفظ ضَرْباً وضارباً ومضروباً ، وما عدا ذلك
إنما يصل إليه الفعل بواسطة حرف كالمفعول معه والظرف .

(السابع) : إذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود لم يُصَرَّ إلى
مجاز الحذف . وَمِنْ ثَمَّ ضَعَّفَ بعضهم قول من قال : إن ناصب
المعطوف في قول الشاعر :

٢١٦= هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبْدَرَبِّ أخاعونِ بنِ مخرَاق^(١)

فِعْلٌ يَدُلُّ عليه اسمُ الفاعل . وقال : بل النَّاصِبُ له اسمُ الفاعل
الموجود ، لأنَّ التنوين فيه مرادٌ ، وإذا أمكن نسبة الفعل إلى الموجود
[٢٥٢] لم يُصَرَّ إلى مجاز الحذف / ذكره في البسيط .

وقال أيضاً : ذهب الكوفيون : إلى أن أمثلة المبالغة لا تعمل ،
لأن اسم الفاعل إنما عمل لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته ،

(١) من شواهد : سيويه ٨٧/١ ، والمقتضب ١٥١/٤ ، والخزانة ٤٧٦/٣ ،
والعيني ٥٦٣/٣ ، والأشموني ٣٠١/٢ ، والهمع والدرر رقم ١٦٨٣
وفي ط فقط : « محراق » بالحاء تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والمراجع
السابقة . وفي الدرر يحتمل : « ديناراً » وجهين : أحدهما : أن يكون أراد أحد
الدينارين أو أن يكون أراد رجلاً يقال له : دينار .
وهذا الشاهد قيل إنه مجهول القائل ، وقيل : إنه مصنوع ، وقيل : إنه لجرير
الخطفي .

وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها . والمنصوب بعدها محمولٌ على
فِعْلٍ تفسّره^(١) الصّفة .

قال صاحب (البسيط) : وهذا ضعيف لأن النصّ مقدّم على
القياس ، وتقدير ناصب غيرها على خلاف الأصل ، فلا يصار إليه ما
أمكن إحالة العمل على الموجود ...

فائدة

[المصدر المؤكّد لا يعمل]

وقال ابن فلاح في (المغني) : المصدر المؤكّد لا يعمل
لعدم تقديره بـ « أن » و الفعل ، فإن كان مما التزم حذف فعله
كقولهم : سقياً زيداً ، ورعياً له فيه وجهان :

أحدهما : أن العامل : هو الفعل الناصب للمصدر قياساً على
غيره من المصادر التي لا تقدر بأن والفعل .

والثاني : أن المصدر هو العامل لنيابته عن الفعل ، وقيامه
مقامه ، ونظير هذا : زيدٌ في الدار واقفاً ، هل العامل الظرف لنيابته

(١) في ط : « يفسره الصفة » وفي بعض النسخ المخطوطة : « مفسر الصفحة »
وفي بعضها الآخر : يفسر الصّفة .

عن الفعل أو نفس الفعل هو العامل؟ والأكثر على أن العامل الظرف . انتهى .

(الثامن) إذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى صار بعض حروفها تخطأها العامل، ولذلك تخطى لام التعريف وها التنبيه في قولك : مررت بهذا و (ما) المزيدة في قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ ﴾ (١) : «عما قليل» (٢) و «لا» في نحو: جئت بلا زاد ، وغضبت من لا شيء و ﴿ لَيْتَآ يَكُونُ لِلنَّاسِ ﴾ (٣) و ﴿ وَإِنْ لَا تَفْعَلُوهُ ﴾ (٤) .

(التاسع) : قال الكوفيون : لا يمتنع أن يكون الشيء عاملاً في شيء والآخر عاملاً فيه . وبنوا على ذلك أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان .

قالوا : وإنما قلنا ذلك، لأننا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لا بد له من المبتدأ ، فلما كان كل واحدٍ منهما لا ينفك عن الآخر، ويقتضي صاحبه عملاً كلّ واحد منهما في صاحبه ، قالوا : وقد جاء لذلك نظائر .

منها : قوله تعالى : ﴿ أَيَا مَأ تَدْعُوهُ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ (٥)

(١) في ط : « فيما رحمة من ربك » تحريف ، انظر آل عمران / ١٥٩ .

(٢) المؤمنون / ٤٠ .

(٣) البقرة / ١٥٠ ، والنساء / ١٦٥ .

(٤) المائدة / ٧٣ .

(٥) الإسراء / ١١٠ .

فنصب (أياً) بـ «تدعو» / وجزم (تدعو) بـ «أياً» فكان كل واحد منهما [٢٥٣] عاملاً في الآخر ، ومثله : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾ (٦) فأينما منصوب بتكونوا ، وتكونوا مجزوم بأينما ، وذلك كثير في كلامهم .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) : حكى ابن جنّي في كتاب له يسمّى (الدّمِشقيّات) غير الدّمِشقيّات المشهورة له بين الناس قولاً عن الأخفش : أن فعل الشرط وفعل الجواب يتجازمان كما قيل عن مذهب الكوفيين في المبتدأ والخبر .

وقال ابن الدهان في (الغرّة) : قول الكوفيين فاسد من وجهين :

أحدهما : أن الخبر إذا كان عاملاً فرتبته التّقديم ، وإذا كان معمولاً فرتبته التأخير ، والشّيء الواحد لا يكون مقدماً ومؤخراً من كلّ وجه .

والثاني : أن الاسم ليس من حقه العمل ، وإنما يعمل بشبه الفعل الرّفْع ، والنّصب ، وبشبه الحرف الجرّ والجزم ، وليس فيهما شبهة . وأما (أيّاما تدعو) ، فإن (تدعو) عمل في (أيّ) ، بحكم الأصل ، و(أيّ) عمل في تدعو بحكم النّيابة عن الحرف الشرطي ، ويلزمهم أيضاً أن لا يعملوا إنّ وكان ، وظننت ، لأن العامل موجود فكيف يجمع بينهما ؟ (العاشر) : فرق بين العامل والمقتضي ، قال ابن يعيش في

(شرح المفصل) : ليست الإضافة هي العاملة للجرّ ، وإنما هي المقتضية له . والمعنيّ بالمقتضى هنا: أن القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميّز عنهما ، إذ الإعراب إنما وضع للفرق بين المعاني ، والعامل هو حرف الجرّ أو تقديره ، فالإضافة معنى وحرف الجرّ لفظ ، وهي الأداة المحصّلة له كما كانت الفاعليّة والمفعوليّة معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول ، والفعل أداة محصّلة لهما فالمقتضى غير العامل .

ا هـ .

(الحادي عشر) : قال ابن النحاس في التعلّيقه : هنا نكتة لطيفة ، وهو أن الاسم العامل ومعموله يتنزّل منزلة المضاف والمضاف إليه في باب النداء وباب لا / فكما يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ، كذلك يحذف العامل ويبقى معموله ، إلا أنه لما كان الأكثر إذا حذف المضاف، يعرب المضاف إليه بإعرابه ، ولا كذلك العامل والمعمول كثر حذف المضاف، وقلّ حذف العامل .

(الثاني عشر) : قال ابن يعيش : قد يكون للحرف عملٌ في حال لا يكون في حال أخرى. وفيه نظائر :

الأول : لولا تعمل الجرّ في المضمّر ولا تعمله في المظهر .

الثاني : لدن تنصب غدوة ولا تنصب غيرها .

الثالث : عسى تنصب المضمّر نحو عساك وعساي ،

وعملها مع الظاهر الرفع .

الرابع : لات تعمل عمل ليس في الأحيان، ومع غيرها لا يكون لها عمل . هذا ما ذكره ابن يعيش .

و وذكر أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) مثله ، وزاد في النظائر تاء القسم تختصّ باسم الله ، وكاف التشبيه تختص بالظاهر. وكذا واو القسم، ومذ ومند .

وقال أبو البقاء في (التبيين): من الحروف ما يعمل في موضع ولا يعمل في موضع آخر ، وما النافية تعمل في موضع ، ولا تعمل في موضع آخر ، وكذلك حتى تجر في موضع ولا تجرّ في موضع آخر ، وذلك كثير ، ولما ذكر سيبويه لولا وأنها تجرّ المضمّر دون غيره ، واستأنس لها بنظائر منها : لدن ولات قال : ولا ينبغي لك ان تكسر الباب، وهو مطرد، وأنت تجد له نظائر .

(الثالث عشر) : لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد ، ولهذا ردّ قول من قال إن الإبتداء والمبتدأ معاً عاملان في الخبر ، وقول من قال : إن المتبوع وعامله معاً عاملان في التابع ، وقول من قال : إن (إن) وفعل الشرط معاً عاملان في الجزاء ، وقول من قال :

إن الفعل والفاعل معاً عاملان / في المفعول . حكاه أبو البقاء [٢٥٥] في (التبيين) عن بعض الكوفيين وابن فلاح (في المغني) عن الفراء .

وقال ابن النحاس في التعليقة : إذا جعلنا مجموع «حلو حامض»
 خبراً فالعائد ضمير من طريق المعنى ، لأن المعنى هذا مر ، ولا يكون
 ذلك العائد في أحدهما ، لأنه حينئذ يكون مستقبلاً بالخبرية ، وليس
 المعنى عليه ولا فيهما ، لأنهما حينئذ يكونان قد رفعاً ذلك الضمير فيلزم
 اجتماع العاملين على معمول واحد ، وذلك لا يجوز .

(الرابع عشر) : مرتبة العامل أن يكون مقدماً على الم معمول .

قال ابن عصفور في (شرح المقرّب) : فإن قيل : يناقض ذلك قولهم :
 العامل في أسماء الشرط وأسماء الاستفهام لا يجوز تقديمه عليها .

(فالجواب) : أن أسماء الشرط تضمنت معنى إن ، وأسماء

الاستفهام تضمنت معنى الهمزة ، فالأصل في : مَنْ ضربت : أَمَنْ
 ضربت ، ثم حذفت الهمزة في اللفظ ، وتضمن الاسم معناها . وإذا
 كان الأصل كذلك فتقديم العامل في أسماء الشرط والاستفهام عليها
 سائغ بالنظر إلى الأصل ، وإنما امتنع تقديمه عليهما في اللفظ
 لعارض ، وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام .

(الخامس عشر) : قال ابن إياز : العامل اللفظي وإن ضعف

تعلقه أولى من العامل المعنوي بدليل اختيارهم : زیداً ضربت على
 زيد ضربت . وقولهم : إن زیداً أضرب^(١) لا يجوز إلا في الضرورة .

(١) في ط : إن زیداً ضرب .

(السّادس عشر) : قال الشّلوبين في (شرح الجُزوليّة) :
العوامل لا يليها إلاّ الجوامد لا الصّفات إلاّ أن تكون خاصّة لجنسٍ
بها ، فيجوز حينئذ حذف الموصوف ، وإقامة الصّفة مقامه ، فأجرى
الاسم الذي بعد اسم الإشارة مَجْراه دون اسم الإشارة ، فكما أنه ليس
بمستحسن : مررت بالْحَسَن ، ولا مررت بالجميل ، لأنه لا يخصّ
جنساً من جنس ، فكذلك ليس بِمُسْتَحْسَن : مررت بهذا الحَسَن ولا
الجميل ، ولكن المستحسن إنما هو مررت بهذا الضّاحك ، كما
يستحسن : مررت بالضّاحك ، لأنه يخصّ جنساً مِنْ جنس ، فيعلم ،
الموصوف هنا / .

[٢٥٦]

(السابع عشر) : قال ابن عصفور : العامل الضّعيف لا يعمل
فيما قبله ، ولهذا ، لا يتقدم أخبار إن وأخواتها عليها . انتهى .
ولا المجرور والمنصوب والمجزوم على الجار والناصب والجازم .
ولا الحال على عامله الضّعيف غير الفعل المتصرف ، وشبهه كاسم
الإشارة وليت ولعلّ وكأنّ وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار ولا
التمييز على عامله الجامد إجماعاً ، ولا معمول المصدر وفعل التعجب
واسم الفعل .

(الثامن عشر) قال أبو البقاء في (التبيين) : العامل مع
المعمول كالعلة العقليّة مع المعلول والعلة لا يفصل بينها وبين
معلولها ، فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك إلاّ في مواضع
قد استثنيت على خلاف هذا الأصل للدليل راجح .

(التاسع عشر) : قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : الحروف لم يأت فيها تعليق ، وقد جاء التعليق في الأفعال . وقد جاء في الأسماء قليلاً قالوا : مررت بخير وأفضل من زيد فـ«من» مخفوضة بالثاني ، والأول معلق . وأنشد سيويه :

٢١٧ = * بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ (١) *

(العشرون) : قال ابن هشام : العامل الضعيف لا يحذف ، ومن ثم لا يحذف الجارّ والجازم والنّاصب للفعل إلاّ في مواضع قويت فيها الدّلالة ، وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها .

(الحادي والعشرون) : قال ابن جنّي : يدلّ على ضعف عوامل الأفعال عن الأسماء أنّ جواب الشرط جزم بـ«إنّ» وفعل الشرط كخبر المبتدأ بالمبتدأ والابتداء ، فجرت إن مجرى الابتداء .

* * *

(١) من شواهد : سيويه ٩٢/١ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، وابن يعيش ٢١/٣ ، والخزانة ٣٦٩/١ ، ٢٤٦/٢ ، والمغنى ٤٢٥/٢ ، ٦٨٦ ، والعيّني ٤٥١/٣ ، والأشموني ٢٧٤/٢ . هذا
وصدره :

* يا مَنْ رأى عارضاً أسرّ به *

ونسب للفرزدق .

العَارِضُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ

فيه فروع :

منها : أفعال الوصف إذا طرأت عليه الاسميّة ، فهو باق على منع صرفه ، ولا يعتدّ بالعارض كأدهم . وأفعال الاسم إذا طرأت عليه الوصفية فهو باق على الصّرف . ولا يعتدّ بعارض الوصفية كأربع في قولك : مررت بنسوة أربع .

ومنها قال الشيخ عبد القاهر الجرجانيّ في (شرح الإيضاح) :

[٢٥٧]

العرب / لا تنقُضُ أصولها لِلْبَسِّ يَعْرِضُ .

ومنها : قولهم : صَيْدٌ وَحَوْلٌ^(١) بتصحيح الياء والواو، وإن تحرّكا وانفتح ما قبلهما مراعاة للأصل وإهمال العارض .

ومنها : الأصل في التقاء الساكنين أن يحرك الأول بالكسرة ، فإن كان بعده ضمة لازمة حُرِّكَ بالضم إبتاعاً . ولا عِبْرَةٌ بالضمة العارضة كضمة الإعراب نحو: لم يَضْرِبْ ابنُ زيدٍ فإنك تكسر الباء لا غير ، وإن كانت التّون من (ابن) مضمومة لعروض ضمتها .

ومنها : قال الشّلوّيين في (شرح الجزوليّة) : إذا اتّصل

(١) في ط « حول » بالخاء تحريف . والمراد تصحيح عين الفعلين صَيْدِ الذي الوصف منه على أَفْعَلْ : « أصيد » وهو مائل العنق ، وَحَوْلِ الذي الوصف منه على أَفْعَلْ : « أحول » .

بالمضارع نونُ النسوة فإنه يبنى عند الجمهور .

وقال قوم : هو باقٍ على إعرابه ، وإنما منع من ظهور الإعراب فيه مانع كما منع من ظهور الإعراب في الاسم المضاف إلى ياء^(١) المتكلم . وهذا قولٌ قد ذهب إليه طائفة قليلة من المتقدمين ، حكاه ابن السراج ، واختاره أبو بكر بن طلحة ، وقال : إنه هو الحق ، وإن مذهب أكثر المتقدمين في ذلك خطأ .

قال وحجة الجمهور : أن هذه النون لما أوجبت ذهاب الإعراب من الفعل كان أصل الفعل البناء رجع إلى أصله ، إذ قد ذهب ذلك الأمر الطارىء عليه الذي هو الإعراب .

قال هؤلاء : وهذا فرق بين المضارع الذي يتصل به النون وبين الاسم الذي يتصل به ياء المتكلم ؛ إذ الاسم ليس أصله البناء ، إنما أصله الإعراب ، فإذا كان أصله الإعراب فلا ينبغي أن ينتقل عن الأصل ما وجدنا السبيل إليه بوجه . وقد وجدنا السبيل بأن نقول : إن ذهاب الإعراب هنا عارض ، والعارض لا يعتد به .

ومنها : قال أبو البقاء في (التبيين) : يجوز حذف الحرف الرابع من الاسم الرباعي في الترخيم مطلقاً .

(١) في ط : « ياء السراج » بزيادة كلمة السراج تحريف من انتقال عين الناسخ الى كلمة ابن السراج التي تأتي بعد ذلك ، وليس في النسخ المخطوطة هذه الزيادة .

ومنعه الكوفيون إذا كان قبل الطرف ساكنٌ ، فإنه إذا حذف وحده كان الباقي ساكناً، وذلك حكم الحروف، ولا نظير له في الأسماء المعربة .

وأجيب بأنه عارضٌ، ألا ترى أن ترخيم (حارث) بصيره إلى بناء

لا نظير / له في الأصول وهو مانع ، ومع ذلك جاز أن يبقى على هذا [٢٥٨] المثال؛ لأن الترخيم عارضٌ فلا اعتداد به في هذا المعنى .

ومنها : قال أبو البقاء أيضاً : إذا كان ما قبل آخر الاسم ساكناً مثل بكر جاز في الوقف أن تنقل الضمة والكسرة إليه .

واختلفوا في المنصوب الذي فيه الألف واللام نحو : رأيت البكرَ . فمذهب البصريين : أنه لا تنقل فتحة الرّاء إلى الكاف ، بل يوقف عليها بغير نقل . ووجهه : أن هذا الاسم له حالة في الوقف تثبت فيه الألف والفتحة قبلها نحو رأيت بكرا ، فلما كانت كذلك اطردها حكمها حتى صارت في حال التعريف مثل حالها في التنكير؛ لأنّ حالها حال واحدة ، وهذا نظير امتناع الخرم^(١) في (متفاعلن) في (الكامل)، لثلاً يفضي إلى حال يلزم فيه الابتداء بالسّاكن . ويؤيد ذلك أن التنكير هو الأصل والتعريف عارضٌ، فوجب أن لا يعتد بالعارض، وأن

(١) في ط : «الحرم» بالخاء ، تحريف ، وآلخرم بالخاء والراء ، أو الخزم بالخاء والزاي هو : إسقاط أول الوجد من المجموعة من صدر المصراع الأول من بحر الطويل ، فتصبح : فعولن : عولن .

يستمرّ حكم التنكير .

ومنها : قال بعضهم : كان ينبغي أن تثبت الياء في جوارٍ في حال الجرّ كما تثبت في حال النّصب ، لأن حركته في الجرّ الفتح فينبغي أن لا تحذف .

قال ابن النحاس في (التعليقة) : فالجواب : أن النظر إلى أصل الحركة، لا إلى العارض بعد منع الصّرف؛ لأنه لالتقائه مع تنوين الصّرف نظر إلى ما يستحقّه الاسم في الأصل .

ومنها : قال ابن النحاس : قاعدة الإعراب أن يثبت وصلأ ، ويحذف وقفأ . فإن قيل : فإن لنا في الإعراب ما يثبت وقفأ ، ويحذف وصلأ ، وهو الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير جمع المذكورين أو المخاطبة المؤنثة ، وأكد فإنه يحذف منه الضمير، ونون الرفع لنون التوكيد ، فإذا وقف عليه حذفت نون التوكيد للوقف ، وأعيد الضمير ونون الإعراب اللذان حذفنا نون التوكيد، فهذا إعراب يثبت وقفأ ، ويحذف وصلأ .

قيل : الحذف هنا إنما كان لعارض فأعيد عند زوال العارض .

ومنها : قال ابن يعيش : إذا لحقت تاء التانيث الفعل المعتل [٢٥٩] اللّام حذفت / اللّام لالتقاء الساكنين نحو : رَمَت ، فإن لقيها ساكن بعدها حرّكت بالكسر لالتقاء الساكنين نحو : رَمَتِ المرأة، ولا يرد الساكن المحذوف؛ إذ الحركة عارضة .

وكذلك تقول : المَرَاتَانِ رَمَتَا فَلَا تَرَدُّ السَّاكِنُ وَإِنْ انْفَتَحَتْ
 التَّاءُ ، لأنها حركة عارضة ، إذ ليس بلازم أن يسند الفعل إلى اثنين فأصل
 التَّاءُ السكون ، وإنما حَرَّكَتْ بسبب ألف التثنية . وقد قال بعضهم :
 (رماتا) فرد الألف الساقطة لتحرك التاء ، وأجرى الحركة العارضة
 مجرى اللازمة من نحو : قولا ، وبيعا ، وخافا ، وذلك قليل رديء من
 قبيل الضرورة .

ومنها : قال الشلوبين : النَحْوِيُّونَ إِنَّمَا يَعْقِدُونَ أَبَدًا قَوَانِينَهُمْ
 عَلَى الْأَصُولِ لَا عَلَى الْعَوَارِضِ ، ولذلك حدّوا الإعراب بأنه تغيير
 أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها . ومن الأسماء المعربة
 ما لا تغيير فيه ولا اختلاف كالمصادر والظروف اللازمة للنصب ، فإن
 الأصل فيها أن تغير ، لكن منع من ذلك قلة تمكنها ، فهي في حكم ما يتغير
 نظراً إلى الأصل ، وإلغاء للعارض .

ومنها : قال الشلوبين : قول من قال : إِنَّ الضَّمَّةَ فِي الْخَاءِ مِنْ
 جَاءِ نِي أَخْوَكِ هِيَ ضَمَّةُ الرَّفْعِ ، وأنها منقولة عن حرف الإعراب ، وكذا
 الكسرة في : مررت بأخيك فاسدٌ ، وذلك أن فيه كون الإعراب فيما قبل
 الآخر في الرفع والخفض ، وهذا لا نظير له إلا في الوقف على بعض
 اللغات فيما قبل آخره ساكن ، والوقف عارضٌ ، والعارض لا يعتد به ،
 وهذا في الوصل ، والوصل ليس عارضاً بل هو الأصل .

ومنها قال الشلوبين : إنما لحق الفعل علامة التأنيث إذا كان

فاعله مؤنثاً ولم تلحقه علامة التثنية والجمع إذا كان فاعله مثنى ومجموعاً ، لأن الأكثر لزوم التأنيث فاعتدوا به ، وعدم لزوم التثنية والجمع فلم يعتدوا به ؛ لاعتدادهم باللازم ، وعدم اعتدادهم بالعارض فإنه لا يعتد به في أكثر اللغة .

ومنها : قال ابن يعيش : قولهم : (يضع) و (يدع) إنما حذفت الواو منهما لأن الأصل : يُوَضَعُ وَيُودَعُ ، لأن فَعَلَ مِنْ هَذَا إِنَّمَا يَأْتِي مَضَارِعَهُ عَلَى يَفْعَلٍ بِالْكَسْرِ ، وَإِنَّمَا فَتَحَ فِي يَضَعُ وَيَدَعُ لِمَكَانِ [٢٦٠] حَرَفِ الْحَلْقِ فَالْفَتْحَةُ إِذْنٌ عَارِضَةٌ ، وَالْعَارِضُ لَا اِعْتِدَادَ بِهِ ، لِأَنَّهُ / كَالْمَعْدُومِ فَحَذَفَتِ الْوَاوُ فِيهِمَا ، لِأَنَّ الْكُسْرَةَ فِي حَكْمِ الْمَنْطُوقِ بِهِ .

ومنها : قال الشلوبين : ذهب بعضهم : إلى أن الضمير في نحو رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ نَكْرَةٌ ، لِأَنَّ الْعَرَبَ أَجْرَتْهُ مَجْرَاهَا فَهُوَ فِي مَعْنَى : رُبَّ رَجُلٍ وَرَبِّ أَخِي رَجُلٍ .

وسيويوه أبقاه على معرفته ؛ لِأَنَّ أَصْلَ وَضَعِ ضَمِيرِ النَّكْرَةِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةٌ لَا نَكْرَةٌ ، فَأَجْرَاهُ سَيُويهِ عَلَى أَصْلِهِ ، وَلَمْ يِيَالِ بِهَذَا الَّذِي طَرَأَ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ مَعْنَى الْكَلَامِ ، لِأَنَّهُ أَمْرٌ طَارِئٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَالنَّكْرَةُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَيْسَتْ كَذَلِكَ ، فَلِذَلِكَ جَعَلَ سَيُويهِ ضَمِيرَ النَّكْرَةِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مَعْرِفَةٌ .

ومنها : قال الشلوبين : أَوْجَهُ اللَّغَتَيْنِ فِي بَابِ (قَاضِي) :- أَنَّهُ يُقَالُ فِيهِ فِي الْوَقْفِ فِي حَالِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ . هَذَا قَاضٍ وَمَرَّرْتُ بِقَاضٍ ،

ويقال في الأخرى هذا قاضي ومررت بقاضي .

ووجه هذه اللغة : أن حذف^(١) الياء في الوصل إنما كان التنوين لالتقاءها معه ، وقد سقط في الوقف فرجعت الياء .

ووجه اللغة الأولى : أن حذف التنوين في الوقف عارضٌ والعارض لا يعتدّ به ، فبقيت الياء محذوفة ، وسكن ما قبلها ، لأنه لا يوقف على متحرك .

وهذه اللغة أوجه اللغتين لأنها مبنية على عدم الاعتداد بالعارض وهو الأكثر .

* * *

(١) في ط فقط : «حذف» صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

(حرف الغين)

حرف الغين الغالب واللازم يجريان في العربية مجرىً واحداً

ذكر هذه القاعدة الرّماني ، وبني عليها أن وزن الفعل الذي يغلب عليه يجري في منع الصّرف مجرى الوزن الذي يخصّ الفعل .

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : لكن شرط جريان الغالب مجرى اللازم هنا الزيادة في أوله . والمراد بالزيادة أحد حروف المضارعة .



حرف الفاء

(حرف الفاء)

الفرعُ أحطُّ رتبةً من الأصل

ومِن ثَمَّ لَمْ يُجْزِ إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ مِنْ غَيْرِ

[٢٦١] اعتماد / .

قال في (البسيط) : لأنه فرع عن الفعل في العمل ،
والقاعدة : حطُّ الفروع عن رتب الأصول فاشتراط اعتماده على أحد
الأمور الستة ليقوى بذلك على العمل .

وقال ابن يعيش : قال الكسائي في قوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ
عَلَيْكُمْ ﴾ ^(١) إنه نُصِبَ بِعَلَيْكُمْ عَلَى الْإِغْرَاءِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : عَلَيْكُمْ كِتَابُ
اللَّهِ ، فَقَدَّمَ الْمَنْصُوبَ . قال : ومثله قول الشاعر :

* ٢١٨ = * يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلُّوِي دُونَكَا ^(٢) *

(١) النساء / ٢٤ .

(٢) رجز ، وبعده :

* إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ *

والراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو ، وقد قيل : لجارية من بني مازن =

أي دونك دَلْوِي، قال : وما قاله ضعيف ، لأن هذه الظروف ليست أفعالاً ، وإنما هي نائبة عن الأفعال ، وفي معناها ، فهي فروع في العمل على الأفعال ، والفروع أبداً منحة عن درجات الأصول ، فإعمالها فيما تقدم عليها نسوية بين الأصل والفرع . ذلك لا يجوز .

وقال أيضاً : إذا قلت : عندي راقودٌ خلأً ، ورطلٌ زيتاً ، فلا يحسن أن يجري وصفاً على ما قبله ، لأنه اسم جامد غير مشتق ، ولا إضافته لأجل التنوين فنصب على الفضلة تشبيهاً بالمفعول ، وتنزيلاً للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل من جهة أنه إذا نَوِّنَ نصب، فَعَمِلَ النصب ، وانحطَّ عن درجة اسم الفاعل فاخص عمله في النكرة دون المعرفة كما انحطَّ اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى إذا أجرى على غير من هوله وجب إبراز ضميره نحو قولك : زيد هند ضاربهها هو .

وقال أبو البقاء في (التبيين) : اسم الفاعل والصفة المشبهة إذا جريا على غير من هماله وجب إبراز الضمير فيهما : لأنهما فرعان على الفعل في العمل ، وتحمل الضمير ، وقد انضمَّ إلى ذلك جريانه على غير من هوله ، فقد انضم فرع إلى فرع ، والفرع يقصر عن الأصل

= من شواهد : ابن يعيش ١١٧/١ ، والمغنى ٦٧٤/٢ ، ٦٨٢ ، والخزانة ١٥/٣ ، وشرح شذور الذهب / ٤٠٧ ، وأوضح المسالك رقم ٤٦٣ والتصريح ٢/٢٠٠ ، والأشموني ٢٠٦/٣ ، واللسان : « ميع » . والهمع والدرر رقم ١٥٠٨ .

فيجب أن يبرز الضمير، ليظهر أثر القصور ، ويمتاز الفرع عن الأصل .
وقال ابن يعيش : لا يجوز تقديم خبر إن وأخواتها، ولا اسمها
عليها، ولا تقديم الخبر فيها على الاسم ، لكونها فروعاً عن الأفعال في
العمل، فانحطت عن درجة الأفعال .

وقال ابن فلاح في (المغنى) : إنما حمل نصب جمع المؤنث
[٢٦٢] السالم على جرّه / مع إمكان دخول النصب فيه؛ لئلا يكون الفرع أوسع
مجالاً من الأصل، مع أن الحكمة تقتضي انحطاط الفروع عن رتب
الأصول ، ولأنه يشارك المذكّر في التصحيح ، فشاركه في الإعراب ،
والمذكّر معربٌ بحرفين، فأعرب هذا بحركتين ، وخصّ بالحركة
لانحطاطه عن رتبة الأصل .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) : إنما اختص الجر
بالأسماء ، لأنه لو دخل الأفعال، وقد دخلها الرفع والنصب والجزم، وهي
فرع في الإعراب على الأسماء لكان الفرع أكثر تصرفاً في الإعراب من
الأصل ، والفروع أبداً تنحطّ عن الأصول في التصرف لا تزيد عليها،
فمنع الجرّ من الأفعال لذلك .

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) : لما كان جعل الواو
بمعنى (مع) في المفعول معه فرعاً عن كونها عاطفة لم يتصرفوا في
الاسم الذي بعدها ، فلم يقدموه على العامل وإن كان متصرفاً ، ولا
على الفاعل، لا يقولون : والطيايسة جاء البُرد ، ولا جاء والطيايسة

البرء ، لأن الفروع لا تحتمل من التصرف ما تحتمله الأصول .

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الايضاح) : إنما لم تعمل «ما» عمل ليس مطلقاً بل بالشروط المعروفة ، وهي أن يكون الخبر مؤخراً ، وأن يكون منفيًا ، وأن لا يقع بعد ما (إن) فإن (إن) تكف (ما) عن العمل كما تكف (ما) إن عن العمل ، لأنها في الدرجة الثالثة في العمل ، لأن (ما) مشبهة بليس ، وليس مشبهة بالفعل ، وكل ما هو في الدرجة الثالثة فلا تجده يعمل أبداً إلا مختصاً ليفرق بينهما ، ألا ترى أن تاء القسم اختصت باسم الله وإن كانت بدلاً من الواو ، والواو تخفض في القسم كل ظاهر ، وإنما كان الاختصاص باسم الله في التاء ، لأنها مبدلة من الواو ، والواو بدلاً من الباء فهي في الدرجة الثالثة ، فلذلك اختصت .

وكذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل عملت تشبيهاً باسم الفاعل ، واسم الفاعل عمل لشبهه في الفعل ، فالصفة في عملها في الدرجة الثالثة ، فكان عملها مختصاً ، لأنها لا تعمل إلا ما كان من سبب الأول ، ولهذا نظائر .

وقال ابن إياز : لما كانت (لا) فرعاً في العمل عن «إن» ومشبهة بها وجب / أن تنحط عنها ، فلذلك اشترط في إعمالها شروط كتكبير [٢٦٣] معمولها ، وعدم فصلها .

وقال السخاوي في (تنوير الدياجي) : انحط اسم الفاعل عن

منزلة الفعل في أشياء، لأنه فرع عنه في العمل ، والفرع لا يساوي بالأصل، فمما انحط فيه عن الفعل بروز ضميره إذا جرى على غير من هوله نحو : هند زيد ضاربتة هي ، ولو كان في مكان ضاربتة تضربه لم يبرز الضمير لقوة الفعل .

وقال أبو البقاء : (لا) فرع على إن ، وإن فرع على كان ، والفروع تنقص عن الأصول، فلذلك لا تقوى على العمل في الخبر إذ كانت فرع فرع .

وقال ابن إياز ، لما كان الفعل فرعاً على الاسم في الإعراب لم تكثر عوامله كثرة عوامل الاسم إذ من عاداتهم التصرف في الأصول دون الفروع .

وقال أيضاً : (أن) الناصبة ، للمضارع فرع أن المشددة ، لأن كلاً منهما حرف مَصْدَرِيّ ، ولما كانت فرعاً عليها نصبت فقط ، وأن الثقيلة لأصالتها نصبت ورفعت .

وقال أيضاً : (أن) أصل نواصب المضارع ، ولن ، وإذن ، وكي فروع عنها، ومحمولة عليها ، لكونها تخلص الفعل للاستقبال مثلها ، ولهذا عملت ظاهرة ومقدرة ، وأخواتها لا تعمل إلا في حال الظهور دون التقدير .

وقال ابن القّواس : قيل : إن تنوين عرفات مثل تنوين الصّرف لفظاً وصورة ، والجّر فيها دخل تبعاً للّتين ، ولو كانت لا تنصرف لامتنع دخول الجّر عليها .

وأجيب بأن الجرّ دخلها تبعاً لتنوين المقابلة . وقيل : التنوين عوض عن الفتحة في حالة النصب ، وأبطل بأنه لو عوض عنها لما حصل انحطاط الفرع عن رتبة الأصل .

وقال أيضاً : إنما إمتنع إضافة العدد إلى المميّز لأنه فرع عن اسم الفاعل والصفة المشبهة في العمل ، فلو تصرّف فيه بالإضافة تصرّفهما للزم مساواة / الفرع والأصل وهو محال . [٢٦٤]

وقال ابن هشام في (تذكرته) : نصّ العبدى^(١) على أن (إمّا) لا تستعمل في الإباحة لأنها دخيلة على «أو» وفرع لها، والفرع ينقص عن درجة الأصل .

قال ابن هشام : كأن العبدى لمّا لم يسمعه لم يُجز قياسه وهو مُتَّجِهٌ . انتهى .

* * *

تنبيه

[واو القسم]

قال الأندلسي في (شرح المفصل) : فإن قيل : الواو أكثر

(١) هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بقة العبدى أبو طالب . له شرح الإيضاح ، ومات يوم الخميس العاشر من شهر رمضان سنة ست وأربعمائة . انظر البغية ٢٩٨/١ ، ومعجم الأدباء ٢/٢٣٦ هذا وفي البغية : « العبدى » بالياء ، تحريف ، صوابه من معجم الأدباء .

استعمالاً في القسم من الباء ، فكيف جعلتم القليل الاستعمال هو الأصل ؟ .

قبل : لا يبعد أن يكثر الفرعُ ، ويقلّ الأصل بضرب من التأويل ،
ألا ترى أن نعم الرجل أكثر من : نعم بالكسر .

* * *

الفروع هي المحتاجة إلى العلامات

والأصول لا تحتاج إلى علامة

قال ابن الشيخ بهاء الدين بن النحاس في (التعليقة) : وجد ذلك بخط غالي بن عثمان بن جني عن أبيه ، قال : بدليل أنك تقول في المذكر : قائم ، وإذا أردت التأنيث قلت : قائمة ، فجئت بالعلامة عند المؤنث ، ولم تأت للمذكر بعلامة ، وتقول : رأيت رجلاً فلا يحتاج إلى العلامة ، وإن أردت التعريف أدخلت العلامة ، فقلت : رأيت الرجل ، فأدخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف ، ولم تدخلها في التنكير ، وإذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السين ، لتدلّ بها على استقباله ، وذلك يدلّ على أن أصله موضوع للحال ، ولو كان الاستقبال فيه أصلاً لما احتاج إلى علامة . انتهى .

وانظر إلى دين الشيخ بهاء الدين بأمانته كيف وجد فائدة بخط ولد ابن جني نقلها عن أبيه ، ولم تسطر في كتاب ، فنقلها عنه ، ولم يستجز ذكرها من غير عزو إليه ، لا كالسارق الذي أغار على تصانيفي التي أقمّت في تتبعها سنين / وهي (كتاب المعجزات الكبير) و (كتاب

الخصائص الصُّغرى) وغير ذلك، فسرقها وضمَّها وعيَّرها مما سرقه من كتب الخيضرِيِّ والسَّخاوي في مجموع وأدعاه لنفسه ولم يُعزَّ إلى كُتبي وكتب الخيضرِيِّ والسَّخاوي شيئاً مما نقله منها ، وليس هذا من أداء الأمانة في العِلْم .

* * *

الفروع قد تكثر وتطرَّد حتى تصير كالأصول وتشبه الأصولُ بها

ذكر ذلك ابن جنِّي في (الخصائص) : وقال : من ذلك قول ذي الرِّمة :

٢١٩ = * وَرَمَلِ كَأُورَاكِ الْعَذَارِي قَطَعْتُهُ^(١) *

والعادة أن تشبه أعجاز النساء بكُثبان الأَنْقاء^(٢) ، فلمَّا كثر ذلك

(١) تمامه :

* إِذَا أَلْبَسْتَهُ الْمُظْلِمَاتُ الْحَنَادِسُ *

من شواهد : الخصائص ٣٠٠/١ ، ١٧٦/٢ ، وفي الديوان / ٤٠٨ « جَلَّتْهُ » مكان : « ألبسته ». وهذا الشاهد من قصيدة طويلة مطلعها .
« أَلَمْ تُسْأَلِ الْيَوْمَ الرِّسُومَ الدَّوَارِسُ »

بِحُزْوَى وهل تدري القِفَارُ البَسَابِسُ

وانظر الشاهد في اللسان : « جمل » ، وأمالي المرتضى ٩٦/٢ والحنادِسُ : الليالي المظلمة . وانظر النص في الخصائص في ٣٠٠/١ .

(٢) النَّقَا : القطعة من الرمل ، وجمعه : أَنْقَاء .

وَأُطْرِدَ عَكْسَ الشَّاعِرِ التَّشْبِيهِ فَجَعَلَ أَوْرَاكَ الْعِذَارَى أَصْلًا ، وَشَبَّهَ بِهِ الرَّمْلَ . قَالَ : وَلِذَلِكَ لَمَّا كَثُرَ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ صَارَ وَإِنْ كَانَ مُؤَخَّرًا فِي اللَّفْظِ كَأَنَّهُ مَقْدَمٌ فِي الرَّتَبَةِ فَجَازَ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ مِنَ الْفَاعِلِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ مَقْدَمًا وَالْمَفْعُولُ مُؤَخَّرًا كَمَا جَازَ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ مِنَ الْمَفْعُولِ إِذَا كَانَ مَقْدَمًا عَلَى الْفَاعِلِ وَإِنْ كَانَ مُؤَخَّرًا فِي قَوْلِنَا : ضَرَبَ غَلَامَهُ زَيْدٌ .

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) : الدليل على أن الفرع هو الذي ينبغي أن تجعل فيه العلامة لا الأصل : أنهم جعلوا علامة التثنية والجمع ، ولم يجعلوا علامة الإفراد ، لَمَّا كَانَتِ التَّثْنِيَّةُ وَالْجَمْعُ فَرْعَيْنِ عَنِ الْأَفْرَادِ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا جَعَلُوا عِلْمَةَ التَّصْغِيرِ ، وَلَمْ يَجْعَلُوا عِلْمَةَ التَّكْبِيرِ ، لِأَنَّ التَّصْغِيرَ فِرْعٌ عَنِ التَّكْبِيرِ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا جَعَلُوا الْأَلْفَ وَالسَّلَامَ عِلْمَةً لِلتَّعْرِيفِ ، وَلَمْ يَجْعَلُوا لِلتَّكْبِيرِ عِلْمَةً ، لِأَنَّ التَّعْرِيفَ فِرْعٌ عَنِ التَّكْبِيرِ ، فَإِنْ كَانَ التَّكْبِيرُ فِرْعًا عَنِ التَّعْرِيفِ جَعَلُوا لَهُ عِلْمَةً لَمْ تَكُنْ فِي التَّعْرِيفِ ، وَهِيَ التَّنْوِينُ نَحْوَ قَوْلِكَ : سَيِّوِيهِ وَسَيِّوِيهِ آخِرًا ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ فِي اللِّسَانِ كَثِيرٌ .

* * *

الفرق

عللوا به أحكاماً كثيرة .

منها : رفع الفاعل ونصب المفعول وضم تاء / المتكلم ، وفتح

تاء المخاطب ، وكسرتاء المخاطبة .

وتنوين التمكن دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف ،
وتنوين التنكير دخل للفرق بين النكرة والمعرفة من المبنيات .

ومنها : بناء نحو سبويه على الكسر ، ولم يعرب كعبلبك . قال في
البيسط ، فرقاً بين التركيب مع الأعجمي والتركيب مع العربي .
ومنها : كَنُوا عن أعلام الأناسي بفلان وفلانة .

قال في البسيط : وإذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا عليها اللام
فقالوا : الفلان والفلانة فرقاً بين الكنايتين قال : وإنما اختصت باللام
لوجهين :

أحدهما : أنها أنقص عن درجة الأناسي في التعريف فخصت
بالأم إشعاراً بنقصان^(١) درجتها عن درجة الأصل .

والثاني : أن أعلام البهائم أقل فكانت أقبل للزيادة لقلتها .

ومنها : قال في (البسيط) : فتحت همزة الوصل في أداة
التعريف لكثرة الاستعمال وفرقاً بينها وبين الداخلة على الاسم
والفعل ، فإنها مع الاسم مكسورة ، ومع الفعل مكسورة ومضمومة .

ومنها : قال في (البسيط) : التاء الداخلة على العدد لم تدخل
لتأنيث ما دخلت عليه ، لأنه مذكّر بل دخلت للفرق بين العددين .

(١) في ط : « بنقصان » بالضاد ، تحريف واضح .

ومنها : قال في (البسيط) : لا يؤكّد الضمير المنصوب بالمنفصل المنصوب فرّقاً بينه وبين البدل .

ومنها : قال في (البسيط) تحذف التاء من باب صبور وشكور فرّقاً بين فَعُول بمعنى فاعل ، وفَعُول بمعنى مفعول نحو : حلوبة ، ورَكوبة بمعنى : مخلوبة ومركوبة ، ومن باب جريح وقتيل فرّقاً بين فَعِيل بمعنى مفعول ، وبين فَعِيل بمعنى فاعل كعليم وسميع .

ومنها : قال في (البسيط) : حذفت ألف «ذا» في التثنية هرباً من التقاء الساكنين ، ولم تقلب كما قلبت ألف المُعرب فرّقاً بين تشية [٢٦٧] المبني وتثنية المُعرب ، / وشدّدت النون في ذان عند بعضهم فرّقاً بينه وبين النون في الأسماء المعربة .

وقال : فعيل بمعنى مفعول يكثر على فعلى كجريح وجرحي ، وأسير وأسرى .. ولا يجمع جمع تصحيح فرّقاً بينه وبين فعيل بمعنى فاعل .

وخصّ الثاني بجمع التصحيح ، لأنه أشرف من المفعول ، وجمع التصحيح أدلّ على الشرف لكون صيغة المفرد فيه غير متغيرة .

قال : ولما لم يُفرّقوا في الذي بمعنى مفعول بين المذكر والمؤنث لم يفرّقوا بينهما في الجَمْع . ولما فرّقوا في الذي بمعنى فاعل نحو : كريم وكريمة فرّقوا بينهما في الجَمْع .

ومنها : تغيير صيغة الفعل المبني للمفعول فرقاً بينه وبين المبني للفاعل .

قال ابن السراج في (الأصول) : وقد جعل بينهما في جميع تصاريف الأفعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها ، وما فيه زائد منها فروق في الأبيّة .

ومنها : قال ابن يعيش : أرادوا الفرق بين البدل والتأكيد ، فإذا قالوا : رأيتك إياك كان بدلاً . وإذا قالوا : رأيتك أنت كان تأكيداً ، فلذلك استعمل ضمير المفروع في تأكيد المنصوب . والمجرور اشترك الجميع فيه كما اشتركن في (نا) ، وجروا في ذلك على قياس اشتراكها كلها في لفظ واحد .

ومنها : قال أبو الحسن علي بن محمد بن ثابت الخولاني المعروف بالحدّاد في كتاب (المفيد في معرفة التحقيق والتجويد) : الهاء في (هذه) ليست من قبيل هاء الضمير بديل امتناع جواز الضم فيها، وإنما هي هاء تأنيث مشبهة بهاء تذكير ، ومجراها في الصفة مجراها من حيث كانت زائدة وعلامة لمؤنث، كما أن تلك زائدة ، وعلامة لمذكر أيضاً ، وإنما كسر ما قبلها ، وهاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، لأنها بدل من ياء . وإنما أبدلت منها الهاء للفرقة بين (ذي) التي بمعنى صاحب وبين (ذي) التي فيها معنى الإشارة .

ومنها: قال الجزولي : قد بيني المبني على حركة للفرق بين

مَعْنَى (١) أداة واحدة .

قال الشوليين: كالفتحة في (أنا) اسم المتكلم ، لأن الألف إنما هي للوقف ، فكان حق النون أن تكون ساكنة ، لأن أصل البناء السكون [٢٦٨] إِلَّا أَنَا فَرَقْنَا بَيْنَ أَنْ إِذَا كَانَتْ / أَدَاةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ وَبَيْنَ الَّتِي تُصَيِّرُ الْفِعْلَ فِي تَأْوِيلِ الْاسْمِ فَفَتَحَتْ النُّونَ مِنْ أَدَاةِ الْمُتَكَلِّمِ .

ومنها: قال ابن عصفور في : (شرح الجمل) ، وابن النحاس في (التعليقة) : أصل لام الجر أن تكون مفتوحة ، لكونها مبنية على حرف واحد ، فتحرك بالفتح طلباً للتخفيف ، وإنما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء في نحو قولك : لموسى غلام ، ولموسى غلام ، ولذا بقيت مع الضمير على فتحها لأنه لا لبس معه ، لكون الضمير مع لام الابتداء من ضمائر الرفع والضمير مع لام الجر من ضمائر الجر ، ولفظ ضمائر الجر وضمائر الرفع مختلف فلا لبس حينئذ . وكان يتبعني على هذا أن تكسر لام المستغاثات في نحو يا لزيد ليدخلها على الظاهر إلا أنهم فتحوها تفرقةً بينها وبين لام المستغاثات من أجله . وكانت أحق بالفتح من لام المستغاثات من أجله ، لأن المستغاث به منادى ، والمنادى واقع موقع المضمير ، ولام الجر تفتح مع المضمير ، ففتحت مع ما وقع موقعه .

وقال ابن فلاح في (مغنيه) : أفعال كالأفضل والفضلى يجمع

(١) في ط : « معنى » تحريف والتصويب من النسخ المخطوطة والأسلوب .

هو ومؤنثة جمع التصحيح فرُقاَ بينه وبين أفعل فعلاء .

وقال الأندلسي : إنما تبدل التاء في قائمة في الوقف هاء فرُقاَ بين تانيث الاسم وتانيث الفعل .

* * *

خاتمة

في التنوين

قال ابن السراج في (الأصول) : التنوين نونٌ صحيحةٌ ساكنةٌ ، وإنما خصّها النحويون بهذا اللقب، وسَمَّوها تنويناً ، ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التشية والجمع .

* * *

الفِعْلُ لَا يُشْنَى

قال أبو جعفر بن الزبير في تعليقه على (كتاب سيويه) : وسبب ذلك أن الفعل مدلوله جنس وهو واقعٌ على القليل والكثير ، ألا ترى أنك تقول : ضرب زيدٌ عمراً ، ويمكن أن يكون ضرب مرةً واحدةً ، ويمكن أن يكون ضرب / مرّات فهو إذن دليل على القليل [٢٦٩] والكثير ، والمثنى إنما يكون مدلوله مفرداً نحو: رجلٌ ، ألا ترى أن لفظ (رجل) لا يدلّ إلاً على واحد . وإذا قلت : رجلان دلّت هذه الصيغة على اثنين فقط ، فلمّا كان الفعل لا يدلّ على شيء واحد بعينه لم يكن

لتثنيته فائدة ، وأيضاً فإن العرب لم تثنه .

فإن قيل : إن الفعل مثني في قولك : يفعلان .

فالجواب : أن ذلك باطل لأنه لو كان مثني لجاز أن تقول : زيد

قاما إذا وقع منه القيام مرتين ، والعرب لم تقل ذلك ، فبطل أن يكون مثني في ذلك الفعل .

الفعل أثقل من الاسم

وعلله صاحب (البسيط) بوجهين :

أحدهما : أنه لكثرة مقتضياته يصير بمنزلة المركب ، والاسم بمنزلة المفرد .

والثاني : أن الاسم أكثر من الفعل بدليل أن تركيب الاسم يكون

مع الفعل ومن غير الفعل ، والكثرة مظنة الخفة كما في المعرفة والنكرة .

قال : وإذا تقرّر ثقله فهو مع ذلك فرع على الاسم من وجهين :

أحدهما : أن الفعل مشتق من المصدر على مذهب أهل

البصرة ، والمشتق فرع على المشتق منه ، لأنه يقف وجود الفرع على وجود الأصل .

والثاني : أن الفعل يفتقر إلى الاسم في إفادة التركيب والاسم

يستقل بالتركيب من غير توقف .

وقال ابن يعيش : الأفعال أثقل من الأسماء لوجهين :

أحدهما : أن الاسم أكثر من الفعل من حيث أن كل فعل لا بد له من فاعل اسم يكون معه . وقد يستغنى الاسم عن الفعل . وإذا ثبت أنه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالاً ، وإذا كثر استعماله خفّ على الألسنة لكثرة تداوله ، ألا ترى أن العجمي إذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله ، وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلاً عليه لقلة استعماله له .

والثاني : أن الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً ، فصار كالمركب

منهما إذ / لا يستغنى عنهما، والاسم لا يقتضي شيئاً من ذلك فهو مفرد [٢٧٠] والمفرد أخف من المركب .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) : الاسم أخف من الفعل

لوجوه :

منها : أن الأسماء أكثر استعمالاً من الأفعال ، والشيء إذا كثر

استعماله على ألسنتهم خفّ ، وإنما قلنا : إنه أكثر استعمالاً لأمرٍ :

منها : الأوزان وعدد الحروف .

أما في الأصول فلأن أصول الأسماء ثلاثية ورباعية وخماسية ،

وليس في الأفعال خماسية .

وأما بالزيادة فالاسم يبلغ بالزيادة سبعة ، وأكثر من ذلك على

ما ذكر ، والفعل لا يزداد على السّنة ، فقد زاد عليه في الأصول والزيادة .

وأما الأبنية فأبنية الأصول في الأسماء المجمع عليها تسعة عشر ، وأصول الأفعال أربعة ، وأما الأبنية بالزيادة فالأسماء تزيد على ثلثمائة والفعل لا يبلغ الثلاثين .

ومنها : أن الاسم يفيد مع جنسه والفعل لا يفيد إلا بانضمام الاسم .

ومنها : أن الفعل يفتقر إلى الفاعل فيثقل ولا كذلك الاسم .
فإن قلت : فإن المبتدأ يحتاج إلى خبر فليكن كاحتياج الفعل إلى فاعله .

قلنا : تعلق الفعل بفاعله أشدّ من تعلق المبتدأ بخبره ، لأن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل ، ولا كذلك الخبر من المبتدأ .

ومنها : أن الفعل تلحقه زوائد نحو حروف المضارعة ، وتاء التانيث ، ونونَي التوكيد والضمائر، فتثقل بذلك .

ومنها : أن الأفعال مشتقة من المصادر، والمشتق فرع على المشتق منه، فهي إذن فرع على الأسماء، والفرع أثقل من الأصل . انتهى .

فائدة

[في تعبيراتهم بالفعل]

قال ابن هشام : إنهم يعبرون بالفعل عن أمور :
أحدها : وقوعه وهو الأصل .

الثاني : مشاركته نحو : ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنَ أَجَلَهُنَّ

فَأَمْسِكُوهُنَّ ﴾^(١) أي / فشاركفنَ انقضاء العدة ، ﴿ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ [٢٧١]
تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ﴾^(٢) أي لو شارفوا أن يتركوا .

الثالث : إرادته وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو :

﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ﴾^(٣) ، ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ
فَاغْسِلُوا ﴾^(٤) ، ﴿ إِذَا قُضِيَ أَمْرٌ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٥) .

الرابع مقاربه كقوله :

٢٢٠ = إلى مَلِكٍ كَادَ الْجِبَالُ لِفَقْدِهِ تزولُ وزالَ الرَّاسِيَاتُ مِنَ الصَّخْرِ^(٦)

أي تزول الراسيات .

(١) البقرة / ٢٣٢ .

(٢) النساء / ٩ .

(٣) النحل / ٩٨ .

(٤) المائدة / ٦ .

(٥) آل عمران / ٤٧ .

(٦) من شواهد : المغني / ٧٦٧/٢ .

(الخامس) : القدرة عليه نحو : ﴿ وَعَدَّا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا
فَاعِلِينَ ﴾ (١) أي قادرين على الإعادة . وأصل ذلك أن الفعل يتسبب
عن الإرادة والقدرة وهم يُقيمون السبب مقام المُسبَّب وبالعكس .

(١) الأنبياء / ١٠٤ .

حرف القاف

الْقَلْبُ

قال ابن هشام في (المغنى)^(١) : القاعدة العاشرة من فنون كلامهم القلب: وأكثر وقوعه في الشعر كقول حسن رضي الله عنه :

٢٢١ = كأن سبيئَةً من بيت رأسٍ يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءٌ^(٢)

نصب (المزاج) ، فجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر . وقول
رؤية :

٢٢٢ = ومهمّةٍ مُعْبِرَةٍ أرجاؤه كَأَنَّ لَوْنَ أرضِهِ سماؤُهُ^(٣)

أي كأنّ لَوْنَ سمائه لُغْبِرَتَه لون أرضه ، فعكس التشبيه مبالغَةً ،

وخذف المضاف ، وقول عروة بن الورد :

(١) انظر المغنى ٧٧٥/٢ .

(٢) من شواهد : سيبويه ٢٣/١ ، والمقتضب ٩٢/٤ ، والمحاسب ٢٧٩/١ ، وابن يعيش ٩١/٧ ، ٩٣ ، والخزانة ٤٠/٤ ، والمغنى ٥٠٥/٢ ، والهمع والدرر رقم ٣٩٢ .

(٣) من شواهد : ابن السجري ٣٦٦/١ ، والإنصاف ٣٧٧/١ والمغنى ٧٧٦/٢ ، والعيني ٥٥٧/٤ ، والتصريح ٣٣٩/٢ .

* ٢٢٣ = * فَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي (١) *

وقول القطامي :

* ٢٢٤ = * كَمَا طَيَّنْتَ بِالْفَدَنِ السِّيَاعَا (٢) *

الفَدَن : القَصْر ، والسِّيَاع : الطين . ومنه في الكلام : أَدْخَلْتُ القَلْنُسُوَّةَ فِي رَأْسِي ، وَعَرَضْتُ النَّاقَةَ عَلَى الحَوْضِ ، وَعَلَى المَاءِ ، قاله الجوهري وجماعة منهم : الكسائي والزمخشري ، وجعل منه ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ / كَفَرُوا عَلَى النَّارِ ﴾ (٣) .

[٢٧٢]

وفي كتاب (التوسعة) لابن السكيت : أَنْ عَرَضْتُ الحَوْضَ عَلَى النَّاقَةِ مَقْلُوبٌ . ويقال : إِذَا طَلَعَتِ الجَوْزَاءُ انْتَصَبَ العُودُ فِي الجِرْبَاءِ ، أَي انْتَصَبَ الحِرْبَاءُ فِي العُودِ (٤) .

(١) تمامه :

* وَمَا أَلُوكَ إِلَّا مَا أَطِيقُ *

من شواهد : المغني ٧٧٦/٢ . ومعنى لا ألوك : أي لا أعطيك . وفي القاموس : الألو : العطية .

(٢) صدره :

* فَلَمَّا أَنْ جَرَى سِمَنْ عَلَيْهَا *

وهو يشبه الناقة بالقصر لسمنها . وهو من شواهد المغني ٧٧٧/٢ .

(٣) الأحقاف / ٢٠ ، ٣٤ .

(٤) الجِرْبَاءُ بالكسر ، قال الأمير في حاشيته على المغني : هي دوية ضعيفة لا

لأعظم لها ، فيحصل بقوة الحر اشتدادها ، تدور كيف دارت الشمس لمحبتها =

وقال ثعلب في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً فَاسْلُكُوهُ ﴾^(١) : إن المعنى : اسلكوا فيه سلسلة . وقيل : إن منه : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فِجَاءَهَا بِأَسْنَا ﴾^(٢) ، ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴾^(٣) ، ﴿ أَذْهَبَ بِكُنَابِي هَذَا فَأَلْقَهٗ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾^(٤)

= لها ، والأنتى : حربة . قال الأمير : في تاريخ الخطيب عن أبي محمد إسماعيل بن منصور الجواليقي البغدادي ، قال : كنت في حلقة والذي والناس يقرءون عليه فوقف عليه شاب ، وقال : يا سيدي ، بيتان من الشعر لم أفهم معناهما :

وصل الحبيب جنان الخلد أسكنها وهجره النار يصليني به النارا
فالشمس في القوس أمست وهي نازلة إن لم يزرني وبالجزء إن زارا

فقال له والذي : يا بني : هذا من علم النجوم لا من علم الأدب ، ثم قام من الحلقة ، وإلى على نفسه ألا يجلس في حلقة حتى ينظر في علم النجوم ، ويعرف سير الشمس ،

يعني إذا كانت الشمس في آخر القوس كان نهاية طول الليل ، وآخر الجزاء نهاية قصره . قال الشيخ شرف الدين بن الفارض :

أعوام إقباله كالיום من قصره ويوم إعراضه في الطول كالحجج
انظر حاشية الأمير ٢٠٠/٢ .

(١) الحاقّة / ٣٢ .

(٢) الأعراف / ٤ .

(٣) النجم / ٨ .

(٤) النمل / ٢٨ .

وقال الجوهري في : ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ ﴾ (١) : إن أصله : قَابِي قَوْسٍ ، فقلَّب التثنية بالإفراد (٢) وهو حَسُنُ ، لأن القاب ما بين مقبض القَوْسِ وَسَيْتِهِ (٣) أي طرفه ، وله طرفان ، فله قابان ، ونظيره قوله : ٢٢٥ = إذا أحسن ابنُ العمِّ بعد إساءة فَلَسْتُ لَشَرِّى فَعَلِهِ بِحَمُولٍ (٤) أي لِشَرِّ فَعَلِيهِ (٥) .

وقيل في : ﴿ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ﴾ (٦) : إن المعنى فَعَمِيَتْمُ عنها . وفي : حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولُ (٧) : إن المعنى حَقِيقٌ عَلَيَّ بِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، كما قرأ نافع (٨) في ﴿ لَتَنْوَأَنَّ بِالْعُصْبَةِ ﴾ (٩) إنَّ المعنى : لتنوء العصبةُ بها .

* * *

(١) النجم / ٩ .

(٢) في النسخ المخطوطة ، وط : « والإفراد » بالواو . وفي المغني : « بالإفراد » وهو أوضح .

(٣) في القاموس : سية القوس بالكسر مخففة : ماعطف من طرفيها وجمعه : سيات .

(٤) من شواهد : المغني ٧٧٨/٢ .

(٥) والفعالان : هما : الإساءة والإحسان : وشرهما : الإساءة .

(٦) القصص / ٧٦٦ . وفي ط ، والمخطوطات : « عليكم » مكان : « عليهم » تحريف أما فَعَمِيَتْ عَلَيْكُمْ « فإنها في سورة هود / ٢٨ ، وليست محل استشهاد .

(٧) الأعراف / ١٠٤ .

(٨) هي قراءة نافع والحسن أيضاً . انظر معجم القراءات قراءة رقم ٢٦٢٥ .

(٩) قبلها : « ما إن مفاتحة لتنوء بالعصبة » القصص / ٧٦ .

قد يزاد على الكلام التَّام فيعودُ ناقصاً

قال ابن جنِّي : وذلك قولك : « قام زيد » كلام تامّ ، فإن زدت عليه ، فقلت : إن قام زيد صار شرطاً واحتاج إلى جواب ، وكذلك قولك : زيد أخوك إن زدت عليه (أعلمت) لم تكتف بالاسمين تقول : أعلمت زيدا بكرةً أخاك . وتقول : زيد منطلق ، فإذا زدت عليه أن المفتوحة احتاج إلى عامل يعمل في أن وصلتها ، فتقول : بلغني أن زيدا منطلق .

قال : وجماع هذا : أن كلّ كلام مستقلّ زدت عليه شيئاً غير معقود بغيره ، ولا مُقتَضٍ لسواه ، فالكلام باقٍ بحاله نحو : زيد قائم ، وما زيد قائماً .

وإن زدت شيئاً مقتضياً لغيره معقوداً به عاد الكلام ناقصاً .

وقال الأندلسي في (شرح المفصل) : الجملة قد تكون ناقصة [٢٧٣] بزيادة كما / تكون بنقصان ، ف« أن » إذا دخلت على الجملة صيرتها جزء جملة أخرى ، وجعلتها في حكم المفرد ، فتحتاج في تمامها إلى أمر آخر ، كما أن (أن) المصدرية إذا دخلت على جملة صيرتها في حكم المفرد ، وأخرجتها عن كونها كلاماً .

قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده فإذا اتصل به شيء آخر تغير إعرابه

من ذلك : ما أنت ، وما شأنك ، فإنهما مبتدأ وخبر إذا لم تأت بعدها بنحو قولك : وزيداً فإن جئت به (فأنت) مرفوع بفعل محذوف ، والأصل : ما تصنع أو ما تكون ، فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل ، وارتفاعة بالفاعلية ، أو على أنه اسم لكان ، وشأنك بتقدير : ما يكون ، و (ما) فيهما في موضع نصب خبراً لكان ، أو مفعولاً (لتصنع) .

ومثل ذلك : كيف أنت وزيداً ، إلا أنك إذا قدرت تصنع كان كيف حالاً ، إذ لا يقع مفعولاً به .

* * *

قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ

قال ابن يعيش : وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى ، فإذا ظهر المعنى بقريئة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق ، فإن أتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد ، وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه .

وفروع القاعدة كثيرة ، منها : حذف المبتدأ والخبر ، والفعل ، والفاعل ، والمفعول .
وكل عامل جاز حذفه ، وكل أداة جاز حذفها .

(حرف الكاف)

كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية

منها: حذف الخبر بعد لولا ، قال ابن يعيش في (شرح
المفصل) : حذف خبر المبتدأ من قولك : لولا زيدٌ خرج عمرو لكثرة
[٢٧٤] الاستعمال حتى رفض / ظهوره، ولم يجز استعماله .

وقال صاحب (البسيط) : إنما احتضت (غُدوة) بالنصب بعد
(لدن) دون (بكرة) وغيرها لكثرة استعمال (غدوة) معها وكثرة
الاستعمال يجوز معه ما لا يجوز مع غيره .

قال ابن جنّي : أصل (هَلَمَّ) عند الخليل (ها) للتنبيه و (لُمَّ)
أي : لُمَّ بنا ، ثم كثر استعمالها فحذفت الألف تخفيفاً .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) : قد توسّعا في الظروف
بالتقديم والفصل، وخصّوها بذلك لكثرتها في الاستعمال .

ومما حذف لكثرة الاستعمال ياء المتكلم عند الإضافة .

والتنوين من : هذا زيد بن عمرو .

وقولهم : ايش ، ولم أُبَلْ^(١) ، ولا أدر ، ولم يك .

وحذف الاسم في : لا عليك أي لا بأس عليك .

والتخفيف في (قد) و (قط) إذ أصلهما التثقيل لاشتقاقهما

من : قَدَدْتُ الشيءَ وَقَطَطُهُ .

وقولهم : الله لأفعلن بإضمار حرف الجرّ ، قال سيبويه : جاز

حيث كثر في كلامهم فحذفوه تخفيفاً ، كما حذفوا (رَبَّ) ، قال :

وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم : لاه أبوك ، حذفوا لام

الإضافة واللام الأخرى ليخففوا الحرف على اللسان^(٢) .

وقال بعضهم : لَهَى أبوك فقلبت العين وجعلت اللام

ساكنة ، إذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة . وتركوا آخر

الاسم مفتوحاً ، كما تركوا آخر (ابن) مفتوحاً . وإنما فعلوا ذلك به

(١) في اللسان : (بول) : ويقال : لم أبال ، ولم أبَلْ ، على القصر .

(٢) قال السيوطي في الهمع : قال سيبويه في قول العرب : « لاه أبوك » ، حذف

لام الجرّ وأل ، وهو شاذ لا يقاس عليه ، ثم قالوا : لَهَى أبوك ، قلبوا وأبدلوا

من الألف ياء ، وهو مبني لتضمنه معنى لام الجرّ المحذوفة كما بنى أمس ،

لتضمنه معنى لام التعريف على الفتح لحقته على الياء .

وقال ابن ولاد : أصله : إله أبوك حذفتم الهمزة ثم قالوا : لَهَى بالقلب

تشبيهاً للألف الزائدة بالأصلية . وقال المبرّد : المحذوفة لام التعريف ولام

الأصل ، والباقية لام الجرّ . انظر همع الهوامع ٤ / ٢٢٦ .

لكثرته في كلامهم ، فغيروا إعرابه كما غيروه . ذكر ذلك ابن السراج في (الأصول) .

قال ابن يعيش : الكلمة إذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها .

وفي (تذكرة الفارسي) : حَكَى أبو الحسن والفرّاء : أنهم يقولون : ايش لك . قال : والقول فيه عندنا أنه : أي شيء ، فخفّف الهمزة وألقى الحركة على الياء فتحركت الياء بالكسرة ، فَكُرِهَتْ الكسرة^(١) فيها ، فَأُسْكِنْتَ فَلَجِحَهَا التّونين ، فَحُذِفَتْ لالتقاء الساكنين ، كما أنه [٢٧٥] لَمَّا خَفَّفَ : هُوَ يَرْمِ إِخْوَانَهُ ، فحذفت الهمزة وطرح / حَرَكَتْهَا على الياء كُرِهَ تحريكها بالكسرة فَأُسْكِنَهَا ، وحذفها لالتقائها مع الخاء من الإخوان ، فَالتّونين في (ايشِ) مثل الخاء في إخوانه .

قال : فإن قلت : الاسم يبقى على حَرْفٍ واحد . قيل : إذا كان كذلك (شي^(٢)) ، في (ايش) ، وحسن ذلك أن الإضافة لازمة فصار لزومه الإضافة مشبهاً له بما في نفس الكلمة حتى حُذِفَ منها ، فقالوا : فِيمَ ، وَبِمَ ، وَلِمَ ؟ . فكذلك : ايش .

وقال الزمخشري في (المفصل) في (الذي) : ولا استطالتهم إياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه ، فقالوا : اللذِّ ، بحذف

(١) في ط : السكره ، تحريف

(٢) في ط وبعض النسخ المخطوطة : « شيء » بالهمزة وفي بعضها الآخر :

« شيء » بدون همزة .

الياء، ثم اللَّذْبُحذف الحركة، ثم حذفوه رأساً، واجتزوا بلام التعريف، الذي في أوله. كذا فعلوا في التي .

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) : إِنَّمَا بُنِيَتْ (أَيْنَ) على الفتح لكثرة الاستعمال ، إِذْ لَوْ حُرِّكَتْ بالكسر على أصل التقاء الساكنين لانضمام ثِقَلُ الكسر إلى ثقل الياء التي قبل الآخر ، وهي مما يكثر استعماله ، فكان يُوَدِّي ذلك إلى كثرة استعمال الثقيل .

قال : ومما يبيِّن لك : أن كثرة الاستعمال أوجب فتح أين : أنهم قالوا : جَيْرٍ، فحَرَّكُوا بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، واحتملوا ثِقَلُ الكسرة والياء لَمَّا كانت قليلة الاستعمال ، لأنها لا تستعمل إلا في القسم ، وهي مع ذلك من نادر القسم .

قال : وكذلك (ثَمَّ) بنيت على الفتح ، إذ لو حركوها بالكسر على أصل التقاء الساكنين لا نضاف ثِقَلُ الكسر إلى ثِقَلُ التضعيف مع أنها كثيرة الاستعمال ، فكان يلزم من ذلك كثرة استعمال الثقيل .

قال : وكذلك إنَّ وأخواتها بنيت على الفتح ولم تكسر على أصل التقاء الساكنين استثقلاً للكسرة مع التضعيف ، أو الياء في ليت مع أنَّ هذه الحروف كثيرة الاستعمال ، فلو كسرت لأدَّى ذلك إلى كثرة استعمال الثقيل .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) : (إنما لزم إضمار الفعل في باب التحذير، لكثرتة في كلامهم كما ذكر سيبويه .

وقال الرّمانى : لأنّ التحذير مما يخاف منه وقوع المخوف فهو موضع إعجاب لا يحتمل تطويل الكلام، لئلا يقع المخوف بالمخاطب [٢٧٦] قبل تمام الكلام .

وقال ابن يعيش في (شرح المُفصل) : اعلم أنّ اللفظ إذا كثّر في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه ، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوتُ التّخفيف ، ولَمّا كان القَسَمُ مما يكثر استعماله، ويتكرّر دوره بالغوا في تخفيفه، من غير جهة .

فمن ذلك حذف فعل القسم نحو : بالله لأقومن أي أحلف ، ورُبّما حذفوا المقسم به، واجتزّوا بدلالة الفعل عليه نحو أقسمُ لأفعلن . والمعنى : أقسم بالله .

ومن ذلك : حذف الخبر من الجملة الابتدائية نحو : لعمرك وأيمن الله ، وأمانة الله، فهذه كلها مبتدآت محذوفة الأخبار .

ومن ذلك : إبدال التاء من الواو نحو : « تالله تفتوء » (١) ،

ومن ذلك قولهم : « لعمر الله » فالعمر : البقاء والحياة .

وفيه لغات : عمّر بفتح العين وسكون الميم ، وبضمّ العين وسكون الميم ، وبضمّهما ، فإذا جئت إلى القسم لم تستعمل منه إلا

المفتوح العين ، لأنها أخف اللغات الثلاث ، والقسم كثير فاختاروا له الأَخْفَ .

وقال أبو البقاء في (التبيين) : لاسم الله تعالى خصائص :
منها : دخول (يا) عليه مع وجود اللّام فيه .

ومنها : زيادة الميم في آخره نحو : اللهم . ولا يجوز في غيره .

ومنها : دخول تاء القسم عليه نحو : تالله .

ومنها : التفخيم . ومنها الإبدال كقوله : ها الله ، وآله ، وذلك لكثرة الاستعمال .

وقال أيضاً : يجوز حذف حرف القسم في اسم الله من غير عوض ، ولا يجوز ذلك في غيره ، ووجهه : أن الشيء إذا كثر كان حذفه كذكرة ، لأن كثرت تجربته مجرى المذكور ولذلك جاز التغيير والحكاية في الأعلام دون غيرها . وإنما سوغ ذلك الكثرة .

وقال ابن النحاس في التعليقة (: إذا التقى ساكنان والثاني لام التعريف اختير فتح الأول نحو : من الناس طلباً للخفة فيما يكثر إستعماله ، ويقال الكسر لثقل توالي الكسرتين فيما يكثر استعماله .

وقال ابن فلاح في (المغنى) : شرط الترخيم أن يكون المرخم منادى ، وذلك لأنه حذف ، والنداء يكثر استعماله ، ولذلك

أوقعوه على الحَيِّ والمَيِّت والجَماد ، فناسب كثرة استعماله تخفيف [٢٧٧] لفظه بالحذف كما حذفوا منه التَّونين وياء المتكلم / المضاف إليها ، قال : وشرطه أن يكون علماً. وإنما رخموا صاحباً فقالوا : يا صاح ، لأنه لما كثر استعماله من غير ذكر موصوف صار بمنزلة العَلَم . قال واختصَّ يا بن أمّ ، ويا بن عم بحذف الياء لكثرة الاستعمال ، حتى إن العرب تلقى الغريب ، فتقول له يا بن أمّ ، ويا ابن عمّ استعطافاً وتقرباً إليه ، وإن لم يكن بينهما نسب .

قال : وإنما وجب إضمار الفعل العامل في المنادى وفي التحذير لأن الواضع تصوّر في الدّهن أنه لو نطق به لكثُر استعماله ، فألزمه الإضمار طلباً للخفة لأن كثرة الاستعمال مظنة التخفيف . وأقام مقامه في النداء حرفاً يدلّ عليه في محله .

وقال : المصدر الذي يجب إضمار فعله إنما وجب إضماره لكثرة الاستعمال . ومعنى كثرة الاستعمال : أنه تقرّر في أذهانهم أنهم لو إستعملوها لكثُر استعمالها ، فحفظوها بالحذف ، وجعلوا المصدر عوضاً منها .

وقال ابن الدّهان في (العُرة) : ذهب الأُخفش : إلى أن ما غير لكثرة استعماله إنما تصوّرتّه العرب قبل وضعه ، وعلمت أنه لا بدّ من استعماله فابتدؤا بتغييره علماً بأنه لا بدّ من كثرة استعماله الدّاعية إلى تغييره كما قال .

(١) ٢٢٦ = رأى الأمر يُفْضِي إلى آخر فصير آخِرَهُ أولاً

وقال السّخاويّ في (شرح المفصل) : هم يغيّرون الأكثر ويحذفون منه كما فعلوا في : لَمْ أُبْلِ ، وربما ألحقوا فيه كقولهم : أمهات وكقولهم : اللهم ، ويا أبت ، ويا أمت .



(١) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ٢٠٩/١ ، ٣١/٢ ، ١٧٠ ، والمحتسب

١٨٨/١ ، وابن يعيش ٥ / ١٢٠

حرف اللّام

اللَّبْسُ مَحذُورٌ

ومن ثَمَّ وُضِعَ له ما يزيله إذا خيف ، واستغني عن لحاق نحوه إذا
أُمن .

فمن الأول : الإعراب إنما وضع في الأسماء ليزيل اللبس
الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلفة عليها ، ولذلك استغنى عنه
الأفعال والحروف والمضمرات والإشارات والموصولات ، لأنها دلالة
على معانيها بصيغها المختلفة ، فلم تَحْتَجَّ إليه .

ولمّا كان الفعل المضارع قد تعتوره معانٍ مختلفة كالاسم دخل
[٢٧٨] فيه الإعراب ليزيل / اللبس عند اعتوارها .

ومنه : رفع الفاعل ونصب المفعول ، فإن ذلك لخوف اللبس
منهما لو استويا في الرفع أو في النصب .

ومن ذلك : قال في (البسيط) يُضَافُ إلى اسم الفاعل
المتعدّي إلى المفعول دون الفاعل ، لأن إضافته إلى الفاعل والمفعول
تُفَضَى إلى اللبس ، لعدم تعيّن المضاف إليه ، فالترزم إضافته إلى المفعول

ليحصل بذلك تعيين المضاف إليه ، بخلاف الصفة المشبهة واسم
الفاعل من اللازم ، فإنه لا تلبس في إضافته إلى فاعله لتعيينه ، فجازت
إضافته لذلك .

ومن ذلك : قال في (البسيط) : كان قياس اسم المفعول من
الثلاثي نحو: ضرب وقتل على : مَفْعِلُ بأن يقال : مَضْرِبٌ وَمَقْتُلٌ ليكون
جارياً على يَضْرِبُ، وَيَقْتُلُ إلا أنه عدل عنه إلى مفعول لثلاثي يلبس باسم
المفعول من أفعل نحو : مُكْرَمٌ ومُضْرَبٌ من أكرم وأضرب . وخص
الثلاثي بالزيادة ؛ لِقِلَّةِ حروفه .

ومن ذلك : قال في (البسيط) : قياس التفضيل في أفعل أن
يكون على الفاعل نحو: زيد فاضل وعمرو أفضل منه ، لا على المفعول
نحو : خالد مفضول ، ويكر أفضل منه ، لأنهم لو فضلوا على الفاعل
والمفعول لالتبس التفضيل على الفاعل بالتفضيل على المفعول ، فلما
كان يُفْضِي إلى اللبس كان التفضيل على الفاعل أولى ، لأنه كالجاء
من الفعل ، والمفعول فضلة فكان التفضيل على ما هو كالجاء أولى
من التفضيل على الفضلة .

ومن ذلك : قال في (البسيط) : الجمهور على أن الصِّرف
عبارة عن التنوين وحده ، وعلّة منع الصِّرف إنما أزال التنوين خاصّة
وليس الجَرّ من الصِّرف ، وإنما حذف مع التنوين كراهة أن يلبس
بالإضافة إلى ياء المتكلم لأنه حكى : حذف ياء المتكلم ، وإبقاء

الكسرة في غير النداء قال :

٢٢٧ = * شَرِقَتْ دُمُوعٌ بِيَهْنٍ فَهِيَ سُجُومٌ ^(١) *

وكراهة أن يلتبس بالمبنيات على الكسر نحو حذام .
ومن ذلك : قال في (البسيط) : فائدة العَدْل في الأعلام خفة
اللفظ ، وَرَفَع لبس الصّفة ، لأن فاعلاً أصل وضعه الصّفة ، فإذا عدل
[٢٧٩] إلى فَعَلَ زال ذلك اللَّبْسُ / .

وقال : تكسير الصّفة ضعيفٌ ؛ لأنها إذا كَسَرَت التبس فيها صفة
المذكر بصفة المؤنث في بعض الصّور عند حذف الموصوف نحو :
قامت الصّعاب تحتل الرجال والنساء ، وإذا جمعت بالواو والنون ،
والألف والتاء انتفى اللَّبْسُ .

ومن ذلك : يجوز أن يقال في النداء : يا أبتِ ، ويا أمتِ بحذف
ياء الإضافة وتعويض التاء عنها .

قال ابن يعيش : ولا تدخل هذه التاء عِوَضاً فيما له مؤنث من
لفظه لو قلت في يا خالي ويا عمي : يا خالة ويا عمّة لم يجز ، لأنه كان
يلتبسُ بالمؤنث . فأما دخول التاء على الأمّ فلا إشكال ، لأنها مؤنثة ،
وأما دخولها على الأب فلمعنى المبالغة من نحو : راوية وعلامة .

(١) في اللسان : « سجم » : سجم العينُ والدمعُ الماءُ يَسْجُمُ سَجُوماً
وسجماً :- إذا سال ، والشاهد قائله مجهول .

ومن ذلك : قولهم لله ذره من فارس ، وحسبك به من ناصر .
قال ابن يعيش : فإن قيل : كيف جاز دخول (مِنْ) هنا على النكرة
المنصوبة مع بقائها على أفرادها ، ولا يقال : هو أفرس منك مِنْ
عَبْدٍ^(١) ولا عندي عشرون من درهم ، بل يرد إلى الجمع عند ظهور
(مِنْ) نحو : من العبيد ، ومن الدراهم .

فالجواب أن هذا الموضع ربّما التبس فيه التمييز بالحال فأتوا
بمن ؛ لتخلصه للتمييز .

ومن ذلك : قال ابن يعيش : إنما أتى بالمضمرات كلّها لضرب
من الإيجاز واحتراساً من الإلباس ، أما الإيجاز فظاهر ، لأنك تستغني
بالحرف الواحد عن الاسم بكماله ، فيكون ذلك الحرف كجزء من
الاسم .

وأما الإلباس ، فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك ، فإذا
قلت : زيد فعل زيد جاز أن يتوهم في زيد الثاني أنه غير الأول . وليس
للأسماء الظاهرة أحوال تفترق بها إذا التبست ، وإنما يزيل الالتباس منها
في كثير من أحوالها الصفات . والمضمرات لا لبس فيها فاستغنت عن
الصفات ، لأن الأحوال المقترنة بها وهي حضور المتكلم والمخاطب

(١) في ط ، والنسخة المغربية : « أفرس » ، وفي نسخة المتحف البريطاني
حذفت هذه الكلمة وليس في مكانها بياض ، وفي النسخ الباقية حذفت ،
ومكانها بياض .

وتقدّم ذكر الغائب تغني عن الصفات .

ومن ذلك : قال ابن فلاح في (المغنى) : إنما ضمّ حرف المضارعة في الرباعي دون غيره خيفة التباس^(١) الرباعي بزيادة الهمزة بالثلاثي نحو : ضربَ يَضْرِبُ ، وأكرم يُكْرِمُ ، لأن الهمزة في الرباعي [٢٨٠] تزول مع حرف المضارعة / فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم أمضارع الثلاثي هو أم مضارع الرباعي ؟ ثم حمل بقية أبنية الرباعي على ما فيه الهمزة .

وإنما خصّ الضمّ بالرباعي ، لأن الثلاثي أصل ، والرباعي بزيادة الهمزة فرُع ، فيجعل للأصل الحركة الخفيفة وللفرع الحركة الثقيلة ، وما زاد على الثلاثي محمول على الثلاثي .

وخرج عن هذا الأصل : أهراق يُهْرِيقُ ، واسطاع يُسْطِيعُ ، فإنه ضم حرف المضارعة منهما مع أنهما أكثر من أربعة ، وفي ذلك وجهان :

أحدهما : أن الهاء والسين زيدتا على غير قياس ، والمعنى على الفعل الرباعي ، فهما في حكم العدم .

والثاني : أنهما جعلتا عوضاً عن حركة عين الكلمة ، فإنها نقلت إلى فائها ، وإذا كانا عوضاً عنها لم يعتدّ بهما حرفان مستقلان ؛ فلذلك لم يتغيّر حكم الرباعي . ولو كانا حرفين مستقلين لخرجا إلى الخماسي وتغيّرت صيغة الرباعي من الضم وقطع الهمزة .

(١) في ط : « القباس » مكان : « التباس » ، تحريف ظاهر .

وإنما حكمنا بكونها بدلاً عن نقل حركة العين إلى الفاء ، وإن كان نقل حركة العين إلى الفاء لا يقتضي عَوْضاً ، لكون الرباعي لم تتغير صيغته بهما ، فصارا بمنزلة الحركتين لكونهما عَوْضاً عن نقل الحركتين ، لا عن الحركتين ، لأن الحركتين موجودتان فكيف بعَوْض عنهما مع وجودهما ؟ انتهى .

ومن ذلك : قال الخفاف في (شرح الإيضاح) : تقول في التعجب : ما أحسننا - وفي النفي ما أحسنًا ، وفي الاستفهام : ما أحسننا ؟ . لا تدغم في التعجب ولا في الاستفهام ، لثلا يلتبس أحدهما بالآخر والنفي بهما .

ومن ذلك : قال ابن النحاس في (التعليقة) : لا يجوز أن يأتي المنصوب على الاختصاص من الأسماء المبهمة نحو : إني - هذا - أفعل كذا ، لأن المنصوب إنما يذكر لبيان الضمير ، فإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من الضمير ؛ ولذلك لا يجوز أن يؤتى به نكرة ، فلا يقال : إنا - قوماً - نفعل كذا ؛ لأن النكرة لا تزيل لبساً .

ومن ذلك : قال ابن فلاح في (المغنى) : إنما امتنع حذف حرف النداء من اسم الإشارة عند البصريين ، لثلا تلتبس الإشارة المقترنة بقصد النداء بالإشارة / العارية عن قصد النداء ، لا يقال : [٢٨١] ينتقض هذا بالعلم ، لأنه تلتبس العلمية المقترنة بقصد النداء بالعلمية العارية عن قصد النداء ، لأننا تقول : بناؤه على الضم في أعم الصور

قرينة تدل على النداء ، وهذه القرينة منتفية في اسم الإشارة .

قال : وإنما امتنع حذف حرف النداء من المستغاث به ، لثلاثا يلتبس لأمه بلام الابتداء ، فإنها مفتوحة مثلها ، ولا يكفي الإعراب فارقاً لوجود اللبس في المقصور والمبني في حالة الوقف .

ومن ذلك : لم يجمعوا حية على : حي ، لثلاثا يلتبس بالحي الذي هو ضد الميت بخلاف سائر ما كان من هذا النوع كبقرة ، ونعامة ، وحمامة ، وجرادة ، فإنهم أسقطوا في جمعه الهاء ، وكذا في مذكره .

قال الكسائي : سمعت كل هذا النوع يطرح من ذكره الهاء إلا في حية فإنهم يقولون : حية للمذكر والمؤنث فيقولون : رأيت حية على حية ، فلا يطرحون الهاء من ذكره (١) .

ومن ذلك : إذا التقى ، ساكنان ، وخيف من تحرك أحدهما بالكسر الإلباس حرك بالفتح نحو : أنت في خطاب المذكر ، واضربن ، ولا تضربن في خطابه ، لأنه لو حرك بالكسر لالتبس بخطاب المؤنث .

ومن ذلك : إذا خيف من النسب إلى صدر المضاف لبس حذف

(١) وفي اللسان : « حيا » : على أنه قد روى عن العرب : رأيت حياً على حية أي ذكراً على أنثى . وجمع الحية : حَيَوَات . وفي الحديث لا بأس بقتل الحَيَوَات ، واشتقاق الحية من الحياة ، ويقال : هي في الأصل : حَيوة فأدغمت الياء في الواو ، وجعلتا ياء مشددة .

الصّدر ونسب إلى العُجْز ، فيقال في النسب إلى عبد مناف وعبد أشهل : منافيّ، وأشهلِيّ ، لأنهم لو قالوا : عبدِي لالتبس بالنسبة إلى عبد القيس فإنهم قالوا في النسبة إليه :عبدي، فرقوا بين ما يكون الأول مضافاً إلى اسم يقصد قصده ، ويتعرّف المضاف الأول به ، وهو مع ذلك اسم غالب، أو طرأت عليه العلميّة - وبين ما ليس كذلك ، فإن القيس ليس بشيءٍ معروف معيّن يضاف إليه عبد .

وقال الأخفش في (الأوسط): في النسب إلى المركّب المزجي : وإن خفت الالتباس قلت : رامي هرمزي^(١)

ومن الثاني : عدم لحاق التاء في صفات المؤنث الخاص بالإناث كـ «حائض» وطالق ومرضع وكاعب وناهد وهي كثيرة جداً، لأنها لاختصاصها بالمؤنث / أمن اللبس فيها بالمدكّر، فلم يَحْتَجْ إلى [٢٨٢] فارق .

ومن ذلك قال ابن النحاس في (التعليقة) : إنما لم يجر حكاية المضمّر والمشاربه وإن كانا من جملة المعارف، لأن كلاً منها لا يدخله لَبْس .

* * *

(١) رام هرمز : اسم بلد

حرف الميم

حرف الميم

ما حُذِفَ للتَّخْفِيفِ كان في حكم المنطوق به

ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في (شرح المفصل) .

ومن فروعها : أنهم قالوا : ذَلِّدُ^(١) وَجُنْدِلُ^(٢) ، فاجتمع في الكلمة أربع متحرّكات متواليات ، لأن المراد : ذلاذل ، وجنادل ، لكنهم حذفوا الألف منهما تخفيفاً ، وما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به .

ومن فروعها : قال ابن فلاح في (المغنى) : أفصح اللغتين للعرب في حذف الترخيم أن يكون المحذوف مراداً في حكم المنطوق به .

وقال ابن جنّي في (الخصائص^(٣)) : باب في أن المحذوف إذا

(١) في القاموس : « ذَلَّ » : الذَّلْدِلُ ، والذَّلْدِلَةُ بفتح ذالهما الأولى ، ولامهما وك « عُلْبَطُ وُعْلَبَطَةٌ » ، وهُدْهِدٌ ، وزبرج : أسافل القميص الطويل .

(٢) جُنْدِلُ ك « عُلْبَطُ » : الموضع تجتمع فيه الحجارة ، وقد تفتح جميعه . انظر القاموس وانظر : ذلذل ، وجندل في الممتع ٦٩/١ ، وهمع الهوامع ١٣/٦ ،

دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه .

ومن ذلك: أن ترى رجلاً قد سدّد سهماً نحو الغرض، ثم أرسله فتسمع صوتاً فتقول: القِرطاسَ والله، أي أصاب القِرطاس، فأصاب الآن في حُكْم الملفوظ به البتّة، وإن لم يوجد في اللفظ غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به، وكذلك قولهم لرجل مُهُو بسيف في يده: زيداً، أي اضرب زيداً، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به، وكذلك قولهم للقادم من سَفَر: خَيْرَ مَقْدَمٍ، أي قَدِمْتَ خَيْرَ مَقْدَمٍ، وقولك: قد مررت برجلٍ إن زيداً وإن عمراً، أي إن كان زيداً وإن كان عمراً، وقولك للقادم من حجّه: مبرورٌ مأجورٌ أي أنت مبرور مأجورٌ، ومبروراً مأجوراً .

أي قدمت مبروراً مأجوراً . وكذلك قولهم :

٢٢٨ = *رَسَمِ دَارَ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ^(١) *

أي ربّ رسم دار وكان رؤية إذا قيل له : كيف أصبحت ؟

يقول : خيرٍ عافاك الله أي بخير ويحذف الباء / لدلالة الحال عليها؛ [٢٨٣] لَجْرِي العادة والعُرف بها .

وكذلك قولهم : الَّذِي ضَرَبْتُ زَيْدٌ تَرِيدُ الهاء وتحذفها ، لأن في

(١) تمامه :

* كَذْتُ أَفْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلِيلِهِ *

نسب لجميل . من شواهد الأشموني ٢/٢٣٣ ، واللسان : (جليل) .

الموضع دليلاً عليها .

وعلى نحوٍ من هذا يتوجّه عندنا قراءة حمزة ﴿﴾ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴿﴾^(١) .

ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والضعف على ما رآه فيها أبو العباس بل الأمر فيها أقرب وأخف وألطف ، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس : لم أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمّر ، بل اعتقدت أن يكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت : وبالأرحام ، ثم حذفت الباء لتقدّم ذكرها ، كما حذفت لتقدّم ذكرها أيضاً في نحو قولك : بمن تمرّر امرر، وعلى من تنزل أنزل .

وإذا جاز للفرزدق أن يحذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه مع مخالفته في الحكم له في قوله :

٢٢٩ = وَإِنِّي مِنْ قَوْمٍ بِهِمْ يُتَّقَى الْعِدَا

ورأبُ السَّيِّ وَالْجَانِبُ الْمُتَخَوِّفُ^(٢)

(١) النساء / ١ ، وقد قرأ بها أيضاً : المطوعي ، وإبراهيم النخعي ، وقتادة ، والأعمش . انظر قراءة رقم ١٣٥٨ في معجم القراءات .

(٢) من شواهد : الخصائص ١/ ٢٨٦ ، واللسان : رأب ، وانظر ديوانه ٢٩/١ . والمقصود بالجانب المتخوّف : الثغر الذي يخشى أن يدخل منه الأعداء وفي الديوان المتخوّف بكسر الواو ، والصواب بفتحها ، لأن الثغر مكان التخوّف . وفي الخصائص ضبطت الواو بالكسر .

أي وبهم رَأُبُ الثَّأْيِ^(١) ، فحذف الباء في هذا الموضع ؛ لتقدمها في قوله : بهم يُتَّقَى العِدا ، وإن كانت حالاهما مختلفين ، ألا ترى أن الباء في قوله : « بهم يُتَّقَى العِدا » منصوبة الموضع ، لتعلقها بالفعل الظاهر الذي هو « يتقي » كقولك : بالسيف يضرب زيد .

والباء في قوله : « وبهم رَأُبُ الثَّأْيِ » مرفوعة الموضع عند قوم .

وعلى كُلِّ حال فهي متعلقة بمحذوف ، ورافعة للرأب - ونظائر هذا كثيرة - كان^(٢) حذفُ الباءِ من قوله (والأرحامِ) لمشابتها الباء في (به) موضعاً وحُكماً أجدراً .

وقد أجازوا (تَبًّا) له ، (وويلٌ) على تقدير : وويلٌ له ، فحذفوها ، وإن كانت اللام في « تَبًّا له » لا ضمير فيها ، وهي متعلقة بنفس (تَبًّا) مثلها في (هَلَمْ لك) ، وكانت اللام في (وويلٌ) خبراً ومتعلقة بمحذوف فيها ضمير .

فإن قلت : فإذا كان المحذوف دلالةً عَلَيْهِ عندك بمنزلة الظاهر فهل تجيزُ توكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك : الذي ضربت زيدٌ ، فتقول : الذي ضربت نَفْسَهُ زيدٌ كما تقول : الذي ضَرَبْتُهُ نَفْسَهُ زيدٌ ؟ .

قيل : هذا عندنا غير جائز وليس / ذلك ، لأن المحذوف هنا [٢٨٤]

(١) الثأى : القتل والفساد .

(٢) جواب « وإذا جاز للفرزدق » المتقدم ذكره .

ليس بمنزلة المثبت بل لِأمرٍ آخر ، وهو أن الحذف هنا إنما الغرض فيه التّخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبت تؤكّده لتنقضت الغرض ، وذلك أن التّوكيد والإسهاب ضدّ التخفيف والإيجاز ، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحُكْمَان فلم يَجْزُ أَنْ يجتمعا ، كما لا يجوز إدغام الملحوظ نحو : اقعنسس ، لما يخلق فيه من نقض الغرض .

ومن هذا الباب قولهم : راكب النّاقة طليحانٍ أي راكب النّاقة والنّاقة ، فحذف المعطوف ، لتقدّم ذكر النّاقة الدّالّ عليه . ولما كان المحذوفٌ لدليل بمنزلة الملفوظ به جاء الخبر مُثْنِي .

وقال ابن هشام في (المغنى) : أول مَنْ شرط لِلْحَدْفِ أن لا يكون مؤكّداً الأخفش ، فإنه منع في نحو : «الذي رأيت زيداً» أن يؤكّد العائد المحذوف بقولك : نَفْسُهُ لأن المؤكّد مريدٌ للطول ، والحاذف مريدٌ للاختصار .

وتبعه الفارسيّ فَرَدَّ في كتاب (الإغفال)^(١) قَوْلَ الزجّاج في « إن هذان لساحران »^(٢) إن التّقدير : إن هذان لهما ساحران ،

(١) الإغفال : موضوعه تعليق وإصلاح لأخطاء الزجّاج في معانيه هذا وقد أخطأ القفطيّ في (إنباه الرواة) ٢٧٤/١ حيث ذكر أن لأبي علي الفارسي كتاب « الإغفال » فيما أغفله الزجّاجيّ في المعاني ، ولم يتنبه محقق الإنباه لهذا السهو من القفطيّ ، لأن الإغفال للفارسي فيما أغفله الزجّاج لا الزجّاجي انظر تحقيق هذا ونسخ الإغفال والحديث عنه في كتاب : « القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية » للمحقق ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(٢) طه / ٦٣ ، وهي قراءة رقم ٥١٩٧ في معجم القراءات ، وقد نسبت إلى نافع وآخرين وقد ضم المعجم تسع قراءات لهذه الآية .

فقال : الحذف والتوكيد باللام متنافيان .

وتبع أبا عليّ أبو الفتح فقال في (الخصائص)^(١) : لا يجوز :
الذي ضَرَبْتُ نَفْسَهُ زَيْدٌ كما لا يجوز إدغام نحو : اقعنسس لما فيهما
جميعاً مِنْ نَقْضِ الغَرَضِ .

وتبعهم ابن مالك فقال : لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكّد
كضَرَبْتُ ضَرْباً ، لأن المقصود تقوية عامله ، وتقرير معناه والحذف منافٍ
لذلك .

وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه ، فإن سيبويه سأل
الخليل عن نحو : مررت بزَيْدٍ وأتاني أخوه أنفسهما ، كيف يُنطق
بالتوكيد ؟ فأجابه بأنه يرفع بتقدير : هما صاحباي أنفسهما . وينصب
بتقدير : أعنيهما .

ووافقهما على ذلك جماعة . واستدلوا بقول العرب :

* ٢٣٠ = * إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مَرْتَحَلًّا^(٢) *

(١) انظر الخصائص ٢٨٧/١

(٢) تمامه :

* وَإِنَّ فِي السَّفَرِ مَا مَضَى مَهَلًا *

من شواهد : سيبويه ٢٨٤/١ ، والمغني ٨٧/١ ، ٢٦٣ ، ٦٧٤/٢ ،
٧٠٠ ، وابن الشجري ٣٢٢/١ ، وابن يعيش ١٠٣/١ ، والخزانة
٣٨١/٤ .

« وَإِنَّ مَالاً وَإِنَّ وَلِداً » ، فحذفوا الخبر مع أنه مؤكّد بيان .

وفيه نظرٌ فإنّ المؤكّد نِسْبَةُ الخبرِ إلى الاسم لا نَفْسُ الخبر .

وقال الصّقّار : إنّما فرّ الأخفش من حذف العائد في نحو :

[٢٨٥] الذي رأيتَه / نَفْسُهُ زيدٌ ، لأنّ المقتضى لحذفه الطّول ، ولهذا لا

يحذف في نحو : الذي هو قائم زيدٌ ، فإذا قرّوا من الطّول فكيف

يؤكدون ؟ .

وأما حذف الشيء للدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما ، لأن

المحذوف للدليل كالثابت .

ولبدر الدّين بن مالك مع والده في المسألة بحث أجاد فيه .

انتهى ما أورده ابن هشام في (المغنى) . (١) .

والبحث الذي أشار إليه هو ما قال ابن المصنّف في (شرح

الألفية) .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) : إذا كان للفعل مفعولات

أقيم مقام الفاعل المفعول المصرّح لفظاً وتقديراً دون المصرّح لفظاً

فقط : وكذلك عمل الفرزدق في قوله :

(١) انظر المغنى ٢/٦٧٤ .

٢٣١ = * مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً ^(١) * *

فأقام المصْرَح وهو الضمير المستتر في اختيار ونصب غير
المصْرَح وهو الرّجال .

ولا تحفل بقول من قال : يجوز إقامة أيهما شئت ، وذلك أن
القاعدة : أن المحذوف المنوي كالمفوض به ، وههنا حرف الجر
المحذوف مراد ، فلو ظهر لم يجز إلا إقامة المصْرَح ، فكذلك إذا كان
مراداً . انتهى .

وقال ابن فلاح في (المغنى) : أهل الحجاز يحدفون خبر
(لا) كثيراً وإنما يحدف للعلم به ، وهو مراد ، فهو في حُكْم المنطوق

* * *

(١) تمامه :

* وجوداً إذا هبّ الرّياحُ الرّعازعُ *

من شواهد : سيبويه ١٨/١ ، وابن الشجري ١٨٦/١ ، ٣٦٤ ، وابن يعيش
٥١/٨ ، والخزانة ٦٧٢/٣ ، والهمع والدرر رقم ٦٣٨ ، وهو مطلع قصيدة
للفرزدي بعده :

ومنا الذي أعطى الرسول عطيةً أساري تميمٍ والعيون دواسع
ومنها البيت المشهور :

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعنا يا جريراً المجامعُ
انظر ديوانه ٤١٨/١ طبع صادر بيروت .

ما كان كالجاء من متعلقه

لا يجوز تقدمه عليه

كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها

وفيه فروع :

الأول : الصلة لا تتقدم على الموصول ولا شيء منها ، لأنها بمنزلة الجاء من الموصول .

الثاني : الفاعل لا يتقدم على فعله لأنه كالجاء منه .

الثالث : الصفة لا تتقدم على الموصوف ، لأنها من حيث إنها مكملة له ، ومتممة له أشبهت الجاء منه .

الرابع : المضاف إليه بمنزلة الجاء من المضاف فلا يتقدم عليه .

الخامس حرف الجر بمنزلة الجاء من المجرور ، فلا يتقدم عليه المجرور .

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : خمسة أشياء هي بمنزلة شيء واحد : الجار والمجرور كالشيء الواحد . والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد . والفعل والفاعل كالشيء [٢٨٦] الواحد . والصفة والموصوف / كالشيء الواحد . والصلة والموصول كالشيء الواحد .

ما يجوز تعدُّه وما لا يجوز

فيه فروع :

الأول : خبر المبتدأ وفيه خلاف ، منهم من أجازَه مطلقاً ، وبه جزم ابن مالك .

ومنهم من منعه وأوجب العطف نحو زيد قائم ومنطلق إلا أن يريد اتصافه بذلك في حين واحد ، فيجوز نحو : هذا حُلُوٌّ حامِضٌ أي : مزٌّ ، وهذا أعسرُ يسرٌ^(١) ، أي : أضبط ، قال أبو حيان : وهذا اختيار مَنْ عاصرناه من الشيوخ .

الثاني : الحال وفيه خلاف ، قال في (الارتشاف) : ذهب الفارسي وجماعة : إلى أنه لا يجوز تعدُّه ، ويجعلون نحو قولك : جاء زيد مسرعاً ضاحكاً الحال الأوَّل فقط ، وضاحكاً صفةً (مُسرِعاً) أَوْحالاً من الضمير المستكن .

وذهب ابن جنِّي إلى جواز ذلك .

وقال ابن مالك في (شرح التسهيل) : الحال شبيهة بالخبر ،

(١). يقال : « رَجُلٌ أَعْسَرُ يَسْرٌ » إذا كان يعمل بيديه جميعاً ، ويقال : « امرأةٌ عَسْرَاءٌ يَسْرَةٌ » ؟ إذا كانت تعمل بيديها جميعاً .
ولا يقال : « أَعْسَرُ أَيْسَرٌ » للرجل : ولا : « عَسْرَاءٌ يَسْرَاءٌ » للمرأة ، وعلى هذا كلام العرب . انظر اللسان : « عسر » .

وشبيه بالنَّعت فكما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد والمنعوت الواحد خبرانٍ فصاعداً ، أو نعتان فصاعداً، فكذلك يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعداً .

وزعم ابن عصفور : أن فعلاً واحداً لا ينصب أكثر من حال قِياساً على الظروف ، وقال : كما لا يقال : قمت يوم الخميس يوم الجمعة كذلك لا يقال : جاء زيدٌ ضاحِكاً مُسرِعاً . واستثنى الحال المنصوب بأفعل التفضيل نحو : زيد راكِباً أحسن منه ماشياً ، قال : فجاز هذا كالظرف نحو : زيد اليومَ أفضل منه غداً ، وزيد خلفك أسرع منه أمامك، قال : وصحَّ هذا في أفعل التفضيل ، لأنه قام مقام فعلين ألا ترى أن معنى قولك : زيد اليوم أفضل منه غداً : زيدٌ يزيد فضله اليوم على فضله غداً .

الثالث : المستثنى والجمهور على أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيان .

وأجازه قوم نحو : ما أخذ أحدٌ إلاَّ زيدٌ دِرْهماً ، وما ضرب القوم إلاَّ بعضهم بَعْضاً .

الرابع : الظرف وتعدده ممتنع بلا خلاف ، فقد اتَّفَقوا على أن الفعل لا يعمل في ظرفين، لا يقال مثلاً : قمت يوم الجمعة يوم السبت ، لأن وقوع قيام واحد في / يوم الجمعة ويوم السبت محال . [٢٨٧] وكذا : جلست أمامك خلفك لأنَّ وقوع جلوس واحد في مكانين

محال ؛ ولهذا قالوا في قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾ (١) : لا يصح أن يكون « إذ » ظرفاً لينفع ، لأنه لا يعمل في ظرفين .

الخامس : النعت ويجوز تعدده بلا خلاف .

السادس : عطف البيان ، ذكره الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ ﴾ (٢) : أنها عطف بيان لرب الناس .

وقال أبو حيان : لا أنقل عن النحاة شيئاً في عطف البيان، هل يجوز أن يكرّر المعطوف في علم واحد أم لا يجوز ذلك ؟ .

السابع : البدل ، قال أبو حيان في البحر : أما بدل البداء عند من أثبتته، فيكرّر فيه الإبدال، وأما بدل الكلّ وبدل البعض وبدل الاشتمال فلا نصّ عن أحد من النحويين أعرفه في جواز التكرار فيها أو منعه إلا أنّ في كلام بعض أصحابنا ما يدلّ على أن البدل لا يتكرّر .

* * *

مراجعة الأصول

فيها مباحث :

(الأول) : فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع ، قال ابن

(١) الزخرف / ٣٩ .

(٢) الناس / ٢ .

جَنِّي : اعلم أن الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين :
أحدهما : إذا احتيج إليه جاز أن يراجع ، والآخر ما لا يمكن
مراجعته ، لأن العرب انصرفت عنه فَلَمْ تَسْتَعْمِلْهُ .
فالأول منه كالصَّرف الذي يفارق الاسم لمشابهته الفعل من
وَجْهين : فمتى احتجت إلى صرفه جاز أن تراجع فتصرفه .

ومنه إجراء المعتل مجرى الصحيح نحو قوله :

٢٣٢ = لا بَارِكَ اللهُ فِي الْغَوَائِي هَلْ

يُضْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطْلَبٌ^(١)

وبقية الباب :

ومنه إظهار التضعيف كـ « لِحَحْتٌ »^(٢) عينه ، وضيب^(٣) البلد ،

وَأَلَّلِ^(٤) السَّقاء . وقوله :

٢٣٣ = * الحمد لله العليّ الأجلل^(٥) *

(١) لابن قيس الرّيات ، ديوانه / ٣ .

من شواهد : سيبويه ٥٩/٢ ، والمحتسب ١١١/١ ، والخصائص

٢٦٢/١ ، ٣٤٧/٢ ، والمنصف ٦٧/٢ ، ٨١ ، وابن الشجري

٢٢٦/٢ .

(٢) لِحَحْتٌ عينه كَسَمِعَ : لصقت بالرّمص . انظر همع الهوامع ٢٩/٥ .

(٣) في القاموس : « ضَبَبَ » : أرض ضَبَّة : كثيرته أي كثيرة الضَّبَاب .

هذا والضَّبَاب بكسر الضاد : جمع ضَبٌّ .

(٤) أَلَّلِ السَّقاء : فسد ، وتغيّرت رائحته

(٥) سبق ذكره رقم

وبقية الباب ، ومنه قوله :

* ٢٣٤ = سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا^(١) *

ومنه قوله :

* ٢٣٥ = أَهْبَى التَّرَابِ فَوْقَهُ إِهْبَابَا^(٢) *

وهو كثير .

والثاني : وهو ما لا يراجع من الأصول عند الضرورة

وذلك كالثلاثي المعتل العين نحو : قام وبيع ، وخاف ، وهاب ،

وطال ، فهذا لا يراجع أصله أبداً ، ألا ترى / أنه لم يأت عنهم في نثر [٢٨٨]

وَلَا نَظْمُ شَيْءٍ مِنْهُ مُصَحَّحًا نَحْوُ : قَوْمٍ وَلَا بَيْعٍ وَلَا خَوْفٍ وَكَذَلِكَ

مضارعه نحو : يَقُومُ وَيَبِيعُ

فأما ما حكاه بعض الكوفيّين من قولهم : هَيُوءَ الرَّجُلِ مِنَ الْهَيْئَةِ

فوجهه أنه خَرَجَ مَخْرَجَ الْمَبَالِغَةِ فَلَحِقَ بِيَابِ قَوْلِهِمْ : قَضَى الرَّجُلُ : إِذَا

جَادَ قَضَاؤُهُ وَرَمَوْهُ : إِذَا جَادَ رَمِيَهُ .

(١) نسب لأمية بن أبي الصلت . وصدرة :

* له ما رأيت عين البصير وَفَوْقَهُ *

ويروى : * فوق ست سمائيا * .

كما ذكر ابن جني عن أبي علي . انظر الخصائص ١/٢١٢ .

من شواهد : سيبويه ٢/٥٩ ، والمقتضب . ١/١٤٤ ، والخصائص

١/٢١١ ، ٢/٣٤٨ ، والمنصف ٢/٦٦ ، ٦٨ ، والخزانة ١/١١٨

واللسان : « سما » .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢/٣٤٨ .

فكما بُيِّنَ فَعَلَ مما لآمه ياء كذلك خرج هذا على أصله في فَعَلَ
مما عَيْنَه ياء ، وَعَلَّتْهُمَا وجميعاً أن هذا بناء لا يتصَرَّف لمضارعه -
بما^(١) فيه من المبالغة - لباب التعجب ، وَلِنِعْمَ وبئس .

فلَمَّا لم يتصَرَّف احتملوا فيه خروجه في هذا الموضع مخالفاً
للباب ؛ ألا تراهم إنما تحاموا أن بينوا فَعَلَ مما عَيْنَه ياء مخافة انتقالهم
من الأثقل إلى ما هو أثقل منه ، لأنه كان يلزمهم أن يقولوا : بُعْتُ
أَبُوْعُ ، وَيَبُوْعُ ، وَبُوْعَا ، وَبُوْعُوا ، وَبُوْعِي ونحو ذلك من تصاريفه .

وكذلك لو جاء فَعَلَ مما لآمه ياء متصَرِّفاً للزم أن يقولوا :
رَمُوْتُ ، أَرْمُوْ ، وَيَرْمُوْان ، وَهُنَّ يَرْمُوْنَ ، ونحو ذلك فيكثر قلب الياء
واواً وهي أثقل من الياء .

فأمَّا قولهم : لَرْمُو^(٢) الرَّجُل ، فإنه لا يتصرف ، فلا يفارق موضعه
هذا ؛ كما لا يتصَرَّف نعم وبئس فاحْتَمِلَ ذلك فيه لجموده عليه ،
وَأَمْنِهِمْ تعديبه إلى غيره .

كذلك اِحْتَمِلَ هَيُوءَ الرَّجُل ولم يُعَلِّ ، لأنه لا يتصَرَّف لمضارعه

(١) في ط فقط : « لما » مكان : « بما » صوابه من النسخ المخطوطة ،
والخصائص ٣٤٨/٢ .

(٢) في ط : « رمو » بدون لام صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص في
الموضع السابق .

بالمبالغة فيه باب التّعجب ، ونعم وبئس . ولو صُرّف للزم إعلاله وأن يقال : هاء يهوء ؛ فلما لم يتصرف لحق بصحة الأسماء ، فكما صح نحو القود ، والحوكة ، والصيد والغيب ، كذلك صح هيوء الرجل فاعرفه كما صح : ما أطوله وأبيعه ، ونحو ذلك .

ومِمَّا لا يراجع باب افتعل إذا كانت فائؤه صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً ، فإن تاءه تقلب طاء نحو : اضطبر ، واضطرب ، واظرد واظطم^(١) .

وكذلك إذا كانت دالاً أو ذالاً أو زايماً فإن تاءه تبدل دالاً نحو : ادلج ، وادكر ، وازدان .

ولا يجوز خروج هذه التاء على أصلها . ولم يأت ذلك في نظم ولا نثر . فأما ما حكاه خلف من قول بعضهم : التقطت النوى ، واشتقطته ، واضتقطته فقد يجوز أن تكون الضاد بدلاً [من الشين في اشتقطته ، نعم ويجوز أن تكون بدلاً]^(٢) من اللام في التقطته ، فيترك إبدال التاء طاءً مع الضاد ليكون ذلك إيذاناً بأنها بدلٌ من اللام أو الشين^(٣) فتصح التاء مع الضاد كما صحت مع ما الضاد بدلٌ منه . / [٢٨٩]

(١) في ط والنسخ المخطوطة ما عدا نسخة المتحف البريطاني : « وأظلم » بالطاء وفي نسخة المتحف البريطاني ، « وأظلم » بالطاء . صوابه من الخصائص « واظطم » .

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٣) في ط فقط : « أوالسين » بالسين تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

ونظير ذلك قول الشاعر :

٢٣٦ = يَأْرُبُّ أَبَازٍ مِنَ الْعُفْرِ صَدَعٌ تَقْبِضُ الذُّبَّ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعَ^(١)
لَمَّا رَأَى أَنْ لَادَعَهُ وَلَا شَبَعَ مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حِقْفٍ فَالْطَّجَعُ

فأبدل لام (الطَّجَع) من الضَّاد ، وأقر الطاء بحالها مع اللام
ليكون ذلك دليلاً على أنها بدل من الضَّاد وهذا كصحة : عَوْر ، لأنه
في معنى ما تجب صحته وهو عَوْرٌ .

ومن ذلك : امتناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة ،

(١) ينسب هذا الرجز إلى منظور بن حية الأسدي كما في شواهد الشافية
٢٧٤/٤ .

وهذا الرجز من شواهد : الخصائص ١/٦٣ ، ٢٦٣ ، ٣٥٠/٢ ،
١٦٣/٣ ، والمنصف ٢/٣٢٩ ، والمحتسب ١/٦٠٧ ، والشافية
٤/٢٧٤ ، والعيني ٤/٥٨٤ ، والتصريح ٢/٣٦٧ ، والأشموني
٤/٢٨٠ ، ٣٣٢ ، وانظر إصلاح المنطق لابن السكيت / ٩٥. وقد ذكر
البغدادي في شرح الشافية هذا الرجز فقال : أبز الظبي يأبز من باب ضرب
أي قفز في عدوه فهو أَبَاز ، والعُفْر : جمع أعفر وهو الأبيض الذي ليس
بشديد البياض . ومن « العفر » : صفة لمجرور رُبِّ . وتقبض : جمع
قوائمه ليثب على الظبي ، والدَّعة : الراحة والسكون . والأرطى : من
شجر الرمل ، والواحدة : أرطاة والحِقْف : التل المعوج من الرمل .
واصطجع : وضع جنبه بالأرض يقول : لما رأى الذئب أنه لا يشبع من
الظبي ولا يدركه ، وقد تعب في طلبه مال إلى الأرطاة فاضطجع عندها .
انظر شرح شافية ابن الحاجب ٤/٤٧٤ - ٢٧٦ .

ومن تصحيح الياء . الساكنة بعد الضمة .

فأما قراءة أبي عمرو في ترك الهمزة « يا صالح ايتنا »^(١) بتصحيح الياء بعد ضمة الحاء فلا يلزمه عليها^(٢) أن يقول : يا غلامِ اوجل . والفرق بينهما أن صحة الياء في « صالح ايتنا » بعد الضمة له نظير وهو قولهم : قيل وبيع ، فحمل المنفصل على المتصل ، وليس في كلامهم واو ساكنة صحت بعد كسرة ، فيجوز قياساً عليها يا غلامِ اوجل . فإن قلت : فإن الضمة في نحو . قيل وبيع لم تصح ، لأنها اشتمام ضم للكسرة ، والكسرة في : يا غلامِ اوجل كسرة صريحة^(٦) . فهذا فرقٌ .

قيل : الضمة في حاء « يا صالح » ضمة بناء فأشبهت ضمة

(١) الأعراف / ٧٧ . وفي هذه الآية ثلاث قراءات :

١ - إبدال الهمزة واواً حال الوصل ، وهي قراءة أبي عمرو ، وورش ، والسوسي .

٢ - قراءة : أوتنا : قراءة عيسى وعاصم الجحدري .

٣ - إيتنا بياء غير محدودة حال الابتداء . وهي قراءة وورش .

انظر قراءة رقم ٢٥٩٦ في معجم القراءات ، وعليه فقراءة أبي عمرو إبدال الهمزة واواً ، . أما إبدالها ياء فهي قراءة وورش حال الابتداء .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « عليه » وفي الخصائص : « عليها » وهذا أوضح .

(٣) في ط فقط : « صحيحة » وفي النسخ المخطوطة والخصائص : « صريحة » بالراء .

(قيل) من حيث كانت بناء وليس لقولك : (يا غلام أوجل) شبيهه فيحمل هذا^(١) عليه ، لا كسرة صريحة ولا كسرة مَشُوبَةٌ .
فأما تفاوت ما بين الحركتين في كون أحدهما ضمة صريحة ،
والأخرى ضمة غير صريحة فأمر تَغْتَيَّرُ العرب ما هو أعلى وأظهر منه .
وذلك أنهم قد اغتفروا اختلاف الحرفين مع اختلاف الحركتين في نحو
جمعهم في القافية بين سالم وعالم مع قادم وظالم ، فإذا تسامحوا بخلاف
الحرفين مع الحركتين كان تسامحهم بخلاف الحركتين وحدهما في :
« يا صالح ايتنا » ، و « قيل » ، و « بيع » أجدرَ بالجواز .

فإن قلت : فقد صحّت الواو الساكنة بعد الكسر ، نحو :
أجلوآذ^(٢) ، و آخرواط^(٣) .

قيل : الساكنة هنا لما أدغمت في المتحركة فبنا اللسان عنهما
بجميعاً نبوةً واحدة جرتا لذلك مجرى الواو المتحركة بعد الكسرة نحو :
طُول وجَوْل .

[٢٩٠] وعلى / أن بعضهم قد قال اجليبوآذاً، فأعلّ مراعاة لأصل ما كان
عليه الحرف .

ولم يُبدل الواو بعدها لمكان الياء ، إذ كانت هذه الياء غير لازمة

(١) «هذا»: سقطت من ط والنسخ المخطوطة : صوابه من الخصائص .

(٢) في القاموس : الإجلوآذ : « المضاء والسرعة ، وذهاب المطر » .

(٣) في القاموس : « و آخرواط بهم الطريق : طال وامتد » .

فجرى ذلك في الصّحة مجرى « ديوان » فيها .

ومن قال : ثيرة ، وطيال فقياس قوله هنا أن يقول : اجليّاذاً

فيقلبهما جميعاً ، إذ كانا قد جَرَيَا مجرى الواو الواحدة المتحرّكة .

- فإن قيل : فالحركتان^(١) قبل الألفين في : سالم وقادم كلتاهما

فتحة ، وإنما شبيّت إحداهما بشيء من الكسرة ، وليست كذلك

الحركتان^(٢) في حاء (يا صالح) وقاف (قيل) من حيث كانت الحركة

في حاء (يا صالح) ضمة البتّة ، وحركة قاف قيل كسرة مشوبة

بالضمّ ، فقد ترى الأصلين هنا مختلفين ، وهما هناك - اعني في سالم

وقادم - متفقان .

قيل : كيف تصرّفت الحال فالضمة في : (قيل) مشوبة غير

مخلّصة كما أن الفتحة في سالم مشوبة غير مخلّصة ، نعم ولو تطعّمت

الحركة في قاف (قيل) لوجدت حصّة الضمّ فيها أكثر من حصّة

الكسر ، وأدوّن أحوالها أن تكون في الذّوق مثلها ، ثم من بعد ذلك ما

قدّمناه من اختلاف الألفين في سالم وقادم لاختلاف الحركتين قبلهما

النّاشئة عنهما ، وليست الياء في (قيل) كذلك بل هي ياء مخلّصة ،

وإن كانت الحركة قبلها مشوبة غير مخلّصة .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : فالحركات . وفي الخصائص (فالحركتان) .

وهذا أوضح .

(٢) في الخصائص : « الحركات » .

وسبب ذلك أن الياء الساكنة سائغ غير مستحيل فيها أن تصحّ بعد الضمة المخلصة فضلاً عن الكسرة المشوبة بالضم ، ألا تراك لا يتعدّر عليك صحّة الياء وإن أخلصت قبلها الضمة في نحو : ميسر في اسم الفاعل من أيسر لو تجشمت إخراجها على الصحّة ، وكذلك لو تجشمت تصحيح واو مؤزان قبل القلب ، وإنما ذلك تجشم الكلفة في إخراج الحرفين مصححين غير معلّين .

فأمّا الألف فحديثٌ غير هذا ، ألا ترى أنه ليس في الطوق ولا من تحت القدرة صحّة الألف بعد الضمة ولا الكسرة ، بل إنما هي تابعة للفتحة قبلها ، فإن صحت الفتحة قبلها صحت بعدها ، وإن شبيت الفتحة بالكسرة نُحى بالألف نحو الياء نحو : سالم وعالم ، وإن شبيت بالضمّة نُحى بالألف نحو الواو في الصلاة والزكاة وهي ألف [٢٩١] التفخيم. فقد بان لك بذلك فرق ما بين الألف وبين الياء والواو / .

فهذا طرّف من القول على ما يراجع من الأصول للضرورة ممّا يرفض فلا يراجع ، فاعرفه وتنبّه لأمثاله فإنها كثيرة . انتهى .

* * *

المبحث الثاني

في مراعاتهم الأصول تارة وإهمالهم إياها أخرى

عقد له ابن جني باباً بعد الباب الذي تقدّم (١) قال :

فمن الأول قولهم : صُعْتُ الخاتم ، وَحُكْتُ الثوب ونحو

ذلك .

وذلك أن فَعَلْتُ ههنا عُدِّيت ، فولا أن أصل هذا فَعَلْتُ - بفتح

العين - لما جاز أن تعمل فَعَلْتُ . ومن ذلك قوله :

٢٣٧ = لِيَيْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ (٢)

(١) انظر الخصائص : ٣٥٢/٢ .

(٢) من قصيدة لضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد . ونسبه سيبويه والعيني إلى الحارث بن نهيك .

وهو من شواهد : سيبويه ١٤٥/١ ، ١٨٣ ، والإيضاح للفارسي / ٧٤

والأشموني ، والعيني هامش الأشموني ٤٩/٢ ، والهمع والدرر رقم

٦٣٢ . والمختبَط : الذي يأتي إليك للمعروف من غير وسيلة . وتطيح :

من الإطاحة ، وهي الإذهاب والإهلاك . والطوائح : جمع مطيحة على غير

قياس كلواحق جمع مُلْقِحَةٍ ، والقياس : المطاوح والملاقح . انظر الدرر

اللوامع .

ألا ترى أن أول البيت مبني على أطراح ذكر الفاعل ، وأن آخره قد عوود فيه الحديث عن الفاعل ، فإن تقديره فيما بعد : لِيَبْكُكَ مُخْتَبِطٌ فدل قوله : لِيَبْكُكَ على ما أراه من قوله : لِيَبْكُكَ . ونحوه قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً ﴾^(١) ، ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً ﴾^(٢) مع قوله تعالى : ﴿ إقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الإنسان من علق ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿ خلق الإنسان علمه البيان ﴾^(٤) وأمثاله كثيرة .

ونحو من البيت قوله تعالى : ﴿ فِي بُيُوتٍ إِذْنُ اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ ﴾^(٥) أي يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا رِجَالٌ .

ومن الأصول المراعاة قولهم : مررت برجلٍ ضاربٍ زيدٍ وعمراً ، وليس زيد بقائم ولا قاعداً ، و ﴿ إِنَّا مُنْجَبُونَ وَأَهْلَكَ ﴾^(٦) ، وإذا جاز أن تراعى الفروع نحو قوله :

(١) المعارج / ١٩ .

(٢) النساء / ٢٨ .

(٣) العلق / ١ ، ٢ .

(٤) الرَّحْمَنُ / ٣ ، ٤ .

(٥) النور ٣٦ ، ٣٧ ، وَيُسَبِّحُ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ وَعَاصِمٍ وَأَبِي عَمْرٍو ، وَشُعْبَةَ وَآخَرِينَ . انظر قراءة رقم ٥٨٩٠ في معجم القراءات .

(٦) العنكبوت / ٣٣ .

٢٣٨ = بدالي أني لست مُدْرِكُ ما مَضَى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جَائِياً^(١)

وقوله :

٢٣٩ = مَشَائِمُ ليسوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ولا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غَرَابِهَا^(٢)

كانت مراجعة الأصول أولى وأجدر .

ومن ضد ذلك : هذان ضارباك ، ألا ترى أنك لو اعتدلت

بالتون المحذوفة لكنت كأنك قد جمعتَ بين الزيادتين المعتقتين^(٣)

في آخر الاسم ، وعلى هذا القبيل^(٤) / أكثر الكلام : أن يعامل [٢٩٢]

الحاضر فيغلب حكمه لحضوره على الغائب لمغيبه . وهو شاهد لقوة

(١) نسب لزهير ، ولصرمة الأنصاري ، ولابن رواحة .

وهو من شواهد : سيبويه ٨٣/١ ، ١٥٤ ، ٢٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ، ٤٥٢ ،

٢٧٨/٢ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، والإنصاف ١٩١/١ ، ٣٩٥ ،

٥٦٥/٢ ، وابن يعيش ٥٢/٢ ، ٥٦/٦ ، والخزانة ٦٦٥/٣ ، والمغنى

١٠١/١ ، ٣١٩ ، ٥١٣/٢ ، ٥٢٩ ، ٥٣١ ، ٦٠٨ ، والعيني ٢٦٧/٢ ،

٣٥١/٣ والهمع والدرر رقم ١٦٦٢ .

(٢) نسب إلى الأخص الرياحي ،

وهو من شواهد : سيبويه ٨٣/١ ، ١٥٤ ، ٤١٨ ، والخصائص ٣٥٤/٢ ،

والإنصاف ١٩٣/١ ، وابن يعيش ٥٢/٢ ، ٦٨/٥ ، ٥٧/٧ ، ٦٩/٨ ،

والمغنى ٥٣١/٢ ، ٦١١ ، والخزانة ١٤٠/٢ ، ٥٠٧/٣ ، ٦١٣ ،

والأشموني ٢٣٥/٢ .

(٣) ي ط : « المتعقتين » صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٤) في الخصائص : « القياس » مكان : القبيل .

إعمال الثاني من الفعلين لقربه ^(١) وغلبته على إعمال الأول لبعده .
ومن ذلك قوله :

٢٤٠ = * وما كُلُّ مَنْ وافى مِنِّي أنا عارف ^(٢) *

فيمين تون وأطلق مع رفع (كل) .

ووجه ذلك : أنه إذا رفع كُلاً فلا بد من تقديره الهاء ليعود على
المبتدأ من خبره ضمير ، وكلّ واحد من التنوين في (عارف) ومدة
الإطلاق في (عارفو) ينا في اجتماعه مع الهاء المرادة المقدرة ، ألا
تري أنك لو جمعت بينهما فقلت : عارفه أو عارفوه لم يجز شيء من
ذینك . وإنما هذا لمعاملة الحاضر وأطراح حُكم الغائب فاعرفه وقسه
فإنه باب واسع .

* * *

(١) في الخصائص : « لقوته » .

(٢) لمزاحم العقيلي ، صدره :

* وقالوا تعرفها المنازل من مِنِّي *

من شواهد : سيبويه ٣٦/١ ، ٧٣ ، والعيني ٩٨/٢ ، والخصائص ٣٥٤/٢

والمغنى ٧٧٤/١ ، وشرح شذور الذهب ١٧٣/١ ، والتصريح ١٩٨/١

والأشموني ٢٤٩/١ .

المبحث الثالث في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد

قال ابن جنّي^(١) هذا موضوع بحث قلما وقع تفصيله وهو معنيّ
يجب أن ينبّه عليه، ويحرّر القول فيه .

من ذلك : قولهم في ضمة الذال من قولك : ما رأيتَه مذُ اليوم .
إنهم يقولون في ذلك : إنهم لمّا حركوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها ،
لكنهم ضمّوها ؛ لأن أصلها الضم في (مُنذُ) ، كذا^(٢) لعمرى لكنه
الأصل الأقرب ، ألا ترى أن أول حال هذه الذال أن تكون ساكنةً ،
وأنها إنما ضُمَّت لالتقاء الساكنين إتباعاً لضمة الميم ، فهذا على
الحقيقة هو الأصل الأول . فأما ضم ذال (منذُ) فإنما هو^(٣) بعد
سكونها الأول المقدّر . ويدل على أن حركتها إنما هي لالتقاء الساكنين

(١) انظر الخصائص ٣٤٢/٢ .

(٢) في الخصائص : « وهو هكذا » .

(٣) في الخصائص : « فإنما هو في الرتبة بعد » الخ .

أنه لما زال التقاؤهما سكنت الذال في مُذ وهذا واضح . فضمة الذال
 إذاً من قولهم : مُذ اليوم إنما هو ردُّ الى الأصل الأقرب الذي هو منذ
 دون الأبعد المقدر الذي هو سكون الذال في مُنذ قبل أن تحرك^(١) .
 ولا يستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ ، لأن الدليل إذا قام
 على شيء كان في حكم الملفوظ به ، وإن لم يجر على ألسنتهم
 استعماله ، ألا ترى إلى قول سيبويه في سُودد^(٢) : إنه إنما ظهر تضعيفه
 [٢٩٣] لأنه ملحق بما لم يجيء ، وقد علمنا أن الإلحاق إنما هو صناعة لفظية /
 ومع هذا فلم يظهر ذاك الذي قدره ملحقاً هذا به . فلولا أن ما يقوم
 الدليل عليه ممّا لم يظهر إلى النطق به بمنزلة الملفوظ به لما ألحقوا
 سرّداً أو سُودداً بما لم يفوهوا به .

ومن ذلك : قولهم : بعث وقلت فهذه معاملة على الأصل
 الأقرب دون الأبعد ، لأن أصلهما : فَعَلَ بفتح العين : بَعَثَ وَقَوْلٌ ، ثم
 نُقِلَا من فَعَلَ إلى فَعِلَ وَفَعُلَ ، ثم قلبت الواو والياء في فَعِلتُ أَلِفًا ،
 فالتقى ساكنان العين المعتلة المقلوبة أَلِفًا ولام الفعل فحذفت العين
 لالتقائهما ، فصار التقدير : [قَلْتُ وَبَعْتُ . ثم نقلت الضمة والكسرة إلى
 الفاء لأن أصلهما قبل القلب فَعِلتُ وَفَعِلتُ ، فصارا] قُلْتُ^(٣) وَبَعْتُ فهذه

(١) في الخصائص : « قبل أن يحرك فيما بعده » .

(٢) في النسخ المخطوطة وط : « سررد » وفي الخصائص سودد بالواو وفي

سيبويه ٤٠١/٢ و : سُردُّ وهو موضع . وانظر حاشية الخصائص في

التعليق على هذه الصيغة .

(٣) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه والتصويب من الخصائص .

مراجعة أصل إلا أنه ذلك الأصل الأقرب ، لا الأبعد ؛ ألا ترى أن أول أحوال هذه العين في صيغة المثال إنما هو فتحة العين التي أبدلت منها الضمة والكسرة وهذا واضح .

ومن ذلك قولهم في مطايا وعطايا : أنهما لَمَّا أصارتهما الصنعة إلى مطاء وعطاء أبدلوا^(١) الهمزة على أصل ما في الواحد [من اللام^(٢)] وهو الياء في مطية وعطية . ولعمري إن لا ميها ياء ان إلا أنك تعلم أن أصل هاتين اليائين واوان ، لأنهما في الأصل : مطيوة وَعَطيوة ، لأنهما من : مَطَوْتُ وَعَطَوْتُ ، فأصل الياء فيهما الواو ، ولو حظ ما فيهما من الياء دون الأصل الذي هو الواو رجوعاً إلى الظاهر الأقرب إليك دون الأول الأبعد عنك ، ففي هذا تقوية لإعمال الثاني من الفعلين ، لأنه الأقرب ، وليس كذلك صَرَفَ ما لا ينصرف ، ولا إظهار التضعيف ، لأن هذا هو الأصل الأول على الحقيقة ، وليس وراءه أصل ، هذا أدنى إليك منه كما كان فيما تقدّم . فاعرف الفرق بين ما هو مردودٌ إلى أولِ دونه^(٣) ما هو أسبق رتبةً منه وبين ما يُردُّ إلى أولِ ليست وراءه رتبة متقدمة له .

* * *

(١) في ط : « مطاء ، وعطاء » بدون ألف في آخرهما تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٢) « من اللام » سقط من ط والنسخ المخطوطة ، وهو في الخصائص .

(٣) في الخصائص : « وراءه » مكان « دونه » .

المبحث الرابع في مراجعة أصل واستئناف فرع

قال ابن جنِّي^(١) : اعلم أن كُلَّ حرف غير منقلب احتجت إلى قلبه ، فإنك حينئذ تَرْتَجِل له فرعاً ، ولست تراجع به أصلاً .

ومن ذلك : الألفات غير المنقلبة الواقعة أطرافاً للإلحاق أو [٢٩٤] للتأنيث / أو لغيرهما من الصيغة لا غير .

فالتى للإلحاق كألف أرطى^(٢) فيمن قال : مأروط^(٣) وحَبْنطي^(٤) ، وَدَلَنْطى^(٥) والتي للتأنيث كألف سَكْرى ، وَغَضْبى ، وَجُمادى .

(١) انظر الخصائص ٢/٣٤٥

(٢) الأَرطى كما في القاموس : شجر نوره كنور الخِلاف ، وثمره كالعُنب تأكله الإبل غَضّة .

(٣) المأروط : المدبوغ بالأرطى كما في القاموس .

(٤) حَبْنطى : الحبنطى : الممتلىء غيظاً أو بطنه . والحبنطاة : القصيرة الدميمة .

(٥) الدَلَنْطى : في القاموس : ادلنطى الماء : تدافع ، وادلنطى : مرّ فأسرع .

والتي للصيغة لا غير كالف ضَبَغُطْرَى (١) ، وقبعثرَى (٢) وَزِبَعْرَى (٣) ، فمتى احتج إلى تحريك واحدة من هذه الألفات للتثنية أو الجمع قلبتها ياء فقلت : أَرْطِيَانِ ، وَحَبْنَطِيَانِ . أو كذا الباقي .
فهذه الياء فرُع مرتجل وليست مَرَاجِعاً بها أصل ، لأنه ليس واحدة منها منقلبة أصلاً لا عن ياء ولا غيرها بخلاف الألف المنقلبة كالف مَغْزَى وَمَدْعَى ، لأن هذه منقلبة عن ياءٍ ، منقلبة عن واو في غزوت ودعوت ، وأصلهما مَغْزَوْ ، وَمَدْعَوْ ، فلما وقعت الواو رابعة هكذا قَلِبَتْ ياء فصارت : مَغْزِيٌّ وَمَدْعِيٌّ ، ثم قلبت الياء ألفاً فصارت : مَغْزَى وَمَدْعَى فلما احتجت إلى تحريك هذه الألف راجعت بها الأصل الأقرب وهو الياء فصارتا ياء في : مَغْزِيَانِ وَمَدْعِيَانِ .

وقد يكون الحرف منقلباً فتضطر إلى قلبه فلا تردّه إلى أصله الذي كان منقلباً عنه ، وذلك كقولك في حمراء : حمراويّ وحمراوات ، فتقلب الهمزة واواً ، وإن كانت منقلبة عن ألف [التأنيث كالتي في

(١) الضبغطري مقصورة : الرجل الشديد ، والطويل والأحمق ، وكلمة يفزع بها الصبيان ، وما حملته على رأسك ، وجعلت يدك فوقه لثلايقع ، والضبع أو أثنائها ، وهما ضبغطران ، ورأيت ضبغطرين . انظر القاموس .

(٢) القَبْعَثْرُ : كَسَفَرُجُل : العَظِيمُ الحَلْقُ ، والقبعثري مقصورة : الجمل العظيم ، والفصيل المهزول . . وجمعه قباعث . وألفه ليست

للتأنيث ولا للإلحاق ، بل قسم ثالث . انظر القاموس .

(٣) الزبُعْرِي بكسر الزاي وفتح الباء والراء : السِيءُ الحَلْقُ والغليظ .

نحو : بُشْرَى ، وسُكْرَى [١] ، وكذلك إذا نسبت إلى شقاوة فقلت : شقاويّ ، فهذه الواو في شقاويّ بدل من همزة مقدّرة ، كأنك لما حذفتهاء فصارت الواو طرفاً أبدلتها همزة فصارت في التقدير إلى شقاء ، فأبدلت الهمزة واواً فصارت : شقاويّ ، فالواو إذاً في شقاويّ غير الواو في شقاوة ، ولهذا نظائر في العريّة كثيرة .

ومنها : قولهم في الإضافة إلى عَدْوَةٍ : عَدَوِيّ . وذلك أنك لما حذفتهاء حذف لها واو فعولة كما حذفتهاء حنيفة ياءها ، فصارت في التقدير إلى (عَدُوٍ) ، فأبدلت من الضمة كسرة ومن الواو ياء فصارت إلى (عَدِيٍ) فجرت في ذلك مجرى (عَمٍ) فأبدلت من الكسرة فتحة ، ومن الياء ألفاً ، فصارت إلى عَدَاً ، كَهْدَى ، فأبدلت من الألف واواً لوقوع ياءي الإضافة بعدها فصارت إلى عَدَوِيّ كَهْدَوِيّ ، فالواو في : عَدَوِيّ ليست بالواو في عَدْوَةٍ ، وإنما هي بدل من ألف بدلٍ من ياء بدلٍ من الواو الثانية في عَدْوَةٍ ، فاعرفه . [٢٩٥]

وفي (البسيط) : قيل : إن تعريف ألفاظ التأكيد أجمع وأجمعون وجمعاء وجمع بالإضافة المقدّرة كسائر أخواتها ، والدليل على ذلك مراجعة الشاعر للأصل قال :

٢٤١ = * إن الخليل بك أجمعه (٣) *

(١) ما بين معقوفين من الخصائص ، وقد سقط من ط والنسخ المخلوطة .

(٢) تطلق الإضافة أحياناً على النسب .

(٣) قطعة من بيت لا أعرف له سابقاً ولاحقاً بعد طول بحث ، وهو غير مستقيم

الوزن ولعله : * إن الخليل بان أجمعه *

(١)
فأجمعه تأكيد للضمير في بك .
* * *

مُراعاة الصّورة

قال ابن هشام في (تذكّرتّه) : هذا باب ما فعلوه مراعاةً للصّور .

من ذلك : (الذين) خصّوه بالعاقل لأنه على صورة ما يختصّ بالعاقل وهو الزيدون والعمرّون، وإلا فمفردة (الذي) وهو غير مختصّ بالعاقل قاله ابن عصفور في (شرح المقرب) .

ومن ذلك : ذو الموصولة أعربها بعضهم تشبيهاً بذي التي بمعنى صاحب لتعاقبهما في اللفظ وإن كانت الموصولة فيها مقتضياً للبناء وهو الافتقار للتأصل .

* * *

معنى النفي مبنيّ على معنى الإيجاب

ما لم يحدث أمر من خارج

ذكر هذه القاعدة ابن النحاس في (التعلّيقة) : وبني عليها أن (لَمّا) لنفي الماضي القريب من الحال لأنها لنفي : « قد فعل » ،

(١) لعله : « بان » كما قدّمت.

و « قد فعل » إنما هو للماضي المقرَّب من الحال، وأنه يجوز حذف الفعل مع لَمَّا دون (لَمْ) ، وذلك لأن لَمَّا نفي : قَدْ فعل، وقد يجوز حذف الفعل معها كقوله :

* وكان قد^(١) *

وتقديره : وكأنه قد زالت، فجاز أيضاً حذف الفعل مع لَمَّا حملاً للنفي على الإثبات .

وأما (لَمْ) فإنما هي نفي : (فَعَل) و (فعل) لا يجوز حذفها لأنه حينئذ يكون سكوتاً وعدم كلام لا حذفاً ، فلَمَّا لَمْ يُحذف الفعل في إيجابه لم يُحذف في نفيه .

* * *

(١) قطعة من بيت ، والبيت بتمامه :

أزف الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد
والشاهد من قصيدة للنابغة الذبياني ، وهو من شواهد : الخصائص
٣٦١/٢ ، ١٣١/٣ ، وابن يعيش ٥/٨ ، ١١٠ ، وقطر الندى/٢٢٢ ،
والخزانة ٢٣٢/٣ ، ٣٦٢/٤ ، ٥٠٥ ، والمغنى ١/١٤٨ ، والعيني
٨٠/١ ، ٣١٤/٢ ، والأشموني ٣١/١ ، والهمع والدرر رقم ٥٤١ ،

حرف النون

النادر لا حكم له

قال الأندلسي في (شرح المفصل) : يعنون أنه لا يفرد بحكم [٢٩٦] يصير به / أصلاً، بل ينبغي أن يُرد إلى أحد الأصول المعلومة محافظةً على تقريرها، واحتراساً من نقضها .

قال : وما من علمٍ إلا وقد شذت منه جزئيات مشككة، فترد إلى القواعد الكلية والضوابط الجُمليّة .

نَقْضُ الغرض

قال ابن جني^(١) : حذف خبر كان ضعيفٌ في القياس . وقلما يوجد في الاستعمال .

فإن قلت : خبر كان يتجاذبه شيثان^(٢) أحدهما : خبر المبتدأ

(١) في ط فقط : « ابن جني » والنسخ المخطوطة جميعها : ابن إياز .

(٢) في النسخ المخطوطة : « شبهان » مكان : « شيثان » .

لأنه أصله ، والثاني : المفعول به ؛ لأنه منصوب بعد مرفوع ، وكل واحد من خبر المتبداً والمفعول به يجوز حذفه .

قيل : إلا أنه قد وجد فيه منع من ذلك ، وهو كونه عوضاً من المصدر ، فلو حذفته لنقضت الغرض الذي جئت به من أجله ، وكان نحواً من إدغام الملحق ، وحذف المؤكد .

قال ابن جنّي : لا يجوز حذف المُقسَم عليه وتبقيّة القسم ، لأن الغرض إنما هو توكيد المُقسَم عليه بالقسم ، فمحال أن يؤتى بالمؤكّد ويحذف المؤكّد ، لأنه نقض الغرض ، كما لا يجوز أن يؤتى بأجمعين من غير تقدّم المؤكّد .

قال ابن يعيش : حذف المضاف إليه أقل من حذف المضاف ، وأبعد قياساً ، لأن الغرض من المضاف إليه التعريف أو التخصيص . وإذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضاً للغرض ، وتراجعاً عن المقصود .

قال : وكذلك الموصوف والصفة : القياس أن لا يحذف واحد منها ، لأن حذف أحدهما نقض للغرض ، وتراجع عما التزموه ؛ ولأنهما كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما .

وقال الأندلسي في (شرح المفصل) : الأصل في هاء السكت أن تكون ساكنة ، لأنها إنما زيدت لأجل الوقف ، والوقف لا يكون إلا

[٢٩٧] على ساكن / ومنه سمي وَقَفًا ، لأنه وقوفٌ عن الحركة ، فتحريكه يناقض الغرض الذي جيء بها لأجله .

* * *

النهي والنفي من واد واحد

ذكره الشيخ تقي الدين السبكي في كتاب (كُلّ) ، قال : فإذا قلت : لا تضرب كُلّ رجل أو كل الرجال فالنهي عن المجموع ، لا عن كُلّ واحدٍ إلا أن تكون قرينة تقتضي النهي عن كل فرد .

* * *

النون تشابه حروف المدّ واللّين من ستة عشر وجهاً

الأول : أن تكون علامة للرفع في الأفعال الخمسة ، كما تكون الألف والواو علامة للرفع في الأسماء المثناة والمجموعة .

الثاني : أنها تكون ضميراً للجَمْع المؤنث ، كما تكون الواو ضميراً للجمع المذكّر .

الثالث : أن الجازم قد يحذفها في : « لم يك » كما يحذف الواو والياء والألف .

الرابع : أن الاسمين إذا ركباً وهي في آخر الاسم الأول ، فإنها قد تسكّن نحو : (دَشْتَبُوَيْه)^(١) ، و (باذُنْجَانَة) ، كما تسكّن الياء في (معدى كرب) .

الخامس : أنها قد تحذف لالتقاء الساكنين في قوله :

٢٤٢ = * وِلاكَ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ ^(٢) *

كما تحذف الواو والياء والألف لالتقاء الساكنين .

السادس : أن النون قد تحذف اعتباراً عيناً ولا ماً في : مُنْذُ وِلْدُنْ

في قوله :

٢٤٣ = مِّنْ لَّدُ شَوْلًا ^(٣)

(١) في ط : « دَسْتَبُونِ » بالسین ، وفي النسخ المخطوطة بالشين .

(٢) نسب في سيبويه ٩/١ للنجاشي ، وهو من شواهد ، ومن شواهد .

الخصائص ٣١٠/١ ، والمنصف ٢٢٩/٢ ، والإنصاف ٦٨٤/٢ وابن

يعيش ١٤٢/٩ ، والخزانة ٣٦٧/٤ ، والمغنى ٣٢٣/١ ، والهمع

والدرر رقم ١٧٠٤ .

هذا وصدرة :

* فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ *

(٣) رجز مشطورة وهو بتمامه :

مِن لَّدُ شَوْلًا فإِلى أَتْلَانِهَا

من شواهد : سيبويه ١٣٤/١ ، وأوضح المسالك رقم ٩٦ ، والخزانة

٨٤/٢ ، والأشموني ٢٤٣/١ ، وابن الشجري ٢٢٢/١ ، وابن يعيش

١٠١/٤ ، والعيني ٥١/٢ ، والتصريح ١٩٤/١ ، والهمع والدرر رقم

[٤١١]

كما تحذف الواو عيناً ولاماً في (ثُبة) ^(١) في أحد القولين وفي (أخ) .

السابع : أنها تحذف للطول في قوله :

* ٢٤٤ = *أبْنِي كَلِيبَ إِنْ عَمِّيَ اللَّذَا^(٢) *

كما تحذف الياء للطول في قولهم : أشهباب يريدون :
أشهباباً^(٣) .

= والشول : اسم جمع شائلة ، وهي الناقة ارتفع لبنها ، وجف ضرعها والإتلاء : مصدر قولك : أتلت الناقة : إذا ولدت ، فصارت ذات تلو وجمعه : أتلاء .

(١) الثُبة بضم الثاء وفتح الباء : الجماعة ، وأصلها : ثبو ، وقيل : ثبي من ثبتت أي جمعت فلامها على الأول واو ، وعلى الثاني ياء .

وأما الثبة التي هي وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح لأنها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب : إذا رجع .

انظر شرح التصريح ٧٤/١ . .

(٢) للأخطل ، ديوانه / ٤٤ . وتمامه :

* قتلا المُلوك وفككا الأغلالا *

من شواهد : سيبويه ٩٥/١- ، والمحتسب ١٨٥/١ ، وابن الشجري ٣٠٦/٢ ، وابن يعيش ١٥٤/٣ ، ١٥٥ ، والمنصف ٦٧/١ والخزانة ٤٩٩/٢ ، ٤٧٣/٣ ، والتصريح ١٣٢/١ .

وانظر شرح المفضليات لابن الأنباري / ٤٣٨ .

(٣) على صيغة أفعليل من الألوان ولم يجيء إلا مصدراً .

انظر الممتع ١٤٤/١ .

الثامن : أن الألف تبدل منها في الوقف نحو : رأيت زيدا ،

[٢٩٨]

واضرباً /

التاسع : أن فيها غُتَّة كما أن في الألف وأختيها مَدًّا .

العاشر : أنها تكون علامة للجمع لاضميراً ، كما تكون الألف

والنون علامة في قوله :

* ٢٤٥ = * يَعْصِرُن السَّلِيْطُ أَقَارِبُهُ (١) *

وقوله :

* ٢٤٦ = * يَلُومُونِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيْلِ قَوْمِي (٢) . . *

(١) قطعة من بيت للفرزدق ديوانه ٤٦/ والبيت بتمامه هو :
ولكن ديافيُّ أبوهُ وأمهُ بِحُورَانِ يَعْصِرُن السَّلِيْطُ أَقَارِبُهُ .
من شواهد : سيبويه ٢٣٦/١ ، والخزانة ٣٨٦/٢ ، ٢٩٣/٣ ، ٣٣٤ ،
٥٥٤/٤ ، وابن يعيش ٧/٧ ، وابن الشجري ١٣٣/١ ، والخصائص
١٩٤/٢ .

ودياف : فرية بالشام ، والسليط : الزيت ، وحوران : من مدن الشام .
والقصيدة هجا بها الفرزدق ابن عفراء الضبي ومطلعها :
ستعلم يا عمرو بن عفراء من الذي يلامُ إذا ما الأمرُ غبَّت عواقبُهُ .
(٢) البيت نسبة صاحب التصريح لأمية ، ولعله لأمية بن أبي الصلت وهو
بتمامه :

يلومونسي في اشتراء النَّخِيْلِ قَوْمِي فَكَلَّهْمُ أَلْوَمُ
من شواهد : ابن الشجري ١٣٣/١ ، وأوضح المسالك رقم ٢٠٧ ، وشرح
شواهد المغنى للسيوطي ٧٨٣/ ، والتصريح ٢٧٦/١ ، والأشموني ٤٧/٢ .
والعيني ٤٦٠/٢ .

وقولهم^(١) : « التقتا حَلَقَتَا البطان » .

الحادي عشر : أنها من حروف الزيادة، كما أن حروف المدّ واللين من حروف الزيادة .

الثاني عشر : أنها تدغم في الواو والياء في قولك زيدٌ وعمرو ، وزيدٌ يضرب .

الثالث عشر : مصاحبتهما حروف المدّ واللين وحركات الإعراب في قولك : زيدانٍ وزيدونٌ وزيدين ، وزيدٌ .

وحذفها بحذف حركات الإعراب في الوقف في قولك : زيدٌ .

الرابع عشر : تعاقبهما في المحل الواحد نحو : جَرَنَفَش^(٢) وجرافش .

الخامس عشر : حذفها في المحل الواحد الذي تحذف فيه الألف فيجتمع بحذفها أربعة أحرف متحرّكات نحو : عَرَّتْنِ وَعَرَّتْنِ^(٣) ، وَعَلَابِطٌ وَعَلْبِطٌ^(٤) .

(١) مثل يضرب للأمر إذا اشتد . انظر اللسان : « بطن » وفيه « التقت »

بدون ألف دالة على التثنية . وانظر همع الهوامع ١٧٨/٦

(١) في القاموس : « جرش » الجَرَنَفَش كسمندل : العظيم من الرجال وانظر الممتع ٢٦٣/١ .

(٣) العرتن بحركة وتضم التاء : شجر يدبغ بعروقه .

(٤) العَلْبِطٌ ومثله : العَلَابِطُ : الضخم العظيم .

السادس عشر : حذفها لكثرة الكلام بها كما تحذف الياء كذلك ، وذلك نحو : بلعنبر وبلحرث، كما قالوا : لا أُدْرِ . ذكر ذلك ابن الدّهان في (العُرّة) . قال : فلما كان بين هذه الحروف وبين النون هذه المناسبة زيدت في المضارع .

* * *

حرف الواو

الواسِطَة

قيل بها في أبواب .

الأول : باب المعرب والمبني ، فقيل : إن بينهما واسطة لا توصف بالإعراب ولا بالبناء وذلك في أشياء :

(أحدها) : الأسماء قبل التركيب : ذهب قوم : إلى أنها واسطة لا معربة ؛ لعدم موجب الإعراب ، ولا مبنية ، لعدم مناسبة مبني الأصل . واختاره ابن عصفور وأبو حيان . واختار ابن مالك : أنها [٢٩٩] مبنية . واختار الزمخشري أنها معربة /

(الثاني) : المنادى المفرد نحو : يا زيد : ذهب قوم : إلى أنه واسطة بين المعرب والمبني . حكاه ابن يعيش في (شرح المفصل) والصحيح أنه مبني .

(الثالث) : المضاف إلى ياء المتكلم . قال ابن يعيش : اختلفوا في كسرتة ، فذهب قوم : إلى أنها حركة بناء ، وليست إعراباً ، لأنها لم تحدث بعامل ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل ، إلا أنها وإن كانت بناء فهي عارضة في الاسم ، لوقوع الياء بعدها ، وإذا كانت عارضة لم تصير الكلمة بهامبية . ونظير ذلك حركة التقاء

الساكنين نحو: لم يَقْمِ الرَّجُلُ فهذه الكسرة ليست إعراباً، لان «لم» تعمل الكسر، ومع ذلك فالكلمة باقية على إعرابها لكونها عارضة تزول عند زوال السّاكن فهي كالضّمة في نحو: لم يضربوا وكالفتحة في نحو: لم يضرباً في كونها عارضة للواو والألف.

وقد ذهب قوم: إلى أن هذه الحركة لها حكمٌ بين حُكْمين، وليست إعراباً ولا بناءً، أما كونها غير إعراب؛ فلأنّ الاسم يكون مرفوعاً أو منصوباً وهي فيه، وأما كونها غير بناء، فلأنّ الكلمة لم يوجد فيها شيء من أسباب البناء.

وقال ابن جنّي في (الخصائص) ^(١): باب في الحكم يقف بين الحُكْمين.

هذا فصل موجود في العربيّة لفظاً، وقد أعطته مقادراً عليه وقياساً، وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو: صاحبي وغلّامي، فهذه الحركة لا إعرابٌ ولا بناءً. أما كونها غير إعراب، فلأنّ الاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً وهي فيه، وليس بين الكسرة وبين الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقارنة.

وأما كونها غير بناء، فلأنّ الكلمة معربة متمكّنة، فليست الحركة في آخره ببناء، ألا ترى أن غلامي في التمكّن واستحقاق الإعراب كغلامك، وغلّامهم، وغلّامنا.

(١) انظر الخصائص ٢/٣٥٦.

فإن قلت : فما هذه الكسرة في نحو غلامي ؟
 قلت : هي من جنس الكسرة في الرفع والنصب . أكره الحرف
 عليها فلزمت في الحالات ، وليست إعراباً ، إلا أن لفظها كلفظ حركة
 الإعراب كما أن كسرة الصاد من : (صِنُو) غَيْرُ كسرة الصاد في :
 [٣٠٠] (صِنَوَان) حُكْمًا ، وإن كانت إِيَّاهَا لَفْظًا / ^(١)

وقال أبو البقاء في (اللباب) : ليس في الكلام كلمة لا معربة
 ولا مبنية عند المحققين ، لأن حدَّ المعرب ضدَّ حدَّ المبنية وليس بين
 الضدين هنا واسطة .

وذهب قوم : إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم غير مبني ؛ إذ لا
 علة فيه توجب البناء ، وغير معرب إذ لا يمكن ظهور الإعراب فيه مع
 صحّة حَرْفِ إعرابه وسمّوه خَصِيًّا . ^(٢)

والذي ذهبوا إليه فاسد ، لأنه معربٌ عند قوم ، ومبنيٌّ عند
 آخرين على أن تسميتهم إياه خَصِيًّا خطأ ، لأن الخصي ذَكَرَ حقيقة ،
 وأحكام الذكور ثابتة له ، وكان الأشبه بما ذهبوا إليه أن يسموه خُشِّي
 مُشْكِلًا .

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في (التعليقة) : اختلف في
 المضاف إلى ياء المتكلم ، فقيل : مبنيٌّ ؛ وكسرتَه كسرة بناء ، لأنه لا
 يحدثها عامل الجرّ . وعلّة بنائه شَبُهَهُ بالحروف لخروجه عن كُلِّ

(١) انتهى نصّ ابن حني .

(٢) إذا سُلَّتْ خُصِيَّاه والجمع : خُصِيَّان .

مضاف لأن كل مضاف، لا يتغير آخره لأجل المضاف إليه ، وخروج الشيء عن نظائره يلحقه بالحروف إذ لا نظير لها من الأسماء .

وقيل : معرب لعدم علة البناء ، ولأن الإضافة إلى المبني لا توجب بناء المضاف، ولا تجوزة إلا في الظروف ، وفيها أجرى مجراه (كمثل) و(غير)، فوجب أن يكون معرباً .

وقيل : لا معرب ولا مبني ، لأن الإعراب غير موجود ، والبناء لا علة له، فوجب أن يحكم بعدمهما ، أو يكون للاسم منزلة بين منزلتين . ونحو ذلك : الرجل ونحوه مما فيه الف ولام ، فإنه لا منصرف ، لأن الصّرف التنوين، ولا تنوين ، ولا غير منصرف ، لأنه لا يشبه الفعل .

والجواب : أن هذا لا نظير له .

وما ذكره في المنصرف وغيره فصحيح ، لأن الصّرف التنوين ، وغير المنصرف أشبه الفعل فليسا متقابلين ، بخلاف الإعراب والبناء ، لأن الاسم إما معرب وهو المتمكن ، وإما غير متمكن وهو المبني ، فهما قسيماً الإثبات والنفي ، ولا واسطة بينهما . انتهى .

(الرابع) : قال ابن الدهان في (الغرّة) : الكلام على ضربين : معرب ومبني .

وعند الرّمانيّ وغيره : قسم ثالث لا معرب ولا مبني ، وهو (سحر)

المعدول، لأنه لا يزول عن هذه الحال، وما فيه شيء يوجب البناء .
 وادعى قوم ذلك في : غلامي ، وهذا خطأ عند الأكثرين ، لأنه

[٣٠١] يؤدي هذا القول إلى أن (عصا) كذلك / .

(الخامس) : قال أبو حيان في (الارتشاف) : زعم قوم منهم
 الكسائي : أن (أمس) ليس مبنياً ولا معرباً ، بل هو محكي من فعل الأمر من
 الإمساء ، فإذا قلت : جئت أمس ، فمعناه اليوم الذي كنت تقول فيه :
 أمس .

الباب الثاني

باب المنصرف وغير المنصرف

قيل : إن بينهما واسطة لا توصف بالصرّف ولا بعده .
قال ابن جنّي في الباب المشار إليه : ^(١) ومن ذلك : ما كانت فيه اللّام أو الإضافة نحو : الرجل ، وغلّامك ، وصاحب الرّجل ، فهذه الأسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة ، وذلك أنها ليست بمنوثة ، فتكون منصرفةً ولا ممّا يجوز للتّنين حلّوله للصرّف ، فإذا لم يوجد فيه كان عدمه منه أمانةً لكونه غير منصرف كأحمد وعمر .
وكذلك الثّنية والجمع على حدّها ليس شيء من ذلك منصرفاً ولا غير منصرف ، معرفةً كان أونكرة ؛ من حيث كانت هذه الأسماء ليس مما يتّون مثلها ، فإذا لم يوجد فيها التّنين كان ذهابه عنها أمانةً لتترك صرفها ، وقال (صاحب البسيط) : من : قال المنصرف : ما ليس فيه علتان من العلل التّسع ، وغير المنصرف ما فيه علتان ، وتأثيرهما منع الجر والتّنين لفظاً أو تقديراً ، فقد حصر المنصرف وغير المنصرف ، ودخل في القيد الثّنية والجمع والأسماء السّنة ، وما فيه اللّام والمضاف في غير ما لا ينصرف ، فيكون على هذا رجّلان اسم امرأة غير منصرف لوجود

(١) أي في باب في الحكم يقف بين الحكّمين ، وقد تقدّمت الإشارة إليه فيما سبق .

العلتين ، وتثنية رجل منصرفاً لعدم العلتين . وأما من قال : المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين ، وغير المنصرف ما لم يدخله جرّ ولا تنوين ، فإن التثنية والجمع والمعرّف باللام والإضافة تُخْرَجُ عن الحَصْر ؛ فلذلك ذكرها صاحب (الخصائص) مرّبةً ثالثةً لا منصرفةً ولا غير منصرفة .

وقال أبو علي : ما دخله اللّام أو الإضافة من باب ما لا ينصرف لا أقول فيه بصرف ولا بعدمه ، ولا أقول : إنه منصرف ، لأن المانع من الصرف موجود فيه وهو شبه الفعل ، وليس اللّام أو الإضافة بسالبة إياه [٣٠٢] شبه الفعل ، ولا / أقول : إنه غير منصرف ، لأن امتناع التنوين عنه ليس لكونه لا ينصرف ، وإنما هو لدخول الألف واللّام عليه ، فإنها مانع من التنوين .

وقال الكزولي^(١) : وأما أقسام الأسماء من جهة العموم فعلى ثلاثة أضرب : منصرف وغير منصرف .

وما لا يقال فيه منصرف ولا غير منصرف وهو أربعة :
 المضاف وما عرّف بالأم والتثنية والجمع ، لا يقال :
 منصرفة ، إذ ليس فيها تنوين ، ولا يقال : فيها غير منصرف إذ ليس فيها
 علة تمنع من الصرف .

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ولعله : الجزولي بالجيم صاحب الجزولية المشهورة .

وقال ابن الحاجب : ظاهر كلام النحويين أن القسمة إلى المنصرف وغيره حاصرة ، وتفسيرهم كُلّ واحد من القسمين يَنْفِي الحَصْر .

الباب الثالث

باب العَلَم

منه منقول ، ومنه مرتجل ، ومنه قسم ثالث لا منقول ولا مرتجل ، وهو الذي علميته بالغلبة ذكره أبو حيان .

وقال في (البسيط) : العلم المعدول كعمر وزُفر فيه ثلاثة

أقوال :

أحدها : أنه مشتق من المعدول عنه ، فعلى هذا يكون منقولاً .

والثاني : أنه مرتجل غير مشتق ، لأن لفظ المعدول لم يستعمل

في مسمى ، ثم نقل منه ، وليس وزن المعدول موافقاً لوزن المعدول عنه حتى يكون منقولاً .

والثالث : أنه ليس منقولاً على الإطلاق ولا مرتجلاً على

الإطلاق ، بل هو مشابه للمنقول ، لموافقة حروفه لحروف المعدول عنه ، ومشابهة للمرتجل ؛ لاختصاصه بوزن لا يوافق المعدول عنه فيه .

الباب الرابع

باب الظاهر والمضمّر

قال الأندلسي في (شرح المفصل) : قال ابن درستويه : (إِيَّا)
متوسّط بين الظاهر والمضمّر كاسم الإشارة ، ولذلك ألبس أمره لكونه
أخذ شبهاً من هذا وشبهاً من هذا . /

[٣٠٣]

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) : قال ابن درستويه (إِيَّا)
اسم لا ظاهر ولا مضمّر، بل هو مبهم كنيّ به عن المنصوب ، وجعلت
الكاف والهاء والياء بياناً على المقصود ، وليُعلم المخاطب من
الغائب ، ولا موضع لها من الإعراب . ويعزى هذا القول إلى ابي
الحسن الأخفش إلا أنه أشكل عليه أمر (إِيَّا) فقال : هي مبهمة بين
الظاهر والمضمّر .

والجمهور : على أنها اسم مضمّر ، وذهب الزجاج : إلى أنها
اسم ظاهر يضاف إلى المضمّرات .

وقال ابن يعيش : أيضاً : قد جعل بعضهم اسم الإشارة من
الأسماء الظاهرة وهو القياس ، إذ لا تفتقر إلى تقدم ظاهر، فتكون كناية

عنه ، ولأنه غلب عليه أحكام الأسماء الظاهرة نحو : وصفه والوصف به ، وتثنيته وتحقيره .

وقد أشكل أمره على قوم فجعلوه قِسْماً ثالثاً بين الأسماء الظاهرة والمضمرة ، لأن له شَبَهاً بالظاهرة ، وشَبَهاً بالمضمرة ، فمن حيث كانت مَبِينَةً ولم يفارقها تعريف الإشارة كانت كالمضمرة ، ومن حيث صُغِرَتْ ، ووصفت ، ووصف بها كانت كالظاهرة .

وقال الأندلسي : بعض النحاة يقول : أنواع المعارف ثلاثة : ظاهر ومُضْمَرٌ وبينهما وهو المبهم .

الباب الخامس

باب الوقف والوصل

قال ابن جنِّي^(١) : ومن ذلك قوله :

٢٤٧ = * له زَجَلٌ كأنه صَوْتُ حَادٍ^(٢) *

فحذف الواو من كأنه لا على حدّ الوقف، ولا على حدّ الوصل ،
أما الوقف فيُقْضَى بالسَّكون (كأنَّه) ، وأما الوصل فيُقْضَى بالمُطل ،
وتمكن الواو (كأنه) فقوله : كأنه منزلة بين الوصل والوقف ، وكذلك
قوله :

(١) انظر الخصائص ١٢٧/١ .

(٢) * إذا طلب الوسيقة أو زميرٌ *

للشماخ ، ديوانه / ٣٦ ، وسيويه / ١١ ، والحجة لابن خالويه / ٢٨٢
والخصائص ١٢٧/١ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٣٦ .
قال في الدرر : وصف حمار وحش هائجاً فيقول : إذا طلب وسيقته ، وهي
أنثاه التي يضمها ويجمعها وهي من : وَسَقْتُ الشيء : أي جمعته - صَوْتُ
بها ، وكان صوته لما فيه من الزجل والحنين ، ومن حسن الترجيع والتطريب
صوتُ حادٍ بابل يتغنى بها أو صوت مزمار . والزجل : صوت فيه حنين وترنم .

٢٤٨ = يا مَرِحِبَاهِ بِحِمَارِ نَاجِيَةٍ إِذَا أَتَى قَرَبَتَهُ لَلسَّانِيَةِ^(١)
 فثبات الهاء في (مرحبا) ليس على حد الوقف ولا على حد
 الوصل ، أما الوقف يؤذن بأنها ساكنة (يامرحباه) ، وأما الوصل فيؤذن
 بحذفها أصلاً يا (مرحبا) بحمارناجية ، فثباتها في الوصل متحركة منزلة
 بين المنزلتين . وكذلك قوله :

٢٤٩ = * بيازلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ^(٢) *

(١) من شواهد : الخصائص ٣٥٨/٢ ، والمنصف ١٤٢/٣ ، والخزانة
 ٤٠٠/١ ، والهمع والدرر رقم ١٧٤٣ ، وابن يعيش ٤٦/٩ ، ٠٤٧ . وفي
 الخزانة : قوله : « يا مرحباه) : المنادى محذوف : (ومرحبا) مصدر
 منصوب بعامل محذوف ، أي صادف رُحْباً وسعة ، حذف تنوينه لنية
 الوقف ، ثم بعد أن وصل به هاء السكت عن له الوصل فوصل :
 (وناجيه) : اسم شخص ، (والسانية) : الدلو العظيمة وأداتها .
 وأراد بتقريب الحمار للسَّانِيَةِ : أن يستقي عليه من البئر بالدلو العظيمة .

(٢) رجز قبله :

إِنْ تَبَخَّلِي يَا جُمْلُ أَوْ تَعْتَلِّي أَوْ تُصْبِحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلِّي
 نُسَلِّ وَجَدَ الهَائِمِ الْمُغْتَلِّ

من شواهد : سيبويه ٢٨٢/٢ ، ونسبه لرجل من بني أسد ، وانظر نوادر أبي
 زيد ٢٤٨/٢ ، والخزانة ٥٥٢/٢ ، وشواهد الشافية ٢٤٦/٤ .
 وفي الخزانة : قال أبو زيد : المغتَلُّ : الذي اغتَلَّ جوفه من الشوق والحب
 والحُزْنِ كغلة العطش . . والوجناء : الوثيرة القصيرة . والعيهل : الطويلة ،
 وتعتلي : من الاعتلال وهو التمارض . نُسَلِّ : من التسلية وهو إذ هاب الهم
 ونحوه بالسَّلْوِ .

فإثبات الياء مع التضعيف طريف ، وذلك أن التثقيب من أمانة / [٣٠٤]
الوقف ، والياء من أمانة الإطلاق ، فهو منزلة بين المنزلتين .

الباب السادس

باب حروف الجر . قال ابن هشام في (المغني) : التحقيق في اللام المقوية نحو « مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ »^(١) ، « فَعَالٌ لِمَا يَرِيدُ »^(٢) ، « إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ »^(٣) . أنها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نَزَلَهُ منزلة القاصر ، ولا معدية محضة ، لا طراد صحة إسقاطها ، فلها منزلة بين منزلتين .

فصل

قال ابن إياز : جعل ابن معط للمنادي مرتبتين : البعد ، والقرب ف (يا) و (أيا) وهما للأول ، وأي والهمزة للثاني .

وابن برهان جعل له ثلاث مراتب : بُعْدِي وَقُرْبِي وَوَسْطِي بينهما فلأولى (أيا) و (هيا) ، وللثانية : الهمزة ، وللثالثة : أي ، وجعل (يا) مستعملة في الجميع . انتهى .

ونظير ذلك الإشارة جعل له ابن عصفور ثلاث مراتب : دُنْيَا ،

(١) البقرة / ٩١ .

(٢) البروج / ١٦ .

(٣) يوسف / ٤٣ .

وُوسَطِي ، وُقُصُوِي ، فَلَأُولِي (ذَا) و (تِي) ، وَلِلثَانِيَةِ : ذَاكَ وَتِيكَ
وَبِالكَافِ دُونَ اللَّامِ ، وَلِلثَالِثَةِ ذَٰلِكَ وَتِلْكَ بِالكَافِ وَاللَّامِ وَجَعَلَ لَهُ
مَرْتَبَتَيْنِ فَقَط .

وَرُودُ الشَّيْءِ مَعَ نَظِيرِهِ مَوْرِدُهُ^(١) مَعَ نَقِيضِهِ

قال ابن جنّي : وَذَلِكَ أَضْرَبُ :

منها : اجْتِمَاعُ الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثَثِ فِي الصِّفَةِ الْمَوْثَثَةِ نَحْوُ : رَجُلٌ
عَلَامَةٌ ، وَامْرَأَةٌ عَلَامَةٌ ، وَرَجُلٌ نَسَابَةٌ ، وَامْرَأَةٌ نَسَابَةٌ ، وَرَجُلٌ هُمَزَةٌ
لُمَزَةٌ ، وَامْرَأَةٌ هُمَزَةٌ لُمَزَةٌ ، وَرَجُلٌ صَرُورَةٌ^(٢) وَفَرُوقَةٌ^(٣) وَامْرَأَةٌ صَرُورَةٌ
وَفَرُوقَةٌ ، وَرَجُلٌ هِلْبَاجَةٌ^(٤) فَفَاقَةٌ^(٥) ، وَامْرَأَةٌ كَذَلِكَ . وَهُوَ كَثِيرٌ .

وَذَلِكَ أَنَّ الْهَاءَ فِي نَحْوِ ذَلِكَ لَمْ تَلْحَقْ لِتَأْنِيثِ الْمَوْصُوفِ بِمَا هِيَ
فِيهِ ، وَإِنَّمَا لَحِقَتْ لِإِعْلَامِ السَّمْعِ أَنَّ هَذَا الْمَوْصُوفِ بِمَا هِيَ فِيهِ قَدْ بَلَغَ

(١) فِي النِّسْخِ الْمَخْطُوطَةِ : « يورد » مَكَانَ : « مورده » ، وَفِي الْخِصَائِصِ :

« بَابُ فِي الشَّيْءِ يَرِدُ مَعَ نَظِيرِهِ مَوْرِدُهُ مَعَ نَقِيضِهِ » . انظر ٢٠١/٢ .

(٢) فِي الْقَامُوسِ : رَجُلٌ صَرُورٌ ، وَصَرَارَةٌ ، وَصَارُورَةٌ ، وَصَرُورِيٌّ ،

وَصَرُورَاءُ : لَمْ يَحْجِجْ أَوْ لَمْ يَتَزَوَّجْ لِلوَاحِدِ وَالْجَمْعِ .

(٣) فِي الْقَامُوسِ : رَجُلٌ فَارُوقٌ وَفَرُوقَةٌ : شَدِيدُ الْفَرْعِ .

(٤) فِي الْقَامُوسِ : الْهَلْبَاجَةُ بِالْكَسْرِ : الْأَحْمَقُ ، الضَّخْمُ ، الْفَدْمُ ، الْأَكُولُ ،

الْجَامِعُ كُلُّ شَرٍّ .

(٥) فِي الْقَامُوسِ : رَجُلٌ فَفَاقٌ كَسْحَابٍ وَسَحَابَةٌ : أَحْمَقٌ .

الغاية والنّهاية، فجعل تأنيث الصفة أمانةً لِمَا أُريد من تأنيث الغاية والمبالغة، وسواء كان الموصوف بتلك الصفة مذكراً أم مؤنثاً .

يدلّ على ذلك أن الهاء لو كانت في نحو امرأة فروقة إنما لحقت [٣٠٥] لأن المرأة مؤنثة لوجب أن / تحذف في المذكر فيه فيقال : رجل فروق ، كما أن التاء في قائمة وظريفة لما لحقت لتأنيث الموصوف حذفت مع تذكيره في نحو : رجل ظريف ، وقائم ، وكريم . وهذا واضح .

ونحو من تأنيث هذه الصفة ليُعلم أنها بلغت المعنى الذي هو مؤنث أيضاً تصحيحهم العين في نحو : حَوْلَ وَصَيْدَ واعتَوْنُوا واجْتَوْرُوا ، إِيذَاناً بأن ذلك في مَعْنَى ما لا بُدَّ من تصحيحه ، وهو أَحَوْلَ ، وَأَصْيَدَ ، وتعاونوا ، وتجاوروا ، وكما كرّرت الألفاظ لتكرير المعاني ، نحو : الزَّلْزَلَةُ ، وَالصَّلْصَلَةُ ، وَالصَّرْصَرَةُ وهوباب واسع .

ومنها : اجتماع المَوْئِثِ والمذْكَرِ في الصِّفَةِ المذْكَرَةِ . وذلك نحو : رَجُلٌ خَصْمٌ ، وأمرأة خَصْمٌ ، ورجل عَدْلٌ ، وامرأة عدل ، ورجل ضَيْفٌ ، وامرأة ضيف ، ورجل رِضاً ، وأمرأة رِضاً .

وكذلك ما فوق الواحد نحو : رجلاً رِضاً ، وَعَدْلٌ ، وقوم رِضاً ، قال زهير :

٢٥٠ = متى يَشْتَجِرُ قَوْمٌ يُقْلُ سَرَواتُهُمْ هُمْ بَيْننا فَهُمْ رِضاً وَهُمْ عَدْلٌ (١)

وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة : أن التذكير إنما أتاها من قبل المصدرية ، فإذا قيل : رجل عَدْلٌ ، فكأنه وُصِفَ بجميع الجنس مبالغَةً ، كما تقول : أستولى على الفضل ، وحاز جميع الرياسة والنُّبْلَ ، ولم يترك لأحد نصيباً في الكرم والجود ، ونحو ذلك فوصف بالجنس أجمع تمكيناً لهذا الموضع وتوكيداً .

وقد ظهر عنهم ما يؤيد هذا المعنى ويشهد به . وذلك نحو

قوله :

٢٥١ = ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبلِ وضنت علينا والضنين من البخلِ (٢)

فهذا كقولك : هو مجبول من الكرم وَمَطِينٌ (٣) من الخير ، وهي

(١) من قصيدة يمدح بها سنان بن أبي حارثة المرّي ، ومطلعها :

صحا القلب عن سلمى وقد كاد لا يسلو

وأقفر من سلمى التعانيق فالثقلُ

والتعانيق والثقل : موضعان . انظر ديوانه / ٤٠ .

من شواهد : الخصائص ٢٠٢/٢ ، والمحتسب ١٠٧/٢ ، واللسان :

« رضي » .

(٢) في اللسان : « ضن » نسب إلى البعيث ، وفُسِّرَ بقوله : أراد : الضنين

مخلوق من البُخْلِ ، وكل ذلك على المجاز .

من شواهد : الخصائص ٢٠٢/٢ ، ٢٥٩/٣ ، والمحتسب ٤٦/٢ ،

وابن الشجري ٧٢/١ ، والمغنى ٣٤٤/١ .

(٣) في القاموس : « طين » : الطين : الخلقة والجبله فمطين كميع بمعنى

مخلوق أو مجبول .

مخلوقة من البخل .

وهذا أوفق معنى من أن تحمله على القلب ، وأنه يريد به :
والبخل من الضنين ، لأن فيه من الإِعْظَام والمبالغة ما ليس في
القلب .

ومنه قوله :

٢٥٢ = * وهنّ من الإخلاف قبلك والمطل (١) *

وقوله :

٢٥٣ = * وهنّ من الإخلاف والولعان (٢) *

وأقوى التأويلين في قولها :

(١) نسب في النّسان : « ولع » إلى البعّث .

وهو من شواهد : الخصائص ٢/٢٠٣ ، ٣/٢٦٠ ، والمحتسب ٢/٤٦
وابن الشجريّ ١/٧٢ .

(٢) صدره :

* لخلابة العينين كذّابة المنى *

من شواهد : إصلاح المنطق / ٢٦٨ . وفيه : أولع بكذا وكذا إيلاءً
وولعناً ، والاسم : الولوع . . . إذا كذب .

والخصائص ٢/٢٠٣ ، ٣/٢٥٩ ، والمحتسب ٢/٤٦ ، واللسان :
« ولع » .

٢٥٤ = * فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ ^(١) * *

أن تكون من هذا ، أي كَأَنَّهَا خُلِقَتْ مِنَ الْإِقْبَالِ وَالْإِدْبَارِ ، لا على

[٣٠٦] أن يكون من باب حذف المضاف ، أي ذات إقبال وذات / إدبار .

ويكفيك من هذا كله قوله تعالى : ﴿ خَلِقَ الْإِنْسَانَ مِنْ

عَجَلٍ ^(٢) ﴾ ، وذلك لكثرة فعله إيَّاه ، واعتياده له .

وهذا أقوى معنى من أن يكون أراد : خَلِقَ الْعَجَلَ مِنَ الْإِنْسَانِ ،

لأنه أمر قد اطرد واتسع ، فحمله على الْقَلْبِ يَبْعُدُ فِي الصَّنْعَةِ ، وَيَصْغُرُ

في المعنى .

وكأن هذا الموضع لما خفي على بعضهم قال في تأويله : إن

الْعَجَلَ هُنَا : الطَّيْنُ . ولعمري إنه في اللَّغَةِ كَمَا ذَكَرَ ، غير أنه في هذا

الموضع لا يراد به إِلَّا نَفْسَ الْعَجَلَةِ وَالسَّرْعَةِ ، ولهذا قال عقبه :

﴿ سَأْرِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونَ ^(٣) ﴾ ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ

(١) للخنساء ، صدره .

* ترتع مارتعت حتى إذا اذكرت * *

من شواهد : سيبويه ١/١٦٩ ، والمقتضب ٣/٢٣٠ ، ٤/٣٠٥ ،

والخصائص ٢/٢٠٣ ، ٣/١٨٩ ، والمنصف ١/٩٧ ، وابن الشجري

١/٧١ ، وابن يعيش ١/١١٥ ، والخزانة ١/٢٠٧ ، ٢٤٠ ، والتصريح

١/٣٣٢ . وانظر ديوانها ٢٦/٢٦ .

(٢) الأنبياء / ٣٧ .

(٣) الأنبياء / ٣٧ .

الإنسان عَجُولاً ﴿١﴾ ﴿٢﴾ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴿٣﴾ ، لأن العجلة ضرب من الضعف ؛ لِمَا تُؤذَنُ بِهِ مِنَ الضَّرُورَةِ وَالْحَاجَةِ .

فلما كان الغرض من قولهم : رَجُلٌ عَدْلٌ ، وامرأة عدل إنما هو إرادة المصدر والجنس جُعِلَ الْإِفْرَادُ وَالتَّذْكِيرُ أَمَارَةً الْمَصْدَرِ الْمَذْكَرِ .
فإن قلت : فإن نفس لفظ المصدر قد جاء مؤنثاً نحو : الزيادة ، والعبادة ^(٣) والضئولة ، والجهومة ، والمحمية ، والموجدة ، والطلاقة ، والسباطة ^(٤) ، وهو كثير جداً ، فإذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثاً فما هو في معناه ومحمول بالتأويل عليه أحجى بتأنيته .

قيل : الأصل - لقوته - أحمل لهذا المعنى من الفرع لِيُضَعِّفَهُ .
وذلك أن الزيادة ^(٥) والعبادة ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها ، فلحاق التاء لها لا يُخْرِجُهَا عما ثبت في النفس من مصدريتها .

وليس كذلك الصِّفَةُ ، لأنها ليست في الحقيقة مصدراً ، وإنما

(١) الإسراء / ١١ . وفي الخصائص والأشباه المطبوع والنسخ المخطوطة « وخلق الإنسان » : مكان : و « كان » تحريف .

(٢) النساء / ٢٨ .

(٣) في الخصائص ٤٠٤ / ٢ : « والعبادة » بالباء .

(٤) في ط فقط : « والبساطة » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص . وفي القاموس : « سبط » وقد سبط كـ « كرم » وفرح سبطاً وسبوطاً وسبوطاً وسباطة ، ومن معانيها : الكثرة والسعة .

(٥) في ط : « والزيارة » بالراء .

هي متأولة عليه ، ومردودة بالصنعة إليه . فلو قيل : رَجُلٌ عَدْلٌ ، وامرأة عَدْلَةٌ ، وقد جرت صفة كما ترى لم يؤمن أن يُظَنَّ بها أنها صفة حقيقية^(١) كصَعْبَةٍ مِنْ صَعْبٍ ، وَنَذْبَةٍ مِنْ نَذْبٍ ، وَفُخْمَةٍ مِنْ فُخْمٍ ، وَرَطْبَةٍ مِنْ رَطْبٍ . فلم يكن فيها من قُوَّةِ الدَّلَالَةِ عَلَى المَصْدَرِيَّةِ ما في نفس المصدر نحو : الجُهومة والشُّهومة والطلاق ، والخَلَاقَةُ^(٢) فالأصول لقوتها يتصرف فيها ، والفروع لضعفها يتوقف بها ، ويقتصر على بعض ما تسوِّغه القُوَّةُ لأصولها .

فإن قلت : فقد قالوا : رجل عدل، وامرأة عدلة، وفرس طَوْعَةٌ

القياد / .

وقال أمية :

٢٥٥ = والحَيَّةُ الحَتْفَةُ الرَّقْشَاءُ أخرجها من بيتها آمِنَاتُ اللهُ وَالْكَلِمُ^(٣)

قيل هذا مِمَّا^(٤) خرج على صورة الصِّفَةِ ، لأنهم لم يؤثروا أن يبعدوا كل البعد عن أصل الوصف الذي بابه أن يقع الفرق فيه بين

(١) في ط فقط : « حقيقة » تحريف .

(٢) في ط : « والخلافة » بالفاء تحريف .

(٣) من شواهد : الخصائص ١/١٥٤ ، وقد نسبه ابن جنبي إلى أمية ، وفي هذا الموضع رواه : « جحرها » بدل « بيتها » ، ورواه مرة أخرى ٢/٢٠٥ :

« بيتها » بدل : « جحرها » وانظر اللسان : « حتف » وروايته : « بيتها » .

(٤) في ط : « إنما » .

مذكّره ومؤنّته ، فجرى هذا في حِفْظ الأصول والتلفت إليها للمباقة ، لها، والتنبية عليها ، مجرى إخراج بعض المعتلّ على أصله نحو : استحوذ ، ومجرى إعمال صُغته^(١) وعُدته ، وإن كان قد نُقل إلى (فَعَلت) لَمَّا كان أصله : (فَعَلت) . وعلى ذلك أنّ بعضهم فقال : خَصَمَة ، وضيفة ، وجمع فقال :

٢٥٦ = يا عينِ هَلَّا بَكَيْتِ أَرَبَدَ إِذْ قَمْنَا وَقَامَ الْخَصُومُ فِي كَبَدٍ^(٢)
وعليه قول الآخر :

٢٥٧ = إِذَا نَزَلَ الْأَضْيَافُ كَانَ عَدْوَرًا عَلَى الْحَيِّ حَتَّى تَسْتَقِيلَ مَرَاجِلُهُ^(٣)

(١) في ط : « صفته » بالفاء تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص
٢٠٥/٢ :

(٢) من شواهد : الخصائص ٢/٢٠٥ ، ٣/٣١٨ ، والشاهد نسب في
الخصائص للبيد .

وأربد في البيت أخولبيد لأمه . والكبد بفتح الكاف : المشقة والعناء .

(٣) لزينب بنت الطثرية ، والطثرية أمها حين قُتِلَ أخوها يزيد
ابن الطثرية الشاعر المشهور في خلافة بني العباس ١٢٦ هـ ، قتله بنو
حنيفة . ومطلع قصيدتها :

أرى الأثل من بطن العقيق مجاوري

مقيماً وقد غالت يزيدُ غوائلهُ

إلى أن قالت قيل الشاهد المذكور :

فتى ليس لابن العمّ كالذئب إن رأى

بصاحبه يوماً دماً فهو آكله

الأضياف هنا بلفظ القلّة ومعناها أيضاً ، وليس كقوله :

٢٥٨ = * وأسَيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا (١) *

في أن المراد بها معنى الكثرة وذلك أمدح ، لأنه إذا قرى الأضياف وهم قليل بمراجل الحيّ أجمع فما ظنك به لو نزل به الضيفان الكثيرون .

فإن قيل : فلم أنت المصدر أصلاً ؟ وما الذي سَوَّغ التأنيث فيه مع معنى المعموم والجنس ، وكلاهما إلى التذكير حتى احتجت إلى الاعتذار له بقولك : إنه أصل ، وإن الأصول تحتمل ما لا تحتمله الفروع ؟ .

يسرك مظلوماً ويرضيك ظالماً

وكلُّ الذي حَمَلْتُهُ فَهُوَ حَامِلُهُ

إذا انزل الأضياف . . . الخ أنظر شرح ديوان الخنساء بالإضافة إلى مرثي ستين شاعرة من شواعر العرب / ١٥٥ وهو من شواهد : الخصائص ٢٠٥ ، ١٢٠/٢ .

والعدوّر - كما في القاموس : عذر - : السيء الخلق والشديد النفس .

(١) لحسان بن ثابت ديوان / ٢٢٢ . صدره :

* لنا الجفّناتُ الغُريْلَمَعَنَ في الضُحَى *

من شواهد : سيبويه ١٨١/٢ ، والمقتضب ١٨٨/٢ ، والخصائص ٢٠٦/٢ ، والمحتسب ١٨٧/١ ، وابن يعيش ١٠/٥ ، والخزانة ٤٣٠/٣ ، والعيني ٥٢٧/٤ ، والأشموني ١٢١/٤ .

(٢) « به » سقطت من نسخ الأشباه ، والتصويب من الخصائص .

قيل : عِلَّةُ جواز تأنيث المصدر مع ما ذكرته من وجوب تذكيره ، : أن المصادر أجناسٌ للمعاني ، كما أن غيرها أجناسٌ للأعيان نحو رجل و فرس ، و دار ، و بستان ، فكما أن أسماء أجناس^(١) الأعيان ، قد تأتي مؤنثة الالفاظ ، و لا حقيقة تأنيث في معناها نحو : غُرْفَةٌ وَمَشْرِقَةٌ^(٢) ، وعلية ، و مِروحة ، و مِقْرَمَةٌ^(٣) ، كذلك جاءت أيضاً أجناس المعاني مؤنثاً بعضها لفظاً لا معنىً وذلك ، نحو : المحمّدة والموجّدة ، والرّشاقة ونحوها .

[٣٠٨] نعم ، وإذا جاز تأنيث المصدر وهو على مصدرية غير موصوف /

به لم يكن تأنيثه وجمعه ، وقد جرى وصفاً ، وحل المحل^(٤) الذي من عادته أن يفرّق فيه بين مذكّره ومؤنثه ، وواحد وجماعته ، قبيحاً ولا مستكراً ، أعني : ضَيْفَةٌ ، وَخَصْمَةٌ ، وَأُضْيَافٌ وَخَصُومًا ، وإن كان التذكير والإفراد أقوى في اللّغة ، وأعلى في الصّفة ، قال تعالى : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسُوْرُوا الْمِحْرَابِ ﴾^(٥) وإنما كان التذكير

(١) في نسخ الأشباه : الأجناس الأعيان ، وفي الخصائص : أجناس الأعيان .

(٢) في ط فقط : « ومشرقة » بالفاء والصواب من النسخ المخطوطة والخصائص و« المشرقة » ، بالقاف ومثله الرء ، كما في القاموس : موضع القعود في الشمس بالشتاء .

(٣) في القاموس : « قرم » : المِقْرَمَةُ كـ « مِكْنَسَةٌ » : سِتْرٌ رَقِيْقٌ .

(٤) في الخصائص ٢ / ٢٠٧ : وقدورد وصفاً على المحل الذي . . .

(٥) ص ٢١ / .

والإفراد أقوى من قِبَل أنك لَمَّا وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك ، وكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع ، كما يجب للمصدر في أول أحواله ، ألا ترى أنك إذا أنثت وجمعت سَلَكْتَ به مسلك^(١) الصفة الحقيقية التي لا معنى للمبالغة فيها ، نحو : قائمة ومنطلقة ، وضاربات ، ومُكْرِمَات . فكان ذلك يكون نقضاً للغرض أو كالتنقض له . فلذلك قَلَّ حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثاً أو مجموعاً .

ومما جاء من المصادر مجموعاً ومُعَمَّلاً أيضاً قوله^(٢) :

٢٥٩ = * مواعيد عُرقوب أخاه بيثرب^(٣) *

ومنه عندي قولهم : « تركته بملاحس البقر أولادها »^(٤) ، فالملاحس جمع : مَلْحَس ، ولا يخلو أن يكون مكاناً أو مصدراً ، فلا يجوز أن يكون هنا مكاناً ، لأنه قد عمل في الأولاد فنصبها ، والمكان

(١) في الخصائص ٢٠٧/٢ : « مذهب » .

(٢) في ط : « قولهم » .

(٣) لعلمة الأشجعي : صدره :

* وَعَدَّتْ وَكَانَ الْخُلْفُ فِيكَ سَجِيَّةً *

من الشواهد المشهورة ، وقد استشهد به سيبويه ١٣٧/١ ، والخصائص ٣٠٧/٢ ، وابن يعيش ١١٣/١ ، والمقرب ١٣١/١ ، والهمع والدرررقم ١٤٥٧ .

(٤) انظر هذا القول المنسوب للعرب في همع الهوامع ٦٦/٥ .

لا يعمل في المفعول به كما أن الزمان لا يعمل فيه .
وإذا كان الأمر على ما ذكرنا كان المضاف هنا محذوفاً مقدراً

وكأنه قال : تركته بمكان ملاحس البقر أولادها كما أن قوله :

٢٦٠ = وما هي إلا في إزارٍ وعِلقَةٍ مُغَارَ ابنِ هَمَامٍ على حيٍّ خَثَعَمَا^(١)

محذوف المضاف ، أي وقت إغارة ابن همام على حيٍّ

(خَثَعَم) ، ألا تراه قد عدّاه إلى قوله : « على حيٍّ خثعما » ،

فملاحس البقر إذا مصدر مجموع يعمل^(٢) في المفعول به كما أن :

* مواعيد عرقوب أخاه بيثرب *

كذلك ، وهو غريب .

وكان أبو عليّ يورد « مواعيد عرقوب أخاه » مورد الطريف

المتعجب منه ، فأما قوله :

٢٦١ = كَمْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أبا قُدَامَةَ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْفَنَعَا^(٣)

(١) من شواهد سيبويه ونسبه ١٢٠/١ الى حميد بن ثور الهلاليّ ، وهو أيضاً من

شواهد : المقتضب ١٢١/٢ ، والخصائص ٢٠٨/٢ ، والمحتسب

٢٦٦/٢ ، وابن يعيش ١٠٩/٦ ، واللسان : « علق » والعِلقَة - كما في

اللسان - الصُدْرَة تلبسها الجارية تبذل به .

(٢) في الخصائص : « مُعْمَل » مكان : « يعمل » .

(٣) للأعشي . ديوانه ١١١/ . والشاهد من قصيدة يمدح بها هوزة بن عليّ

الحنفيّ مطلعها :

بانث سعاد وأمسي جبلها انقطعا واحتلتِ الغمّر فالجُدّين فالقَرَعَا

من شواهد : الخصائص ٢٠٨/٢ ، والأشْمُونِي ٢٨٧/٢ . وفي العيني

هامش الأشْمُونِي : الفنع : الكرم والفضل ، والثناء ، والزيادة .

فقد يجوز أن يكون من هذا . وقد يجوز أن يكون (أبا قدامة) منصوباً بـ « زادت » أي فما زادت أبا قدامة بتجاربهم آياه إلا المجد .

والوجه أن تنصبه بتجاربهم / لأنها العامل الأقرب ، ولأنه لو أراد [٣٠٩] إعمال الأول لكان حري أن يعمل الثاني أيضاً ، فيقول : فما زادت تجاربهم إياه أبا قدامة إلا كذا، كما تقول : ضربت فأوجعته زيدا ، « وَيُضَعَّفُ »^(١) ضرب فأوجعت زيدا على إعمال الأول وذلك أنك إذا كنت تعمل الأول على بعده وجب إعمال الثاني أيضا « لِقُرْبِهِ ، لأنه لا يكون الأبعد أقوى حالاً من الأقرب .

فإن قلت : أكتفي بمفعول العامل الأول من مفعول العامل

الثاني .

قيل لك : وإذا كنت مكثفياً مختصراً ، فاكتفاؤك بإعمال الثاني الأقرب أولى من اكتفاؤك بإعمال الأول الأبع . وليس لك في هذا ما لك في الفاعل ، لأنك تقول : لا أضمر على غير تقدم ذكر إلا مستكرهاً ، فتعمل الأول فتقول : قام وقعداً أخواك . فأما المفعول فمنه بَدُّ ، فلا ينبغي أن تتباعد بالعمل إليه وتترك ما هو أقرب إلى المعمول فيه منه .

ومن ذلك : « فرس وساع »^(٢) ، الذكر والأنثى فيه سواء ، وفرس جواد ، وناقة ضامر ، وجمل ضامر ، وناقة بازل ، وجمل بازل ، وهو لباب قومه ، وهي لباب قومها ، وهم لباب قومهم . قال جرير :

(١) في الخصائص ٢ / ٢٠٩ « وتضعف » بالتاء أي تنسبه الى الضعف .

(٢) في القاموس : « وسع » : وساع كسحاب : من الخيل الجواد أو الواسع الخطو .

٢٦٢ = تُدرِّي فوق مَتْنِيهَا قُرُوناً على بَشْرِ وَأَنَسَةً لُبَابٌ^(١)
وقال ذو الرِّمَّة :

٢٦٣ = سَبَحَلًا أبا شَرَّخَيْنِ أَحْيَا بِنَاتِهِ مَقَالِيَّتُهَا فِيهِ اللَّبَابُ الْحَبَائِثُ^(٢)
فَأَمَّا نَاقَةُ هِجَانَ ، وَنُوقِ هِجَانَ ، وَدِرْعُ دِلَاصِ ، وَأُدْرَعِ
دِلَاصِ ، فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ بَلْ فِعَالٌ مِنْهُ فِي الْجَمْعِ تَكْسِيرِ فِعَالٍ فِي
الوَاحِدِ، وَهُوَ مِنْ بَابٍ: مَا اتَّفَقَ لَفْظُهُ وَاخْتَلَفَ تَقْدِيرُهُ . انْتَهَى .

قلت قد اشتمل هذا الأصل على ثلاثة أبواب : باب ما دخلت
فيه التاء في صفة المذكر ، وباب ما دخلت فيه التاء في صفة المؤنث ،
وباب ما استوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ، وها أنا
[٣١٠] أسوق جملاً من نظائرها^(٣) ، . ذكر نظائر الباب الأول /

(١) من شواهد : الخصائص ٢/٢٠٩ ، واللسان : « لب » وفيه : « تدري »
بالبناء للفاعل .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢/٢١٠ ، والمخصص ١٣/٧٧ ، ١٧/٣٣ .
والشاهد من قصيدة مطلعها :

ألم تُسألَ اليومَ الرسومُ الدوارسَ بِحُزُوزِي وَهَلْ تَدْرِي الْقِفَارَ الْبَسَابِسُ
وَالسَّبَحْلَ : الْفَهْجَلُ الضَّخْمُ . وَأَبَا شَرَّخَيْنِ : يَعْنِي أَنَّ لَهُ نَتَاجِينَ فِي عَامِ
تَبَاعاً . وَالْمَقَالِيَّتِ : جَمْعُ مِقْلَاتٍ ، وَهِيَ مِفْعَالٌ مِنَ الْقَلْتِ وَهُوَ الْهَلَاكُ .
وَمَعْنَى مَقَالِيَّتِ : أَنَّهُ لَا يَعِيشُ لَهْنٌ وَلِدٌ . انظُرِ الدِّيَوَانَ ، وَشَرَحَ الشَّاهِدَ فِي
الْهَامِشِ ٤١١ .

(٣) اختلفت النسخ في العبارة التي تلي هذه الجملة ، فنسخنا الأزهر الأولى
والثانية : « ذكر نظائر الباب الأول » وفي هامش نسخة منها بعد هذه العبارة =

ورود الوفاق مع وجوب^(١) الخلاف

قال ابن جني: هذا الباب ينفصل من الذي قبله بأن ذاك تبع فيه اللفظ ما ليس وفقاً له نحو: رجلٌ نَسَّابَةٌ ، وامرأةٌ عَدْلٌ .

وهذا الباب ليس بلفظ تبع لفظاً ، بل هو قائم برأسه ، وذلك قولهم : غاض الماءُ وِغْضَتُهُ؛ سَوَّوْا فيه بين المتعدّي وغير المتعدّي .
ومثله : جَبَرْتُ يَدَهُ ، وجَبَرْتُهَا ، وَعَمَّرَ المنزِلَ ، وَعَمَّرْتُهُ ، وسار الدَّابَّةُ بوسرته ، ودان الرجلُ ، ودِنْتُهُ من الدِّينِ ، في معنى أُدِنْتُهُ .

وعليه جاء (مديون) في لغة بني تميم . وهلك الشيءُ وهلكته ، قال العجاج :

٢٦٤ = وَمَهْمَهُ هَالِكٌ مِنْ تَعَرَّجَا^(٢)

= هنا بياض بالأصل . وكذلك نسخة ط ، والنسخة المغربية ، وفي نسخة المتحف البريطاني : سقطت العبارة الأخيرة وهي : « ذكر نظائر الباب الأول » وليس هناك إشارة إلى بياض .

وفي النسخة الظاهرية فراغ بعد عبارة : « ذكر نظائر الباب الأول » مما يدل على أن هناك نقصاً .

(١) في الخصائص : ٢ / ٢١٠ « وجود » بالدال .

(٢) رجز للعجاج بدأه بقوله :

ما هاج أحزاناً وشجواً قد شجا

وبعد الشاهد قوله :

هائلة أهواله من أدلجا

فيه قولان : أحدهما : أن (هالكاً) بمعنى مُهلك أي : مُهلك مَنْ
تعرج فيه .

والآخر : ومهمه هالك المتعرجين فيه كقوله : هذا رجلٌ حسنُ
الوجه، فوضع (مَنْ) موضع الألف واللام . ومثله هبط الشيء وهبطته
قال :

٢٦ = مارا عني إلا جناح هابطاً على البيوت قوطه العلابطاً^(١)

أي مهبطاً قوطه . ويجوز أن يكون أراد : هابطاً بقوطه ، فلما
حذف حرف الجر نصب الفعل ضرورة . والأول أقوى .

فأما قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَّا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾^(٢) فأجود

والمهمة : الأرض القفر المستوية : ومعنى الشاهد : أن هذا المهمة من
تعرج فيه هلك . والتعرج : التحبس ، يقال : تعرج على القوم وعرج أي
عطف عليهم وأقام : أنظر ديوان العجاج / ٣٦٧ ، وهو من شواهد :
المقتضب / ٤ / ١٨٠ ، والخصائص / ٢ / ٢١٠ ، والمخصص / ٦ / ١٢٧ .

(١) من شواهد : النوادر / ٤٧٥ ، والخصائص / ٢ / ٢١١ ، والمنصف / ١ / ٢٧
والمحتسب / ١ / ٩٢ ، وابن الشجري / ١ / ٣٨٦ ، واللسان : قوط . وفي
النوادر ضم إلى هذا الشاهد بيتين آخرين ، وانظر تحقيق نسبة هذا الشاهد
في هامش النوادر .

والعلابط : واحدها : عُلْبَطَة ، وهي الخمسون والمائة إلى ما بلغت من
العدد، وهو اسم للقطيع لا واحد له . وجناح : اسم راعٍ ، والقوط - كما
في القاموس - : القطيع من الغنم ، وجمعه أقواط .

(٢) البقرة / ٧٤ .

القولين فيه أن يكون معناه : وإن منها لما يهبط مَنْ نظر إليه لخشية الله .

وذلك أن الإنسان إذا فكّر في عِظَم هذه المخلوقات تضاءل وخشع ، وهبطت نفسه لعظم ما شاهد ، فنسب الفعل إلى تلك الحجارة ، لما كان الخشوع والسقوط مسبباً عنها ، وحادثاً لأجل النظر إليها كقوله تعالى : ﴿ وما رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ (١) وأنشدوا قول الآخر :

٢٦٦ = فاذكري موقفى إذا التقت الخيـ لُ وسارت إلى الرّجال الرّجالا (٢)

أي وسارت الخيلُ الرّجالَ إلى الرّجال .

وقد يجوز أن يكون أراد : وسارت الى الرجال بالرجال ، فحذف

حرف الجر فنصب، والأول أقوى . وقال زهير (٣) :

٢٦٧ = فلا تَغْضَبَنَّ مِنْ سَيْرَةٍ أَنْتَ سِرْتَهَا فَأَوَّلُ راضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُهَا (٤) / [٣١١]

(١) الأنفال / ١٧ .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢/٢١١ ، واللسان : « سير » .

(٣) في الخصائص : خالد بن زهير ، وفي ط والنسخ المخطوطة : « زهير »

انظر تحقيق النسبة في هامش الخصائص ٢/٢١٢ .

(٤) من شواهد : الخصائص ٢/٢١٢ ، والمغنى ٢/٥٢٧ وهذا وفي الأشباه في

نسخته المطبوعة والنسخ المخطوطة : « سنة » مكان « سيرة » وهي رواية

الخصائص ، وفي المغنى : « سنة » أيضاً وفي ط فقط : « فلا تغضباً »

بدل : « تغضبن » .

وَرَجَّتِ الدَّابَّةُ بِالْمَكَانِ : إِذَا أَقَامَتْ فِيهِ ، وَرَجَّتْهَا ، وَعَابَ الشَّيْءَ وَعَيْبَتْهُ ، وَهَجَمَتْ عَلَى الْقَوْمِ ، وَهَجَمْتَ غَيْرِي عَلَيْهِمْ أَيْضاً ، وَعَفَا الشَّيْءَ : كَثُرَ ، وَعَفَوْتُهُ : كَثَرَتْهُ ، وَفَغَرَ فَاهُ ، وَفَغَرَ فَوْهُ ، وَشَحَافَاهُ^(١) وَشَحَافَوْهُ ، وَعَثَمَتْ يَدُهُ ، وَعَثَمْتُهَا أَيَّ جَبَرْتُهَا عَلَى غَيْرِ اسْتِواءٍ ، وَمَدَّ النَّهْرُ وَمَدَّدْتُهُ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةَ أَبْحُرٍ ﴾^(٢) قَالَ الشَّاعِرُ :

* ٢٦٨ = * مَاءُ خَلِيْجٍ مَدَّةَ خَلِيْجَانِ^(٣) *

وَسَرَحَتِ الْمَاشِيَةُ وَسَرَحَتْهَا ، وَزَادَ الشَّيْءُ وَزَدْتُهُ ، وَذَرَا الشَّيْءُ وَذَرَوْتُهُ : طَيَّرْتُهُ ، وَخَسَفَ الْمَكَانُ وَخَسَفَهُ اللَّهُ ، وَدَلَعَ لِسَانُهُ وَدَلَعْتُهُ ، وَهَاجَ الْقَوْمَ وَهَجَمْتَهُمْ ، وَطَاخَ الرَّجُلُ وَطُخِئَتْهُ أَيَّ أَلْطَخْتُهُ بِالْقَبِيْحِ فِي مَعْنَى : أَطْحَمْتُهُ ، وَوَفَرَ الشَّيْءُ^(٤) وَوَفَرْتُهُ .

وقال الأصمعي : رفع البعير ورفعته - في السير المرفوع - وقالوا :

نفي الشيء ونفيته ، : أي أبعدته ، قال القطامي :

(١) شحافاه : فتحه ، وشحافوه : انفتح .

(٢) لقمان / ٢٧ .

(٣) في اللسان : « خلج » روى هذا البيت :

إلى فتى فاض أكفَّ الفتیان فيض الخلیج مدّه خليجان

من شواهد : الخصائص ٢/٢١٢ ، والمخصص ١٠/٣٢ ، ١٥/٥٤

ونسب الشاهد إلى أبي النجم .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : وفر الشيء يفر ووفرته : بزيادة « يفر » وهي

ليست في الخصائص .

٢٦٩ = * فأصبح جاراكم قتيلاً ونافياً^(١) * *

ونحوه : نكزتِ البئرُ ونكزتها أي أقلت ماءها ، ونزفتُ
وَنَزَفْتُهَا .

فهذا كله شاذٌّ عن القياس، وإن كان مطرداً في الاستعمال ، إلا أن
له عندي وجهاً لأجله جاز . وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه ،
فإنما الفعل منه شيء أعيره وأعطيه ، وأقدر عليه ، فهو وإن كان
فاعلاً ، فإنه لما كان معاناً مُقدراً صار كأنَّ فعله لغيره ، ألا ترى إلى قوله
تعالى : ﴿ وما رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾^(٢) وقد قال قوم - يعني
أهل السنة فإن ابن جنِّي كان معتزلياً كشيخه الفارسي - إنَّ الفعل لله ،
وإن العبدَ مكتسبه ، فلما كان قولهم : غاص الماء وغضته أن غيره
أغاضه ، وإن جرى لفظ الفعل له تجاوزت العرب ذلك إلى أن أظهرت
هناك فعلاً بلفظ الأول متعدياً ، لأنه قد كان فاعله في وقت فعله إيَّاه إنما
هو معان عليه فخرج اللفظان لما ذكرناه خروجاً واحداً . فاعرفه .
انتهى .

* * *

(١) تمامه من اللسان : « نفي » :

* أصمُّ فزادوا في مسامعه وقرا *

و « نافيا » أي : متفياً ، ونفى الرجلُ عن الأرض ، ونفيتها عنها : طرده .
فانتفى .

(٢) الأنفال / ١٧ .

(٣) في الخصائص ٢ / ٢١٣ : مُشَاءٌ إليه ، بمعنى : أُلجأ إليه .

ورود الشيء على خلاف العادة^(١)

قال ابن جنّي : المعتاد المؤلف في اللغة أنه إذا كان (فَعَلَ)
 غَيْرُ مُتَعَدِّدٍ كان أفعل متعدياً ، لأن هذه الهمزة أكثر ما تجيء للتعدية .
 وذلك نحو : قام زيد ، واقمت زيداً وقعد بكرٌ ، وأقعدت بكرًا . فإن كان
 (فَعَلَ) متعدياً إلى مفعول واحد فنقلته بالهمزة صار متعدياً إلى اثنين
 نحو : طعم زيدٌ خبزاً ، وأطعمته خبزاً ، وعطا بكرٌ درهماً ، وأعطيته
 [٣١٢] درهماً / .

فأما كَسِيَ زيدٌ ثوباً ، وكسوته ثوباً، فإنه وإن لم ينقل بالهمزة فإنه
 نُقِلَ بالمثل ، ألا تراه نُقِلَ من (فَعَلَ) إلى (فَعَلَ) . وإنما جاز نقله
 بِفَعَلَ لَمَّا كان فَعَلَ وأفعل كثيراً ما يعتقبان على المعنى الواحد ؛ نحو :
 جدٌ في الأمر وأجدٌ ، وصددته عن كذا وأصددته ، وقصر عن الشيء
 وأقصر ، وسحته الله وأسحته ، ونحو ذلك . فلما كانت فعل وأفعل
 على ما ذكرنا من الاعتقَاب والتعاوُض ، ونقل بأفعل نقل أيضاً فَعَلَ
 بِفَعَلَ نحو : كسي زيد وكسوته ، وشترت^(٢) عينه ، وشترتها^(٣) ،
 وغارت عينه^(٤) وعرتها، ونحو ذلك .

(١) ترجم له ابن جنّي في الخصائص ٢/ ٢١٤ : « باب في نقض العادة » .

(٢) أي انقلب جفنها من أعلى وأسفل كما في القاموس : « شتر » .

(٣) في الخصائص : « وشترها » .

(٤) في الأشباه ؛ النسخة المطبوعة ومخطوطاتها : « غارت » بالعين وفي

الخصائص : « عارت وعرتها » بالعين : أي أصبتها بالعمور وفي هامش

هذا هو الحديث أن تنقل بالهمز فيُحْدِث النِّقْلُ تَعْدِيًّا لم يكن قبله .

غير أن ضَرْباً من اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مخالفة ، فتجد فَعَلَ فيها متعدياً وأفعل غير متعدّ .

وذلك قولهم : أَجْفَلَ الظِّلْمُ وَجَفَلْتُهُ^(١) ، وَأَشْنَقَ البَعِيرُ^(٢) وَشَنَّقْتَهُ ، وَأَنْزَفَ البُئْرَ : إذا ذهب ماؤها وَنَزَفْتَهَا ، وَأَقْشَعَ الغَيْمُ وَقَشَعْتُهُ الرِّيحُ ، وَأَنْسَلَ ريشُ الطائرِ، وَنَسَلْتُهُ ، وَأَمَرَتِ النَّاقَةُ : إذا دَرَّ لَبْنُهَا ، وَمَرَّيْتُهَا .

ونحو من ذلك : أَلَوَتِ النَّاقَةُ بَدَنِيهَا وَلَوَتْ ذَنَبَهَا ، وَصَرَ الفرسُ أُذُنَهُ وَأَصَرَ بِأُذُنِهِ ، وَكَبَّهُ اللهُ عَلَى وَجْهِهِ ، وَأَكَبَّ هُوَ ، وَعَلَوَتِ الوَسَادَةُ ، وَأَعْلَيْتِ عَلَيْهَا^(٣) ، فهذا نقض عادة الاستعمال ، لأن فَعَلَتْ فيه متعدّ ، وأفعلت غير متعدّ .

وعلة ذلك - عندي - أنه جعل تعدي فعلت ، وجمود أفعلت

الخصائص ٢/٢١٤ بين أن بعض نسخ الخصائص : « غارت وغرتها » بالغين ، ويعلق المحقق بقوله : « والذي في اللسان : وأغار عينه وغارت تغور غوراً ، وغوراً ، وغوّرت دخلت في الرأس » وترى أنه لم يجيء فيه : غار عينه دون همز .

(١) في الخصائص : « وجفَلته الرِّيح » بزيادة : « الرِّيح » .

(٢) في الخصائص : وأشْنَقَ البَعِيرُ : إذا رفع رأسه .

(٣) في الخصائص : « عنها » .

كَالْعَوَضِ لَفَعَلْتَ مِنْ غَلْبَةِ أَفَعَلْتَ لَهَا عَلَى التَّعَدِّي، نَحْوُ : جَلَسَ
وَأَجْلَسْتَهُ ، وَنَهَضَ وَأَنْهَضْتَهُ ، كَمَا جَعَلَ قَلْبَ الْبِيَاءِ وَأَوَّلًا فِي التَّقْوَى ،
وَالرَّعْوَى ، وَالثَّنْوَى وَالفَتْوَى عَوَضًا لِلْوَاوِ مِنْ كَثْرَةِ دُخُولِ الْبِيَاءِ عَلَيْهَا ،
وَكَمَا جُعِلَ لَزُومِ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمُنْسَرِحِ لِمَفْتَعَلِنَ ، وَحَظَرَ مَجِيئَهُ
تَأْمًا أَوْ مَخْبُونًا بَلْ تَوَبَّعَتْ فِيهِ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ الْبِتَّةَ تَعْوِضًا لِلضَّرْبِ مِنْ
كَثْرَةِ السَّوَاكِنِ فِيهِ نَحْوُ : مَفْعُولِنَ ، وَمَفْعُولَانِ ، وَمُسْتَفْعَلَانِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ
مِمَّا التَّقَى فِي آخِرِهِ مِنَ الضَّرْبِ سَاكِنَانِ .

وَنَحْوُ مِنْ ذَلِكَ : مَا جَاءَ عَنْهُمْ مِنْ أَفْعَالَتِهِ فَهُوَ مَفْعُولٌ وَذَلِكَ نَحْوُ
أَحْبَبْتَهُ فَهُوَ مَحْبُوبٌ ، وَأَجَنَّتْهُ اللَّهُ فَهُوَ مَجْنُونٌ ، وَأَزَكَمَهُ اللَّهُ فَهُوَ مَزْكُومٌ ،
وَأَكْرَهَهُ اللَّهُ^(١) فَهُوَ مَكْرُوزٌ ، وَأَقْرَهُ اللَّهُ فَهُوَ مَقْرُورٌ ، وَأَقْرَهُ اللَّهُ فَهُوَ مَقْرُورٌ ،
وَأَرْضَهُ^(٢) اللَّهُ فَهُوَ مَأْرُوضٌ ، وَأَمْلَأَهُ اللَّهُ فَهُوَ مَمْلُوءٌ ، وَأَضَادَهُ فَهُوَ
[٣١٣] مَضُودٌ^(٣) ، وَأَحَمَّهُ - مِنَ الْحُمَى - فَهُوَ مَحْمُومٌ ، وَأَهَمَّهُ - مِنَ الْهَمِّ / -
فَهُوَ مَهْمُومٌ ، وَأَزَعَقْتَهُ فَهُوَ مَزْعُوقٌ ، أَيْ مَذْعُورٌ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ :

٢٧٠ = إِذَا مَا اسْتَحَمْتَ أَرْضُهُ مِنْ سَمَائِهِ جَرَى وَهُوَ مَوْدُوعٌ وَوَاعِدٌ مَصْدَقٍ^(٤)

(١) أَي أَصَابَهُ بِالْكُرْزِ كَغْرَابٍ أَوْ الْكُرْزِ كَرْمَانَ ، وَهُوَ : دَاءٌ مِنْ شِدَّةِ الْبَرْدِ . انظُرْ
الْقَامُوسَ .

(٢) فِي الْقَامُوسِ : أَرْضَهُ اللَّهُ : أَزَكَمَهُ .

(٣) فِي الْقَامُوسِ : الضُّودُ ، وَالضُّودَةُ ، وَالضُّودَةُ بِضَمِّ هَيْنَ : الزَّكَامُ ، ضُئِدٌ
كُعِينِي ضُودًا فَهُوَ مَضُودٌ ، وَأَضَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

(٤) قَائِلُهُ : خِفَافُ بْنُ نَدْبَةَ . وَانظُرْ شَعْرَ خِفَافِ بْنِ نَدْبَةَ / ٣٣ وَانظُرْ اللِّسَانَ :

« وَدَع » ، وَالْهَمْعُ وَالذَّرْرُ رَقْمٌ ١٤٠٤ .

وهومن : أودعته . وينبغي أن يكون جاء على : وُدِع .
 وأما أحزنة الله فهو محزون فقد حُمِلَ على هذا ، غير أنه قد قال
 أبو زيد : يقولون : الأمر يحزني ، ولا يقولون : حَزَنِي ، إلا أن
 مجيء المضارع يشهد للماضي . فهذا أمثل مما مضى . وقد قالوا
 أيضاً فيه : مُحَزَّنٌ على القياس ، ومثله قولهم : مُحَبَّبٌ . قال عنترة :
 ٢٧١ = ولقد نزلتِ فلا تظني غيرَه مني بمنزلة المحبِّ المُكْرَمِ (١)
 وقال الآخر :

٢٧٢ = ومن يُنادِ آلَ يربوعِ يُجبُّ يأتيك منهم خيرُ فتيانِ العربِ
 * المَنكِبُ الأيمنُ والرَّدْفُ المُحَبُّ * (٢)

وقال :

٢٧٣ = لأنكحَنَ بيَّهَ جاريةً خِدْبَةً
 * مُكْرَمَةٌ مُحَبَّةٌ * (٣)

(١) من شواهد : الخصائص ٢/٢١٦ ، والخزانة ١/٥٣٩ ، ٤/٤ ، وشرح
 شذور الذهب /٣٢٧ ، والعيني ٢/٤١٤ ، والتصريح ، وحاشية يس
 ١/٢٦١ ، والهمع والدرر رقم ٥٩١ .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢/٢١٧ . وفي القاموس : المنكب : عريف القوم
 أو عوئهم والردف : من يخلف الملك أو الرئيس أو يعينه وفي ط « يأتل »
 مكان : يأتيك ، تحريف .

(٣) رجز بنت أبي سيفان بن حرب ترقص به ابنها عبد الله بن الحارث بن نوفل
 الهاشمي وقبله :

قالوا : وَعِلَّةٌ مَا جَاءَ مِنْ : أفعَلته فهو مفعول - نحو : أَجَنَّةَ اللهُ
 فهو مجنون ، وأسَلَّهُ فهو مسلول ، وبابه - أنهم جاءوا به على : (فُعِل)
 نحو : جُنَّ فهو مجنون ، وزُكِمَ فهو مزكوم ، وسُئِلَ فهو مسلول .
 وكذلك بقيته .

فإن قيل : وما بال هذا خالف فيه الفعل مسنداً إلى الفاعل
 صورته مسنداً إلى المفعول ، وعادة الاستعمال خلاف هذا ، وهو أن
 يجيء الضربان معاً في عُدَّة واحدة نحو : ضَرَبْتَهُ ، وضرب وأكرمته
 وأكرم ، وكذلك مقاد^(١) هذا الباب ؟ .

قيل : إن العرب لما قوي في أنفسها أمر المفعول حتى كاد
 يلحق عندها برتبة الفاعل ، وحتى قال سيويه فيها : « وإن كانا جميعاً
 يهْمَانِهِم وَيَعْنِيَانِهِم »^(٢) خصّوا المفعول إذا أسند الفعل إليه بضرين
 من الصنعة : أحدهما : تغيير صيغة المثال مسنداً إلى المفعول ،
 عن صورته مسنداً إلى الفاعل والعدّة واحدة ، وذلك نحو : ضرب

= وَاللَّهُ رَبَّ الْكَعْبَةِ لِأَنَّ كَحْنَ بَبَهُ
 جَارِيَةً خَدْبَهُ مُكْرَمَةً مُحَبَّهُ
 * نُجِبُ أَهْلَ الْكَعْبَةِ *

وَنَجِبُهُمْ : تغلبهم في الحسن .

من شواهد : ابن يعيش ٣٢/١ ، والعيني ٤٠٣/١ ، واللسان : « خدب »
 والهمع والدرر رقم ١٩١ .

(١) في ط : « معاذ » بالعين والذال ، تحريف .

(٢) انظر سيويه ١٥/١ في باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعول .

زيدٌ ، وضُرِبَ [وقتل] ^(١) وقُتِلَ ، وأكْرِمَ وأكْرِمَ ، ودَحْرَجَ ودُحْرَجَ ^(٢) .
والآخر : أنهم لم يَرْضُوا / ، ولم يقنعوا بهذا القَدْر من التَّغْيِير [٣١٤]
حتى تجاوزوه إلى أن غيّر واعدة الحروف مع ضمّ أوله ، كما غيّرُوا في
الأول الصّورة والصّيغة وحدها .

وذلك قولهم : أَحْبَبْتُهُ وَحُبَّ ^(٣) ، وأزكمه الله وزُكِمَ ، وأضأده
وضَيَّدَ ، وأملاه ومُلِيَ .

قال أبو عليّ : فهذا يدلُّك على تمكّن المفعول عندهم ، وتقَدّم
حاله في أنفسهم إذ أفردوه بأن صاغوا الفعل له صيغة مخالفة لصيغته
وهو للفاعل .

وهذا ضَرَبٌ من تدرّيج اللغة ، ألا ترى أنهم لما غيّرُوا الصيغة
والعِدَّة واحدة في نحو : ضَرَبَ وضَرِبَ وشَرِبَ وشَرِبَ ، تدرجوا من
ذلك إلى أن غيّرُوا الصيغة مع نقصان العِدَّة نحو : أزكمه الله وزُكِمَ
وأرضه الله وأرِضَ .

فهذا كقولهم في حنيفة : حَنَفِيّ ، لما حذفوا هاء حنيفة حذفوا
أيضاً ياءها ، ولَمَّا لم يكن في حنيف تاء تحذف فتحذف لها الياء

(١) « وقتل » سقط من نسخ الاشباه تصويبه من الخصائص .

(٢) بعده في ط فقط بزيادة : « وقتل » وهي ليست في النسخ المخطوطة أو
الخصائص .

(٣) في ط فقط : « أحب » بالهمز ، تصويبه من النسخ المخطوطة
والخصائص .

صَحَّتِ الْبَيَاءُ فَقَالُوا : فِيهِ حَنِيفِيٌّ .

وهذا الموضوع هو الذي دعا ثعلباً في كتاب (فصيحته) أن أفرد له باباً ، فقال : هذا باب فُعِلَ - بضم الفَاء - نحو قولك : عُنَيْتَ بحاجتك، وبقية الباب .

وإنما غرضه فيه إيراد الأفعال المسندة إلى المفعول ، ولا تسند إلى الفاعل في اللغة الفصيحة ، ألا ترى أنهم يقولون : نُخِي زيد من النَّخْوَةِ ، ولا يقال : نخاه كذا . ويقولون : اُمْتَقِعْ لونه ، ولا يقولون :^(١) اُمْتَقَعَهُ كذا . ويقولون : انْقَطِعْ بالرجل ، ولا يقولون : انقطع به كذا .

فلهذا جاء بهذا الباب ، أي ليريك أفعالاً خُصَّتْ بالإِسْنَادِ إِلَى المفعول دون الفاعل ، كما خُصَّتْ أفعال بالإِسْنَادِ إِلَى الفاعل دون المفعول نحو : قام زيد، وقعد جعفر، وذهب، وانطلق .

ولو كان غرضه أن يُرِيكَ صُورَ مَا لَمْ يَسْمُ فاعله مجملاً غير مفصّل على ما ذكرنا لأورد فيه نحو : ضَرِبَ ، وَرَكِبَ وَاسْتَقْصَى . وهذا يكاد يكون إلى ما لا نهاية له .

فأعرف هذا الغرض ، فإنه أشرف من حفظ مائه ورقة لغة .

ونظير مجيء اسم المفعول هنا على حذف الزيادة - نحو أحبيته

(١) « يقولون » : سقطت من ط فقط .

فهو محبوب - مجيء اسم الفاعل على حذفها أيضاً ، وذلك نحو قولهم :
أورس^(١) الرمثُ فهو وارس ، وأيفع الغلام فهو يافع ، وأبقل فهو
باقل .

قال تعالى : ﴿ وأرسلنا الرياح لواقح ﴾^(٢) وقياسه : ملاقح ،

[٣١٥]

لأن الريح تُلَقِّح / السحاب فتستدرّه .

وقد يجوز أن يكون على : لَقِحَتْ هي ، فإذا لقت فزكت
الْقِحَتْ السَّحَاب فيكون هذا مِمَّا اكْتَفِي فيه بالسبب من المُسَبِّب .

وقد جاء عنهم : مُبْقِل حكاها أبو زيد . وقال دواد بن أبي دُواد :

٢٧٤ = أعاشني بعدك وإِدِ مُبْقِلُ آكُلُ مِنْ حَوْدَانِهِ وَأَنْسِلُ^(٣)

(١) في القاموس : ورس الصخرة في الماء كَوَجِلٍ : ركبها الطُّحْلُب حتى تخضَّرَ .
والرَّمْث من الأشجار ، وفيه أيضاً في المادة نفسها (ورس) : وأورث الرَّمْث
وهو وارس ومورس قليل جداً .

(٢) الحجر / ٢٢ .

(٣) ذكر الخصائص قصة هذا البيت حيث قال : « وقال داود بن أبي داود لأبيه

في خبر لهما ، وقد قال له أبوه : ما أعاشك بعدي ؟ . فقال هذا البيت :

وهو من شواهد : الخصائص ٩٧/١ ، ٢٢٠/٢ ، واللسان : « نسل »

و « بقل » وقد نسبته اللسان في « بقل » إلى دواد بن أبي دواد ، ونسبه في :

« نسل » الى أبي ذؤيب .

هذا وفي اللسان : ورد وأنسل بضم الهمزة ، وأنسل بالفتح فمن رواه :

« وأنسل » فمعناه : سمت حتى سقط عني الشعر ، ومن رواه : أنسل ،

فمعناه : تُنْسِل إبلي وغنمي . والحدوان : بنات .

وقد جاء أيضاً حبيته قال :

٢٧٥=ووالله لولا تمره ما حَبَبْتُهُ ولا كان أدنى من عُبيدٍ ومُشْرِقٍ^(١)

ونظير مجيء اسم الفاعل والمفعول جميعاً على حذف الزيادة

مجيء المصدر أيضاً على حذفها نحو قولهم : جاء زيد وحده . فأصل

هذا أوحدته بمروري إيحاداً ، ثم حذفت زيادته فجاء على الفَعْل .

ومثله قولهم : عَمَرَكَ اللهُ إِلَّا فعلت ، أي عَمَرْتُكَ اللهُ تعميراً ،

وقوله :

٢٧٦ = * قيد الأوابد هيكل^(٢) *

(١) هو لغيلان بن شجاع :

من شواهد : الخصائص ٢/٢٢٠ ، وابن يعيش ٧/١٣٨ ، والمغنى

١/٤٠٠ واللسان : « حَبَب » وفيه : « عيلان » بالعين . وقد ذكر اللسان أن

بعضهم ، ينكر أن يكون هذا البيت من الفصحح ثم ذكر الشاهد مضموماً

إليه البيت الذي قبله وهو :

أحِبُّ أبا مروان من أجل تَمَرِهِ وأعلم أن الجار بالجار أرفقُ

وعلى هذا يكون في الشاهد إقواء .

وكان أبو العباس المبرد يروى هذا الشعر :

* وكان عياضٌ منه أدنى ومُشْرِقُ *

وعلى هذه الرواية لا يكون فيه إقواء .

(٢) من معلقة امرئ القيس والبيت بتمامه :

وقد اغتدى والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل

من شواهد : الخصائص ٢/٢٢٠ ، والمحتسب ٢/١٦٨ ، ٢/٢٣٤ ، وابن

يعيش ٣/٥١ ، ٩/٩٥ ، والخزانة ١/٥٠٧ ، ٢/١٧٩ ، والمغنى

٢/٥١٨ .

أي تقييد الأوباد ، ثم حذف زائد تيه ، وإن شئت قلت : وصف
بالجوهر لما فيه من معنى الفعل نحو قوله :

٢٧٧ = فلولا الله والمهرُ المُفدَى لَرُحَّتْ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ^(١)
فوضع الغِرْبَالُ موضع مُحْرَق

وقوله :

٢٧٨ = * مِثْبَرَةُ الْعُرْقُوبِ إِشْفَى الْمِرْفَقَ^(٢) *

أَيُّ حَادَّةِ الْمِرْفَقِ . وهو كثير .

فأمَّا قوله :

٢٧٩ = * وبعده عطائك المائة الرِّتَاعَا^(٣) *

(١) قائله : حسان بن ثابت .

من شواهد : الخصائص ٢/٢٢١ ، ٣/١٩٥ ، والعيني ٣/١٤٠
والأشموني ٣/١٦ ، وحاشية يس ٢/٧٢ ، والهمع والدرر رقم ١٤٩٦
ونسب في الوحشيات ٨/ إلى عُفَيْرَةَ بنت طُرَامَةَ الكَلْبِيَّةِ ، ونسب في العيني
إلى منذر بن حَسَّان .

(٢) رجز . من شواهد : الخصائص ٢/٢٢١ ، ٣/١٩٥ ، والمخصص
١/٨١ ، ١٥/١٠٦ . والمثبر : الإبرة : والإشقى : المثقب يخرز به ،
ويؤنث . انظر القاموس .

والراجز بهجو امرأة .

(٣) للقطامي ديوانه ٣٧/ ، صدره :

* أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي *

من شواهد : الخصائص ٢/٢٢١ ، وابن عقيل ٢/٢٣ ، وأوضح =

فليس على حذف الزيادة ، ألا ترى أن في عطاء ألف فعّال
الزائدة .ولو كان على حذف الزيادة ، لقال : وبعد عَطْوِكَ فيكون
كـ « وَحَدَهُ » .

ولمّا كان الجمع مضارعاً للفعل بالفرعية فيهما جاءت فيه أيضاً
ألفاظ على حذف الزيادة التي كانت في الواحد .

وذلك نحو قولهم : كَرَوَانٌ وَكِرْوَانٌ ، وَوَرِشَانٌ^(١) ، وَوَرِشَانٌ ،
فجاء هذا على حذف زائدتيه ، حتى كأنه صار إلى (فَعَل) ، فجرى
مجرى خَرِبٍ وَخَرِبَانٍ ، وَبَرَقَ وَبَرِقَانٌ ، قال ذو الرّمة :

٢٨٠ = من آل أبي موسى ترى النَّاسَ حَوْلَهُ .

كَأَنَّهُمُ الْكِرْوَانُ أَبْصَرْنَ بِأَزْيَا^(٢)

ومنه تكسيرهم (فَعَالاً) على أفعال حتى ، كأنه صار إلى
(فَعَل) ^(٣) نحو : جَوَادٌ وَأَجَوَادٌ وَعَيَاءٌ وَأَعْيَاءٌ ، وَحَيَاءٌ وَأَحْيَاءٌ .

المسالك رقم ٣٦٧ ، وشرح شذور الذهب / ٤١٢ ، والأشموني
٨٨٨/٢ . والهمع والدرر رقم ٧٣٠ ، ١٤٧١ .

(١) في القاموس : الورشان محرّكة : طائر وهو : ساقُ حُرٍّ ، لحمه أخف من
الحمام ، جمعه : ورشان بالكسر ، وورشين .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢/٢٢٢ ، ٣/١١٨ ، والمنصف ٣/٧٢ ، وحاشية
يس ١٨٨/٢ .

والشاهد من قصيدة مطلعها :

ألا حيّ بالترّوق الرسوم الخواليبا وإن لم تكن إلاّ رَمِيماً بواليا
أنظر ص / ٧٣٣ من ديوانه .

(٣) في الخصائص : « حتى كأنه إنما كسّر فعّل » .

ومن ذلك : قولهم : نِعْمَةٌ ، وَأَنْعَمُ ، وَشِدَّةٌ وَأَشَدُّ فِي قَوْلِ سَيبويه^(١) :

جاء ذلك على حذف التاء كقولهم : ذَيْبٌ وَأَذُوبٌ ، وَقِطْعٌ / [٣١٦] وَأَقْطَعٌ ، وَضِرْسٌ وَأَضْرُسٌ . وذلك كثيرٌ جداً .

وما يجيء مخالفاً ومنتقِضاً أوسع من ذلك إلا أن لكل شيء منه عذراً وطريقاً .

وَفَضْلٌ لِلْعَرَبِ ظَرِيفٌ وَهُوَ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى عَيْنِ مُضَارَعِ فَعَلْتَهُ ، إِذَا كَانَتْ مِنْ فَاعِلِنِي مضمومة البتة . وذلك نحو قولهم : ضَارِبِنِي فَضْرِبْتُهُ أَضْرِبُهُ ، وَعَالِمِنِي فَعَلِمْتَهُ أَعْلَمُهُ ، وَعَاقِلِنِي - مِنَ الْعَقْلِ - فَعَقَلْتَهُ أَعْقَلُهُ ، وَكَارِمِنِي فَكَرِمْتَهُ أَكْرَمُهُ ، وَفَاخِرِنِي فَفَخَّرْتَهُ أَفْخَرُهُ ، وَشَاعِرِنِي فَشَعَّرْتَهُ أَشْعَرُهُ . وحكي الكسائي : فَاخِرِنِي فَفَخَّرْتَهُ أَفْخَرُهُ بِفَتْحِ الْخَاءِ . وَحَكَاهَا أَبُو زَيْدٍ : أَفْخَرُهُ بِالضَّمِّ عَلَى الْبَابِ .

كَلَّ هَذَا إِذَا كُنْتَ أَقْوَمَ بِذَلِكَ الْأَمْرِ مِنْهُ .

ووجه استغرابنا له : أَنْ خُصَّ مُضَارَعُهُ بِالضَّمِّ . وذلك أنا قد دللنا على أن قياس باب مضارع (فَعَلَ) أَنْ يَأْتِيَ بِالْكَسْرِ نَحْوُ : ضَرَبَ يَضْرِبُ وَبَابِهِ ، وَأَرِينَا وَجْهَ دُخُولِ يَفْعُلُ عَلَى يَفْعِلُ فِيهِ^(١) فَكَانَ الْأَحْجَى

(١) انظر سيبويه ١٨٣/٢ .

(٢) فِي الْخَصَائِصِ ٢٢٣/٢ بَعْدَ كَلِمَةِ « فِيهِ » : « نَحْوُ : قَتَلَ يَقْتُلُ ، وَنَخَلَ يَنْخُلُ » وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَشْبَاهِ بِجَمِيعِ نَسْخِهِ ؟ .

به هنا إذا أريد الاقتصار به على أحد وجهيه أن يكون ذلك الوجه هو الذي كان القياس مقتضياً له في مضارع : فَعَلَ ، وهو يَفْعَل بكسر العين .

وذلك أن العرف والعادة إذا أريد الاقتصار على أحد الجائزين أن يكون ذلك المقتصر عليه هو أقيسهما فيه ، ألا ترك تقول في تحقير أسود وجدول : أُسَيْدٌ وَجُدَيْلٌ بالقلب ، وتجزيز من بعد الإظهار وأن تقول : أُسَيْوِدٌ وَجُدَيْوِلٌ، فإذا صرت إلى باب مقام وعجوز اقتضت على الإعلال البتة ، فقلت : مُقَيِّمٌ وَعُجَّيِّزٌ ، فأوجبت أقوى القياسين لا أضعفهما ، وكذلك نظائره .

فإن قلت : فقد تقول : فيها رجل قائم ، وتجزيز فيه النصب فتقول : فيها رجل قائماً ، فإذا قدّمت أوجبت أضعف الجائزين . فكذاك أيضاً تقتصر في هذه الأفعال - نحو أَكْرَمُهُ وَأَشْعُرُهُ . على أضعف الجائزين ، وهو الضّم .

قيل : هذا إبعاد في التشبيه . وذلك أنك لم توجب النصب في قائم من قولك : فيها رجل قائماً ، وقائماً هذا متأخر عن رجل في مكانه في حال الرفع ، وإنما اقتضت على النصب فيه لما لم يجز فيه الرفع أولم يَقْو ، فجعلت أضعف الجائزين واجباً ضرورة لا اختياراً ، وليس [٣١٧] كذلك كرمته أَكْرَمُهُ ، لأنه لم ينقض^(١) شيء عن / موضعه ، ولم يقدم

(١) في ط : « ينقص » بالصاد ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

ولم يؤخر . فلوقيل : كرمته أكرمه لكان كَشَّمْتُهُ أَشْتِمُهُ وهزمتُهُ أَهْزِمُهُ .

وكذلك القول في نحو قولنا : ما جاءني إلا زيدا أحد في إيجاب نصبه ، وقد كان النَّصْب لو تأخر^(١) أضعف الجائزين فيه إذا قلت : ما جاءني أحد إلا زيدا والحال فيهما واحدة ، وذلك أنك لما لم تجد مع تقديم المستثنى ما تبدله منه عدلت به - للضرورة - إلى النصب الذي كان جائزاً فيه متأخراً . وهذا كنصب (فيها قائماً رجل) البتة ، والجواب عنهما واحد .

وإذا كان الأمر كذلك فقد وجب البحث عن علة مجيء هذا الباب في الصحيح كله بالضم^(٢) .

وعِلَّتُهُ عندي : أن هذا مَوْضِع معناه الاعتلاء والغلبة ، فدخله لذلك معنى الطبيعة التي تَغْلِب ولا تُغْلَب ، وتلازم ولا تفارق . وتلك الأفعال بابها : فَعُل يَفْعُل كَفَقَهُ يَفْقُهُ إذا أجاد الفقه وَعَلِم يَعْلُم إذا أجاد العلم . وروينا عن أحمد بن يحيى عن الكوفيين : ضَرَبَتِ اليَدُ يَدُهُ على وجه المبالغة .

وكذلك نعتقد نحن أيضاً في الفعل المبني منه فِعْلُ التَّعَجَّب أنه قد نُقِلَ عن فَعَلَ وَفَعِلَ إلى فَعُل ، حتى صارت له صفة التَّمَكَّن والتقدّم ، ثم بُنِيَ منه الفعل ، ففعل ، ففعل ، نحو : ما أشعره ،

(١) أي : « زيد » في المثال كما نصّ عليه في الخصائص .

(٢) نحو : « أكرمه وأضربه » كما في الخصائص .

إنما هو من : شَعُر. وقد حكاها أيضاً أبو زيد .

وكذلك : ما أقتله وأكفره : هو عندنا من قَتَلَ وَكَفَّرَ تقديرًا، وإن لم يظهر في اللفظ استعمالاً .

فلما كان قولهم : كارمني فَكَرَّمْتُهُ أَكْرَمُهُ وبابه صائراً إلى معنى : فَعَلْتُ أَفْعَلُ أتاه الضَّم من هنا . فَأَعْرِفَهُ .

فإن قلت : فهلاً لَمَّا دخله هذا المعنى تَمَمُوا فيه الشَّبه فقالوا : كَرَّمْتُهُ أَكْرَمُهُ (١) وَفَخَرَّتُهُ أَفْخَرُهُ ؟ .

قيل : منع من ذلك أَنَّ فَعَلْتُ لا يتعدى إلى المفعولِ بِهِ ، أبداً ، وَيَفْعُلُ قد يكون في المتعدي ، كما يكون في غيره : كَسَلَبَهُ يَسْلُبُهُ ، وَجَلَبَهُ يَجْلِبُهُ ، فلم يمنع من المضارع ما مَنَعَ من الماضي ، فأخذوا منها ما ساغ واجتنبوا ما لم يُسْغ .

فإن قلت : فقد قالوا : قاضاني قضيته أفضيه ، وساعاني فسعيته أسعيه ؟ .

قيل : لم يكن مِنْ (يَفْعَلُهُ) هنا بُدُّ مخافة أن يأتي على (يَفْعُلُ) [٣١٨] فتنقلب الياء / واواً وهذا مرفوض في هذا النحو من الكلام .

وكما لم يكن من هذا بُدُّ هنا لم يجيء أيضاً مضارع (فَعَلَ) منه مِمَّا فاؤه واوٌ بالضَّم ، بل جاء بالكسر على الرسم وعادة العرب .
(١) مكانها في الخصائص : « ضَرَبْتَهُ أَضْرَبُهُ » .

فقالوا : واعدني فوعدته أعده ، وواجهني فوجلتُهُ أجلُهُ ، وواضأني فوضأته أضوءه ، فهذا كوضعتُه - في هذا الباب - أضعُهُ .

ويدلك على أن لهذا الباب أثراً في تغيير باب (فَعَل) في مضارعه قولهم : ساعاني فسعيته أسعِيه ، ولم يقولوا : أسعاه على قولهم : سَعَى يَسْعَى لَمَّا كَانَ مَكَاناً قَدْ رُتِبَ وَقَرَّ ، وَرُوي عن نظيره في هذا الموضوع .

فإن قلت : فهلاً غَيَّرُوا ما فاؤه واو كما غَيَّرُوا ما لا لامه ياء فيما ذكرت ، فقالوا : واعدني فوعدته أوعدُهُ ، لِمَا دَخَلَهُ من المعنى المتجدد ؟ .

قيل : (فَعَل) مما فاؤه واو لا يأتي مضارعه أبداً بالضم ، إنما هو بالكسر نحو : وَجَدَ ، يَجِدُ ، ووزن يَزِنُ وبابه ، وما لامه ياء فقد يكون على : (يَفْعَل) كَيَرْمِي وَيَقْضِي ، وعلى يَفْعَل كَيَرْعِي وَيَسْعَى . فأمر الفاء إذا كانت واواً في (فَعَل) أغلظُ حُكماً من أمر اللام إذا كانت ياءً . فاعرف ذلك فرقاً .

الْوَصْلَةُ

من ذلك : ذو دخلت وصلة إلى وصف الأسماء بالأجناس .
ونظيرها الذي وأخواته دخلت وصلة إلى وصف المعارف بالجمل .
وأَيّ وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام . واسم الإشارة وصلة إلى نقل
الاسم من تعريف العَهْد إلى تعريف الحضور والإشارة .

مثال ذلك : أن يكون بحضرتك شخصان فتزيد الإخبار عن
أحدهما ، ولا بد من تعريفه وليس بينك وبين المخاطب فيه عهد
فتدخل فيه الألف واللام ، فأتى باسم الإشارة وصلة إلى تعريفه ، ونقله
من تعريف العهد إلى تعريف الحضور ، فتقول : هذا الرجل فعل أو
يفعل . ذكر ذلك ابن يعيش في (شرح المفصل) .

قال : ويجوز أن يتوصل بـ « هذا » إلى نداء ما فيه الألف واللام
فتقول : يا هذا الرجل كما تقول : يأبها الرجل .

[٣١٩] وقد يجوز أن لا تجعله وصلة فتقول : يا هذا، فإذا جعلته / وصلة
لزمته الصفة ، وإذا لم تجعله وصلة لم تلزمه الصفة .

ومن ذلك قول بعضهم : إن (إِيَا) وصلة إلى اللفظ بالمضمر
الذي هو : الياء ، والكاف والهاء ، لما أريد فصلها عن العامل إمّا
بالتقديم أو بالتأخير ، ولم تكن مما تقوم بأنفسها ، لضعفها ،
وقلتها أدغمت (بِيَا) ، وجُعِلَتْ وصلة إلى اللفظ بها ، (فَيَا) عندهم

أسمّ ظاهرٌ يتوصّل به إلى المضمر، كما أن (كِلَا) اسمٌ ظاهرٌ يتوصل به إلى المضمر في قولك : كِلَاهُما .

قال ابن يعيش : هذا القول واهٍ ، لأنّ (كِلَا) تضاف إلى الظاهر كما تضاف إلى المضمر ولو كانت كِلَا وُصِّلة إلى المضمر لم تضاف إلى غيره .

وفي (أمالي ابن الحاجب) : «أيّ» جيء بها متوصلاً بها إلى نداء ما فيه الألف واللام ، لأنها مبهمّة يصحّ تفسيرها بكلّ ما فيه الألف واللام . والغرض هنا - أن يأتي ما فيه الألف واللام تفسيراً لها ، فلمّا كانت كذلك صلّحت لهذا المعنى .

والذي يدلّ على ذلك أن أسماء الإشارة لمّا كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموقع ، فقليل : يا هذا الرجل ، ويا هؤلاء الرجال .

وفي (شرح المفصل) للأندلسي : اعلم أن (ذو) إنما استعمل في الكلام وُصِّلة إلى الوصف بأسماء الأجناس كما وُضع (الذي) وُصِّلة إلى وصف المعارف بالجُمَل ، فأرادوا أن يقولوا : « زيد المال فوجدوا هذا يَقْبُح في اللفظ والمعنى ، أمّا اللفظ فلأنهم جعلوا ما ليس بمشتق مشتقّة ، لأن الصفة حقّها أن تكون مشتقّة وأمّا قبحه من حيث المعنى ، فلأنهم جعلوا ما كان قوياً ضعيفاً ، لأن الأجناس هي القويّة ، فلما جعلوها صفة صارت ضعيفة ، لأنها مقدّمة في الرتبة

(١) بدلا من قولهم : زيد ذو المال .

لجنسيتها ، فجعلوها متأخرة تابعة بعد أن كانت متبوعة .
 فلما اجتمع فيها هذا القبح اللفظي والمعنوي جاءوا باسم يكون
 معناه فيما بعده ، فجعلوه صفة في اللفظ ، وهم يريدون الصفة باسم
 الجنس الذي بعده ، لأنه قد زال القبح اللفظي ، وبقي الآخر لم يمكنهم
 إزالته ، فلهذا لم يُضف إلى مضمر ، لأن المضمر لا يوصف به البتة .

الْوَصْلُ :

مما تجري فيه الأشياء على أصولها . والوقف : مما تغيّر فيه
 [٣٢٠] الأشياء عن / أصولها .

ذكر هذه القاعدة ابن جنّي في (سرّ الصناعة)^(١) قال : ألا ترى
 أنّ من قال من العرب في الوقف : هذا بَكْرٌ ، ومررت ببِكْرٍ ، فنقل
 الضمة والكسرة إلى الكاف في الوقف ، فإنه إذا وصل أجرى الأمر
 على حقيقته فقال : هذا بَكْرٌ ، ومررت ببِكْرٍ . وكذلك من قال في
 الوقف : هذا خالدٌ ، فإنه إذا وصل خَفَّفَ اللام . قال : وبذلك
 أُسْتَدِلُّ على أن التاء في نحو قائمة هي الأصل والهاء في الوقف بدل
 منها .

(١) حقق الجزء الأول منه الأساتذة : مصطفى السقا ، والأستاذ محمد الزفراف
 وإبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين طَبَع ونشر مصطفى البابي الحلبي ،
 وما زالت أجزاءه الباقية مخطوطة .

وقال ابن القيم في (البدائع)^(١) : الوصلات في كلامهم التي وضعوها للتوصل بها إلى غيرها خمسة أقسام :

أحدها : حروف الجرّ وضعوها ليتوصلوا بالأفعال إلى المجرور بها. ولولاها لما نفذ الفعل إليها ولا بأشرفها .

الثاني : حرف ها التي لالتبيه، وضعت ليتوصل بها إلى نداء ما فيه .
أل .

الثالث : ذو ، وضعوه وصلة الى وصف النكرات بأسماء الأجناس غير المشتقة . .

الرابع : الذي وضعوه وصلة إلى وصف المعارف بالجمل ، ولولاها لما جرّت صفات عليها .

الخامس : الضمير الذي يربط الجمل الجارية على المفردات الجارية أحوالاً وأخباراً وصفات وصلات ، فإن الضمير هو الوصلة إلى ذلك .

(١) بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية ، وقد طبع في أربعة أجزاء بإدارة الطباعة المنيرية ، نشر دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان .

وضع الشيء موضع الشيء أو إقامته مقامه

لا يؤخذ بقياس

ذكر هذه القاعدة ابن عصفور في (شرح الجمل) : وبني عليها أن الصحيح أن الإغراء، وهو وضع الظرف أو المجرور موضع فعل الأمر لا يجوز إلا فيما سُمِعَ عن العرب نحو : عليك ، وعندك ، ودونك ، ومكانك ، ووراءك ، وأمامك ، وإليك ، ولدنك .

وردّ قول من أجاز الإغراء لسائر الظروف والمجرورات . وبني عليها أيضاً أن المصدر الموضوع موضع اسم الفاعل أو اسم المفعول [٣٢١] لا يطرّد بل يقتصر / على ما سمع منه .

وضع الحروف غالباً لتغيير المعنى لا اللفظ

ذكر هذه القاعدة ابن عمرون^(١) ، وبني عليها ترجيح قول من قال : إنَّ (لَمْ) دخلت على المضارع فقلبت معناه إلى الماضي ، وتركت لفظه على ما كان عليه . وضعّف قول من قال : إنها دخلت

(١) هو محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون الشيخ جمال الدين أبو عبد الله الحلبي النحوي .

ولد سنة ٥٩٦ هـ تقريباً ، وأخذ النحو عن ابن يعيش ، وجالس ابن مالك ، وأخذ عنه البهاء بن النحاس ، وشرح المفصل . مات ٦٤٩ هـ .

على الماضي فقلبت لفظه إلى المضارع ، وتركت المعنى على ما كان عليه .

حرف لا

لا يجتمع أداتان لمعنى

ومن ثمَّ لا يُجمع^(١) بين أل والإضافة ، لأنهما أداتا تعريف ، ولا بين أل وحروف النداء ، لذلك أيضاً ، ولا بين حرف من نواصب المضارع وبين حرف تنفيس ، لأن الجميع أدوات استقبال ، ولا بين (كَي) إذا كانت جارة واللام، بخلاف (ما) إذا كانت ناصبة ، ولا بين (كَي) إذا كانت ناصبة «وأن» فلا يقال : جئت كي أن أزورك خلافاً للكوفيّين ، ولا بين أداتي استثناء ، لا يقال : قام القوم إلا خلا زيدا ، ولا إلا حاشا زيدا، قاله ابن السراج في (الأصول) ، قال : إلا أن يكون الثاني اسماً نحو : إلا ما خلا زيدا وإلا ما عدا فإنه يجوز .

وفي بعض حواشي (الكشاف) لا يجمع بين أداتي تعديّة فلا يقال : أذهبت بزید بل إما الهمزة أو الباء ، ومن ثمَّ أيضاً ردّ قول الأخفش في نحو (حواء) أن الألف والهمزة معاً للتأنيث، لأنه لا يوجد في كلامهم ما أنت بحرفين .

(١) في ط فقط : « لا يجتمع » ، تحريف .

وإذا دخلت الواو على (لكن) انتقل العطف إليها وتجرّدت لكن للاستدراك كما أن حرف الاستفهام إذا دخل على ما يدل على الاستفهام خلع دلالة الاستفهام كما في قوله :

* ٢٨١ = * أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم ^(١) *

فإن (هل) بمعنى (قد) ، وكما في قوله :

* ٢٨٢ = * أم كيف ينفع ما تُعطي العلقُ به ^(٢) *

(١) لزيد الخير . وصدوره :

* سائل فوارس يربوع بشدتنا *

من شواهد : المقتضب ٤٤/١ ، ٢٩١/٣ ، والخصائص ٤٦٣/٢ وابن الشجري ١٠٨/١ ، ٣٣٤/٢ ، وابن يعيش ١٥٢/٨ ، والخزانة ٥٠٦/٤ عرضاً ، والمغنى ٣٨٩/١ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي / ٧٧٢ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٣٦٢ ، ١٦١٥ .

(٢) لأنون التغلبي ، واسمه : ظالم . وقيل : اسمه صريم بن معشر شاعر جاهلي وتمامه :

* رثمان أنف إذا ما ضنّ باللين *

من شواهد : المغنى ٤٥/١ ، والخزانة ٤٥٥/٤ ، والهمع والدرر رقم

١٦١٩ ، وانظر المفضليات / ٥٢٥ من قصيدة مطلعها :

أبلغ حُببياً وَخَلَّلَ فِي سَرَاتِهِمْ أَنْ الْفُؤَادِ انْطَوَى مِنْهُمْ عَلَى حَزَنِ
وقبل الشاهد :

أنى جزوا عامراً سُواى بِفَعْلِهِمْ أم كيف يجزوتني السُواى مِنَ الْحَسَنِ
وفي الدرر اللوامع : العلق : الناقة تعطف على غير ولدها فلا ترأمه ، وإنما تشمه بأنفها ، ويكرهه قلبها، وضنّ باللين : يخل به . وهذا يضرب مثلاً لكل من يعد بكل جميل ، ولا يفعل منه شيئاً .

فإنَّ (أم) خَلَعَتْ من دلالة الاستفهام ، وتجرّدت للعطف [٣٢٢] بمعنى بل ، ولا يجوز تجريد (كيف) دون (أم) لأن تجريدها عن / الاستفهام يزيل عنها عِلَّة البناء فيجب إعرابها . ذكره في (البسيط) .
وقال ابن يعيش : الدليل على أن ألف (أرطي) للإلحاق لا للتأنيث أنه سمع عنهم : أرطاة بإلحاق تاء التأنيث . ولو كانت للتأنيث لم يدخلها تأنيثٌ آخر ، لأنه لا يجمع بين علامتي تأنيث .

وقال يونس^(١) وابن كيسان ، والزجاج ، والفارسيّ : (إمّا) ليست عاطفة لأنها تقترن بالواو وهي حرف عطف ، ولا يجتمع حرفا عطف . واختاره أبو البقاء وابن مالك والشلوبين وابن عصفور والأندلسي ، والسّخاوي ، والرّضويّ .

وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل) : لم يعدّ الفارسيّ (إمّا) من حروف العطف لدخول العاطف عليها . وقد ثبت أنهم لا يجمعون بين حرفي عطف .

وقال ابن السّراج : ليس إمّا بحرف عطف ، لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض . فإن وجدت شيئاً من ذلك في كلامهم فقد خرج أحدهما عن أن يكون حرف عطف نحو قولك : ما زيد ولا عمر ، فـ (لا) في هذه المسألة ليست عاطفة إنما هي نافية .

(١) في بعض النسخ المخطوطة : « ابن يونس » .

وقال الشلوبين : إنما حذف تاء التانيث من نحو (مسلمة) في الجمع بالألف والتاء نحو : مسلمات ، لأنها لو لم تحذف لاجتمع في الاسم علامتا تانيث ، وهم يكرهون ذلك .

وقال ابن هشام في (تذكرته) : لا يجوز : كَسَرْتُ لزيدِ رِبَاعِيَّتَيْنِ^(١) عَلِيَّاتَيْنِ . وَسُفْلَاتَيْنِ ، لأن فيهما الجمع بين الألف والتاء ، واجتماع علامتي تانيث لا يجوز . انتهى .

وقد استشكل جمع علامتي تانيث في : إحدَى عَشْرَةَ ، وَثْنَتِي عَشْرَةَ .

قال في (البسيط) : وجواب الإشكال من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنهما اسمان في الأصل ، فانفرد كُلُّ واحد منهما بما يستحقه في الأصل ، وإنما الممتنع اجتماع علامتي تانيث في كلمة واحدة .

الثاني : أن ألف (إحدى) للإلحاق كألف (مِعْزَى)^(٢) إلا أن التركيب منع من تنوينها ، والتاء في : ثنيتين للإلحاق (بحنديج)^(٣)

(١) الرِّبَاعِيَّة بوزن الثمانية : السن التي بين الثَّيْبَةِ والنباب ، والجمع رِبَاعِيَّات .

(٢) في القاموس : المِعْزَى : خلاف الضأن من الغنم . والمَاعِزُ : واحد المَعْزِ للذكر والأنثى ، والجمع : موعِز .

(٣) في ط : بـ « حنديج » بالحاء في آخرها ، وقد سقطت هذه الكلمة من

النسخ المخطوطة . ولعلها - والله أعلم - حنديج بالجيم في آخره وأصلها :

حُنْدُجٌ كَقُنْفُذٍ ، وجمعها : حناديج ، وهي : حبال الرمال الطوال واحدها

حندج . وقد ألحقت بها الياء ، فأصبحت حنديج . انظر القاموس :

[٣٢٣] وحمل اثنتان / عليها لكونهما بمعنى واحد .

(الثالث) : أن علامتي التأنيث في إحدى عشرة مختلفة مختلفتان لفظاً ، وإنما الممتنع اتفاق لفظهما . والتاء في اثنتين بدل من لام الكلمة ، فلم تتمخض للتأنيث حتى يحصل بذلك الجمع بين علامتي تأنيث .

ومن فروع القاعدة أيضاً تأخيرهم لام الابتداء إلى خبر إن ، وكان حقها أن تكون في أول الجملة وصدورها ، لكنهم كرهوا توالي حرفين لمعنى واحد وهو التأكيد . ذكره ابن جني .

وقال في موضع آخر : ليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد ، لأن في ذلك نقضاً لما اعتزم عليه من الاختصار في استعمال الحروف إلا في التأكيد كقوله :

٢٨٣ = * وما إن لا تحاك لهم ثياب^(١) *

فإن « ما » وحدها للنفي و « إن » و « لا » معاً للتوكيد .

قال : ولا ينكر اجتماع حرفين للتأكيد لجملة الكلام ، لأنهم أكدوا بأكثر من الحرف الواحد في قولهم : لَتَقُومَنَّ ، فاللام والنون

(١) قائله : أمية بن أبي الصلت : وصدوره :

* طعامُهُمْ إذا أكلوا مهتاً *

من شواهد : الخصائص ٢/٢٨٢ ، ٣/١٠٨ ، والهمع والدرر رقم ١٧٥٤

جميعاً للتأكيد . وقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا تَرِينٌ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ (١) ، فما والنون جميعاً للتأكيد .

وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل) : قول الفراء في إن الواقعة بعد ما النافية : إنها حرفان نفي ترادفا ، كـ « ترادف » حرفي التوكيد في قولك : إن زيدا لقائمٌ ليس بالجد ، لأنه لم يعهد اجتماع حرفين لمعني واحد . ومثل إن زيدا لقائم قد فصل بينهما لذلك .

وقال ابن القوّاس في (شرح الكافية) : لم يُعهد اجتماع حرفين لمعني واحدٍ من غير فاصل ، ولذلك جاز إن زيدا لقائم ، وامتنع إن لزيداً قائم .

وقال ابن إياز : إنما لم تعمل (لا) في المعرف بلام الجنس ، وإن كان في المعنى نكرة ، لأن لام الجنس تقبل الاستغراق ، وكذلك (لا) فلو أعملوها في المعرف بها لجمعوا بين حرفين متفقين في المعنى ، وذلك ممنوع عندهم .

وقال الشلوّيين : النحويّون يقولون : إن حروف المعاني إنما هي مختصر الأفعال فهي نائبة مناب الأفعال ، تُعطي من المعنى ما تعطيه الأفعال ، إلا أن الأفعال اختصرت بالحروف ، فإن الأفعال تقتضي أزمنة وأمكنة وأحداثاً ومفعولين وفاعلين ومَحَالاً (٢) لأفعالهم

(١) مريم / ٢٦ .

(٢) أي أمكنة .

[٣٢٤] وغير ذلك من معمولات الأفعال فاختصر ذلك كله بأن / جُعِلَ في مواضعها ما لا يقتضى شيئاً من ذلك ، ولذلك كَرِهوا أن يجمعوا بين حَرْفين لمعنى واحد ، ولم يكرهوا ذلك في الأسماء والأفعال ، لأن ذلك نقيض ما وضعت عليه من الاختصار .

قال : وبهذا يبطل قول من قال : إن الأسماء الستة، وامراً أو ابنما معربة بشيئين من مكانين ، لأن العرب إذا كانت لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد، لكونه نقيض موضوعها من الاختصار ، فلأن لا تفعل ذلك في الحركة أحقّ وأولى ، لأن الحركة أخصر من الحرف .

وقال ابن الدّهان في (الغرة) : فإن قيل : فهلاًّ جاز : إن لزيداً قائم بالجمع بينهما ، لأنهما للتأكيد كما جمع بين تأكيدين في أجمع وأكتع ؟ .

فالجواب أن الغرض في هذه الحروف الدّوال على المعاني إنما هو التخفيف والاختصار، فلا وجه للجمع بين حرفين لمعنى ؛ إذ فيه نقض الغرض ، وإذا تباعد عنه استجيز الجمع بينهما كما جمع بين حرف النداء والإضافة ، ويمتنع الجمع بينه وبين لام التعريف .

لا يجتمع الفان

قال ابن الخبّاز : إذا وقفت على المقصور وقفت عليه بالألف التي هي بدلٌ من التنوين ، فتقول : رأيت عصا ، فهذه الألف كالألف

في : رأيت زيدا ، وكان معك في التقدير ألفان : بدل من واو ، وبدل من التنوين ، فحذفت إحداهما لئلا يجتمع ألفان .

قال : وجاء رجل إلى أبي إسحاق الزجاج فقال له : زعمتم أنه لا يمكن الجمع بين الفين؟ فقال : نعم ، فقال أنا أجمع ! فقال له : اجمع ، فقال : (ما) ومدّ صوته فقال له الزجاج : حسبك ولو مددت صوتك من غُدوة إلى العصر لم تكن إلا ألفاً واحدة .

قال : وكانت الأولى أولى بالحذف ، لأن الطارئ يزيل حكم الثابت .

ومن فروع هذه القاعدة : إذا جمع المقصور بالألف والتاء قلبت ألفه ياء كقولك في حبلى : حُبليات ، لأنه لا يجتمع ألفان، وحذفها هنا غير ممكن .

لا يجتمع خطابان في كلام واحد

قال أبو عليّ في (التذكرة): الدليل على هذا الأصل قولهم :

أرأيتك زيدا/ ما فعل ، ألا ترى أن كاف الخطاب لما لحقت الفعل خلع [٣٢٥] الخطاب من التاء . والدليل على خلع الخطاب من التاء لدخول الكاف وما يتعلق بها من تثنية وجمع وتأنيث وتذكير : أن التاء في جميع الأحوال على صورة واحدة ، فلا يجوز على هذا : يا غلامك ؛ لأن الغلام مخاطب والكاف خطاب آخر وهي غير الغلام فقد حصل في الكلام خطابان، فامتنع لذلك .

ولو قال : يا ذاك كان ذا قد وقع موقع الخطاب ، فإذا وصل بالكاف لم يكن حسناً ، وهو أشبه من الأول ، لأن (ذا) هو الكاف ، وليس الغلام الكاف .

قال : وقد عمل أبو الحسن في (المسائل الكبرى)^(١) أبواباً ومسائل ، وهذا أصل تلك المسائل عندي . هذا كله كلام أبي عليّ .
وفي (اللمع الكامليّة) لموفق الدّين عبد اللطيف البغداديّ^(٢) : فإن قيل : قولهم : رأيتك ، كيف جمعوا بين التاء والكاف ، وهما جميعاً للخطاب ، وهم : لا يجمعون بين حرفين لمعنى واحدٍ ؟ قيل : إنّ التاء ضمير مجرد عن الخطاب ، والكاف خطاب مجرد عن الضمير ، فكلّ منهما خُلع منه معنى ، وبقي عليه معنى .
وقال الأبندي في (شرح الجزولية) : لم يجمع بين حرف النّداء وضمير الخطاب لأن أحدهما يغني عن الآخر .

(١) المسائل الكبرى كتاب ألفه سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط ، له ترجمة وافية في البغية ٢/ ٥٩٠ ، ٥٩١ . وتوفي ٢١٥ أو ٢٢١ هـ .
(٢) هو : عبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن عليّ ، الشيخ موفق الدين البغدادي ، ولد ببغداد سنة ٥٥٧ وتوفي سنة ٦٢٩ هـ .

لا تُنقض مرتبة إلا لأمر حادث

قاله ابن جنّي في (الخصائص) : وجعل منه امتناع تقديم
الفاعل في نحو : ضرب غلامه زيداً ، والمبتدأ في نحو : عندك
رجل ، ووجوب تقديم المفعول إذا كان اسم استفهام أو شرط لما طرأ
فيها .

لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع

ذكر هذه القاعدة أبو البقاء في (التبيين) : وبني عليها جواز
تقديم خبر ليس عليها عند جمهور البصريين لتقدّم معمول الخبر في
قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ (١) . وتقديم
معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه ، لأن المعمول تابع للعامل ، ولا
يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع /

[٣٢٦]

حرف الياء

يُغْتَفَرُ فِي الثَّوَانِي مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْأَوَائِلِ

ومثله قولهم : يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع ..

ومن فروع ذلك : ظهور أن مع المعطوف على منصوب حتى

كقوله :

٢٨٤ = حتى يكون عزيزاً في نفوسهم^(١) أو أن يبين جميعاً وهو مُخْتَارٌ^(١)

وإن كان لا يجوز ظهورها بعد حتى ، لأن الثواني تحتل ما لا

تحتل الأوائل .

وقال في (البسيط) : جَوَزَ الفراء إضافة اسم الفاعل المَعْرِفَ

بأل إذا كان للحال ، أو الاستقبال نحو : الضارب زيد الآن أو غداً ،

(١) من شواهد المغنى ٧٧١/٢ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ، ٩٦٥ ،

والهمع والدرر رقم ١٠١٥ .

وفي الدرر : ضمير نفوسهم لبني شيبان في البيت الذي قبله وهو :

إني حمدت بني شيبان إذ حمدت نيران قومي وفيهم شبت النار

ومن تكرمهم في المحل أنهم لا يعرف الجار فيهم أنه جار

وهما من أبيات أربعة قالها : يزيد بن حمار السكوني يوم ذي قار .

واحتجّ بالقياس على قول الشاعر :

٢٨٥ = * الواهبُ المائة الهجانِ وعَبْدُها (١) * *

والجواب : أنه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع بدليل قولهم : «رُبَّ شاةٍ وسخلتها» ، ورب لا تدخل على معرفة .

وإذا عطف غير العَلَم على العَلَم نحو : مررت بزید وأخيك ، فنقل ابن بابشاد جواز حكايته ، لأن المتبوع تجوز حكايته فحكي التابع تبعاً له .

ونقل ابن الدّهان : منعها لأن التابع لا تجوز حكايته ، ولا يمكن حكاية أحدهما بدون الآخر فغلب جانب المنع :

أما عكس ذلك نحو : مررت بأخيك وزيد ، فلا تجوز فيه الحكاية اتفاقاً ، بل يجب الرفع فيقال : من أخوك وزيد، لأن المتبوع

- (١) للأعشى يمدح قيس بن معد يكرب الكندي . وتمامه :

* عُوذاً تُرْجَى بَيْنَها أَطْفالُها * *

والهجان : البيض يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع ، وربما قيل : هجانن ، وقيل : الهجان : الكرام . وعوذاً : جمع عائذ وهي الحديثة العهد بالتاج ، وسميت عائذاً لأن ولدها يعوذ بها لصغره . وتُرْجَى : تسوق .

من شواهد : سيبويه ٩٤/١ ، والمقتضب ١٦٣/٤ ، والمقرب ٢٦/١ ، والخزانة ١٨١/٢ ، ٣٤١ ، ١٣١/٣ . وديوان الأعشى / ١٥٣ . والهمع والدرر رقم ١٢٢٢ ، ١٦٥٠ .

تجوز حكايته فكذا التّابع . ذكره في (البسيط) .

وقال أيضاً: قد أجاز النحاة: « كم رجلاً ونساؤهم جاءوك » عطفاً

على معنى (كم)

وأجازوا النّصب عطفاً على التمييز، وان كان نكرةً ، لأنه يجوز في

الثواني ما لا يجوز في الأوائل للبعد عن (كم) . ومثله : كم شاةٍ
وسَخَلْتها ، وكم ناقةٍ وفصيلها .

وقال ابن هشام في (المغني) : القاعدة الثامنة كثيراً ما يغتفر في

الثواني ما لا يُغْتَفَر في الأوائل .

فمن ذلك: كل شاةٍ وسَخَلْتها بدرهم، و :

* أي فتى هيجاء / أنت وجارها (١) *

[٣٢٧]

ورُبُّ رجلٍ وأخيه ﴿ وأن نشأ نُزِّل عليهم من السّماء آيةٌ

فظَلَّت ﴿ (٢) . ولا يجوز : كل سَخَلْتها ، ولا رُبُّ وأخيه ، ولا أي

جارها ، ولا أن يقيم زيد قام عمرو إلا في الشعر .

ويقولون : مررت برجل قائم أبواه ولا قاعدين ، ويمتنع قائمين

(١) نِصْف بيت من الكامل ليس له تكملة ولا قائل .

من شواهد : سيبويه ٣٠٥/١ وبعده في سيبويه : لأنه محال أن يقول : وأيُّ

جارها وقد سقط هذا الشاهد من فهرس شواهد سيبويه لأحمد راتب النفاخ .

(٢) الشعراء / ٤ .

لا قاعد أبواه على إعمال الثاني وربط المعنى بالأول .

وقال ابن القوّاس في (شرح الدّرة) : بعد أن حكى قولهم في :

٢٨٧ = * أنا ابنُ التّاركِ البكريِّ بشرٍ ^(١) *

إن (بشراً) عطف بيان للبكريّ . ولا يجوز جعله بدلاً ، لأنّ البدل في حكم تكرر العامل . ولا يجوز : أنا ابن التّارك بشر . وفي امتناع البدل نظر ، لأنّه يجوز في التّابع ما لا يجوز في المتبوع بدليل : كلّ شاةٍ وسخلتها . وتبعه ابن هشام في (حواشي التّسهيل) .

وقال في (تذكرته) : إن قيل : لأيّ شيء فتحت لام

المستغاث ؟

فالجواب فرقا بينها وبين لام المستغاث له .

فإن قيل : لأيّ شيء كان المفتوح لام المستغاث وكان حقه التّغير في الثّانية ، لأنّ عندها تتحقّق الحاجة فهو أجرى على قياسهم ، كما أنّهم لا يحذفون في نحو سفّر رجل إلا ما ارتدعوا عنده ؟

(١) لمرار بن سعيد الفقعسيّ . وتمامه :

* عليه الطير ترقبه وقوعاً *

من شواهد : سيبويه ٩٣/١ ، والمقرّب ٢٤٨/١ ، وابن يعيش ٧٢/٣ والخزّانة ١٩٣/٢ ، ٢٦٤ ، وشرح شذور الذهب / ٣٨٣ ، والعيني ٤ / ١٢١ والتّصريح ١٣٣/٢ ، والأشْموني ٨٧/٣ ، والهمع والدرر رقم

فالجواب : أن الأول حالّ محلّ المضمّر ، واللام تفتح إذا دخلت عليه .

فإن قيل : فلاي شيء كررت في المعطوف عليه ؟ .

فالجواب أنه بعطفه على ما حصل فيه الفرق اكتفى بذلك .
وساعد عليه أن المعطوف يجوز فيه ما لا يجوز في المعطوف عليه ، تقول :
يا زيد والرجل ، وإن لم يجزياً : يا الرجل .

فإن قيل : فلاي شيء يفتح في يا لزيد ، ويا لعمرو مع أنه معطوف ؟ .

فالجواب أنه نداء ثان مستقلّ ، والمعطوف الجملة . قال فهذا تحرير لا تجد لأحد مثله إن شاء الله تعالى .

وقال الأبيدي في (شرح الجزوليّة) : إذا عطفت على المستغاث به كسرت اللّام ، لأن الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل .

وقال ابن هشام في (تذكرته) : سئلت عن (لولاي) إذا عطف عليها اسم ظاهر .

فقلت : يجب الرفع نحو: لولاي وزيد لكان كذا وكذا كما تقول :
[٣٢٨] ما في الدار / من رجل ولا امرأة ، وذلك لأن الاسم المضمّر بعد لولا ، وإن كان في موضع الخفض بها إلا أنه أيضاً في موضع رفع بالابتداء .

ونظيره في ذلك الاسم المجرور بلعلّ على لغة عليل ، إذا قيل : لعل زيد قائم ، ألا ترى أن قائم خبر مرفوع وليس معمولاً للعلّ ، لأنها هنا حرف جرّ كالباء واللام ، فلا تعمل غير الجرّ .

وإن عطف على محله من الخفض ، فإن التزمت إعادة الخافض لم يتأت هنا ، لأننا إذا قلنا : لولاك ولولا زيد لزم جر (لولا) للظاهر وهو ممتنع بإجماع ، وإن لم تلتزمه فقد يمتنع العطف بما ذكرنا ، لأن العامل حينئذ هو لولا الثانية ، وقد يصحح بأن يدعى أنهم اغتفروا كثيراً في الثواني ما لم يغتفروا في الأوائل .

وقال ابن اياز في (شرح الفصول) : فإن قيل : هلاً أضيف الفعل لفظاً، والتقدير إضافة مصدره ؟ .

فالجواب : أن ذلك اتساع وتجوّز وهو قبيح في الأوائل والمبادئ دون الأواخر والثواني .

وقال البيضاوي في تفسيره في قوله تعالى : ﴿ إنك أنت العليم الحكيم ﴾ (١) ، قيل : أنت تأكيدٌ للكاف كما في قولك : مررت بك أنت ، وإن لم يجوز : مررت بأنك ، إذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في المتبوع ، ولذلك جاز : يا هذا الرجل ، وإن لم يجوز : يا الرجل .

وقال ابن الصائغ في (تذكرته) : أبو عمرو يختار نصب في

الغلام من نحو: يا زيد والغلام ، وإن كان عطف النسق يقدر معه العامل،
وحرف النداء لا يباشر اللام ، لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في
الأوائل .

وقال ابن النحاس في التعليقة : إنما جاز في الثواني ما لم يجر
في الأوائل من قبل أنه إذا كان ثانياً يكون ما قبله قد وفى الموضع ما
يقتضيه فجاز التوسع في ثاني الأمر بخلاف ما لو أتينا بالتوسع من أول
الأمر، فإننا حينئذ لا نعطي الموضع شيئاً مما يستحقه . انتهى .

وإذا عطف على (غدوة) المنسوب ما بعدها فقليل : لدن غدوةً
وعشية جاز عند الأخفش في المعطوف الجر على الموضع والنصب
[٣٢٩] على اللفظ /

وضعف ابن مالك في (شرح الكافية) النصب . وأوجه أبو
حيان، ومنع الجرّ ، لأن «غدوة» عند من نصبه ليس في موضع جرّ فليس
من باب العطف على الموضع .

قال : ولا يلزم من ذلك أن يكون (لدن) انتصب بعدها ظرف
غير غدوة وهو غير محفوظ إلا فيها ، لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز
في الأوائل . انتهى .

* * * * *

تم القسم الأول من الأشباه والنظائر النحوية .
والحمد لله أولاً وآخراً ، ويليهِ التدريب وهو القسم الثاني إن شاء الله تعالى .
تم تحقيق الجزء الثاني من الأشباه والنظائر ويليهِ - إن شاء الله - الجزء الثالث ، وأوله
(الفن الثاني في التدريب)

* * * * *

فهرس الشواهد الشعرية

رقم الشاهد	رقم الصفحة
١٠١	١٠
١٠٢	١١
١٠٣	١٢
١٠٤	١٤
١٠٥	١٥
١٠٦	١٦
١٠٧	٢٩
١٠٨	٢٩

حرف الجيم

- = كأن ثبيراً في عرانيين ونبله
 كبيراً أناسٍ في بجاد مزملٍ
 يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم
 أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب
 = أحبّ المؤقدان إليّ مؤسى
 وجعدة إذا أضاءهما الوقودُ
 = في أيّ يوميّ من الموت أفرّ
 أيومٍ لم يُقدرَ أم يومٍ قديرُ
 = وتضحك مني شيخة عبشميّة
 كأن لم ترقبلي أسيراً يمانياً
 = أرى عينيّ ما لم ترأياه
 كلانا عالمٌ بالترهات

حرف الحاء

- = تنفي يداها الحصى في كل هاجرة
 نفى الدراهم تنقاد الصياريف
 = وإنني حيثما يسرى الهوى بصري
 من حيث ما سلكوا أذنوفاً نظورُ

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
		= فأنت من الغوائل حين تُرْمَى
٣٠	١٠٩	ومن ذم الرجال : بمتزاح
		= ومن يتق فإن الله معه
٣٠	١١٠	ورزق الله مؤتاب وغاد
		= رحمت وفي رجلك ما فيهما
٣١	١١١	وقد بداهنك من المئزر
		= فاليوم. أشرب غير مُسْتَحَب
٣١	١١٢	إثماً من الله ولا واغل
		= فألحقت أخراهم طريق ألا هم
٣٢	١١٣	كما قيل نجم قد خوى متتابع
٣٢	١١٤	= وصاني العجاج فيما وصني
٣٥	١١٥	= وقاتم الأعماق خاوى المُخْتَرَق
٣٥	١١٦	* أصحوت اليوم أم شافتك هر *
		= ينباع من ذفري غضوب جسة
٤٧	١١٧	زيافة مثل الفنيق المقرم
		= يطرق حلماً وأناة معاً
٤٧	١١٨	تُمت ينباع انبياع الشجاع
		= بينا تعنقه الكماة وروعه
٤٧	١١٩	يوماً أتيج له جريء سلفع
		= مكمورة جمّ العظام عُطْبُول
٤٩	١٢٠	كأن في أنيابها القرنفول
		= وأنت ابن ليلي خير قومك مشهدا
٥٢	١٢١	إذا ما احمأرت بالعبيط العوامل

رقم الصفحة	رقم الشاهد
٥٢	١٢٢
٥٦	١٢٣
٣٥٦-٥٦	١٢٤
٥٨	١٢٥
٦٠	١٢٦
٦٠	١٢٧
٦٠	١٢٨
٦١	١٢٩
٦١	١٣٠
٦١	١٣١
٦٢	١٣٢
٦٣	١٣٣
٦٣	١٣٤

- = وللأرض أما سودها فتجللت
 بياضاً وأما بيضها فاسوأت
 = أغرك مني أن حبك قاتلي
 وأنك مهما تأمري القلب يفعل
 = أرف الترحل غير أن ركابنا
 لما تزل برحالنا وكأن قد
 = فهم بطانتهم وهم وزراؤهم
 وهم القضاة ومنهم الحكام
 = كفاك كف لا تليق درهما
 جوداً وأخرى تعطي بالسيف الدما
 = وأخو الغواني من يشأصر منه
 ويكن أعداء بعيد وداي
 = وطرت بمنصلي في نعملات
 دوامي الأيدي يخبطن السريحا
 = إن الفقير بيننا قاض حكم
 أن ترد الماء إذا غاب النجم
 = * حتى إذا بليت حلاقيم الحلق *
 = كلمع أيدي مثاكيل مسلمية
 يندبن ضرس بنات الدهر والخطب
 = مثل النقالبه ضرب الطلل
 = ألا بارك الله في سهيل
 إذا ما الله بارك في الرجال
 = أوالفأ مكة من ورق الحمي

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
		= ولست بمدرك ما فات مني
٦٣	١٣٥	بلهف ولا بليت ولا لواتي
٧٠	١٣٦	= * وقال اضرب الساقين إمك هابل *
		= جارية في رمضان الماضي
٨١	١٣٧	تقطع الحديث بالإيماض
		= يُغشون حتى لا تهرّ كلابهم
٨٢	١٣٨	لا يسألون عن السواد المقبل
		= وبلدة ليس بها أنيس
٩١	١٣٩	إلاً اليعافير وإلاً العيس
		= أتهدج بيتاً بالحجاز تلامعت
١٠٣	١٤٠	به الخوف والأعداء من كل جانب
		= بأيها الركب المزجي مطيته
١٠٣	١٤١	سائل بنني أسد ما هذه الصوّت
		= لو كان في قلبي كقدر قلامه
١٠٤	١٤٢	حباً لغيرك قد أتاهما أرسلني
		= فكان مجنيّ دون من كنت أتقي
١٠٤	١٤٣	ثلاث شخوص كاعبان ومُعصِر
		= وإن كلاباً هذه عشر أبطن
١٠٥	١٤٤	وأنت بهريء من قبائلها العشير
		= وتشرق بالقول الذي قد أذعته
١٠٥	١٤٥	كما شرقت صدره القناة من الدّم
		= لما أتى خبير الزبير توأضعت
١٠٥	١٤٦	سور المدينة والجبال الخشع
١٠٦	١٤٧	طول الليالي أسرع في نقضي

رقم الشاهد	رقم الصفحة
١٠٦	١٤٨
١٠٧	١٤٩
١٠٨	١٥٠
١٠٨	١٥١
١٠٨	١٥٢
١٠٩	١٥٣
١٠٩	١٥٤
١١١	١٥٥
١١١	١٥٦
١١٣	١٥٧
١١٤	١٥٨
١١٦	١٥٩
١١٨	١٦٠

- = ومية أحسن الثقلين وجهاً
وسالفة وأحسنه قذالاً
= ألا زعمت بسباسة اليوم أنني
كبرت وأن لا يحسن السّر أمثالي
= يا ليت زوجك قد غدا
متقلداً سيفاً ورُمحاً
= علفتها يُبناً وماء بارداً
حتى شئت همالة عينها
= تراه كأن الله يجده أنفه
وعينيه إن مولاه ثاب له وفرُّ
= قد قتل الله زياداً عنى
= أقول لما جاءني فخره
سبحان من علقمة الفاخر
= أنا الضامن الراعي عليهم وإنما
يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي
= على حين عابت المشيب على الصبا
فقلت أنا أصح والشيب وازع
= أبا خراشة أما أنت ذا نفر
فإن قومي لم تأكلهم الضبُع
= وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي
= رأت رجلاً فوق الجبال إذا التقت
رءوس كبيرين ينتطحان
= إذا رضيت عليّ بنو قُشير
لعمر الله أعجبني رضاها

رقم الشاهد	رقم الصفحة	
١٢١	١٦١	= لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت ديانى فتحزونى
١٢١	١٦٢	= ومن أنتم إنا نسينا من أنتم وريحكم من أي ربح الأعاصر
١٢٧	١٦٣	= فقلت لطيف مرتاعاً فأرقني فقلت أهى سرت أم عادني حلم
١٢٨	١٦٤	= ومن يتق فإن الله معه ورزق الله مؤتاب وغاد
١٢٨	١٦٥	= كأن أيديهن بالقاع الفرق إذا العجوز غضبت فطلق
١٢٩	١٦٦	= ولا ترضاها ولا تملق بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت
١٢٩	١٦٧	= وما نبالي إذا ما كنت جارتنا إياهم الأرض في دهر الدهارير
١٢٩	١٦٨	= ألا يجاورنا إلاك ديار فلسن بآية ولا استطيعه
١٣٣	١٦٩	= ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل كأنهما ملآن لم يتغيرا
١٣٣	١٧٠	= وقد مرّ للدارين من بعدنا عضر أبلغ أبا دختنوس مألكة
١٣٣	١٧١	= غير الذي قد يقال ملكذب حيدة خالي ولقيط وعلي
١٣٤	١٧٢	= وحاتم الطائي وهاب الجنى فألفيته غير مستعتب
١٣٤	١٧٣	= ولا ذاكر الله إلا قليلا

رقم الصفحة	رقم الشاهد
١٣٩	١٧٤
١٣٩	١٧٥
١٤٠	١٧٦
١٤١	١٧٧
١٤٣	١٧٨
١٤٤	١٧٩
١٤٥	١٨٠
١٥٣	١٨٢

حرف الخاء

- = حتى كأن لم يكن إلا تذكره
والدهر أيتما حال دهاير
= ألا هيما مما لقيه وهيما
وويحالما ألق منهن ويحما
= أثور ما أصيدكم أم ثورين
أم يبيكم الجماء ذات القرنين
= أنى جزوا عامراً سوءاً بفعليهم
أم كيف يجزونني السوءى من الحسن
= أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به
رثمان أنف إذا ما ضنّ باللبن
= ولكن ديافي أبوه وأمه
بحوران يعصرن السليط أقاربه
= ألا ياسنا برق على قلل الحمى
لهنك من برق علي كريم
= يا دار سلمى يا سلمى ثم اسلمي

حرف الراء

- = لا تجزعي إن منفس أهلكته
وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي
= فأما القتال لا قتال لديكم
ولكن سيراً في عراض المواكب

رقم الصفحة	رقم الشاهد
١٥٧	١٨٣
١٦٣	١٨٤
١٦٤	١٨٥
١٦٦	١٨٦
١٦٦	١٨٧
١٧٥	١٨٨
١٧٦	١٨٩
١٧٧	١٩٠
١٧٨	١٩١
١٧٩	١٩٢
١٨٣	١٩٣

حرف الزّاي

- = هويت السُّمان فشَيِّبنني
وما كنتُ قِدماً هويت السُّمان
= يموت أناس أو يشيب فتاهم
ويحدث ناسٌ والصغير فيكْبُر
= في بثر حور سرى وما شَعُرُ
= بعد ابن عاتكة الشاوي على أبوي
= إذا ما أدلجت وصفت يداها
= لها إدلاج ليلة لا هجوع

حرف الشين

- = لا تعذلن إني عسيت صائماً
= هنالك إن يستخولوا المال يخولوا
= وإن يسألوا يعطوا وإن يبسروا يغلو
= ليت شعري عن خليلي ما الذي
غاله في الحب حتى ودَّعه
= ويستخرج اليربوع من نافقائه
= ومن جحره ذي الشيحة اليْتَقَصُّعُ
= من أجلك يا النبي يَتَمَّتْ قلبي
= وأنت بخيلة بالوَدِّ عني
= تلك الحرائر لاربات أحمره
= سواد المحاجر لا يقرآن بالسور

رقم الشاهد	رقم الصفحة
١٨٥	١٩٤
١٨٥	١٩٥
١٨٧	١٩٦
١٨٨	١٩٧
١٨٨	١٩٨
١٨٨	١٩٩
١٩٠	٢٠٠
١٩١	٢٠١
١٩٨	٢٠٢
٢٠١	٢٠٣
٢٠٣	٢٠٤

= فما سَوَدتني عامر عن وارثة
أبى الله أن أسمو بأمّ ولا أب

= إذا رضيت عليّ بنو قشير
لعمر الله أعجبتني رضاها
= ورج الفتى للخير ما إن رأيتَه

= على السنّ خيراً لا يزال يزيدُ
= يرجى المرء ما إن لا يراه

= ويعرض دون أدناه الخطوبُ
= ما إن رأيت ولا سمعت بمثله

= كاليوم هانيء آينقٍ جُربٍ
= لما أغفلت شكرك فاصطنعني

= فكيف ومن عطائك دون مالي
= بُنيّ إن البرّ شيء هيئُ

= المنطق اللين والطعميّمُ
= لعلك يوماً أن تلم ملمةً

= عليك من اللآئي يدعُك أجدعا
حرف الصاد

= أقيموا بني أمي صدور مطيكم
فلإني إلى قوم سواكم لأميلُ

حرف الضاد

= كان بين فكّها والفكُ
= لاه ابن عمك لا أفضلت في حب

= عني ولا أنت ديانِي فتخزوني

رقم الشاهد	رقم الصفحة
٢٠٥	٢٠٦
٢٠٦	٢٠٧
٢٠٧	٢٠٩
٢٠٨	٢٣١
٢٠٩	٢٣٢
٢١٠	٢٣٢
٢١١	٢٣٣
٢١٢	٢٣٣
٢١٣	٢٣٣
٢١٤	٢٣٤

= ويوم شهدناه سليماً وعامراً

قليل سوى الطعن النّهال نوافلُهُ

= وانصر على آل الصّليب

ب وعابديه اليوم آلك

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

إذ هم قریش وإذ ما مثلهم بشرُ

حرف الظاء

= فلا تلحني فيها فإن بحبها

أحك مصاب القلم جمّ بلابله

= أبعد بعد تقول الدار جامعة

شملي بهم أم تقول البعد محتوما

= لما رأيت ساتيد ما استعبرت

لله درّ اليوم من لامها

= إذن والله نرميهم بحرب

يشيب الطفل من قبل المشيب

= لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا

أدع القتال وأشهد الهيجاء

= وقالوا تعرفها المنازل من منى

وما كل من وافى منى أنا عارفُ

= ونحن عن فضلك ما استغنيا

فشبت الأقدام إن لاقينا

رقم الشاهد	رقم الصفحة
٢٤٣	٢١٥
٢٥٦	٢١٦
٢٦٤	٢١٧
٢٧٦	٢١٨
٢٨٣	٢١٩
٢٩٣	٢٢٠
٢٩٦	٢٢١
٢٩٦	٢٢٢
٢٩٧	٢٢٣

حرف العين

- = على الحكم المأتى يوماً إذا قضى
 قضيّته أن لا يجور ويقصدُ
 = هل أنت باعث ديننا لِحاجتنا
 أو عبد ربِّ أخاعون بن غرق
 = يا من رأى عارضاً أسرَّ به
 بين ذراعي وجهة الأسدِ

حرف الفاء

- = يأيها المائح دلوى دونكا
 = ورمل كأوراك العذارى قطعته
 إذا ألبسته المظلّمات الحنادس
 = إلى ملك كاد الجبال لفقده
 تزول وزال الراسياتُ من الصّخرِ

حرف القاف

- = كان سبيئة من بيت رأسِ
 يكون مزاجها عسلٌ وماءُ
 = ومهمةٍ مغبرةٍ أرجاؤه
 كأن لون أرضه سماؤه
 = فديت بنفسه نفسي ومالي
 وما آلوك إلا ما أطيق

رقم الشاهد	رقم الصفحة
٢٩٧	٢٢٤
٢٩٩	٢٢٥
٣١١	٢٢٦
٣١٦	٢٢٧
٣٢٥	٢٢٨
٣٢٦	٢٢٩
٣٢٩	٢٣٠
٣٣١	٢٣١

= فلما أن جرى سمن عليها
كما طينت بالفدن السِّباعا
إذا أحسن ابن العم بعد إساءة
فلمست لشربي فعله بحمول

حرف الكاف

= رأى الأمر يفضى إلى آخر
فصير أخرة أولا

حرف اللام

= * شرقت دموع بهن فهى سجوم *
٣١٦ ٢٢٧

حرف الميم

= رسم دار وقفت في طللة
كدت أفضي الحياة من جللة
وإني من قوم بهم يُتقى العدا
ورأب الثأى والجانب المتخوف
إن محلاً وإن مرتحلاً
وإن في السفر ما مضى مهلاً
= منا الذي اختير الرجال سماحة
وجوداً إذا هبت الرياح الزعازع

رقم الشاهد	رقم الصفحة
٢٣٢	٣٣٦
٢٣٣	٣٣٦
٢٣٤	٣٣٧
٢٣٥	٣٣٧
٢٣٦	٣٤٠
٢٣٧	٣٤٥
٢٣٨	٣٤٧
٢٣٩	٣٤٧
٢٤٠	٣٤٨
٢٤١	٣٥٤

- = لا بارك الله في الغواني هل
يُضبحن إلا لهن مطلبُ
- = الحمد لله العليّ الأجلل
له ما رأت عين البصيرة وفوقه
- = سماء الإله فوق سبع سمائيا
أهبي التراب فوقه إهابا
- = يا رب أباز من العُفر صدغ
تقبض الذئب إليه واجتمع
لما رأى ان لا دَعْنُ ولا شبع
مال إلى أرطأة حقف فالطجعُ
ليبيك يزيد ضارع لخصومة
- = ومختبط مما تطيح الطوائحُ
بدالي أني لست مدرك ما مضى
- = ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً
مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة
- = ولا ناعب إلا ببين غرابها
وقالوا تعرّفها المنازل من منى
- = وما كل من وافى منى أنا عارف
* إن الخليط بان أجمعه *

رقم الشاهد	رقم الصفحة
٣٦١	٢٤٢
٣٦١	٢٤٣
٣٦٢	٢٤٤
٣٦٣	٢٤٥
٣٦٣	٢٤٦
٣٧٩	٢٤٧
٣٨٠	٢٤٨
٣٨٠	٢٤٩
٣٨٥	٢٥٠
٣٨٥	٢٥١
٣٨٦	٢٥٢

حرف النون

- = فلست بآتيه ولا أستطيعه
 ٣٦١ ٢٤٢ ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل
 ٣٦١ ٢٤٣ من لدشولاً فإلى أتلائها =
 = ابني كليب إن عمي اللذا
 ٣٦٢ ٢٤٤ قتلا الملوك وفككا الأغلالا
 = ولكن دياقُ أبوه وأمه
 ٣٦٣ ٢٤٥ بحوران يعصرن السليط أقاربه
 = يلومونني في اشتراء النخـ
 ٣٦٣ ٢٤٦ ميل قومي فكلهم ألومُ

حرف الواو

- = له زجل كأنه صوت حاد
 ٣٧٩ ٢٤٧ إذا طلب الوسيقة أو زميرُ
 = يا مرحباه بحمار ناجيه
 ٣٨٠ ٢٤٨ إذا أتى قربته للسانيه
 ٣٨٠ ٢٤٩ بيازل وجناء أو عيهلُ =
 = متى يشتجر قوم يقل سرواتهم
 ٣٨٥ ٢٥٠ هم بيننا فهم رضاً وهم عدلُ
 = ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبل
 ٣٨٥ ٢٥١ وضنت علينا والظنين من البخل
 = * وهن من الإخلاف قبلك والمطل *

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
٣٨٦	٢٥٣	= لخلاية العينين كذابة المنى وهن من الإخلاف والولعان
٣٨٧	٢٥٤	= ترتع ما رتعت حتى إذا أذكرت فإنما هي إقبال وإدبار
٣٨٩	٢٥٥	= والحية الحتفة الرقشاء أخرجها من بيتها آمنات الله والكليم
٣٩٠	٢٥٦	= يا عين هلا بكيت أريد إذ قمنا وقام الخصوم في كبد
٣٩٠	٢٥٧	= إذ نزل الأضياف كان عذوراً على الحي حتى تستقل مراجله
٣٩١	٢٥٨	= لنا الجففات الغريلمعن في الضحي وأسيافنا يقطرن من نَجْدَةٍ دما
٣٩٣	٢٥٩	= وعدت وكان الخلف منك سجيّة مواعيد عرقوب أخاه بيثرب
٣٩٤	٢٦٠	= وما هي إلا في إزار وعلقه مغار ابن همام على حي خثعما
٣٩٤	٢٦١	= كم جرّبوه فما زادت تجاربهم أباقدامة إلا المجد والفتنعا
٣٩٦	٢٦٢	= تدري فوق متنيها قرونا على بشر وأنسة لباب
٣٩٦	٢٦٣	= سبّحلاً أخوا شرخين أحيابناته مقاليتها فهي اللباب الحبايس
٣٩٧	٢٦٤	= ومهمه هالك من تعرجا ما راعنى إلاجنح هابطا
٣٩٨	٢٦٥	= على البيوت قوطه العلابطا

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
٣٩٩	٢٦٦	= فاذكري موقفني إذا التقت الخيد ـل وسارت إلى الرجال الرجالا
٣٩٩	٢٦٧	= فلا تغضبن من سيرة أنت سرتها فأول راض سنةً من يسيرها
٤٠٠	٢٦٨	= إلى فتى فاض اكف الفتیان فيض الخليج مدّه خَليجانُ
٤٠١	٢٦٩	= فأصبح جاراكم قتيلا ونافيا أصمّ فزادوا في مسامعه وقرا
٤٠٤	٢٧٠	= إذا ما استحمت أرضه من سماءه جرى وهو مودوع وواعد مصدق
٤٠٥	٢٧١	= ولقد نزلت فلا تظني غيره منى بمنزلة المُحبِّ المكرم
٤٠٥	٢٧٢	= ومن يناد آل يربوع يُجبّ يأتك منهم خيرُ فتیان العربِ
٤٠٥	٢٧٣	= * المنكب الأيمن والرّدْفُ المُحبّ * لأنكحن بيّه جارية خِدّبه مكرمةً مُحَبّبه
٤٠٩	٢٧٤	= أعاشني بعدك وادٍ مبقل آكل من حوذانه وأنسيلُ
٤١٠	٢٧٥	= ووالله لولا تمره ما حبيته ولا كان أدنى من عُبيد ومُشْرِق
٤١٠	٢٧٦	= وقد اغتدى والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل

رقم الصفحة	رقم الشاهد
٤١١	٢٧٧
٤١١	٢٧٨
٤١١	٢٧٩
٤١٢	٢٨٠
٤٢٧	٢٨١
٤٢٧	٢٨٢
٤٣٠	٢٨٣
٤٣٨	٢٨٤
٤٣٩	٢٨٥
٤٤٠	٢٨٦
٤٤١	٢٨٧

= فلولا الله والمهر المفدى

لرحمت وأنت غربال الإهاب

= مثيرة العرقوب إشفى المرفق

= أكفراً بعد رد الموت عني

ويعد عطائك المائة الرتاعا

= من آل أبي موسى ترى الناس حوله

كأنهم الكروان أبصرن بازيا

حرف لا

= سائل فوارس يربوع بشدتنا

أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم

= أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به

رثمان أنف إذا ما ضن باللبن

= طعامهم إذا أكلوا مهناً

وما إن لا تحاك لهم ثياب

حرف الياء

= حتى يكون عزيزاً في نفوسهم

أو أن يبين جميعاً وهو مختار

= الواهب المائة الهجان وعبدها

عوذاً تزجى بينها أطفالها

= *أي فتى هيجاء أنت وجارها *

= أنا ابن التارك البكري بشر

عليه الطير ترقبه وقوعا

حرف الثاء

٦ الثقل والخفة

حرف الجيم

١٨-٨.....

٨..... الجمل نكرات

١٠..... الجواز

حرف الحاء

١٣٥-١٩.....

٢٠..... فوائد الحركة

٢٨..... الحركة والحرف

٣٧..... كمية الحركات

٤٠..... قوة الحركة الإعرابية

٤٠..... ألقاب الإعراب

٤٢..... الاختلاف في حركات الإعراب

٤٣..... أثقل الحركات

٤٦..... مظل الحركات والحروف

٥٩..... إنابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة

٦٥..... هجوم الحركات على الحركات

٧٣..... الحرف المتحرك

٧٥..... اختلاف النحاة في حركات الإعراب

٧٥..... قوة الحرف

٧٦..... الأصل في تقدير الحروف

٧٦..... الحركة تقوم مقام الحرف

- الإعراب لا يكون قبل الطرف ٧٧
- تسمية المتقدمين للحركات ٧٧
- السؤال عن مبادئ اللغات ٧٨
- حكاية الحال من القواعد المشهورة ٨٠
- الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير ٨٣
- حمل الشيء على نظيره ٨٩
- الحمل على أحسن القبيحين ٨٩
- حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم ٩٢
- الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل ٩٥
- الحمل على المعنى ١٠٢
- باب واسع من الحمل على المعنى ١٠٩
- اجتماع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى ١١٥
- حمل الشيء على نقيضه ١١٧
- حمل الأصول على الفروع ١٢٤

حرف الخاء ١٣٨ - ١٤٦

- خلع الأدلة ١٣٨

حرف الراء ١٤٧ - ١٥٤

- الرابط ١٤٨
- الضمير الرابط في الصفة المشبهة ١٥٠
- قاعدة في الرابط ١٥٠

- الرجوع الى الأصل أيسر من الانتقال عنه ١٥٠
 رب شيء يكون ضعيفاً ثم يحسن للضرورة ١٥١
 رب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً ١٥٣

حرف الزاي ١٥٥ - ١٦٧

- الزيادة ١٥٦
 فائدة في : عجبت من لا شيء ١٦٥

حرف السين ١٦٩ - ١٧١

- سبب الحكم قد يكون سبباً لضده على وجه ١٧٠
 سبك الاسم من الفعل بغير حرف سابك ، فيه نظائر ١٧٠

حرف الشين ١٧٣ - ١٩٤

- الشذوذ ١٧٤
 المراد بالشاذ ١٨٠
 الشيء إذا أشبه الشيء أعطى حكماً من أحكامه ١٨١
 على حسب قوة الشبه
 الشينان إذا تضاداً وتضاداً الحكم الصادر عنهما ١٩٢
 الشروط المتضادة في الأبواب المختلفة ١٩٢

حرف الصاد ١٩٥ - ١٩٨

- صدر الكلام ١٩٦

- العامل في الاستفهام ١٩٦
 مسألة في دخول اللام على خبر إنَّ ١٩٧

حرف الضَّاد

- الضرورة ٢٠٠
 في استعمال الأصل المهجور ٢٠١
 علة الضرائر ٢٠١
 الضرورة تقدّر بقدرها ٢٠٢
 ما لا يؤدي إلى الضرورة أولى ٢٠٢
 الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ٢٠٤
 تنبيه على بيت لعبد المطلب ٢٠٧
 تنبيه على دخول الباء على المقسم به ٢٠٧
 تنبيه على تخريج بيت للفرزدق ٢٠٩
 تنبيه على بناء أيّ ٢١٠
 إلحاق الضمائر بعسى ولولا ٢١٠
 الضمير أطلب بالإضافة من الظاهر ٢١١

حرف الطاء

- الطارىء يزيل حكم الثابت ٢١٤
 طرد الباب ٢١٧

حرف الظاء ٢٢٣ - ٢٣٥

- ٢٢٤ الظرف والمجرور
- ٢٣٠ عامل الظرف
- ٢٣٤ خبر (لا) لا يلفظ به إلا أن يكون ظرفاً

حرف العين ٢٣٧ - ٢٧١

- ٢٣٨ العامل
- ٢٤٥ العوامل اللفظية
- المبحث الرابع : كل حرف اختص بشيء
- ٢٤٥ ولم ينزل منزلة الجزء فإنه يعمل
- ٢٥٠ ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب
- ٢٥٧ المصدر المؤكد لا يعمل
- ٢٦٥ العارض لا يعتد به

حرف الغين ٢٧٣ - ٢٧٤

- ٢٧٤ الغالب واللازم مجريان في العربية مجرى واحداً

حرف الفاء ٢٧٥ - ٢٩٤

- ٢٧٦ الفرع أحط رتبة من الأصل
- ٢٨١ تنبيه : الواو أكثر استعمالاً في القسم

- الفروع هي المحتاجة إلى العلامات
والأصول لا تحتاج إلى علامة ٢٨٢
- الفروع تكثر وتطرد حتى تصير
كالأصول وتشبه الأصول بها ٢٨٣
- الفرق ٢٨٤
- خاتمة في التنوين ٢٨٩
- الفعل لا يُثَنَّى ٢٨٩
- الفعل أثقل من الاسم ٢٩٠
- في تعبيراتهم بالفعل ٢٩٣

حرف القاف ٢٩٥ - ٣٠١

- القلب ٢٩٦
- قد يزداد على الكلام التام فيعود ناقصاً ٣٠٠
- قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده ،
فإذا اتصل به شيء آخر تغير إعرابه ٣٠١
- قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ ٣٠١

حرف الكاف ٣٠٣ - ٣١١

- كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية ٣٠٤

حرف اللام ٣١٣ - ٣٢١

- اللبس محذور ٣١٤

حرف الميم ٣٢٣ - ٣٥٦

٣٢٤ ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به

٣٣٢ ما كان كالجاء من متعلّقة لا يجوز تقدمه عليه

٣٣٣ ما يجوز تعدّده وما لا يجوز

٣٣٥ مراجعة الأصول

المبحث الثاني : في مراعاتهم الأصول تارة

٣٤٥ وإهمالهم إياها أخرى

المبحث الثالث : في مراجعة الأصل

٣٤٩ الأقرب دون الأبعد

٣٥٢ المبحث الرابع في مراجعة أصل واستثناف فرع

٣٥٥ مراعاة الصورة

معنى النفي مبني على معنى الإيجاب

٣٥٥ ما لم يحدث أمر من خارج

حرف النون ٣٥٧ - ٣٦٥

٣٥٨ النادر لا حكم له

٣٥٨ نقض الغرض

٣٦٠ النهي والنفي من واو واحد

٣٦٠ النون تشابه حروف المدّ واللين من ستة عشر وجهاً

حرف الواو ٣٦٧ - ٤٢٣

٣٦٨ الواسطة

- الباب الثاني : باب ما ينصرف وغير المنصرف ٣٧٣
- الباب الثالث : باب العَلم ٣٧٦
- الباب الرابع : باب الظاهر والمضمر ٣٧٧
- الباب الخامس : باب الوقف والأصل ٣٧٩
- الباب السادس : باب حروف الجرّ ٣٨٢
- فصل : للمنادى مرتبتان ٣٨٢
- ورود الشيء مع نظيره مورده مع نقيضه ٣٨٣
- ورود الوفاق مع وجوب الخلاف ٣٩٧
- ورود الشيء على خلاف العادة ٤٠٢
- الوصلة ٤١٨
- الوصل ٤٢٠
- وضع الشيء موضع الشيء أو إقامته مقامه
- لا يؤخذ بقياس ٤٢٢
- وضع الحروف غالباً لتغيير المعنى لا اللفظ ٤٢٢
- حرف لا** ٤٢٥ - ٤٣٥
- لا يجتمع أدانان لمعنى ٤٢٦
- لا يجتمع ألفان ٤٣٢
- لا يجتمع خطابان في كلام واحد ٤٣٣
- لا تنقض مرتبة إلا لأمر حادث ٤٣٥
- لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع ٤٣٥
- حرف الياء** ٤٣٧ - ٤٤٤
- يغتنر في الثواني ما لا يغتنر في الأوائل ٤٣٨

